بول كلافال

المكان والسلطة

ترجمة

د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين

بول كلافال

المكان والسلطة

الطبعة الأولى

1410هـ - 1990م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام

هاتف: ٨٠٢٤٢٨ - ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٢٩٦ - ٣٠١٤٣

ص. ب: ١١٣/٦٣١١ تلكس: ٢٠٦٦٥ - ٢٠٦٨٠ LE

بول كلافال

المكان والسلطة

ترجمة
د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

هذا الكتاب ترجمة :

Espace et Pouvoir

Par

Paul Claval

مقدمة

عندما اخترت ترجمة هذا الكتاب استوقفني عنوانه المختصر بالرغم من مضمونه الشامل ، وتساءلت ماذا يعني الكاتب في عنوان كتابه Espace وPouvoir وماذا يقصد في الكلمة الأولى ، أهو المكان أو الاتساع أو المدى أو الامتداد . . . وكلها معان للكلمة . كذلك ماذا يريد بالكلمة الثانية وهي تعني القدرة بمفهومها العام وما هو معمول به اليوم أو السلطة الذاتية للفرد أو المؤسسة سياسية كانت أو إجتماعية أو دينية ؟

وتفكرت هل أجعل العنوان : امتداد السلطة أو القدرة ، أو أفضل عنواناً آخر اتساع السلطة، مدى السلطة ، أو اقلب الوضع فأقول السلطة عبر المكان ، أو السلطة والمدى أو المكان .. كلها عناوين تصح وتثير الحيرة .

وأخيراً دخلت الى المضمون والجوهر فوجدت فيه :

استعراضاً شيقاً للمجتمعات في بنائها وارتقائها من الأسرة الى العشيرة والقبيلة والدولة البدائية ثم الدولة واتحاد الدول .

لوحة لكيفية بروز السلطة في القديم القديم قبل الحضارات ، ثم في عصرها وبعدها ، والاشكال التي أخذتها والأصول التي نبتت منها . ومنها ما يكون نابعاً من أديان سماوية وقوى عليا لها وكلاء على الأرض يمارسون فيها سلطتهم تارة في جو من السلام وتارة أخرى في جو من العنف ، أو عن أيديولوجيات وعقائد موروثة تغلفها طقوس وشعائر ، أو تكون ناشئة عن تركة موروثة لسلالة أو عرق تغذيها مصاهرات ومحالفات . . أو تكون نتيجة صراع وثورات أو أيديولوجيات سياسية وقومية . . . إن نتيجة لامتلاك الأراضي أو موارد الطاقة أو التقدم التقني . . وكلها مواضيع شيقة تجذب القارىء لقراءتها وتفتح أمامه أفقاً واسعاً من المعرفة بالسلطات وأنواعها من دكتاتورية

استبدادية أو إقطاعية أو ليبرالية أو إشتراكية ثم شيوعية ووجهها البارز الكليانية أو الكلية كما يحلو للبعض هذه التسمية .

أما فيما يخص المكان ودوره في هذا الكتاب :

يعتبر الكاتب أن ضيق المكان أو إتساعه ، إنبساطه أو تساميه للعلو، شيوعه أو تعيين حدود له ، طبيعته ومناخه ، تداخله أو استقلال أجزائه . . كلها أمور تغيّر من شكل الصورة الحقيقية للمجتمع ومن ثم للسلطة ، أي أن للمكان تأثيراً كبيراً على قيام السلطة واستقلالها .

وبعد أن يتوصل الكاتب لربط المكان بالسلطة مستعرضاً ماضيها منذ العصر القديم والحارات المتعددة وصولاً الى العصر الحاضر ، عصر التقنيات والرساميل والقوى العسكرية والنووية والايديولوجيات السياسية يضعنا في التساؤل الذي يعرضه : « هل ان المجتمع في مشكلة ؟ » هل يبقى على ما هو عليه الآن . تارة يجيب بنعم وطوراً بلا وفي الكتاب أسبابه لهذه الاجابة أو تلك ، لكنه ينتهي الى القول : المسألة ليست مسألة خير أو شر ، تغيّر كلي أو ركود غير متناه ، فلا يوجد حل كامل في عالم غير كامل . فإما أن يتابع البشر التضحية بتنظيم المجتمع في سبيل البحث عن المثل الاسمى الممكن ، وإما أن يقبلوا لمصلحة الجميع ، العمل بولاية بدونها لا يوجد بناء سياسي قابل للحياة .

وأراني أقف مجدداً عن كلمة ولاية أو فلنقل سلطة للكلمة الفرنسية autorité التي يستعملها الكاتب الى جانب كلمة pouvoir في نفس السطر حتى أنه يدمجهما معاً ليقول autorité-pouvoir أو pouvoir-autorité وهو يكون بالتأكيد قاصداً مفهومين لا معنى واحداً .

وحيث انني استنتجت من مضمون الكتاب وتفصيله أنه يعني بكلمة autorité السلطة المفوضة أو الفعلية أو الولاية كما يفسرها الدكتور سليم حداد في القاموس الذي ترجمه للمؤلفين ريمون بودون وفرانسوا بوريكو (المعجم النقدي في علم الاجتماع الصادر عن المؤسسة الجامعية للدراسات مجد - بيروت) .

وبما أن كلمة pouvoir، تنطوي على معنى القدرة من جهة والسلطة الكامنة ، وإن كانت تعني في الكتاب هذا المفهوم وذاك .

لهذه الأسباب كلها جعلت ترجمة عنوان الكتاب : المكان والسلطة وعنوان pouvoir سلطة وautorité ولاية بما يفيد التفويض .

والله أسأل التوفيق .

المترجم

مدخل

العلوم الاجتماعية معرضة للاختناقات . منذ بعض السنوات، وضع الباحثون في المقام الأول ، دور السلطة ، السيطرة ، التأثير والولاية(*) . ومنذ عشرين سنة أو ثلاثين ، كان التركيز بصورة خاصة على الطرق الآلية للعمل ، اللاإرادية والتنظيمات اللاشعورية المؤاتية ؛ الأمر الذي يقتضي إيضاحه اليوم هو أن العمل الاجتماعي ليس خالصاً : خلف ردات الفعل التي تحد في الظاهر من قدرة الافراد ، تتكشف مثالية تحجب الطرق الآلية الحقيقية للعمل ، وتبعث على نسيان الأثر غير المتكافىء للفرقاء وللذين أسسوا القوعد الاجتماعية ومن يستفيدون منها .

تبدو السلطة هكذا كأنها عنصر تفسير لا غنى عنه . لكننا نستند اليها أكثر مما نحللها : ننقض النماذج التقليدية للتوازن لنؤكد على وجود نزاعات وتوترات هناك حيث لا نشاهد سوى الانسجام والاتفاق . في الكتلة الهائلة للمنشورات التي تعطي الحصة الكبيرة للسيطرة ، من المدهش أن نلاحظ فقر الأفكار حول طبيعة السلطة ، تنوع مظاهرها ، ومكانها في مجموع البنية الاجتماعية .

بالنسبة لمن لا يهتم بالأشكال الملموسة للحياة الاجتماعية ، للترابط المكاني للمجموعات ، للروابط التي توحدها وللحدود التي تفصل بينها والمناطق التي تنتشر فيها ،

(*) يميز الكاتب بين تعبيرين سيرد ذكرهما وشرحهما في هذا الكتاب وهما pouvoir وautorité حتى أنه يجمع الكلمتين ليؤلف منهما كلمة واحدة ، ومن فحوى ما يقصده واستناداً الى قاموس المنهل والى المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، تأليف ريمون بودون وفرانسوا بوريكو ، الذي ترجمه الى اللغة العربية د. سليم حداد ، رأيت ان اعتمد كلمة سلطة مقابل pouvoir وكلمة ولاية مقابل autorité مع الاشارة الى أن البعض يعتمد كلمة قدرة للأولى وسلطة للثانية .

« المترجم »

تبدو هذه الثغرات ، بلا ريب ، انها غير هامة : ألا يكفي القول بأن جماعة ، طبقة أو فرداً ، هم قادرون أن يفرضوا إرادتهم على الآخرين ، لتفسير كل شيء ؟ يبدو الأمر هكذا، ولكن الحقيقة هي عكس ذلك ، فهذا يعني تجاهل أثر المسافة والامتداد : وفقاً لتصرف الانسان تجاه الآخرين ، كأن يفرض إرادته بالقوة ويجعلها مقبولة بفعل السلطة التي يملكها ، باستخدام مواهبه وجاذبيته التي يعرف كيف يكتسبها ، مستفيداً من مركزه الاقتصادي ووضعه الجغرافي ، أو من قدرته على إيجاد الحلول الجديدة وجعلهم يتبنونها . الحدود المكانية لتأثيره تختلف ؛ في بعض الحالات ، لا شيء يقف أمام اندفاعاته ، وفي غير حالات تتوقف سيطرته حالاً . تتشكل المجتمعات وفقاً لمعطيات علاقات غير متوازية : بعض المجتمعات تكون حتماً قصيرة ، وهناك مجتمعات أخرى تجمع دون أن تفقد فاعليتها ، النقاط الأكثر تباعداً .

إن التأمل في روابط السلطة بالمكان هو سابق للتفكير الذي أوضح مفهوم ما ترمي اليه العلاقات الاقتصادية . هذا التفكير هو ناشىء عن الأعمال المعاصرة حول الاعلام والاتصال[1] وهو لا يعود لأكثر من عشرين سنة ، وقد كان غريباً جداً عن الجغرافية السياسية[2] العائدة لبداية القرن الحالي ومتغيراتها المطبّقة : الجغراسياسة[3] التي تركت تفسيراتها النازية ذكرى مؤلمة . وبسبب فشلها في المسارات الأولية التي شكلت الهيئات الاجتماعية ، فإن هذه النظم قدمت تفسيرات جزئية جداً عن تكوين الدول ، وهي المسألة التي كرست لها كل جهودها . ولمدة طويلة لم يقدم العلم السياسي أي اقتراح في هذا المجال ، فهو منذ القرن السابع عشر ، بدا وكأنه مجرد تفكير معياري أكثر مما هو نظرية

---

1. SHANNON (Claude E.), WEAVER (Warren), The mathematical theory of communication, Urbana, University of Illinois Press, 1949.
WESTLY (Bruce), MACLEAN (Malcolm, Jr.), A conceptual model for communication research, Journalism Quaterly, vol. 34, 1957, p. 31-38.

2. RATZEL (Friedrich), Politische Geographie, Munich et Leipzig, R . Oldenburg, 1897, 715 p.
VALLAUX (Camille), Le sol et l'Etat , Paris, Doin, 1911, 420 p.
MAULL (Otto), Politische Geographie, Berlin, Safari-Verlag, 1956, 624 p., Bomtraeger, 1925, XVI-744 p.

3. HAUSHOFER (Karl), Grenzen in ihrer geographischen und politischen Bedeutung, Berlin, Grünwald Wowinckel, 1927, VII-350 p.

KRISTOF (Ladis K.), The origins and evolution of geopolitics, The Journal of Conflict Resolution, vol. 4, 1960, p. 15-51.
DORPALEN (Andreas), The world of general Haushofer. Geopolitics in action, Port Washington (NY), Kennikat Press, 1942, XIX- 337 p.

GYORGY (Andrew), Geopolitics, The New German Science, University of California Publications in International Relations, vol. 3, n° 3, 1944, p. 141-304.

إيجابية ، فقد تجاهل الثقل الذي يغير تطبيق المبادىء ولم يستطع أن يقدم شيئاً للجغرافيين . مما لا شك فيه أنه كانت هنالك ملامح كثيرة موزعة بين علم الاجتماع ، التاريخ ، وصف المؤسسات - أفضل الأمثلة على دراسة السياسة المأخوذة في مضمونها المكاني أصله من هناك : ماكيندر Mackinder [4] والأميرال Mahan [5] استوحيا من التاريخ الاستراتيجي ، اندره سيغفريد André Siegfried[6] من علم الاجتماع ومن الاقتصاد ، مثل ايزاياه باومن Isaiah Bowman[7] في الولايات المتحدة الأميركية . استوحى آنسل Ancel[8] من تاريخ الاسكان ودول القرون الوسطى . بقيت هذه الدراسات متباينة ولم تسمح بالتنسيق على اسس منطقية[٩] . لقد قلب علم التوجيه ونظرية الأنظمة أوضاع البحث ، الى علم سياسي ، وذلك بالتركيز على تحليل شبكات الاتصال ودوائر الاعلام .

ألا يقدم نموذج التنظيم الذاتي أو الضبط الذي تم التوصل اليه في نطاق العلوم التطبيقية ، مثالاً للتنظيم المباشر في كل هيئة سياسية؟ من هنا كانت اطلاقة دافيد ايستن

---

4. MACKINDER (Halford), The geographical pivot of history, Geographical Journal, vol. 23, 1904, p. 421-437.

5. MAHAN (Amiral Alfred T.), The influence of sea power upon history, Boston, Little Brown, 1898; Londres, Sampson Low, 1894, XXIV-557 p.

6. SLEGFRIED (André), , L'Angleterre d'aujourd'hui, Paris, G. Crès, 1924, II-318 p.
— Les Etats- Unis d'aujourd'hui, Paris, A. Colin, 1930, 362 p.
— Le Canada, puissance internationale, Paris, A. Colin, 1937, 234 p.
SIEGERIED (André), Tableau politique de la France de l'Ouest sous la IIIe République, Paris, A. Colin, 1949, 140 p.

7. BOWMAN (Isaiah), Le monde nouveau, Paris, Payot, 1928, XV-623 p. Traduction de: The New World, Yonkers, World Book Company, 1921.

8. ANCEL (Jacques), Peuples et nations des Balkans, Paris, A. Colin, 1926, 220 p.
— Géopolitique, Paris, Delagrave, 1936, 120 p.
— Manuel géographique de politique européenne, tome I: L'Europe centrale, Paris, Delagrave, 1936, 472 p.
— Géographie des frontières, Paris, Gallimard, 1938, XI-309 p.
— Slaves et Germains, Paris, A. Colin, 1945, 224p.

9. GOTTMANN (Jean), La politique des Etats et leur géographie, Paris, A. Colin, 1952, 228 p.

Jones (Stephen B.), A unified field theory of political geography, Annals, Association of American Geographers, vol. 44, 1954, p. 111-123.

HARTSHORNE (Richard), Political Geography in the Modern World, The Journal of Conflict Resolution, vol. 4, 1960, p. 52-66.

وكارل ديوتش Karl Deutsh[11] ، من أجل اقتراح أطر جديدة David Easton[10] للتحليل السياسي . استعان الأول بمفهوم النظام بشكل خاص ، أما الثاني فقد استلهم فكرة الاعلام ، لكن طريقتيهما كانتا متماثلتين ، فقد ركزنا على تبادل المعلومات ، الأوامر ، التعليمات في الحياة السياسية .

وقد بدا واضحاً بعد ذلك ، إمكان بناء جغرافية سياسية جديدة : كان جاكسون Jackson[12] قد تصور الفكرة في بداية الستينات ، وحاول سوجا Soja[13] أن يحدد معالمها بعده بقليل . منذ ذلك الوقت ، بذلت محاولات تركيب مثل تلك العائدة لـ منجي وكاسبرسن Minghi وKasperson[14] ، لكن النتائج لم تكن عند مستوى الآمال[15] ، والسبب في ذلك يرجع الى أن التفكير لم يكن كافياً حول السمات النوعية

10. EASTON (David), The political system, New York, Knopf, 1953, 2e éd., 1971, 378 p.
— Analyse du système politique, Paris, A. Colin, 1974, VII-492 p. Traduction de: A systems analysis of political life, New York, John Wiley, 1965.

11. DEUTSCH (Karl W.), Nationalism and social communication, Cambridge (Mass.), the MIT Press, 1953, 2e éd., 1960, X-345 p.
— The nerves of government, New York, the Free Press, 1963, XXXVI-316 p.
— The analysis of international relations, Englewood Cliffs (N), Prentice-Hall, 1968, X-214p.

PYE (Lucian W.) (ed), Communications and political development, Princeton, Princeton University Press, 1963, XIV-381 p.

12. JACKSON (W.A. Douglas), Politics and geographic relationships. Readings on the nature of political geography, Englewood Cliffs (N), Prentice-Hall, 1964, XII-411 p.

— SAMUELS (Marwyn S.), Politics and geographic relationships. Toward a new focus, Englewood Cliffs (NJ), Prentice-Hall, 1971, XI-515 p.

13. SOJA (Edward W.), Communications and territorial integration in East Africa, East Lake Geographer, vol. 4, 1968, p. 39-67.

— The political organization of space, Washington, Association of American Geographers, 1971, 54 p.

14. KASPERSON (Roger E.), MINGHI (Julian V.), The structure of political geography, Chicago, Aldine, 1969, XII-526 p.

15. BLIJ (Harm J. de), Systematic political geography, New York, John Wiley, 1967, VIII-618 p.

COHEN (Saul B.), Geography and politics in a divided world, Londres, Methuen, 1964, XXIII-351 p.

MUIR (Richard), Modern political geography, Londres, Macmillan, 1975, VIII-262 p.

POUNDS (Norman J.G.), Political geography, New York, McGraw-Hill, 1963, X-422 p.

PRESCOTT (J.R.V.), Political geography, Londres, Methuen, 1972, 124 p.

SCHWIND (Martin), Allgemeine Staatengeographie, Berlin, Walter de Gruyter, 1972, 589 p.

للاتصال السياسي - الى هذه المبادلات غير المتكافئة التي تشكل وقائع السلطة .

جاء فوكولت Foucault[16] فيما بعد فقدم الطروحات في هذا المجال ، متعلقاً بتقنيات الرقابة والتوجيه ، وجعل نفسه المؤرخ الدقيق لـ « ارتهان » كبير بالعهد الكلاسيكي ، ثم لاراءات اصلاحية ، فقد تعود على اكتشاف الوسائل غير المعبرة في الظاهر ، التي بواسطتها تضغط الهيئة الاجتماعية على أعضائها وذلك بأن تمارس تجاههم تحقيقاً دائماً تقريباً . هذه السلطة التي نحللها على هذا النحو هي ليست سلبية فقط : هي بالتأكيد قمعية ، ولكنها مع ذلك تجديد ، مؤسسة من نوع حديث .

يلتقي فوكولت بذلك مع بعض الأبحاث التي أجريت قبلاً في الولايات المتحدة الأميركية خاصة ، حيث قام أصحاب النظريات التنظيمية[17] بإحراز تقدم متوافق وتوجهات نظرية ممارسة السلطة .

جاءت أبحاث داهل Dahl[18] تكمل وتشرح الأبحاث التي كان علماء السياسة والاجتماع قد كرّسوها منذ مدة طويلة ، للتأثير الذي توجده الثروة - وتبين حدود تعميمات فلويد هنتر Floyd Hunter[19] ورايت ميلز Wright Mills[20] ، وبعد جيل ، روبرت ليند Robert Lynd[21] .

مما لا ريب فيه ، أن الولاية لم تستوقف كثيراً الباحثين المعاصرين فهم لم يتعرضوا لها إلا من منطلق النقد ، طالما أنها بدت لهم صعبة التبرير في إطار علم اجتماعي أو علم سياسي . لم يشعر المؤرخون والفقهاء بنفس الصعوبة ، فهم ليسوا أصحاب نظريات عن

GUICHONNET (Paul), RAFFESTIN (Claude), Géographie des frontières, Paris, PUF, 1974, 224 p.

16. FOUCAULT (Michel), Surveiller et punir, Paris, Gallimard, 1975, 318 p.
17. ETZIONI (Amitai), Modern organizations, Englewood Cliffs (NJ), Prentice-Hall, 1964, VII-120 p.

18. DAHL (Robert), L'analyse politique contemporaine, Paris, Laffont, 1973, 216 p.
— Traduction de: Modern political analysis, Englewood Cliffs (NJ), Prentice-Hall, 1963.

— Qui gouverne? Paris, A. Colin, 1971, XVIII-373 p. Traduction de: Who governs?, Democracy and power in an American City, Yale, Yale University Press, 1961.

19. HUNTER (Floyd), Community power structure, Chapell Hill, University of North Carolina Press, 1953; New York, Doubleday, 1963, XVI-295 p.

20. MILLS (Wright), The power elite, New York, Oxford University Press, 1956, 423 p.

21. LYND (Robert S.), LYND (Helen M.), Middletown , New York, Harcourt Brace, 1929, 550 p.

— Middletown in transition, New York, Harcourt Brace, 1937, 604 p.

التطابق الكامل للوسائل مع الأهداف ، لكنهم يؤكدون على وجود سلطات معترف بها شرعية ممن هم خاضعون لها . عند هؤلاء كان جان غوتمان Jean Gottman [22] قد وجد أصل فكرة كتابة القيِّم عن الأرض (إقليم) وهو أحد الذين ساهموا كثيراً في المعرفة الصحيحة للروابط بين السلطة والمكان (الحيِّز) .

سلطة ، ولاية ، سيطرة أو تأثير ، تلك هي الفئات التي حدَّدها منذ أكثر من نصف قرن ، ماكس ويبر Max Weber [23] وقد اختارها التحليل الحديث كنقطة انطلاق . بمقدار ما تتغير الولاية والسلطة وفقاً لمذاهب الذين يمارسونها أو الذين يخضعون لها ، فإن إسهام التفكير المعياري منذ هوبز Hobbes ، لوك Locke روسُّو Rousseau يلتقي ويندمج ، لكن بشكل جديد ، مع النظرية المعاصرة للمظاهر المكانية للسلطة .

ينطلق القسم الأول من هذا الكتاب ، من تعريف أشكال العلاقات غير المتكافئة لاستكشاف الطريقة التي ترتبط بواسطتها في المسافة والمدى ، والدلالات التي تربطها المجموعات البشرية بالمكان . هذا التأمل العام هو لازم لتوضيح ملامح كبرى لعلاقات السلطة في المجتمعات القديمة ، في الحضارات عبر التاريخ وفي البلدان الصناعية في عالم اليوم : سنأتي على تفصيل دقيق لذلك .

نحن لا نسعى في هذا الكتاب ، لمعالجة كل أشكال الجغرافية السياسية[24]. سنكتفي بمظهرها الأهم لنتفهم البنية المكانية للمجتمعات . وندرك فعل اللاتناسق الذي

---

22. GOTTMANN (Jean), The significance of territory, Charlottesville, The University Press of Virginia, 1973., X-169 p.

23. WEBER (Max), Economie et société, Paris, Plon, 1971, XXI- 650 p.
24. SANGUIN (André-Louis), Géographie politique, Bibliographie internationale, Montréal, Les Presses de l'Université du Québec, 1976, XXI-232 p.

— L'évolution et le renouveau de la géographie politique, Annales de Géographie, Vol. 84 1975, p. 275-296.

— La géographie politique, Paris, PUF, 1977, 183 p.

COHEN (Saul B.), ROSENTHAL (Lewis D.), A geographical model for political system analysis, Geographical Review, vol. 61, 1971, p. 5-31.

BOESLER (K.A.), Verhandlungen zum Konzept der politischen Geographie, Die Erde, vol. 105, 1974, p. 7-33.

HEROLD (D.), Political geography und Geopolitics, Die Erde, vol. 105, 1974, p. 200-213.

HALL (Peter), The new political geography, Institute of British Geographers, Transactions, vol. 63, 1974, p. 48-52.

HONEY (Rex), Form, process and the political organization of space, The Professional Geographer, vol. 29, 1977, p. 14-20.

يحد ممارسة الحرية وفي نفس الوقت يحميها .

الدرس الكبير الذي نأخذه من وقائع السلطة ، هو أنه لا يوجد في نطاق المكان ، حرية بدون حد أدنى من التنظيم ، لكن هذا التنظيم هو تهديد لكل شخص ويقيد استقلال الاختيارات : إن ارتهانات الانسانية الحديثة ترجع في أصلها الى تطور السيطرة ، الضرورية مع ذلك لتكوين مساحات واسعة الحركة وسهلة الانتقال .

McCOLL (Robert W.), The insurgent state: territorial bases of revolution, Annals, Association of American Geographers, vol. 59, 1969, p. 613-631.

— Geopolitical Themes in contemporary Asian Revolutions, The Geographical Review, vol. 65, 1975, p. 301-310.

BRUNN (Stanley R.), Geography and politics in America, New York, Harper and Row, 1974, XVIII-443 p.

COX (Kevin R.), Conflict, power and politics in the city, New York, McGraw-Hill, 1973, 133 p.

الفصل الأول

المجتمع والسلطة

الحياة الاجتماعية هي مُدرجة في المكان والزمان . هي مكونة من عمل في محيط اجتماعي وتفاعلية بين الناس . هي تقيم علاقات بين كائنات عليها في سبيل البقاء ، أن تحصل من محيطها ، على وسائل العيش والطاقة والمواد الأولية الضرورية . لا يمكن التوصل الى الثقافة ، التي هي الأصالة لكل جماعة ، وتطويرها إلّا بالاتصالات التي تخفف اللزوجة والكثافة الطبيعيتين للمكان .

استطاعة شيء هو أن تكون قادراً على تحقيقه . ان تحليل السلطة هو في محاولة أولى ، تحليل سلسلة الأعمال التي نستطيع أن نسخّرها لتعديل المحيط واستغلاله وجني ما هو لازم للحياة .

القدرة (السلطة هنا) ليست فقط أن نكون قادرين بأنفسنا أن نفعل الأشياء ، بل أن نكون كذلك قادرين على أن نجعل غيرنا يفعلها . تضاف الى السيطرة المباشرة على العالم سيطرة غير مباشرة، هي في الوقت ذاته سيطرة على الآخرين .

تترجم السلطة في هذا المفهوم الثاني ، بالعلاقات وببروز حالات اللّاتكافؤ والاختلالات . يمكن ملاحظة مستويات كثيرة[1] : 1 ـ الحالة الأكثر بساطة هي حالة السلطة : العلاقة هي غير متكافئة تماماً : الآمر لا يخضع تماماً لمن يقودهم ؛ بإمكانه أن يستخدمهم وسائل ليصل الى غاياته المرسومة ؛ يتصرف باعطاء الأوامر وجعل هذه الأوامر منفذة بدون معارضة . 2 ـ تكون ممارسة السلطة مسهّـلة عندما يقبل الخاضعون لها الوضع كما لو أنه صادر عنهم ويعترفون بشرعية السلطة . 3 ـ لا يكون اللّاتماثل

1. WEBER (Max), Economie et société, op. cit.

ملاحظاً دائماً في السلطة البحتة والولاية ؛ يظهر اللاتماثل في العلاقات حيث كل واحد يعطي وكل واحد يأخذ ، لكن بشكل غير متعادل : ذلك من فعل ممارسات التأثير . 4 - أخيراً توجد حالات حيث لا يكون الاختلال ملموساً من القائمين بالعلاقات : تكون حرية البعض مقيدة دون أن يكونوا على علم بذلك ؛ هذا ما يقال له أثر التسلط اللامحسوس .

ترجع الصعوبة في دراسة أعمال السلطة الى كونها متنوعة الأشكال : للوصول الى النتائج نفسها، تستخدم المجتمعات نماذج من العلاقة متنوعة ، مما يدل على تنوع التنظيم المكاني للمجموعات ، وتعقـد بنيتها .

جذور السلطة

من الطبيعي أن يسيطر الناس على الطبيعة :لا أحد سوى علماء البيئة الذين يجدون ، في القسر الممارس على المحيط ، أحد جذور القهر وعدم المساواة الاجتماعيين[2] . لكن أن يمضي الناس وقتهم في التنافس على القدرة ، ليفرضوا أنفسهم على الآخرين ويلحقونهم بهم ، فإن ذلك يثير الغرابة لكل الذين يعتقدون بالمساواة الشاملة للجنس البشري .

إن المساواة بين الفلاسفة والأخلاقيين هي من المسلّمات[3] ، تلك هي ما يفتقر اليه كل فرد ، مهما يكون عمره وقواه ، بمقدار ما هو أو ما يكون أو كان يملك المؤهلات التي تشكل الكرامة الإنسانية . تتضمن الأوضاع الحقيقية كثيراً من أشكال اللامساواة الفعلية . السلطة هي النتيجة لذلك : في الواقع من الطبيعي لو كان الأمر يأخذ مجراه عكس الطموحات المثالية :

أ - يأتي الطفل الى العالم في حالة من التبعية المطلقة . عنده كفاءات ، لكن تطور هذه لا يكون بشكل آلي . تتطلب الطاقات الكامنة لتتكشّف ، حوافز يـوفرهـا المحيط المادي والاجتماعي . بدون اتصالات مع العالم ومع الآخرين ، يصبح التأقلم الثقـافي والاجتماعي مستحيلاً . إن النماذج التي تبعث على فهم ما يحدث وتهيىء للاختيارات ، تقـدمهـا المجتمعـات ، تلك القـريبـة من الأهـل ، ومن رفقـة الصغـر بـوجـه

---

2. RAUMOLIN (Jussi), Ecological connections of war, Communication au Colloque de Siikaranta, «War , Science and Research», 13 et 14 octobre 1974.

3. DUMONT (Louis), Homo aequalis, Genèse et épanouissement de l'idéologie économique, Paris, Gallimard, 1977, 271 p.

خاص . يعيش الطفل كثيراً في التبعية : هو بحاجة للحماية ، للحب ، للعاطفة من أجل أن يقاوم الوسط الذي يحيط به والذي يتهدده . فهو إذن يخضع منذ نعومة أظفاره ـ للتجربة الغامضة لعلاقات السلطة : فهو يصطدم دوماً ، في غزوه ما يحيط به ، بإرادة ذويه ؛ هذه الإرادة تحمل له الأمان الذي هو بحاجة اليه . المسلك الناجم عن ذلك هو في نفس الوقت من صنع الثورة العارمة والقبول لأنها تعبّر عن الإذلال والتهدئة : هذا ما أشار اليه بيير ليجندر Pierre Légendre [(4)] في كلامه عن حب الرقيب الذي يراه مميزاً لمجتمعنا .

تأخذ علاقة السلطة بعدها الاجتماعي من خلال المنازعات التي تنشأ بين الطفل وأبيه . توجهه اندفاعاته العميقة نحو أمه لكنه يجد في أبيه منافساً يحسده ؛ فهو يطمح لابعاده ليبقى سيد ما هو أحب شيء اليه . يظهر الأب كأنه الدخيل ، الآخر ، الممثل لنظام خارجي يثير القسوة ، لكن ينبغي القبول به إذا أراد الدخول في مجموعة الكبار وأن يصبح راشداً .

خارج المجموعة البدائية ، للسلطة جذور أخرى غير تجارب التأقلم ـ لكنها تأخذ عند ظهورها ، منحى انعكاسات غير إرادية مبهمة يبعثها فينا التكيّف مع المجتمع .

ب ـ يمكن أن تنشأ السلطة من الاستعانة بالإكراه المادي : هكذا يفرض الأقوياء إرادتهم على الضعفاء . ما دام أنهم لا يعتمدون إلاّ على سواعدهم وعلى عزمهم ، فسيصطدم عملهم بسرعة بحدٍ ما ، يستطيع المحكومون لهم أن يتحدوا ويتحرروا .

يمكن للسلطة أن تنشأ كذلك من استطاعة البعض التأثير فيمن يعاشرهم : بجعل أنفسهم جذّابين ، مسيطرين ، ضاغطين ، فهم يستطيعون التوصل الى فرض وجهات نظرهم ، الحث على تضحيات وامتصاص انجذاب وتعلق . وهكذا نشاهد أنه يبرز في المجموعات أشخاص يقومون بالسلطة المعترف بها من معظم أفراد المجموعة ، وبذلك يستطيعون التوصل الى الضغط على تصرفات الجميع .

مما لا جدال فيه ، إن للسلطة كذلك ، جذوراً نفسية فردية وجماعية ، لكن إذا لم

---

4. LEGENDRE (Pierre), L'amour du censeur, Essai sur l'ordre dogmatique, Paris, Le Seuil, 1974, 270 p.

— Jouir du pouvoir. Traité de la bureaucratie patriote, Paris, Les Editions de Minuit, 1976, 275 p.

يكن هناك ما يبزرها ، تبقى هذه السلطة محدودة في مظاهرها التي لا تستدعي أن ندرسها. فضلاً عن ذلك، سوف تختفي تقريباً أثارها لو أننا أشركنا في العمل عدداً كبيراً من العلاقات المتنافرة.

ج ـ السلطة هي ضرورية لحل عدد كبير من المشاكل ، يقف المحيط في وجه مبادرة الناس ؛ عندما يكونون منعزلين ، تكون بعض المشروعات ممنوعة عنهم . في سبيل الاستفادة بحرية من البيئة ، ينبغي أن يكون العمل منظماً بالتشاور . الأمر ذاته في حياة الاتصال : طالما كانت معايير المبادلة غير ثابتة ، وطالما لم تكن هناك اتفاقات لاعطاء السلع قيمة ثابتة ، وللدلالات والكائنات ، يكون الجهد منصباً على تسوية الأعمال واحداً واحداً . يمكن أن تكون كل عملية محلاً لنجاح أو لفشل على صعيد الخطوة والاعتبار والنفوذ ؛ يعطيها الهاجس للتعادل إذن ، قيمة سياسية : يجب أن لا نفسح المجال للآخرين بأن يحصلوا على أكثر مما نحصل عليه نحن[5] .

القبول بالقواعد المشتركة يلطف الحياة الاجتماعية . فهو يخلص الفرد من اعتناق اعتقاد خاطىء : فهو يعرف أنه يعامل جيداً طالما بقيت الاتفاقات محترمة من الجميع . ومن شأن هذا أن يوسع دائرة حياة التواصل .

تقتصر الحياة الاجتماعية ، طالما بقيت بدون مؤسسات ، على شبكات ضيقة ، ليست أوسع من الجماعة البدائية حيث يتكون الطفل[6] . عند هذا المستوى ، تكون منافع الجماعة متواضعة ، كما هي ضرورية للتأقلم الثقافي والاجتماعي يرغب الناس عامة بالاستفادة بأكثر الأشياء من الجماعة ؛ يرغبون الاستفادة من الاستثمار الناجح للمحيط الذي يحكمه تخصص متقدم واستخدام التجهيزات والأدوات الأكثر قدرة . للتوصل الى هذا ، يتوجب عليهم ان يكسروا القيود التي تكبل عالمهم . يفتح جعل العلاقات مؤسساتية ، حدود العالم ، لكنه يفتح الباب للأشكال الاجتماعية للسلطة : هذا هو الوجه السيء .

القواعد التي تحكم العلاقات ليست محايدة كما يبعث على الاعتقاد بذلك تفسيرها البسيط : فهي تسمح للبعض بتراكم المنافع . يندس التأثير في كل مكان ، يأخذ في

---

5. CLASTRES (Pierre), Chronique des Indiens Guayaki, Paris, Plon, 1972, 358 p.
— La société contre l'Etat, Paris, Les Editions de Minuit, 1974, 186 p.

LAPIERRE (Jean-William), Essai sur le pouvoir politique et l'innovation sociale, Paris, Le Seuil, 1977, 380 p.

6. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, Paris, M.-Th. Génin, 1973, 351 p.

بعض الأحيان شكلاً ماكراً أو مخادعاً ؛ وهو يقدم عموماً سمات من السهل معرفتها: عندئذٍ يعرف كل واحد الوسائل والخطط التي هي بحوزته من أجل تحسين حالته في الجماعة التي يعيش بينها .

تسمح الوسائل المستخرجة بفضل هذا التأثير بالارتباط بالمخلصين للسلطة . يملك من يتوصل اليها ، قوة مادية تضاعف الضغوطات التي يكون بإمكانه فرضها . يفتح جعل العلاقات مؤسساتية ، السبيل الى تشكيل سلطة بحتة . في سبيل التخلص من مساوئها ، لا يوجد وسيلة أخرى ، إذا أخذنا بمزايا العلاقات الموسعة ، سوى القبول بسلطة تسلسلية شرعية تحترم حقوق كل فرد : هذا هو ما يتعلق به منطق الولاية .

ترتبط السلطة ، كظاهرة مركزية للتنظيم الاجتماعي ، باهمية وبعد المجتمعات : توجد المنافسة على السلع وعلى الحظوة في كل الحضارات .

لكن في الخلايا الاجتماعية الصغيرة ، تبرز كوعي سياسي حاد أكثر مما هي تنظيم بنيوي عام . لكن في المجتمعات المتعددة والموسعة ، الأمر هو على عكس ذلك : لا يكون التوازن ممكناً إلاّ بإقامة مؤسسات تجيز التبادل الموسّع وتحد من التشنجات التي تنتج عنه ، لكنها تحمل في طياتها محاولة السلطة وتستدعي تحديد البنى المتشابكة .

المكان ، الحياة الاجتماعية والسلطة

يتدخل المكان بأشكال مختلفة في الحياة الإجتماعية[7] ، وانطلاقاً من هذا ، في لعبة السلطة : 1) هو دعم للحياة وللنشاط ويتدخل عندئذٍ بالمدى ؛ 2) هو حاجز أمام حياة التواصل ؛ 3) يشكل قاعدة للنشاط الرمزي .

أ ـ يتدخل المكان قبل كل شيء بالمدى . في الزراعة ، تربية الدواجن ، الاستثمار الحرجي ، في استخراج المناجم ، تشكل المساحات المستعملة عنصراً فاعلاً في التركيبات المنتجة . المساحات التي تستدعي اقامة التجهيزات ، أماكن السكن ، طرق المواصلات أو الفسحات للراحة والاسترخاء ليست سوى إسناد ودعائم .

قد يحدث أن تكون نفس قطعة الأرض مستعملة في عدة استخدامات بدون عوائق : تستعمل مراعي مربي الدواجن الرحّل للقطعان ولتنقل القافلة ؛ ساحات دول حوض البحر المتوسط تقدم للاجتماعات السياسية ولاقامة الأسواق وتسهّل كل أشكال

7. CLAVAL (Paul), L'espace en géographie humaine, Canadian Geographer / Le Géographe canadien, vol. 14, 1970, p. 110-124.

التدخل الإعلامي . في معظم الأحيان ، تكون الأشياء أقل بساطة ويأتي استخدام فيغيرها لأخرى ؛ بين البذار والقطاف ، تكون الأراضي الزراعية مقفلة في وجه القطعان والمتنزهين .

إن التقييم والاستخدام الاجتماعيين للتربة يتطلبان إذن حداً أدنى من التنظيم : تكون السيطرة على المحيط موضع اتهام إذا لم تحترم متطلبات الزراعة ، تربية الدواجن وعمل الغابات ؛ تكون تجهيزات الانتاج عرضة للتلف المبكر إذا لم تكن محمية من إهمال الذين لا يعرفون قيمتها والغاية منها .

طالما كانت الكثافات السكانية ضعيفة جداً والأرض خصبة فإن القواعد لتأسيس كيفية الاستفادة منها تكون مخفضة الى حدها الأدنى : يكفي أن نؤمن لكل فرد ثمرة عمله . في البلدان الزراعية المتنقلة على أساس حرق الشجر للزراعة مكانها (وقيد) ، فإن القطع الصغيرة من الأرض تكون متنازل عنها بالحكرة لمدة سنتين أو ثلاث ، وهي المدة التي تنتج فيها ، للـذين استصلحوها وزرعوها .

عندما تصبح الموارد نادرة ، تكون الحاجة ماسة لتنظيم دقيق . يشير الاقتصاديون الى مقولة السلع المشتركة[8] . أليس من الأفضل ، من أجل توفير السلع بشكل عادل للجماعة ، ان نؤمن حرية الوصول للسلع النادرة ؟ بذلك نعطي لكل فرد الفرصة المناسبة . تدل التجربة أن هذا يتم على حساب الرفاهية العامة وتوازن الموارد . عندما لا يكون الناس مسؤولين عن الأرض التي يزرعونها ، والمراعي التي يرسلون اليها قطعانهم ، عن الغابات التي يستخرجون منها أخشابهم وأدوات انتاجهم ، فإن بعض المفاعيل الارتجاعية لا تعمل : لأي سبب ينبغي السهر على صيانة الأرض ما دام ان الجهد يفيد الآخرين أكثر من أنفسنا ؟ كيف نفرض النظام الذي يقي من الهدر عندما يزيد هذا في شقاء كل فرد ؟ وهكذا تكون إدارة الأموال المشتركة سيئة : هي مستغلة ولا أحد يفكر في المحافظة عليها في حالتها . عندما يتزايد السكان ويصبح الضغط على طلب الأرض شديداً ، لا يعود بالامكان ترك الوصول اليها سهلاً وقد أصبحت نادرة ؛ بتخصيصها الى أفراد أو جماعات محدودة ، يمكن التأكد أنها تكون مستخدمة في أفضل الحالات وتلافي الممارسات التي تهدد في الأجل الطويل ، بتخريب المحيط والإساءة الى التوازنات البيئوية .

---

8 O'RIORDAN (T.), Environmentalism, Londres, Pion, 1976, XIII-376 p.
HARDIN (Garrett), The tragedy of the commons, Science, vol. 162, 1968, p. 1243-1248.

— Exploring new ethics for survival: The voyage of the spaceship Beagle, New York, Viking Book, 1972, 264 p.

إن تحديد حقوق تملُّك واستعمال الأرض والسلع الأخرى النادرة ، يعبِّر عن جهد مشترك للتنظيم ويعطي الذين يستفيدون منها حقوقاً أكثر من الآخرين : فهو يوليهم تأثيراً عظيماً غير مباشر ، لأنه يوكل اليهم رقابة الوسائل اللازمة للانتاج . فهو بذلك في أصل أشكال أخرى للتأثير الذي يخرج عادة عن اهتمام علماء الاجتماع وعن الإقتصاديين .

يحمل استعمال الأرض في طياته انعكاسات تتجاوزها : فالفلاح الذي لا يعتني جيداً بحقوله ، ويترك الأعشاب الضارة تتكاثر فيها ، يكون قد تسبب بوجود مركز منه تنتقل الأعشاب الضارة وتنتشر ؛ ومربي الماشية الذي لا يقوم على صيانة بواباته يترك ماشيته تهيم على حساب حقول العشب والمحاصيل العائدة لجيرانه ؛ ان صناعة مثيرة للاشمئزاز ، في مدينة ، تزعج في معظم الأحيان كل الحي ؛ الناس الفوضويون والوسخون يجعلون الحياة غير مرغوبة في كل الشارع . منذ اللحظة التي يعطي فيها حق الملكية لمن هو بحوزته ، إمكانية فعل ما يراه في ماله ، يكون من الصعب تلافي هذا النوع من الآثار الخارجية . التشريعات المدينية حول تقسيم المدن الى مناطق ، غايتها أن تحد من هذه الآثار بتقييدها حرية الاستعمال الممنوحة للمالك ، ولكنها لا تتوصل لأن تزيلها . ان تملُّك التربة إذن يوفر وسائل للتأثير على الجيران . ومع تزايد كثافة السكان ، تتكاثر المضار والآثار الخارجية السلبية الناشئة عن الاستخدامات غير المراقبة . على عكس ذلك ، إن الذين يقومون بالاستعمال الشرعي لأراضيهم ، ويديرونها جيداً وبذوق حسن ، يجعلون البيئة مريحة ؛ هم في أصل الآثار الايجابية للجوار . في عالم المدن ، أصبحت هذه الآثار الخارجية أحد المظاهر التي يصعب مراقبتها من السلطة الاجتماعية[9] .

ب ـ بكونه عقبة أمام حياة الاتصال ، يجعل المكان نقل السلع كثير الكلفة ويعيق انتقال الأشخاص . بذلك ينشىء عتامة يصعب التغلب عليها .

تكون تكاليف نقل السلع وانتقال الأشخاص مرتفعة كلما كانت المسافات بعيدة ، وكان من الصعب تخطي حدودها في ظروف تقنية ، ثقافية واقتصادية معينة . ترتبط البنية المكانية ارتباطاً وثيقاً بتكنولوجيا النقليات ، التي تغير شرط مسار تدفقات السلع والخدمات التي تكون عادة موضع مبادلات .

---

9. COX (Kevin R.), Conflict, power and politics in the city, New York, McGraw-Hill, 1973, 133

كذلك يعرقل المكان نقل المعلومات ، لا يتم الاتصال جيداً إلّا بعد الفرز المرتبط بالترميز وفك الرموز للرسائل مع أقل خسارة في الخطوط[10] . تلك هي الحالة في الاتصال المباشر وجهاً لوجه . عندما تتعذر على الفرقاء عملية التلاقي ، تتدنى صفة الاتصال . عندما لا تتوفر وسيلة لنقل الاعلام مسافة ، تتناقص كمية المعلومات التي يمكن نقلها بسرعة . بعد تجاوز ما يقبل به الناس من مسافة للالتقاء مع بعضهم ، يتم نقل المعلومات بطريقة غير مباشرة وتبدأ قيمة المعلومات تتناقص مع تعدد وسائل الاتصال .

يمكن بكل تأكيد الاتصال بواسطة رسول معتمد .

ـ لكن الاتصال يكون بطيئاً ومكلفاً ، والأمانة في النقل غير مؤمنة . تقلب الكتابة هذه الأوضاع : فهي تعطي النص المنقول شكلاً مادياً غير قابل للتلف بسهولة ، وتسهل حفظه ونقله ، مع الأسف ، لا يتم كل شيء بالتحرير والمهل في المسير طويلة . المضمون الفعلي للاتصال هو بلا ريب أكبر مما هو في الحضارات المعتمدة على الشفوية تماماً ، لكنه متغير مع الموضوعات : فهو شديد للمعلومات من طبيعة مجردة : لا شيء يقف في سبيل تدوينها . لكنه أضعف في المهارات اليدوية والتصرفات والسلوك ، لأن هذه هي قطاعات لا تحل الجملة فيها محل الاشارة أو المثل .

مع الوسائل الحديثة للاتصال لمسافة ، أصبح الاتصال عادة آنياً . يُختزل الفرز عندما يصبح الاتصال في وقت واحد مرئياً ومسموعاً ـ تلك هي حالة التلفزيون والسينما ـ لكن هذا يتعلق بوسائل مجانية لا يمكن أن تكون مستغلة بطريقة موازية : فهي تبث لكثرة ، معلومات يذيعها عدد محدود من المتخصصين ، لكنها تجهل التأثيرات المقابلة .

تعزز هذه المظاهر الخارجية التأثير الأيديولوجي . الذين يراقبون الوصول الى العامة ، حارسو البوابات من الكتّاب الانكلوسكسون يفرزون ويكيّفون ما ينقلونه .

إن مشكلة النقليات والاتصالات ليست فقط تقنية : هي كذلك اقتصادية . لا تستطيع المجتمعات أن تخصص حصة كبيرة من وسائلها لتأمين حركة السلع والأشخاص ؛ يترجم هذا بظهور امكانات محدودة ويؤدي تبعاً لذلك الى بناء شبكات حيث التركيز يولّد وفورات[11] : تجري عندئذٍ النقليات على محاور مجهزة جيداً ومتآلفة

---

10. WESTLY (Bruce), MACLEAN (Malcolm, Jr.), A conceptual model for communication research, op. cit.

11. CLAVAL (Paul) , Eléments de géographie économique, Paris, M.-Th. Génin, 1976, 361 p. Cf. chap. VI, p. 134-160.

بشكل يجعل العملية مربحة ؛ يكون تحويل الاعلام أفضل وأسهل إذا تم إنشاء مراكز تسهِّل الاتصال من مركز لآخر ـ تلعب مراكز ربط الشبكة في المدينة هذا الدور .

إن البحث عن الشفافية يُدخل إذن تسلسلية في محاور ومراكز حياة الاتصال . هذا هو مستقل ، من حيث المبدأ ، عن دور السلطة ، لكنه يسهِّل ممارستها . إن الذين يتواجدون في النقاط الحساسة للشبكة يكونون في مكان أفضل من غيرهم : إنهم فوق هؤلاء الآخرين لأنهم يتمركزون في أعلى مستويات النظام التسلسلي .

إن إقامة بُنى تحتية للتنقل والاتصال ، يولِّد إذن تنويعاً في المكان يعطي بعض الأماكن مزايا بالنسبة للأخرى : هذا مصدر اللامساواة والتأثير .

ج ـ ليست المسافة العنصر الوحيد الذي يكبح مبادلة المعلومات . يرتكز الاتصال على وجود أنظمة إشارات معروفة لمن يتواجدون على اتصال . بفضلها يصبح من السهل تبادل المعلومات ، عقد المحادثات ، المباشرة بالمفاوضات والتغلب على القلق الذي يولِّد العزلة .

تختلف الرموز التي ترتكز عليها المبادلات . بعضها متشابك وفي نفس الوقت ثابت : اللغة أفضل برهان : الانحراف الذي تخضع اليه الأشكال والمعاني هو بطيء . يرتكز نظام الطريقة على العكس ، على ابتكارات تبقى متجددة ـ وهذا لا يمنع أبداً أن تُستعمل في كل فصل ، تركيبة أشكال وألوان وتزيينات جد واضحة .

إن الأنظمة المنظمة على رموز تسمح بالاتصال ، تبدو لكل فرد كأنها أطر مفروضة من الخارج وينبغي التكيُّف معها إذا أراد أن يكون مفهوماً . إذن هي تعطي لكل فرد إمكانيات التعبير ، وتمنع الاحساس والذكاء من التقولب بأشكال اعتباطية .

تُكتسب هذه الأشكال الاعتباطية خلال التأقلم الثقافي والاجتماعي : لهذا السبب تبقى أنظمة الاتصال عادة حبيسة مساحات ثقافية حيث تكون فيها الرموز الأساسية مشتركة بين الجميع . على هامش المساحات ، تتغير الاشارات ، وينبغي بذل جهد في الترجمة والتفسير والفهم : يتغير شكل الرسائل ومضمونها . كل الحياة الاجتماعية تجد نفسها متأثرة بهذه التقطعات الكبرى للمكان الإنساني .

يوجد بين العناصر المنتقلة من فرد لآخر ، ما هو عائد لنطاق الاشارات ، لكن لها تفسيراً خاصاً ، فهي لا ترسل الى أشياء ستكون في المحيط المادي ، خارج الحقل الاجتماعي : هي تمثل ما هو الأهم لكل خلية اجتماعية وللافراد الذين تتألف منهم : تشكل النقود جسراً بين مختلف لحظات الوجود المشترك وبين مختلف النقاط حيث تجري الحياة الاقتصادية . هي تؤلف الوحدة التي بفضلها يتوضح كل شيء .

توجد نقود أثمن من نقود الاقتصاد . كل الأعمال تتلون بقيمتها المعنوية . بعضها يعلو البعض الآخر في سلم تقدير الجماعة : نقرأها على ضوء ما توحي به ومع مراعاة أصحابها . تشكل الحظوة أو النفوذ نقوداً غير مرئية لكنها مرغوبة كالذهب . فهي تضاعف العلاقات المادية للتدفقات العكسية التي توضح كفاءات الناس : تتدعم حالتهم الاجتماعية ، ويتحسن وضعهم الاجتماعي بمقدار قدرتهم على صد هجمات الآخرين ، والتكيُّف بالأشكال المأخوذة عن الجماعة .

تلتقي الحظوة والنقود في كثير من النقاط المشتركة : فهي قادرة على إقامة أنظمة تبادل شامل ، بواسطتها يكون التنظيم الاجتماعي مؤمناً ، كنظرية الأسواق ونظرية الأدوار والنظم الأساسية التي تشهد على ذلك . لكنها تختلف في بعض خصائصها المكانية : تشكل النقود وحدة ملموسة ومادية : تتأسس موافقة واسعة حول موضوع القيم التي تحملها . تعرض كإشارة مقبولة لدى أكثر الثقافات ، وعنصراً قابلاً للتداول في كل المناسبات تقريباً . الحظوة هي أكثر غموضاً وتعقيداً فهي تقيس خصائص أكثر تنوعاً ، وتأخذ بحسابها مميزات كل حضارة ، كل نظام للقيم ، لكنها لا تأخذ أبداً شكلاً مادياً كاملاً . إذن هي تبقى محصورة في أماكن ضيقة : هي غير قادرة أن تقيم تنقلات واسعة . كمثل التي تعبر عنها النقود[12] .

المكان هو أحد الدعائم المفضلة للنشاط النموذجي . ينظر اليه من يسكنونه أو من يعطونه قيمة ، وذلك بطرق مختلفة . يضاف الى الامتداد الذي يشغلونه ، يتجولون فيه ويستعملونه ، في فكرهم ، امتداد يعرفونه ويحبونه والذي هو بالنسبة اليهم ، رمز أمان ، باعث عزة أو مصدر تعلق . يعيش المكان كذلك في شكل صور عقلية ؛ هي كذلك هامة من أجل فهم أشكال المجموعات والقوى التي صنعتها ، أكثر من الخصائص الحقيقية للأرض التي يقيمون عليها . فالكيبيك ليس فقط المضيق الذي سكن الناس اليه منذ ثلاثة قرون : أنها المساحة الشاسعة للذيل الصحراوي الذي يحده في الشمال وهو الذي أعطى السكان الشعور بامتلاك قوة هائلة .

لمنجزات السلطة بعد مكاني يرجع الى العناصر التي تتضمنها . هي أعمال تنظيم تستدعي توظيف الموارد المادية ما دام أنها ترتبط بشكل غير مباشر بالطريقة التي هي مستثمرة بواسطتها ومستخدمة من قبل المجتمع ؛ هي أعمال اتصال يتغير مضمونها كثيراً بتغير حجم المعلومات اللازمة للتبادل ، ومع قابلية الرموز للقراءة . إن هندسة الأشكال الصرفة للسلطة ، علاقة تسلسلية مطلقة وسيادة ، هي نسبياً سهلة ، لأنها لا تحتاج

---

12. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, op. cit.

سوى الى عدد صغير من العناصر . تبدو هندسة وقائع النفوذ أكثر تعقيداً وتغيرا : يرتبط بكل شكل من أشكال السيطرة نموذج خاص يقتضي أن نحلل هذه الهندسة للأشكال الأساس للسلطة .

الفصل الثاني

هندسة الأشكال الأولية للسلطة

تتوقف هندسة الأشكال الأولية للسلطة على طبيعة المقومات التي تدخل في تركيبها . لم تستخدم علاقة السلطة ، عندما قامت على العرف أو التهديد بالقوة المادية ، سوى معلومات عائدة لرموز جد بسيطة ـ لكنها استدعت تدفقات هامة جداً وكانت فاعليتها محدودة . علاقة الولاية هي أكثر توفيراً ، لأنها تستخدم بفطنة أكبر تدفقات اتصال ـ لكنها تقوم على إتفاق مشاعر ترجع الى ال التأثير الايديولوجي . لهذا التأثير أبعاد مختلفة جداً وفقاً للأنظمة الاجتماعية : فهو تارة يكون ضعيفاً وتارة يكون كبيراً لدرجة أنه يعطي بعض الأقليات وبعض الفئات ، دوراً موجهاً في مسار الجماعة . يرتبط التأثير الاقتصادي ، في الاقتصاديات المفتوحة ، بالشكل الخارجي للمراكز الاقتصادية . فئات قليلة هي المحرومة منه ، وهذا لا يعني القول بأنه موزع بنفس الشكل .

يستدعي التأثير الايديولوجي والتأثير الاقتصادي ، الى جانب سلطات الرقابة ، سلطات إنشاء تفسر دينامية الأنظمة الاجتماعية وتحولاتها المستمرة .

السلطة البحتة والمكان

علاقة السلطة البحتة وهي بلا ريب الشكل البسيط جداً لممارسة السلطة الاجتماعية : تلك هي العلاقة التي تقوم بين رئيس قادر على فرض قوته بالإكراه والذين هم خاضعون له . عدم التماثل بين المشاركين هو كلي : لا يتلقى الذي هو مجبر على أن ينفذ ، في المقابل ، أي شيء ، حتى الأمن أو الرفاهية الذين يمكن أن يبررا في المقابل ، السيطرة .

لا يكون للذين يعيشون في ظل مستبد ، أية مصلحة شخصية في إطاعة الأوامر الصادرة اليهم ، أو احترام النواهي التي تأتي لتحد من حريتهم . إذا لم يلجأ السيد للقوة

المادية ، فتجنب الانصياع لأوامره هي النتيجة .

لا تكون السلطة البحتة فعّالة إلاّ إذا ترافقت مع رقابة مستمرة أو فرضت خوفاً يضاعف من فاعلية هذه الأخيرة . في البداية ، لا تلزم أي تهيئة نفسية لتنفيذ ذلك : الرئيس ليس بحاجة لأن يجعل نفسه معروفاً أو محبوباً ، وأن يقنع من يسيطر عليهم بصحة وضعه .

لا تتطلب السلطة استشاراً مسبقاً في مادة الاعلام والايديولوجية لكنها تستدعي سهراً ثابتاً ؛ وحتى تبلغ هذه غايتها ، يقتضي تطبيقها في كل مكان بدون ثغرات وفراغ : ينبغي أن تغطي بنفس القوة ، كل الحقل الذي ينتشر فيه نشاط الذين هم موضع المراقبة .

تتطلب ممارسة السلطة إذن تنظيماً خاصاً للمكان : إن هذا غير ممكن إلا في حدود الأمكنة المسورة حيث كل الاجزاء يمكن أن يصلها الذي يقوم بالتفتيش ، والتي تكون مخارجها ومداخلها محروسة بحيث تكون كل حركات الدخول والخروج مراقبة ، وعند الضرورة ، ممنوعة[1] .

ينبغي أن تستمر قسمة المكان الى مساحات مراقبة ومصانة حتى يتم تقطيعها الى دوائر صغيرة لتصبح شفافة . وتكون صغيرة جداً عندما يبغي السيد أن يحكمها . هذا ليس ممكناً إلاّ في محيط السجون إذا كان الأمر يعني دولة استبدادية ، فادعاءاته تكون قليلة : من السهل جداً أن نبني بلداً عندما لا نقيم سوى بعض الموجبات ، دفع الضريبة ، الخدمة العسكرية ، الخضوع لرمز عام من العلاقات الخاصة أو العامة . في معظم الأنظمة السياسية ، لا تذهب الطموحات لأبعد من ذلك ، يكفي إذن أن نطبق شبكة متماسكة لمراقبة الأعمال المعتبرة هامة . يمكن التوصل الى ذلك برسم تقسيم إداري دقيق وبتكليف ممثلين في مراكز العمل يسهرون على إلزام الأكثرية بأن يتكيفوا أو يطبقوا القواعد الموضوعة ، ويقومون بالضغوطات على الذين يتهيأون للخروج عن هذه القواعد : يجب معاينتهم وكشفهم منذ أن يصبح عملهم منحرفاً ، ثم عزلهم عن المجموع وإخضاعهم بالقوة لخدمة السيد . المهمة هي نسبياً سهلة في الأماكن المأهولة بانتظام ، بدون فسحة عذراء يمكن أن يلجأ اليها الرافضون ؛ إن وجود حدود ، بالمفهوم الامريكي[2] ، أي وجود جوار لمنطقة غير مراقبة ، يهدد بلغم الجهد المبذول ، هذا ما

---

1. FOUCAULT (Michel), Surveiller et punir, op. cit.

2. TURNER (Frederick Jackson), The frontier in American History, New York, Henry Holt, 1893.

أشار اليه بيار شوني Pierre Chaunu [3] عندما دل على التناقض بين العوالم الممتلئة حيث فيها تمارس السلطة في كل مكان ، والعوالم غير المسكونة بشكل كاف ، وهي السابقة للأولى حيث تلاقي السلطة حدوداً مادية .

إن بناء بوابة ، على طول خط الانقطاع ، في نظام للرقابة ، أو مبرد على الطريقة الرومانية ، أو سور كما في الصين ، له بدون شك نفع أكبر على صعيد الإدارة الداخلية للمكان ، مما للدفاع عنه ضد الأخطار الخارجية . هذه التحصينات هي عطوبة لضغط تقرره الفئات المهاجمة . لكن نتيجتها هي عكس ذلك : بجعل غزو أماكن الحرية صعباً ، فهي تكشف ضرورية من أجل الإدارة الجيدة للمساحة المنظمة بالسلطة المركزية . استبدل التقدم السور بالستار الحديدي أو بستار الخيزران، لكن لم يتغير شيء في الأصل .

يبدو أن تمفصل المكان الى مساحات محددة جيداً هو متلازم مع السلطة البحتة : بدون هذا التقسيم التربيعي ، تبقى أوامرها غير مطبقة ، عندما تصدر عن سيد مرهوب الجانب ، فالأكثرية تنصاع بلا شك في البداية ، لكن عند الاحساس باستطاعة الافلات بدون مخاطرة ، فعدم الخضوع يزيد شيئاً فشيئاً .

ينتقد الجغرافيون بحرية التقسيمات التي تقيمها الإدارات حيث تمارس السلطة : ان الحدود المعمول بها لا تعمل حساباً للمساحات المتجانسة أو المنخفضات المستقطبة التي وهبها الله للطبيعة أو تمت بنشاطات اقتصادية يبدو تخطيطها كيفياً ، مما يعني أن التجربة العملية الإدارية هي غير عقلانية .

الأمر ليس كذلك :الهدف من التحديدات ليس علمياً ؛ هو لاتاحة مراقبة الناس[4] ؛ المهم هو اختيار مساحة جيدة ـ يتوقف هذا على ما ننوي الحصول عليه من السكان ؛ يكون الهدف ضعيفاً عندما تكون السلطة ضاغطة ، لكنه يكبر عندما لا يمس عمل السيد سوى جزء صغير من حياة كل فرد ـ كما كانت الحالة منذ مدة من الزمن ، حتى في الأنظمة التي نصفها بالمطلقة : لا يوجد ممثلون مباشرون للسلطة تحت ولاية كبيرة كدائرة قضاء ، وذلك في فرنسا لعام 1789 .

إن ممارسة السلطة البحتة تتطلب تكاليف باهظة : فصل المكان الى مساحات

---

3. CHAUNU (Pierre), L'histoire, science sociale, Paris, SEDES, 1974, 437 p.

4. MASSAM (Brian H.), The spatial structure of administrative systems, Washington, Association of the American Geographers, 1972, 38 p.

— Location and space in social administration, Londres, Arnold, 1975, IX-192 p.

متصلة متتابعة ، تنظيم السهر عليها ، تطبيق رقابات على حدود المقاطعات ، تنزيل الخاضعين للسلطة ، إنشاء سجلات لتسجيل وجودهم (الأحوال المدنية) وتعيين تحركاتهم - بطاقة الهوية لا تكفي لذلك ؛ في الأنظمة حيث تمارس السلطة بشكل كامل ، تجتمع فيها جوازات سفر داخلية وخارجية .

تتوقف فاعلية الرقابة على جهد الإطار المقبول ، تختلف كذلك وفقاً لتركيبة المكان . عندما يكون السكان بكثافة متوسطة ، ويكونون متناسقي التوزيع وقليلي الانتقال ، تكون ظروف الاشراف هي المثلى . تتزايد التكاليف عندما يكون الناس متوزعين كثيراً . عندما يتكاثر السكان في المدن ، فالصعوبات تكون من نوع آخر : تستحيل قسمة المكان الى وحدات صغيرة جداً حتى يكون كل الذين يعيشون فيها تحت إشراف ممثلين للسلطة . للتوصل الى هذا الأمر ، يلزم أن نرسم أجزاء من المكان أصغر من المقاطعات حيث تسجل الحياة العادية ، وهذا يجعل الجهد دون جدوى . ليس بالامكان ، في ظل الادعاء بتأمين الرقابة ، الاخلال بنظام يعطي القيمة للتجمعات السكانية ، للفرص المؤاتية المتعددة للعمل ، للتلاقي والشراء . بشكل التجمع كلاً في داخله تكون الحركات عديدة لدرجة أنه في بعض الأحيان يوجد أناس خارج الحي الذي يعيشون فيه أكثر مما في الداخل .

تبقى جماهير المدن مجهولة ؛ رقابتها هي دوماً غير كاملة وتصبح شيئاً فشيئاً كثيرة الكلفة عندما يتزايد حجم واتساع التجمع .

تتطلب ممارسة السلطة تنظيماً للمكان وتستدعي تحويلات مستمرة للاعلام . تأخذ الأوامر والتعليمات طريقها من الأعلى الى الأدنى : ذلك هو الجزء البسيط للعلاقة . من القاعدة نحو القمة تجري المعلومات عن حسن تنفيذ المهام المرسومة ؛ هي لازمة لاستصدار القرارات . عندما يفوض صاحب السلطة الى آخرين ، مهمة الإشراف ، فهو لا يكون متأكداً من استلام اعلام كامل وموضوعي : فالوسطاء الذين عينهم لهم مصلحة بأن يحتفظوا لانفسهم بجزء مما عرفوه ؛ فهم يستفيدون منه بسلطة حقيقية لا بأس بها ، على حساب سلطة الرئيس الأعلى . هنا تعترض الاستبدادية حدود اقتصادية ومكانية : هنا يضطر الحاكم المستبد لتعيين جواسيس يراقبون من عهد اليهم بالاشراف ؛ تكاليف هذه الأعمال تتزايد بدون أن تحسّن النوعية . بمقدار ما يطول سير المعلومات ، تتزايد صعوبة نقلها : تنتقل المعلومات تدريجياً ببطء ، وبطريقة غير كاملة شيئاً فشيئاً . تنقص فاعلية النظام بتزايد المسافة الى المركز الرئيس .

بالرغم من بساطتها الظاهرة ، علاقة السلطة البحتة هي غير قادرة ان تعطي من يمارسها ثمرة السيطرة السهلة على أمكنة واسعة ومجموعات كثيرة . مبدئياً ، تستطيع هذه

العلاقة أن تمتد الى شعوب كثيرة موزعة في مساحات كبيرة : يكفي من أجل هذا ، مضاعفة التقسيمات ، وفي كل منها تعيين وكلاء لنقل أوامر صادرة عن المركز وتأمين الاشراف ؛ توزع البنية التسلسلية الهرمية تدفقات الاعلام في الاتجاهين : يمكن كذلك أن تشتمل على عدد من المستويات حتى يكون على مستوى القاعدة ، لبعض الوحدات الصغيرة جداً ، بعض التنظيم . تزيد الكلفة بسرعة مع الامتداد والعدد . تضعف السلطة عند بعدها عن مركزها فهي لا تمارس بكاملها إلّا بين فرد ومن يراقبهم عن كثب : أبعد من ذلك ، يُدخل المكان دعكات من شأنها تخفيض سرعة النظام وإضعافه .

الولاية

السلطة البحتة هي حالة حدية : تستدعي كثيراً من الأعباء من أجل نتيجة غير ثابتة ، والتي تستبدلها المجتمعات عادة بتنظيم أكثر توفيراً . عندئذٍ يبدو السيد كمالك لولاية شرعية . ليس من الضروري أن يراقب كل شيء : فالقواعد التي ينشئها يقبلها الجميع وتدخل في ضمائرهم : كل واحد منهم يقبل الأوامر وينفذها بدون حاجة لقوة مادية تهدده ، أو لمن يشرف عليه ويجبره بالقوة . ولمعرفة حالة تقدم المهام ، ليس من حاجة لشبكة معلومات أو شبكات تجسس تراقب الأولى . علاقة السلطة مخففة حتى أقصى حد . تسود الثقة بين من يحكم ومن ينفذ . يمكن أن تتواجد صلة فاعلة بين المشاركين في الأعمال رغم البعد : يكفي التواصل بالرسائل ، وهذا لا يكلف شيئاً .

المشكلة الكبرى التي تعرضها علاقة الولاية ، هي في الحصول المسبق على الضمائر : على الاطراف أن يقبلوا بتفوض الحق بالتقرير الذي يملكونه عادة . المرحلة التي فيها الأوامر والتعليمات تنتقل مبادلة ، هي بالضرورة مسبوقة ومحضرة بالاقرار بالشرعية .

من الصعب القبول بأن يرى شخص نفسه وقد انتقلت اليه سلطة من طبيعة وامتداد مختلفين عمّا نقر به عموماً لمن سيموتون : في مجتمعاتنا الحضارية ، كل الناس أخوة ، إذن متساوون بالقوة ؛ الموقف يختلف هناك حيث يعتمد فلاسفة الاجتماع على فكرة التسلسل[5] . لكن المشكلة توجد في كل مكان . ان السلطة التي يعترف بها الأطراف في علاقة ولاية ، الى رئيسهم ، لا تجد تبريرها في المزايا الفردية لمن يستفيد منها ويمارسها : في مجتمع صغير ، يمكن للتجربة التي يأخذها كل واحد من الغير ، أن تعطي توافقاً وتعيّن قائداً يقبل به الجميع في خصوص بعض القرارات ؛ الولاية . لا تكون

---

5. DUMONT (Louis), Homo hierarchicus, Paris, Gallimard, 1966, 445 p.

كلية مع ذلك ؛ يوجد دائماً غير راضين يقفون معترضين عند أول خطأ يصدر عنه .

الولاية للعمل في الحياة الاجتماعية لها امتداد أوسع : فهي تشمل كل حقل النشاط ، ولا تكون موضع اتهام لأول هفوة ، فهي ترتكز على موافقة عميقة . يُنتقد الرئيس إذا كان غير كفؤ لوظيفته لكن مبدأ تفويض السلطة لا يكون موضع اتهام : معظم الثورات التي شهدها التاريخ السياسي لا تصب أبداً في خانة تغيير البنية : فأسبابها عدم كفاءة الأسياد والحكام ، ولم تولد من الرغبة في تغيير النظام .

إذن كيف نفسر أصل الولاية ؟ أ - يوجد وفقاً لويبر Weber (6) ثلاثة مصادر : المصدر الأول هو التقليد . تؤول الولاية ، وفقاً للعرف ، الى هذا الفرد أو ذاك ، الى هذه العائلة أو تلك ، الى هذه المؤسسة أو غيرها ، ويحدد ويعرف امتدادها وفقاً للممارسات السابقة . في المجتمعات التي لا ترغب في التغيير يكفي هذا ليجعلها شرعية : إذا كان النظام الذي نعرفه معتبراً كاملاً وإذا كان قد تأسس في بداية الأزمان بحكمة عليا ، اجتماعية أو دينية ، فمن الطبيعي القبول به .

ب ـ العقل هو المصدر الثاني للولاية ، يأخذ من نتيجة عمل السلطة تبريره بمفهومي النفع العام والنفع الخاص المفهومين جيداً : إذا كان الناس يفوضون جزءاً من قدرتهم على التقرير ، الى رئيس ، ذلك لأنهم يرونه كفؤاً لذلك . كان هوبز Hobbes (7) أول من أطلق هذه المقولة . قبل العقد الذي وقعه الأفراد وتنازلوا فيه عن استقلالهم البدائي ، كان المجتمع في حالة حرب مدنية ، وكل من بقي حياً ، كان بفضل جسارته الثابتة . كانت حياة الجميع وأموالهم معرَّضة لاغتصاب رجال لا أخلاقيين . العقد الاجتماعي ، بتركيزه السلطة بين يدي واحد ومنحه احتكار استعمال القوة المادية ، هو الذي أوجد السلام المدني : وفّر الرخاء للجماعة ، أتاح الثروة للجميع وبعث الطمأنينة التي بدونها لم يكن تطور الفرد ليحصل . التبرير هو قوي لدرجة أنه يجعل الاستبداد شرعياً : من الأفضل الخضوع لولاية قوية ، لكنها توفر النظام والرخاء ، من أن نبقى في حالة تجعل التشنجات ، الحياة معها غير محتملة .

توجد مبررات عقلية أخرى للولاية : عند لوك Locke (8) التركيز هو على الأمان

---

6. WEBER (Max), Economie et société, op. cit., cf. chap. III: Les types de domination. p. 219-307.

7. HOBBES (Thomas), Leviathan; or The Matter, Forme and Power of a Common-Wealth, ecclesiasticall and civill, Londres, 1651. Ed. moderne: Michael OAKESHOTT, Oxford, Basil Blackewell, LXVI-468 p.

8. LOCKE (John), Two treatises of government, Londres, 1960. Ed. critique: Peter LASLETT, Cambridge, Cambridge University Press, 1961, XIV-576 p.

المادي الذي يوفره النظام الجديد : إن الحاكم الذي نضع بين يديه السلطة ، يظهر كأنه الممثل للجماعة قبل أن يكون سيدها . عند روسّو Rousseau[9] ان حصيلة المؤسسة الاجتماعية موضع جدل ـ تحمل الجماعة شوائب من شأنها القضاء على صفاء الفرد ونقاوته المكتسبة ولادة ، ولتلافي ذلك ، يقتضي توقيع عقد يجري فيه تنازل الفرد للمجتمع عن كل ما لا يستطيع فعله شخصياً : فقط الارادة العامة هي التي تبرز ولاية شرعية .

ما يجده الحاكم في العقل ، هو تفوّق علماني ، أثره الفاعل ، من وجهة نظر إجتماعية ، ليس مختلفاً كثيراً عن الذي هو للتفوق الاجتماعي أو الديني الذين عليهما ترتكز الولاية التقليدية : إذا كانت السلطة قد قُبلت ، ذلك لأنها وجدت في العقل مبدأ يمكنه أن يقنع إرادة كل الناس المؤمنين به . إذا وُجدت الحقيقة وإذا كان الفكر قادراً على الوصول اليها ، فكل من ينتسب لها ويعمل باسمها ، لا يمكن أن يلاقي اعتراضاً فيما يطلب . فهو يتكلم من عالم سام فعّـال كعالم الألوهية ، وذلك لفرض الاحترام : بدلاً من أن يجد أساسه في القلق الوجودي أو الشعور بانتهائية الانسان ، يجد فاعليته في التأكيد على الاستقلال الذاتي وفي قوة العقل . على عكس المبدأ التقليدي هو يبرر كل أشكال الجرأة ويدخل الى الحياة الاجتماعية ، خميرة تغيير ، مع احتوائه التطور الفجائي في حدود ضيقة .

ج ـ يكمن المصدر الثالث للولاية كما يذكر ماكس ويبر Weber ، في الرئيس الريادي (من لدنه) القادر بالتدرب على السلطة أن يستخرج شرعية جديدة ، ويبرر بتحركه الخاص به ، السلطة التي يمارسها . في البداية ، ذلك هو القائد الموجه : يدخل عمله في إطار سيكولوجية الحياة في مجموعة ، ومن بروز أدوار إدارة . ولكن بين رئيس مجموعة صغيرة ورئيس سلطة من لدنه ، يوجد فرق في المستوى : عندما يكون الخطيب الواعظ ذا قدرة على الإقناع ، فإن الرسالة عن الايمان والأمل التي يعرضها ، تولّد تسويغاً شرعياً يجد تبريره في العالم الآخر الذي نذر نفسه له : الرئيس من لدنه هو عادة نبي ينشر إيماناً جديداً أو ينصّب نفسه باعثاً لفضائل منسية من الديانة القديمة ؛ في المجتمعات التقليدية ، يستقي وحيه من المعتقدات الدينية الأسطورية ؛ البراهين في المجتمعات الحديثة ، هي مستقاة من الميثولوجيا (علم الأساطير) التي أفرزتها العلوم الاجتماعية منذ ثلاثة قرون : يجذب الرئيس عادة الناس ، لأنه المحرّك لأحد الأسرار الكبرى للتطهير الجماعي الذي تكوّنه الثورة ؛ هو يصارع من أجل العدالة الاجتماعية ، من أجل إنهاء استغلال الانسان للانسان ، للمساواة والحرية والأخوة ؛ في

9.ROUSSEAU (Jean-Jacques), Du contrat social, ou principes du droit politique, Amsterdam, Marc-Michel Rey, 1762.

حالات أخرى ، ينصِّب نفسه مدافعاً عن مجموعة مهددة ، عن أمة لم تتوصل لأن تقوم ، وعن سلالة يجب أن تنتصر . هناك قيم مشرِّفة وغيرها غير ذلك ، لكن مبدأ الولاية الريادة . بدلاً من التكلم باسم عالم آخر نستطيع بلوغه بترقي العقل ، فإن الرئيس الذي يعيد قولبة المجتمع حوله في حركة كبيرة من الاثارة والحماس ، يثبت أن له الحق بالاحترام وبالطاعة ، وذلك بتحريكه ردود فعل عاطفية من طبيعة دينية : وهذه تبين للجميع بأنه يشارك قوى عليا أمامها ينبغي الانحناء .

د ـ العلاقات التضمينية المكانية للأنواع الثلاثة للولاية هي بالتأكيد مختلفة ، إن ممارسة النموذج التقليدي لا يمكن أن تكون سوى النتيجة للحصول على نفس القيم والاذعان لنفس المبادىء العليا . تتقولب ضمن حدود المساحات الثقافية : يستدعي تشكيلها بالفعل انتقال كمية كبيرة من المعلومات من جيل إلى آخر ، ممّا يمنع تأمين انتشارها بسرعة ، وهو غير ممكن إلّا بفعل اتصالات مستمرة وتقليد مباشر . حتى ولو تحقق على الأرض ، هذا التشبع يكلف كثيراً ـ لكن النفقة المترتبة عن ذلك ليست مقتطعة مباشرة من السلطة : هي في كل حال ضرورية ؛ ليس من أجل تبرير الولاية تكوّن الشباب ، وندربهم على استخدام معارف المجموعة ، والتكيُّف مع عاداتها : لكن لنجعلهم راشدين جديرين بذويهم ، وجعلهم مستقلين ذاتياً ، قادرين على تأمين حاجاتهم وحاجات عائلاتهم .

تنتقل الولاية التقليدية بشكل أفضل ، وتلاقي صعوبة أقل في توسيع أسسها : فهي تقوم على سلسلة من الشروحات التي يمكن أن نعملها هنا ونعيدها هناك حتى يتم الحصول على موافقة كل فرد . إذا كان الأمر يتعلق ببراهين عقلية ، يكون المكتوب منها كذلك فعّالاً ؛ لتسريعه كالكلام أو المثل ؛ يصبح الانتشار سريعاً عندما يعمم التثقيف لا شيء يحد إمكانيات التحول الى النظام المقترح : لنظم الولاية العقلية عادة مظهر شمولي لا يوجد في (النظم التقليدية ، على الأقل إذا لم تستند هذه على ديانة مسكونية . عندما تنصب العقلانية على توفير الثروة لجماعة خاصة ، تأخذ شكلاً قومياً ، فهي تجد مع ذلك حدوداً طبيعية ـ على الأقل إذا لم تتحول الى تسلطية ولم تبرر الهيمنة على جماعات معتبرة دنيا من مجموعة مختارة .

يتوقف انتشار الولاية الريادة على العقد الذي يعقده الزعيم مع اجماعات . وبما أنه ينبغي أن تكون العلاقة مباشرة لتكون فعّالة ، فقد اعتبرت حديثاً كأنها شكل من السلطة المهجورة : وهي تُشاهد في المجموعات الضيقة ، المشغولة بقلق ديني حاد ؛ ولا تنسجم مع الحضارات المتطورة المقيمة في أماكن فسيحة .

لقد قلبت وسائل الثقافة الشعبية الوضع ؛ بواسطة الراديو والتلفزيون ، قامت صلة مباشرة قوية وبالغة التأثير ، بين الفرد ومجموع السكان الموزعين . فضلاً عن ذلك ، يعزز التمركز المديني آثار الجمهور . تظاهرات الجماهير تولّد مناخاً متشنجاً مناسباً للولاية الريادة . أبداً لم يكن الرؤساء الملهمون كثيري العدد : من لينين الى هتلر ، من موسوليني الى دكتاتوريي العالم الثالث ؛ إنهم عادة الشخصيات من الدرجة الأولى على المسرح السياسي ، في المجتمعات حيث المؤسسات تكون مبنية على مبادىء عقلانية ، يرتبط تصاعد الرِّيادة بنجاح الأنظمة الرئاسية وبهاجس المسؤولين بالاحتفاظ باتصال دائم مع الرأي العام عبر وسائل الثقافة الشعبية .

الولاية ، على عكس السلطة البحتة ، لا تضع حيز التنفيذ مبدأ أرضياً : لا لزوم لرقابة دائمة ، ولا حاجة لتقسيم تربيعي دقيق . لكن الايديولوجية التي تبررها تنتشر عادة داخل مكان متجانس ، في بلد مثلاً : تلك هي حالة الاعتقاد بالقومية التي أصبحت أساسية منذ قرنين ، والتي تماثل بين الحاكم والجماعة الملتحمة ، بالثقافة ، اللغة ، التاريخ ، العادات أو الدين . للولاية من النوع التقليدي كذلك قاعدة مكانية محددة : فهي تقوم على المشاركة في المعتقدات ، التي هي نتيجة تثقيف متشابه : يحدث هذا بشكل خاص في المساحات الثقافية المترابطة جيداً .

اذن ، يأخذ المكان الذي تتطور فيه الولاية ، شكله من الرؤية الجماعية : فهو حاضر في ذهن أولئك الذين يستندون الى نفس السيد ؛ يظهر في صورة هي أرضية بشكل عام[10] ، لكن ليس بالضرورة ، نظراً لوجود قوميات على أساس عنصري أو ديني ، تستطيع أن تعيش بدون قاعدة مكانية ، كما نرى منذ بعض الأجيال ، ظهور ارتباطات أيديولوجية تخرج عن التحديدات المحلية .

التأثير الايديولوجي

تفترض علاقة الولاية توحيداً مسبقاً لأشكال المعتقدات . هذه المهمة هي على عاتق الزعيم الملهم شخصياً ؛ في حالة السلطة اللّـدنية ؛ هي عادة نتيجة عمل في العمق مستقل نسبياً عن السلطة : فهي تعبر عن التأثير الايديولوجي .

من بين السلطات التي يتمتع بها الفرد ، تلك التي يحكم بها على القيمة المعنوية للأعمال هي الأساسية . في سبيل ممارستها كاملة ، يكفي أن يكون متمتعاً بكل قواه العقلية ـ تلك هي حالة الأكثرية الساحقة من الراشدين ـ وأن يملك القدرة في الوصول الى

10. COHEN (Saul B.), ROSENTHAL (Lewis D.). A geographical model for political system analysis, op. cit.

الأخلاق الحقيقية ، الى القواعد التي تحدد الخير والشر ، فهناك الشيء الواضح والبسيط الذي لا يظهر للفحص السطحي .

ان القوانين ، العادات والمستلزمات التي يجب أن يتوافق معها العمل ، ليست فطرية ، فهي محددة في المجتمع . وخير دليل على ذلك هي الطفولة : لا يطرأ في بال أحد أن مجموع الأوامر والتعليمات الواجب احترامها في الحياة هي معروفة منذ أن يبدأ الفكر بالعمل . دور الأهل والمجتمع هو تعليم الصغار على العمل من أجل ذلك : برفعهم الى مستوى لا يستطيعون بلوغه حالاً ، هو الوجود المعنوي .

في المجتمعات الغربية ، يعتبرون بشكل عام ، أن الفرد يملك بفضل وعيه ، وسيلة للتمييز بين الخير والشر : لا تقبل كل الحضارات بذلك ، عندما نرفض الاعتراف لهذا الاستقلال الذاتي في الحكم ، لهذه القدرة على إعادة البناء ، إنطلاقاً من جهد شخصي في التفكير ، بقسم على الأقل من الأوامر الخلقية ، فإننا نترك الانسان بدون سلاح ، في وجه الذين يصنعون الفلسفات الأخلاقية والاجتماعية .

يمكن أن نكون القدرة على الحكم على أخلاقية الأفعال موزعة بطريقة متنوعة جداً وفقاً للمجتمعات . الصغار هم بشكل عام مستثنيون من ذلك . في المجتمعات التقليدية التي فيها لا تكون القيم خاضعة لتغيرات مستمرة ، فكل الراشدين يتمتعون بهذا الحق : تنتقل القيم عند التأقلم والمجتمع ، والكل يشاركون عندئذٍ في نفس الحكمة الاجتماعية . لا يوجد تأثير أيديولوجي نوعي : يعيد للمجتمع فلسفته الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك الى اللامساواة .

الوضع يختلف إذا كان إيضاح القواعد الواجب احترامها وقفاً على الأقلية : كيف يحدث ذلك ؟ يصادف أن تعد جماعة مجموعة من القواعد الباطنية تمس السلوكيات : عندئذٍ تكون هي وحدها الكفيلة بإعطاء أحكام . لماذا يقبل كافة السكان بأن يُنتزع منهم ما يبدو أنه حق طبيعي ؟ ذلك بسبب القلق الموجود داخل كل كائن[11] . إذا كان التأثير بالاقناع والعقل ، فمن المحتمل أن يتوصل المطلعون على ذلك إلى الالتزام به . لكن التبصر بالموت يبعث في كل واحد قلقاً شديداً ؛ أليس الخراب الذي يتهدده علامة واضحة للشوائب التي تنخر كل انسان من الداخل ؟ أليس بسبب القذارات المهملة أن وجد الكائن نفسه محكوماً عليه ؟ من السهل انطلاقاً من هذا الشعور المشترك ، أن تنتشر تعقيدات تجريم تقود الناس الى رفض استعمال العقل أو المنطق ، ويفقدون الثقة في

11. LEGENDRE (Pierre), L'amour du censeur, op.cit.

الوسائل الفكرية التي يملكونها . الأقليات المطّلعة على أسرارها تعرف ذلك جيداً : فهي تضيف الى الحجج المنطقية وللنداءات العاطفية التي تؤدي الى تأثير حقيقي ، لكن محدود ، ترسانة من الوسائل المتصلة بالارهاب الفكري : هي لا تجهل أنه حتى تستطيع تركيز سيطرتها على الرأي العام ، عليها أن تقصي المعارضين . يمكن التوصل الى ذلك ، برفض صفة مفكرين أو متعقلين ، لمن لا يقبل كمقدمات منطقية ، مبادىء العقيدة المطلوب نشرها . عندما تأخذ الايديولوجية الشكل الديني ، فإن حجج الذين لم يعتنقوا هذا الدين تصبح معتبرة هرطقة ؛ وعندما ترتدي الثوب العلماني لفلسفة أخلاقية أو اجتماعية ، لا يعود مسموعاً كل من يرفض بعض المعتقدات السياسية أو الاقتصادية . الى السخرية والازدراء اللذين يشكلان السلاحين الأولين للارهاب الفكري ، تضاف عندئذٍ كل أسلحة الاحتقار التي تسعى الى إضعاف الخصم ، وذلك بالانكار عليه حتى حق الوجود .

هكذا يصبح التأثير الايديولوجي احتكاراً للجماعات : يعني تارة مشعوذين[12] ، وتارة رجال دين ، وأطواراً منظّرين لنظام اجتماعي ، سياسي واقتصادي . لقد ابتكرت مجتمعاتنا فئة موافقة للدلالة الى هذه الطبقة : لا يؤثر رجال الفكر[13] في الحياة العامة بمعارفهم التقنية ، بل بالاحتكار الذي يدعون الاستئثار به ـ والذي يحصلون عليه أحياناً ـ للفصل بين الخير والشر ، لفرض العقاب أو لاطراء المديح .

تحقق ممارسة القدرة على الحكم ، في المجتمع منظوراً اليه ككل ، ردات فعل من طبيعة أخلاقية : هذا ما نعنيه بالقول أنه يوجد رأي عام . نتصور مختارين أنه يمثل في المتوسط رأي السكان : هذا لا يكون عملياً إلاّ في المجتمعات التي يمكن فيها للجميع أن يصلوا الى القواعد ، ولا يكون في غيرها . منذ أن تصبح القدرة على الحكم محصورة بالبعض ، لا يكون الرأي العام إلاّ الذي هو للجماعات الصغيرة . ترضخ المجتمعات التي تقبل بالتغيير الى القيم ، تتحول ويصبح ما كان ملقناً للأجيال السابقة غير مقبول اليوم .

الحقيقة لا تعطى للجميع ، فهي محدودة من أقلية تعرف كيف تكشفها في واقع صعب على الكشف .

12. EVANS-PRITCHARD (E.E.), Witchcraft, oracles and magic among the Azande, Oxford, Clarendon Press, 1937. Trad française: Sorcellerie, oracles et magie chez les Azande, Paris, Gallimard, 1972, 647 p.

13. SCHUMPETER (Joseph A.), Capitalism , socialism and democracy, Londres, George Allen and Unwin, 1941. Trad. française: Capitalisme, socialisme et démocratie, Paris, Payot, 1951, 433 p. Cf. p. 203-216.

لا يمكن للتأثير الايديولوجي أن يظهر إلاّ إذا كان جهد كبير لنشر الأفكار الرئيسة للفلسفة الاجتماعية موافقاً عليه . هذا يفترض أن تكون الطبقة التي تمارس هذه السيطرة حاضرة بين السكان ، وأن تكون مندمجة معهم . عندما يبدو الذين يقترحونه كمجموعة ، يصبح النشر سهلاً ، لكن الجهد يبقى مع ذلك مطلوباً . في هذا المعنى ، جغرافية التأثير الايديولوجي هي تلك التي لتحولات مجموع السكان: تتطلب التداخل الوثيق للّذين يسعون لفرض أفكارهم والسكان الذين يبغون هدايتهم وحكمهم . من جهة أخرى ، توجد نقاط معها تكون القيم معروفة وباقية دون المساس بها (وجود ديانة) ـ أو محضّرة ومُعاد تطبيقها ـ حالة فلسفة سياسية أو اجتماعية . هذا يعني أن التأثير الايديولوجي ينتظم عادة في البيوت .

طالما كانت الكتابة والوسائل الناجحة للاتصال للبعيد غير متوفرة ، فإن انتشار الهيمنات الايديولوجية الجديدة يكون بطيئاً وصعباً ، لكن ما إن يؤخذ بالنماذج ويحصل القبول بها مرة حتى تتجه بسهولة نحو الأخذ بها مجدداً . تلك هي وسائل الثقافة الشعبية التي كثيراً ما تغير الوضع : فهي تنشىء لا تماثلاً عاماً في تبادل المعلومات ؛ تقيم اتصالاً مباشراً بين مقترح الأفكار الرئيسة الجديدة والجمهور . إذن ليس من المستغرب أن ترى المجتمعات المعاصرة إزدهار الأشكال العديدة المتنوعة للدعاية .

التأثير الاقتصادي

الى الأشكال الظاهرة لممارسة السلطة وللرقابة بالايديولوجية التي تعرضنا لها ، ينبغي من أجل استعراض مظاهر السيطرة ، إضافة فعل الآثار الاقتصادية . رأينا فيما سبق أنه بدونها يصبح تأسيس السلطة بدون جدوى وغير ممكن في معظم المجتمعات .

إبراز التأثير الاقتصادي هو سهل : لا يمكن العيش بدون موارد ؛ إذا لم نكن نملك منها حداً أدنى من أجل البقاء ، فنحن على استعداد للقبول بأي شيء لتأمينها ـ وبما أن هذا الحد الأدنى متغير من مجتمع لآخر ، فيمكن أن تبرز التبعية من أجل مداخيل ليست بدون أهمية .

أ ـ طالما كان الانتاج مداراً على المستوى الفردي أو العائلي ، وكان الاستهلاك الذاتي هو المتّبع ، فإن معظم الناس يستطيعون الوصول الى استقلال اقتصادي ذاتي حقيقي ، وبذلك يتخلصون من كل أنواع الخضوع . من أجل بناء ديمقراطية أميركية على أسس سليمة ، كان حلم توماس جيفرسون[14] أن يجعل من بلده أمة مؤلفة من

14. BEARD (Charles A.), Economic origins of Jeffersonian democracy, New York, Macmillan, 1915, 475 p.

صغار المزارعين المستقلين .

يرجع اصل عمل التأثير ، في الاقتصاديات التقليدية ، الى رقابة عناصر الانتاج ، الأرض ، الماشية للشعوب التي تعيش على تربية المواشي واليد العاملة حيث الحاجة اليها . ما دام أن المكان ليس مستغلاً بكامله في الزراعة ، فرقابة التربة ليست ذات أهمية كبيرة ، وهي فضلاً عن ذلك ، غير لازمة على الصعيد الاقتصادي : حتى لو كانت الادارة غير كاملة وتترك مكاناً لا بأس به للهدر، فهذا ليس معوِّقاً . الوضع يتغير عندما يزداد الطلب على الموارد . إن تأسيس الحق العقاري يسمح بتنظيم أفضل للانتاج ، لكنه يبقي قسماً من السكان دون الوصول الى وسائط العمل : يسلمهم الى الذين يملكون هذه العناصر أو يتبعهم بهم ؛ ويربطهم من أجل البقاء ، بالفضلات المتراكمة عند الغير .

ب ـ عندما ينفتح الاقتصاد على المبادلة ، تتغير ظروف ممارسة التأثير . ليس بإمكان الفرد إشباع كل حاجاته من عمله الخاص : هناك ارتباط دوماً مع الآخرين ، من أجل التموين ؛ كذلك الأمر بالنسبة للمشروع . فيما مضى ، كانت المزرعة تنتج بذاتها طاقتها ، أدواتها ومنتجاتها نصف المصنّعة . المصنع يشتري التيار ، المواد الأولية المركبات وقطع الغيار من مصانع أخرى .

كل الأفراد يتواجدون في إطار الدائرة العامة للاقتصاد وبذلك يتبعون لها . كل الذين يشاركون فيها مباشرة بانتاجهم يملكون كذلك وسائل التأثير ، في حين أن الصغار والطاعنين في السن والعاطلين عن العمل ، ليس لهم بسبب وضعهم ، أيّة وسيلة ضغط ، بالنسبة للكثيرين ، التأثير الممكن ممارسته هو بالتأكيد سلبي : يولد من امكانية وقف مسار الآلية العامة عن طريق الاضراب ؛ وكلما امتدت الانعكاسات كلما كانت المتطلبات شديدة .

من أجل فهم كيف تطورت التأثيرات اللاَّ متماثلة في الحياة الاقتصادية ، كانت الحاجة للنظر في دائرة الانتاج ، توزيع واستهلاك السلع والخدمات من زاوية استراتيجية : في حالة كانت الشبكات قليلة ، يكون من السهل تحقيق الوفاق لقطعها . التركز يعزز فعل الضغوط الاقتصادية . يكون الأثر ملموساً كثيراً بمقدارما تكون الدوائر المدارة تعني قطاعات تكون فيها الحاجة ملحة : ان توقف المكاتب المهتمة بتخطيط العمليات البعيدة لا يؤثر على أحد في حين أن اضراب الخبازين له نتائج خطيرة وهامة لكل السكان ، كما أن توقف انتاج الكهرباء يعد كارثة في إطار المدن .

يأخذ فعل الضغوطات التي يولدها التهديد بقطع التسليفات أو الانتاج ، في بعض الأحيان ، شكلاً مباشراً : المجتمعات الليبرالية المعاصرة هي بلا انقطاع مهتزة بحركات

الاضراب التي تشوه وتخذل جهود مختلف القطاعات لزيادة حصتها من الدّخل الاقليمي العام . في معظم الحالات ، يتجلى التأثير دون التوصل الى حلول هامة : آليات السوق هي مكوّنة بشكل يتيح للّـذين يملكون مركز القوة فيها الإستئثار بحصة الأسد من منافع المبادلات أو الصناعات . جرت العادة على مقابلة أسواق المنافسة الكاملة بتلك التي يكون اللاّ تماثل فيها ظاهراً : الأولى ليست موجودة عملياً ؛ تدخل المسافة هزات .

يقدم سوق العمل ظروفاً خاصة : نجد فيه مواجهة بين منظمين يملكون أدوات الانتاج والعمال أو المستخدمين أو كوادر ليس لديها سوى قوة عملها أو اختصاصاتها . بمقدار ما تكون المشروعات قادرة وحيث يكون عرض العمل جزئياً ، يكون الوضع بشكل خاص غير متكافىء وتكون التشنجات قوية : يذهب معظم الأرباح الى المشروع دون الحاجة لاستحضار النظرية الماركسية الى انتزاع ملكية فائض القيمة بالرأسماليين(15). منذ اللحظة التي تشكل فيها النقابات ، يتعدل التوازن . ترجع المنفعة المتنازع عليها الى من هو قادر أن يثبت لمدة أطول . يملك أصحاب الأعمال رؤوس الأموال الخاصة وتدعمهم المصارف والزبائن الذين لا يرغبون في أن ترتفع الأسعار . لا يمكن للعمال أن يعتمدوا سوى على احتياطياتهم ـ وهذه هائلة في اتحادات الجمعيات الكبيرة الحديثة وهم يعرفون كذلك أن الرأي العام يدعمهم مختاراً : نفع معنوي ، لكن له وزنه في تجربة القوة . يمكن أن يحدث أن الحصة المقررة للأجور ، تعرض للخطر وتحرج توازن المشروع .

لا يرتبط التأثير الاقتصادي فقط بهذا العمل السلبي للتهديد والشلل . فهو يظهر كذلك بالقدرة على التجديد والابداع . احدى النتائج الكبرى للتوزيع المتزايد للمهام هو الفصل بين التصور والتنفيذ . الذين يرون أنهم مكلفون بالتنفيذ ، ليس لديهم وسيلة ضغط سوى عرقلة الانتاج أو التبادل . أما الذين يديرون ويوجهون ، فعندهم مسؤولية الدمج بين مختلف العناصر وامكانية استخدام كل شيء ، في تصورهم طرق جديدة للانتاج ، وسائل جديدة في زيادة المبيعات ونماذج جديدة للتنظيم(16) ، السلطة الهامة التي هي بحوزتهم ، هي تلك التي للتغيير ، للتحسين والتجديد . تكون آفاق المستقبل المقدمة للمشروع أفضل ، كلما كان من يشرف عليها ، يعرف بشكل أفضل كيف يستغل

---

15 . من جهة أخرى تعتبر النظرية الماركسية كلّ الدراسات المخصّصة للفعل السياسي دون جدوى ، لأنه لا يبدو أكثر من مجرّد هيكلية دون أهمّية حاسمة . إلاّ أنّ موقف الماركسيين قد تعدّل في ما بعد كما نلمس في أعمال غرامسي Gramsci .

16. SCHUMPETER (Joseph A.), Capitalisme, socialisme et démocratie, op. cit.

هذه الامكانيات : وظيفتهم ابداعية . المشكلة الكبرى ، حتى تجد حلها في ظروف جيدة ، هي في تولية الادارة الى الذين عندهم القدرات النادرة في التنبؤ بالجديد ، وتصور هيكلية المستقبل الغامض .

أن العهدة بمسؤولية المشروع الى من يملكون رأس المال ، يؤدي لتأمين إدارة حازمة ، لكنه لا يتوصل دائماً الى الاستفادة بشكل كامل من الامكانيات التي يوفرها التجديد التقني أو التجاري ، أو الطرق الحديثة للتنظيم . لهذا السبب تتم عادة ، العهدة بالادارة الفعلية الى اختصاصيين ، رؤساء مشاريع مختارين لاختصاصهم .

في الاقتصاد المعاصر ، تشكل رؤوس الأموال اللازمة لتحريك الانتاج ، العنصر الأكثر صعوبة توفيره لتنفيذ تركيبة انتاج ؛ تسمح الأنظمة المصرفية بتوظيف الموارد الضرورية للتجارب المعتبرة ذات فائدة .

لا يكون التأثير الاقتصادي حكراً على فئة صغيرة من السكان؛ هو يكشف عن تأثيرات طبقية ؛ تارة يكون منفذاً بفئة مهنية ، وتارة بفئة قانونية ـ فئة المالكين للسلع الترسملية ـ وتارة باختصاصيين في التنظيم النقدي ، أو الهندسة الاقتصادية أو التحديد التقني. مع فتح الاقتصاد ونهاية زراعات التغذية الذاتية بأخذ اللاّتماثل في العلاقات الاقتصادية أشكالاً جديدة : لا يعود من جانب واحد ، لكنه لا يختفي تماماً . يعطي لبعض الطبقات وزناً أكثر من الأخرين ، فهو يسمح لهم بالتأثير بوسائل مباشرة في التطور العام للاقتصاد وبوسائل غير مباشرة في المسارات الاقتصادية .

التأثير الاقتصادي هو في مجمله منتشر : فهو لا يتركز ، في مظاهره السلبية ، في نقطة معينة من الأرض أكثر مما في غيرها ؛ الجماعات التي تمسك بالمراكز الاستراتيجية الأكثر أهمية هي عادة من المحيط المجاور ـ تقنيي الرقابة على مؤسسات انتاج الطاقة مثلاً . غير أنه ما ان يبدأ الانتاج بالتركز لأسباب اقتصاديات الحجم ، السيطرة على المكان (الاعلام ينتقل أفضل داخل المشروع مما في الخارج) وعلى رقابة الأسواق ، فالنقاط التي يمكن أن تثير الصراعات تصبح نادرة ، سلطة التصور والانشاء تصبح في أيدي قليلة ، المراكز حيث تكون حياة الاتصال معززة (وهو ما يعبر عنه على الصعيد الاقتصادي بالقول أن التأثيرات الخارجية تكثر فيها) تقتطع حصة مفرطة من الذين يبنون هكذا هيكلية العالم الاقتصادي . يضاف الى المظهر الاجتماعي للتأثير الاقتصادي ، مظهر جغرافي متلازم معه : تلك هي إرادة التوصل الى شفافية أكبر التي تقود الى إعطاء الكثير من المسؤوليات الى أصحاب الاختصاص والتي تجعلهم يقيمون في المناطق المركزية .

تبين أعمال السلطة والولاية بوضوح ، البنى التسلسلية التي تسيطر على الحياة الاجتماعية ، في حين أن دراسة المؤثرات الايديولوجية أو الاقتصادية تركز على تأثيرات الطبقات . يتطلب هذا منا أن نقوم بتحليل البنية الاجتماعية التي نتصدى لها الآن في المكان .

الفصل الثالث

هندسة الأشكال المركبة للسلطة
البنيان الاجتماعي

تتكون الحياة الاجتماعية من جهود لتأمين البقاء للجميع ، لتكييف الصغار مع المجتمع ، لنشر الثقافة وتعزيزها وجعلها متوافقة مع حاجات جديدة . تستدعي هذه علاقات متنوعة : ترتسم أعمال سلطة وتأثير وتظهر توترات. كانت هناك محاولة لوصف مجموع هذه العلاقات بمصطلحي تناسق وتوازن : وهي طريقة اصطناعية . الخلافات هي متعددة والمجتمع كثير التطور ، وهذا لا يكون سهلاً على الشرح إذا كان النظام متوازناً تماماً . التناقضات والمعارضات هي من المقومات الضرورية للحياة الاجتماعية ، لكنها إذا تعمقت كثيراً تسد الاتصالات وتتهدد الفوضى الجماعة . يتطلب التواجد المشترك حداً أدنى من النظام والوفاق : يجب بناء هيكلية للنظام .

تساهم علاقات النظام والسلطة في بناء هذه الهيكلية ، لكنها قد تلاقي صعوبة وتدخل شروخاً في الهيكل العام : يتوقف أثرها على طريقة اندماجها ؛ وتوزيعها لا يكون صدفة ؛ توجد مشاركة في النظم المتماسكة نسبياً .

في سبيل الكشف عن هذه البنية الاجتماعية ، سنباشر دراستها على أساس مراتب . ننطلق من العلاقات التي تحاك بين الجماعة بكاملها والأفراد منعزلين . تدخلنا العلاقات المجتمعية في سير التنظيمات . وقبل المرور على التنظيمات الاجمالية ، يكون من المفيد أن نتساءل عن المجموعات ، الجماعات ، الدول والطبقات الشعبية وعن الأثر الذي تمارسه في الحياة الاجتماعية . كذلك علينا أن ندرس البنى السياسية ، تلك التي تتوج عادة البناء وتعطيه أبعاده ولونه الشامل ، ونتوقف عندئذٍ لدراسة وقائع السلطة .

علاقات الفرد والمجتمع

توجد علاقات معقودة بين الفرد والمجتمع ، منظوراً اليها ككل . وهي لا تعمل

مجتمعة ، لكن تماسكها يظهر عبر عمل كل فرد من أعضائها .

هكذا فإن الفرد خاضع لملاحظة ، ومراقبة وتقدير من يحيطون به . وينشأ عن ذلك ضغط جماعي مُغْفل ، لكنه أكثر إحاطة وأشد مما يستطيع فرضه المستبد المطلق ، ترجع قوة المجموعة لقدرتها على رؤية كل شيء[1] . من النادر أن نعمل بعيداً عن نظر الآخرين : إذا كنـا معروفين من الجميع ، فالحركات التي نقوم بها تكون سهلة أمام إعادة تشكيلها بتوافق مختلف الشهود . عندئذٍ يكون من الجسارة أن نتصدى للقواعد ونعارض الآراء المقبولة من الجميع . إن الشعور بعدم القدرة على الهرب وتخطي الحرص العام ، يبعث على الحذر ، يعزز التوافق ويعطي الجماعة تجانساً شديداً . عندما يمارس هذا التأثير على الراشدين ، الذين لم يتعودوا عليه في صغرهم ، يرونه بغيضاً ويتظاهرون بالقبول ظاهرياً بالمبادىء العامة ، ولكنهم يفتشون في الخفاء للتحلل من القواعد . أما بالنسبة لمن نشأوا في النظام فالوضع يختلف : للقواعد المشتركة خط كبير للدخول الى النفوس عندما يصل المجتمع المحيط جهوده بجهود الجماعة الأولية .

تقترب الرقابة المشتركة عادة من الكمال : التقسيم التربيعي الذي يجد المستبد كثيراً من الصعوبة في تحقيقه ، والذي يكلفه كثيراً ، نجده هنا متحققاً بشكل طبيعي لأن كل فرد يرعى العمل المشترك . تأخذ المعلومات طريقها بسهولة لأن الذين يقومون بالسهر ، ينفذونه حالاً للمشاركة ، في عمل عام لتهذيب الأخلاق : يستدعي النظام شفافية كبيرة ، وبما أن هذه هي من فعل أفراد يحركهم نفس الهاجس ويشاركون في نفس القيم ، فتحقيقها يكون في أفضل الظروف . هذه الرقابة ليست مع ذلك فعّالة إلا في ظل بعض التحفظات ، تخف النظرة الجماعية مع الكثافة الضعيفة وكون المكان غير مسكون كفاية - وهي تجد هناك نفس المدى الذي هو للسلطة البحتة ، وهذا هو الذي قاد كلود ليفي ستراوس Claude Lévy-Strauss [2] للدلالة على الارتباط الذي يوجد بين كثافة ضعيفة وحرية . وتجد الرقابة الجارية من الجميع على كل واحد حداً آخر عندما تقوى الكثافة لدرجة يصبح معها الجمهور غير معروف[3] : يصعب عندئذٍ توافق شهادات الشهود ، مما يجعل اكتشاف الانحرافات السلوكية احتمالياً . حتى في حال تحديد معالمها، لا يعرف من هم أصحابها ؛ عتامة المكان هي كبيرة من أجل إبعاد الذين يبتعدون عن

1. JACOBS (Jane), The death and life of Great American Cities, New York, Vintage Books, 1961, 458 p.

NEWMAN (Oscar), Defensible space. Crime prevention through urban design, New York, Collier Books, 1973, XVII-264 p.

2. LEVI-STRAUSS (Claude), Tristes tropiques, Paris, Plon, 1955, 380.

3. NEWMAN (Oscar), Defensible space, op. cit.

الضوابط : يبقون تقريباً غير مرئيين .

السيادة الجماعية إذن لا تكون ضاغطة إلاّ بالنسبة لبعض نماذج الجماعات . فهي تمارس بحرية في الانسانيات الثابتة والمقسمة الى خلايا صغيرة ضمن حدود معينة : طبقت في العالم القديم كما في الخلايا الزراعية في المجتمعات التقليدية . لا توجد في الحضارات المتقدمة التي توصل اليها التمدن : في مدينة صغيرة ، الكل يكون معروفاً ، لكن هذا ليس موجوداً في تجمع كبير .

ترتكز ممارسة النظرة المشتركة الى رأي عام فعّال وهي تفترض أن يكون للجميع حق إعطاء أحكام أو تكون لدى السكان ، ثقة في الأقلية التي تحتفظ بحق تقييم الأعمال . هذه الشروط ، توجد عادة في العالم التقليدي ، نظراً لأن القيم فيه تنتقل من جيل الى جيل وتكون معروفة من الجميع .

مع توسع المجتمعات والقابلية المتزايدة لتحرك الناس ، وبروز فلسفات تغيير اجتماعي ، والنسبية الخلقية ، أصبحت ممارسة ولاية الجسم الاجتماعي أكثر صعوبة . تغيرت ظروف تكييف الطفل مع المجتمع ، ولم تعد الجماعة البدائية تستند ، من أجل نجاح الضوابط المشتركة ، على مجتمع محيط . تقلت الانحرافات السلوكية من الحرص الجماعي عندما تغرق في بحر الجمهور . لا يهتم الرأي العام كثيراً ، الذي لا يعبّر إلاّ عن وجهة نظر الاقلية ، بتعيين ما يسيء الى التوازن المتعارف عليه . على التنظيم الاجتماعي الذي يستند كثيراً الى الولاية الجماعية في الخلايا الضيقة للعصور التقليدية ، أن يستعين بطرق أخرى في المجتمعات الموسعة العديدة والتي تميل الى التجديد .

العلاقات المجتمعية ،

العلاقات غير الشخصية

تتعرض معظم العلاقات التي تُعقد بين أعضاء المجتمعات لخطر التبعية : تنقل نفوذاً وسلطة ، تستطيع ، إذا لم تكن خاضعة لأية قاعدة ، أن تعزز انتشار علاقات غير متكافئة وتوترات مزعجة . لذلك جُعلت مؤسساتية : نتكلم والحالة هذه عن علاقات مجتمعية[4]. بعضها يشمل عدداً صغيراً من الأفراد تسود بينهم العلاقات الشخصية. البعض الأخر يقيم قواعد سلوكية بين العديد من الجماعات ، بشكل لا تتيح معه التفاعلات تشكيل علاقات فردية : تحتفظ ببعض الشمول ، وبعض اللاشخصي ، وتجعل حصة التعاقد الاجتماعي الذي يحكم حياة كل منا ، محسوسة أكثر .

---

4. ETZIONI (Amitai). The active society. A theory of societal and political processes, New York, The Free Press, 1968, XXV-608 p.

أ ـ تقدم العلاقات المجتمعية القابلة للتبديل وغير الشخصية بعض النقاط المشتركة مع علاقات الفرد المنعزل والجماعات كلها : في الحالتين ، ممارسة الولاية هي عمل المجموعات . فيها تسهل الرقابة ، وبها تتجلى النظرة الجماعية فعّالة ، لكن عمل الرأي العام لا يطبق هنا إلاّ أقساماً من المجموع العام .

عندئذٍ تمارس الرقابة المتبادلة الشاملة من فئة على أخرى : الأطفال يخضعون ، في المجتمعات التقليدية لسهر أهلهم . يمارس سهر الجماعة كذلك من طبقة أعمار على أخرى ومن جنس على آخر .

هذه الرقابة الجماعية ليست ممكنة إلاّ بالقبول بأيديولوجيات مشتركة في كل قسم : سلطة الرجال على النساء تكون بارزة ، بمقدار ما يلزمون به أنفسهم من قاعدة سلوكية عامة تجاه زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم ، وما يبررون به فوقيتهم بفلسفة اجتماعية صريحة . لكن يقابل هذه السلطة بجزء منها ، سلطة للجماعة الخاضعة لهم حيث تكون النساء حرة في تحركاتها ، تكون قادرة على الصمود ، والاستعانة بأيديولوجيات موازية واتخاذ إجراءات مقابلة إذا أصبح التوازن العادي للجنس مهدداً .

ب ـ تجد علاقات السلطة ، القابلة للاستبدال والمنتشرة ، تفسيرها الكامل في المدنيات التي تفترض الايديولوجية فيها لا مساواة أساسية بين الناس : وهي تطبيق لنموذج الانسان التدرجي (Homo Hierarchicus) الذي حيّر لويس ديمون Luis Dumont [5] . لقد ذكره في معرض الاستشهاد به كمثل لنظام الطوائف في الهند ، لكنه بيّن المضمون العام : منهج المجتمع التدرجي ليس مختلفاً كثيراً عن منهج مجتمع الطوائف ، وإن كانت القواعد المستخرجة من المبادىء هي أقل إطلاقاً . كان الكسي دي توكفيل Alexis Tocqueville [6] قد رأى بحق منذ القرن الأخير ، أن أصالة مجتمعات النظام القديم تكمن هناك .

في المجتمعات الطبقية أو الطوائف ، ينتمي الأفراد بولادتهم الى فئة داخلة في تدرج الأوضاع الشخصية . من هذا الواقع فقط ، عليهم موجبات ولهم حقوق تجاه من ينتمون الى مراتب عليا أو دنيا . للفئة الأولى ، عليهم واجب الاحترام ، الطاعة وبعض التقديمات الاقتصادية . بالنسبة للفئة الثانية ، يتمتعون بولاية عامة تتيح لهم البت بالنزاعات كما لهم أن يمارسوا أشكالاً مختلفة من التأثير الاقتصادي بكونهم في مرتبة عليا

---

5. DUMONT (Louis), Homo hierarchicus, op. cit.

6. TOCQUEVILLE (Alexis de), La démocratie en Amérique, Paris, Gosselin, 4 vol., 1835-1840.

— L'Ancien Régime et la Révolution, Paris, M. Lévy, 1856, 457 p.

تسلسلياً ، فهم يملكون تأثيراً أيديولوجياً .

ترتكز العلاقات المجتمعية القابلة للاستبدال وغير الشخصية الى نظريات ومذاهب تقيم تقسيم الهيئة الاجتماعية الى فئات غير متساوية وهي تعكس وجود فلسفة اجتماعية يقبل بها الجميع تقيم في وقت واحد وحدة الهيئة الاجتماعية ومبدأ ترابطها التسلسلي . مثل هذه الايديولوجية لا تكون مقبولة إلاّ إذا كانت الطبقات الدنيا تقبل الخضوع : يفترض هذا ان العيّنات الأدنى تعتبر خاطئة وقذرة وغير جديرة بالاحترام كالطبقات العليا .

الشكل الخارجي للعلاقات الاجتماعية هو في هذا التصور ، انعكاس لنظام أساسي جداً للعلاقات الأخلاقية

ولاية المجموعة التي تنقلها اللامساواة المعمّمة لها فاعلية متغيرة جداً وفقاً للظروف التي تسود المجتمع . النظرة الجماعية ليست قادرة أن تقيم رقابة للتصرفات السلوكية إلاّ ضمن مساحات ضيقة حيث كل واحد يكون معروفاً من الجميع . في حال تجاوز قواعد الاحترام الخارجي .

تكون العلاقات التسلسلية المعممة مؤثرة عندما تكون الفئات المتواجدة والتي تراقب بعضها بعضاً شديدة الاختلاط : كذلك هي حالة الروابط بين طبقات الأعمار أو الأجناس ؛ حتى لو كانت الايديولوجية التي تبرر عدم المساواة لا خطر منها ، فالضغط الناشىء يكون شديداً . علاقات الطوائف ربما هي أقل رسوخاً بمقدار ما تؤدي الى فرز مكاني : لا توجد الرقابة إلا في الوقت الذي تتلاقى فيه الجماعات . فيما تبقى ، لا يكون كل فرد خاضعاً إلاّ لمسؤوليته الخاصة ، وإلاّ لنظرته الجماعية الخاصة .

ان توسيع أطر حياة الاتصال يضعف ممارسة ولاية الطائفة أو الطبقة . فهو لا يترك لها مجالاً إلاّ في قلب المجمعات المحلية . على مستوى المجتمع الكلي ، يحدث مع ذلك بأن يعطى تفسير جديد الى العلاقات اللا شخصية لعدم المساواة . يسمح تحسين الاتصالات للاعضاء المنفصلين عن الجماعات من نفس المستوى بالوعي لتضامنهم وبممارسة القدرة على إبداء الرأي والضغوطات الجماعية(7) .

في النتيجة ، تلعب العلاقات التبادلية وغير الشخصية دوراً موازياً للسلطة الجماعية : فهي تقويها في المجتمعات التقليدية حيث نراها تزدهر وتضعف معها عندما

7. RUDOLPH (Lloyd I.), The modernity of tradition: the democratic incarnation of caste in India, American Political Science Review, vol. 59, 1965, p. 975-989.

تندرج الحياة في الأطر التي تتجاوز حدود المجمّع المحلي . هي لا تختفي مع ذلك ، كما تشهد على هذا المجتمعات المتعددة النزعات .

العلاقات المجتمعية : العلاقات ذات الطابع الشخصي

البنية الاجتماعية هي بجزء كبير منها ، قائمة على علاقات من نموذج شخصي[8] .

تشكل العلاقات العائلية المجموعة الأكثر أهمية للعلاقات من هذا النوع ، وهي التي توجد في كل المجتمعات الحديثة ، وإن كان بأشكال مختلفة . كذلك تظهر بوضوح علاقات المشاركة والتبادل . وقد أدخلت علاقات الاتباع والصلة الاقطاعية أوضاعاً يبرز فيها بوضوح عمل القوة والسلطة . وترتكز المجتمعات الحديثة بشكل خاص على رابطة البيروقراطية (الديوانية) ، وتقوم على تركيبة من بعض ملامح الأنظمة البسيطة .

أ ـ تتضمن العلاقات العائلية مبدئين : النسب والمصاهرة : يوجد الأول في شجرة العائلة (النسب) ، كل الذين يتحدرون من نفس الجد ، ان من جهة الرجال أو من جهة النساء : لا تستطيع الأنساب المكونة هكذا أن تعيش مقفلة على نفسها . القواعد الاجتماعية التي تمنع الزواج من المحارم تجبر الرجل على التفتيش عن زوجة في موضع آخر . ترسّخ المصاهرة الأرومات التي توجد مرتبطة بتبادل الزوجات أو الأزواج .

تجمع علاقة النسب ، السلطة البحتة والولاية ، والى هذا الجمع المتين يعود الفضل في فاعليتها : يستطيع الأهل معاقبة أولادهم عندما يرون ذلك لازماً . هدف التربية هو الترسيخ في عقول الصغار ، المعارف والقيم التي تتيح لهم التصرف مستقلين . إدارة الأهل هي ضرورية وشرعية ؛ والمؤهلات المشتركة : يمارس الأهل رقابة ثابتة تقريباً وقرب المكان يوطد ذلك . في الأعمار المبكرة ، الاحاطة هي تقريباً كاملة .

ما إن تترسخ العادات ، يتوطد معها التضامن بين الأجيال أو بين الأخوة والأخوات : يسود جو الثقة ، لا يعود من الضروري إجراء رقابة مستمرة على تنفيذ الأوامر التي تعطى ؛ لا يعود يلزم بشكل عام اللجوء الى استعمال شكل الولاية : التعاون هو الذي يسود بين الجميع .

تحتفظ العلاقة العائلية ، بمضمونها بين البالغين ، عندما يعيشون بعيدين عن بعضهم البعض . ينبغي مرور سنوات من التمدين المتواصل للوصول لذلك بالرقابة والضغط على كل واحد منهم حتى تكون القواعد قد تأصلت فيهم . هذا التركيز النفسي بالمشاركة الذي تحقق لا يبدو للذين أخذوه على عاتقهم عبئاً : فهو يقابل تنفيذ موجب

8. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, Paris, Hachette, 1970, 256 p.

أساس ، هو تربية الأولاد وفقاً للطريقة الفضلى . العلاقة العائلية يمكن أن تعطي التماسك للأفراد المنفصلين عن بعضهم مسافات بعيدة ؛ لكنها غير قادرة على توطيد التماسك لجماعات عديدة : هنا يكمن ضعفها .

بالتحايل بعض الشيء على علاقات النسب ، نتوصل أن ندخل في نفس الأرومة بعض المئات ـ لكن عندما يكون الجد المشترك بعيداً جداً ، فالعلاقة تجد طريقها للانفصام . تنتسب القبائل عادة الى مؤسس يتحدرون كلهم منه ـ لكن عند هذا المستوى ، تستعير العلاقات الاجتماعية قواعد ولغة العلاقات العائلية أكثر من مضمونها .

العلاقات العائلية هي مختلفة جداً . فهي تحرك السلطة والولاية ؛ وكذلك الأشكال البسيطة للتأثير الاقتصادي : يتبع الصغار ذويهم ، والكبار في السن أولادهم ؛ مهما كان النظام الاقتصادي والسياسي ، فليس بإمكان الولد الصغير أو الطفلة الصغيرة ؛ تأمين حاجاتهما قبل سن النضج . لكن تبعية الطاعنين في السن تخف عندما تؤمن الجماعة الملاجىء ودور العجزة لمن لا يستطيع العمل ، لكنها لا تختفي تماماً . تحتل الخلية الاجتماعية مركزاً أساسياً ، وان متغيراً ، في دورة المداخيل : فهي تشكل الوحدة الرئيسة لادارة الأعمال والانفاق . الانتاج هو موجه ضمن هذا الاطار ، لكن الواقع أقل عمومية : نشهد اشتراكية متزايدة لوسائل الانتاج ، فضلاً عن أنه في بعض المدنيات لا تكون العائلة هي وحدة الإدارة ، ولو صغرى ، بل الفرد ، الرجل أو الامرأة ، والمتحدرون منه حتى أدنى العمر .

لا يمكن تناسي الدور الثقافي للنسب : هو حاضر في كل مكان ، لكنه يضعف عندما ينتشر التأسيس المدرسي ؛ ويكون ضعيفاً جداً عندما تكون التربية موجهة في إطار جماعة محلية بدلاً من إطار العائلة ، كما هي الحالة في معظم المدنيات التقليدية .

ب ـ علاقة المشاركة هي دائماً هامة : توحُـد بين أعضاء نفس الطبقة ، نفس أخوة المذاهب نفس الجماعة المحلية . تنتج من التعلق الارادي بعقد صريح عـادة ، وان لم يكن يقيِّـد سوى جزء من نشاط ومسؤولية من يقبل به .

المشاركة هي تعادلية في مبدئها ، وهذا يفسر مناخ الثقة التي يرعى تطورها : لا يجد الذين تربط بينهم ما يبرر خوفهم من رفاقهم الذين يتمتعون بنفس الحق ونفس السلطات . وبما أن الجميع قد اختاروا بحرية المشاركة في النشاطات العامة ، فالتطلعات والدوافع تكون متقاربة . علاقة المشاركة إذن ، تنشىء رباطاً ثابتاً ويمكن أن يمتد أثرها الى عدد كبير من الأفراد ، الى ما لا نهاية ، نظراً لأنه مبدئياً ، لا شيء يأتي فيحد من حلقة

الالتصاق بها . يبقى امتداد الجماعات مع ذلك ، في شكلها البدائي ، عادة ضعيفاً : بسبب النقص في البنيان الصريح ، تفقد المشاركة بسرعة فاعليتها عندما يتضخم عدد الأفراد ؛ فهي غير مؤهلة لتوفير الاتصال السريع للاعلام ولا تشتمل على سلطة متخصصة في تحضير واتخاذ مقررات . المشاركة هي مزودة بشكل أفضل للقيام بمسؤوليات مألوفة وأعمال روتين ، أكثر من إتخاذ المبادرة في العمليات الصعبة والجديدة .

إن النقص في السلاسل الهيكلية من أجل نقل المعلومات ، يسيء كذلك الى مضمون العلاقة : تسود الثقة حتماً بين أناس يستلهمون نفس المبادىء ، لكن هذا لا يكفي لإيجاد ترابط شديد ، إذا كان المنتمون اليها بعيدين عن بعضهم البعض ؛ لا تقوم العلاقة عندما تمتد الى عالم اجتماعي متعدد ومتسع ، إلا كوسيلة للتكاتف المشترك : تساعد على تسهيل التأثير وتضاعفه ، لكنها تأخذ شكلاً أكثر تركيباً مما هو في المجتمعات الصغيرة : تصبح بيروقراطية .

يكون دور المشاركات(9) أحياناً اقتصادياً ، فهي تسمح بجمع فرقاء العمل اللازمين لبعض العمليات ، استصلاح الأراضي ، القطاف ، بناء المساكن . . . تهتم جيداً بالحفاظ ونقل الثقافة - يعزز جو الثقة اتصال المعارف والمهارات اليدوية . تستطيع كذلك بناء القوة الضرورية لخدمة السلطة البحتة - في عدد من المجتمعات البدائية ، الشرطة مؤمنة بفئات من كبيري السن .

بالرغم من السمات الانسانية والوجدانية التي تتصف بها المشاركة ، فهي لا تحتل مركزاً من الدرجة الأولى في بنى المجتمعات ؛ فهي علاقة تنقصها الفاعلية والشمول .

ج - علاقة التبادل هي كذلك تعادلية بشكل أساسي : فهي تؤمن الاتصال بين الناس الذين يرغبون الحصول في مقابل ما يقدمونه ، على شيء بنفس القيمة . في معظم المجتمعات القديمة ، لم تكن توجد نقود فعلية لتقييم المطابقة بين ما هو مقدم وما هو مطلوب . معايير التبادل كانت بشكل عام شيئاً متعارفاً عليه .

إن علاقة العطاء وما يقابله ،التي شكلت الصورة المألوفة للتبادل في العالم البدائي،

---

9. BROWN (Paula), Patterns of authority in West Africa, Africa, vol. 21, 1951, p. 261-278.

FORDE (Daryll), The governmental roles of associations among the Yakö, Africa, vol. 31, 1961, p. 309-323.

LLOYD (Peter C.), The traditional political system of the Yoruba, South-western Journal of Anthropology, vol. 10, 1954, p. 366-384.

WILSON (Monica), Nyakusa age villages, Journal of the Royal Anthropoligical Institute, vol. 79, 1949, p. 21-25.

تقيم تعادلاً بين سلع وخدمات متعددة جداً ، لكن دون التوصل الى تحقيق تضبيطات مباشرة . فهي تهدف لبناء علاقة موجبات متقابلة بين أعضاء المجتمع[10] . تمد جسراً بين مختلف فترات حياة المجموعة وتوفر بعض الأمن لمن هم دائنون . وهي تلاقي جزاءها أبعد من أشكال المقاصة التي ستحصل عاجلاً أم آجلاً ، بزيادة حظوة ونفوذ الذين يقومون بدور اجتماعي ، بكثير من المهارة والكرم وحب الآخرين .

علاقة العطاء وما يقابله ، هي قادرة أن توحّد بطريقة ثابتة أفراد كل الجماعة . الروابط التي تؤسسها هي ما يبينه الزمن ، كتلك التي تنشأ عن الثقة ، التي تفترضها وتساعد في بنائها ؛ لا يمكنها مع الأسف أن تتطور إلاّ بين أناس لهم نفس المستوى من القيم ، ونفس الطريقة في مقارنة الأشياء والأعمال . هي حبيسة مساحات ثقافية مفهومة من مجموعات تشترك في نفس المثل وتخضع لنفس القواعد الاجتماعية .

داخل هذه المساحات ، لا تكون العلاقة عادة فعّالة ، إلاّ بمقدار ما نستطيع التمتع من العملة غير المنظورة للحظوة : هذه لا تنتقل جيداً ، لأنها لا تعني شيئاً إلاّ عندما نطالع في اعتبار الكل ، نجاحها في نظام القيم السائدة ؛ وهي لا تتعدى عادة الإطار المحلي .

تأخذ علاقة التبادل مضموناً مختلفاً عندما ترتدي المعاملات شكلاً اقتصادياً بحتاً وعندما تتعلق أكثر بتعويض القيم . إن تحديد نظام عام للتعادل يسهّل المعاملات وينمي مضمونها . مع ذلك يبقى التبادل الاقتصادي عاجزاً عن بناء أماكن كبيرة طالما بقي النقل كبير الكلفة . يصبح سعر السلع بسرعة مانعاً . لا يستطيع أن يلعب دور المنظم بين القائمين بالعمليات ، المتباعدين ، لأنه لا يستند الى أي مناخ مناسب من الثقة . وللتأكيد من نوعية المنتجات ، يجب معاينتها ، يقتضي أن تجرى العمليات في أسواق عملية ، بوجود بائعين ومشترين ، ومعهم البضائع : هذا يقيم حدوداً للمساحة التي تتم فيها مقابلة العروض بالطلبات . يتخلص التبادل الاقتصادي ، في تمركزه بين أصحاب العمليات بأنفسهم ، من تأثيرات السلطة والتأثير الاقتصادي ، لكنه لا يتضمن مفهوماً جغرافياً كبيراً[11] .

10. MAUSS (Marcel), Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, Année sociologique, 2ᵉ série, 1923-1924. Repris aux p. 143-279 de MAUSS (Marcel), Sociologie et anthropologie, Paris, PUF, 1968, LII-482 p.

SAHLINS (Marshall D.), Stone age economics, Londres, Tavistock, 1974, XIV-348 p.

11. BOHANNAN (Paul), DALTON (George), Markets in Africa, Evanston, Northwestern University Press, 1962, 762 p.

د ـ علاقة الأتباع لها كذلك جذور اقتصادية . فهي تقوم بين من يملك السلع الكثيرة ومن لا يملكون وسائل الانتاج ، ولا مداخيل عندهم . تبقى في شكلها البدائي ، محلية بالضرورة : هكذا كانت قبلاً ، لأن فائض القيمة أو العمل ، كان موزعاً في مكانه حول مقر الانسان الغني ؛ وهكذا أصبحت لأن الأفراد الموجودين ، ظلوا مرتبطين بالتبعية الاقتصادية . كيف الوثوق بأناس يتبايعون بالمزايدة ؟ الا يعطي عامة الناس في روما القديمة صورة للتقلب ؟ لا يكون للجماعات المجبرة على أن يكون أفرادها عملاء لمالكي الثروة ، أي تلاحم أو ترابط .

عندما تقوم رابطة التبعية ، وعندما تستمر المساعدة الممنوحة ، وعندما نعرف أن السيد هو مستعد لتقويم تضحيات للّذين قدموا أنفسهم اليه ، فإن الوضع يتغير : يقوم مناخ من الثقة وهو الذي يعطي العلاقة الاقطاعية[12] أصالتها الحقيقية .

يعتمد التابع الاقطاعي على سيده على الصعيد الاقتصادي : منه يأخذ اقطاعه إذا كان من الأشراف ، ومنحة اقطاعية اذا كان قروياً . لكن ذلك لم يكن يشكل سوى أحد أوجه الأعمال . سيد الاقطاع والتابع له كانا يشتركان في نفس المثل الاجتماعية : يمتدحان الأمانة ، التضحية ، الاستقامة والشرف . ذلك يولد الاحترام المتبادل الذي تفتقر اليه علاقة صاحب العمل وأنصاره . ليس من الضروري للفريقين أن يسهر كل منهما على الآخر . تحصل العلاقة على ثبات موقت يفتقر اليه الأنصار وتسمح بمقاومة تأثيرات الابتعاد : تشترك علاقة الاقطاع مع العلاقة العائلية بميزة عدم الضعف مع المسافة . انها للأسف محدودة القدرة . العلاقة الاقطاعية هي شخصية : فهي لا تربط الأفراد إلّا بمقدار ما يعرفون بعضهم بعضاً ويعقدون معاً علاقة مميزة . إذن لا يمكن لسيد الاقطاع أن يضاعف الى ما لا نهاية عدد التابعين المباشرين له . يمكنه أن يتغلب على الصعوبة بإطالته مستويات التدرج الهرمي ـ لكن بما أن كل فرد لا يملك علاقة ضاغطة إلّا مع من هم مباشرة أعلى أو أدنى منه فالأمر لا يوجد تضامناً شاملاً كبيراً : وهكذا نفهم السمات الغريبة لجغرافية السلطة الاقطاعية ، إنسحاق الاقطاعات ، تداخلها أو ابتعادها .

هـ ـ العلاقة البيروقراطية هي أكثر تعقيداً[13]. وهي تقدم حلاً مرضياً لمشكلة تحديد

DALTON (George), Economic anthropology and development. Essays in tribal and peasant economy, New York, Basic Books, 1971, 386 p.

12. BLOCH (Marc), La société féodale, Paris, Albin Michel, 1939; éd. 1968, 702 p.

GANSHOF (F.-L.), Qu'est-ce que la féodalité? Bruxelles, Office de Publicité, 1944, 215 p.

13. ETZIONI (Amitai), Modern organizations, Englewood Cliffs (NJ), Prentice-Hall, 1964, VII-120 p.

أطر المجموعات العديدة والممتدة ، وذلك بالمزج في نفس النظام ، بين عناصر مأخوذة من نماذج أخرى للتفاعل .

أنشئت التنظيمات البيروقراطية للاستجابة الى رسالة . هي تقدم أمثلة خالصة للهندسة الاجتماعية : الأنظمة الأساسية والهيكلية المطلوبة ؛ وتكون محاولة التوصل الى ذلك باستخدام الوسائل الأكثر عقلانية (ترشيداً) .

ليست العلاقة البيروقراطية محيطة كالعلاقات العائلية أو العلاقات الاقطاعية : فهي لا تعني سوى قطاع خاص في الحياة الاجتماعية ؛ أعضاؤها أحرار في انصرافهم لأعمالهم وفقاً لتفضيلاتهم . داخل المشروع أو الادارة ، يتوجب عليهم في المقابل ، الانسجام بدقة مع التوجيهات المعطاة إليهم : لا يكون الدخول الى هذه الخدمات على أساس حق الولادة ، كما أنه يمكن الفصل منها .

تعرض البيروقراطية على شكل بنيان هرمي يذكّر ببنيان السلطة البحتة : لها الميزة الشكلية بأن تكون قابلة للامتداد الى عدد غير محدود من الأفراد . فهي تستند بالفعل الى علاقات تسلسلية : يكفي أن نضاعف عدد التفريعات والطبقات ، لادخال العدد الذي نريد من الأشخاص .

الضعف المتلازم مع الأنظمة حيث القوة البحتة هي الوحيدة المطبقة هو مستبعد بالتضامن الذي يظهره أعضاء الطبقات العليا في التسلسل الهرمي : لهم نفس الأهداف ونفس الايديولوجية ؛ هم الى حدٍ ما في نفس وضع أعضاء في مجموعة مشتركة . ولاية الرئيس مقبولة كشرعية من كل الذين يمارسون مراكز مسؤولية : فهم بدلاً من التفكير بمصلحتهم الشخصية ، أو بالاستفادة عند أقل مناسبة ، من وضعهم في الانابة ، لنشر سلطة مستقلة ، يقبلون بتنفيذ الأوامر والتعليمات ، واعلام الادارة بأمانة ، بغية تعزيز نجاح المصير المشترك .

يدعم تأثير المشاركة ، تأثير آخر هيكلي لعدم المساواة : حتى ولو لم يكن كلياً حماس كوادر مشروع ما أو ضباط جيش ، فإن وضعهم يفرض عليهم الظهور متضامنين ومتعلقين بالسلطة : يجعلهم دورهم كممثلين للسلطة مشبوهين لمن هم مرؤوسين لهم .

التضامن الذي يوحدهم مع زملائهم ، لا يكفي لتوفير الراحة لهم ، لأنه يخفي عادة بعض المنافسة : بتعرضهم لضغينة من يسيطرون عليهم ، يجدون أنفسهم ملزمين بالاقتران بأفكار السلطة حتى لا يبقون معزولين .

هكذا يساهم التنظيم البيروقراطي بظهور فئات متقابلة ، وبسبب هذا إشرافاً مقابلاً يسهل عمل الولاية . تصل المعلومات للادارة عن أفعال الكل بواسطة الكوادر التي تمسك بها ، لكن المرؤوسين لا بد أن يلفتوا النظر الى ما يصدر عن رؤسائهم مما يسيء إلى الأخلاق . إذن من السهل المباشرة بالتقسيم التربيعي الفعّال للمكان : تمارس العلاقة البيروقراطية عادة في أمكنة ضيقة للمشروع ، لكنها كفيلة ببناء على الشكل الإداري ، الأراضي الواسعة جداً .

ينبغي على العلاقة البيروقراطية ، بفضل النصوص المكتوبة ومناخ الثقة الناشيء والسائد على المستويات العليا للتسلسل الهرمي ، أن تحافظ على فاعليتها مع المسافة . لتطوير النزاهة ، يقتضي أن تكون الإدارة قادرة على مكافأة كل من يظهر تفانيه : ينبغي أن يكون لديها تعويضات لتنجح نجاحاً كاملاً .

تحت مظهر الإدارة ، توفر العلاقة البيروقراطية للحاكمين ، الوسيلة لتنفيذ القوانين بنفس الطريقة في كل مكان : تؤمن الاشراف على المكان اللازم لممارسة السلطة . على مستوى المشروع ، توفر للانتاج ، الاداة اللازمة لجني الربح من اقتصاديات الحجم أو تحقيق الشفافية البعيدة التي تنجز الأعمال الناجحة .

ـ العلاقات المجتمعية : المؤسسات السياسية

لم تكن تهدف التنظيمات التي تعرضنا لها لتسريع السلطة : فهي تخفي منها جزئيات ، وتسهل لها الممارسة أو تنظمها بحصرها ضمن حدود قواعد التقابل والمماثلة ـ للتبادل في الحقيقة وكذلك للمشاركة ، لعلاقة التحالف ، على شكل تضامن الاجيال ولعلاقة النسب . العلاقات المجتمعية القابلة للتبادل والشخصية هي قادرة على إعطاء هيكلية لقسم من الجماعة . وهي لا تهدف للسيطرة عليها أولتوجيهها . تساعد البيروقراطيات بكل تأكيد ، الحكومات في فرض وجهات نظرها لكن غايتها ليست في تنظيم المجتمع بكامله . يحدد مجموع هذه العلاقات المجتمع المدني الذي يأتي المجتمع السياسي عادة فيحكمه. فكيف تبنى هذه الهيكلية ؟

أ ـ السلطة البحتة والولاية ـ تستخدم علاقة السلطة عادة لتنظيم المجتمع

بكامله . لكننا رأينا عدم قدرتها على توحيد أعداد كبيرة إذا كانت موزعة في مساحات شاسعة . تنشىء السلطة البحتة أينما وُجدت ، هندسة جريئة لهالات تقل فيها السيطرة تدريجياً بنسبة الابتعاد عن مركز المستبد بالسلطة .

علاقة الولاية قادرة أن تشرك ، في ظل الظروف التي رأيناها ، اعداداً كبيرة من الناس ، وتجعلهم يقبلون بإدارة واحدة ، دون أن يتطلب هذا تكاليف رقابة وإدارة أعمال معرقلة . لكن الموافقة ليست دائماً شاملة : يبقى في كل مكان معترضون وأفكار سيئة لرفض ما كانت الأكثرية الساحقة قد قبلت به ، يكفي هذا ليتآكل النظام إذا لم يكن يملك وسائل القوة اللازمة لحفظه .

ب ـ الولاية / السلطة والدولة ـ تدمج علاقة الولاية ـ السلطة الشكلين البسيطين وتأخذ من ذلك فاعليتها . منذ اللحظة التي يقبل بها القسم الكبير من السكان بشرعية الحكومة ، يتعدل عمل السلطة . لا يعود هناك من ضرورة لرقابة مستمرة وتدقيق من كل السكان : لا توجد سوى أقليات للاشراف عليها . الذين جعلتهم اختيارات السلطة يتضررون أو الذين لا يقبلون بشرعيتها يعارضون السياسة المتّبعة ، لكنهم لا يملكون المشاركة الوجدانية من محيطهم . وعندما تصبح معارضتهم منظمة وقوية ، تصطدم بالغالبية التي ترفض أن تتآمر على الحكومة ، وتتكفل بإعلام وكلائها . تجري دورة الاعلام بسهولة وبأقل كلفة . إن استعمال القوة في وجه من يهددون الأمن ليس مزعجاً . لا يمكن الاحساس بضعف السلطة بسبب الابتعاد عن المركز بنفس الطريقة ؛ يمكن لمكان كبير أن يكون مداراً من مركز وحيد ؛ تمثل الدولة شرعياً المجتمع بكامله . تستدعي علاقة الولاية ـ السلطة لتنتشر وجود شبكات تأثير قادرة على بعث ونشر الايديولوجية التي بدونها لا يكون التوافق موجوداً . فهي لا تقوم بدون القبول بمبادىء مشتركة . تفترض الولاية / السلطة كمزدوجة ، بنية تحتية تحضر وتنشر الايديولوجية . تبقى هذه البنية التحتية في معظم الحالات ذاتية الاستقلال : فهي تعبر عن إتفاق الجميع حول صيغ تقليدية ، أو عن عمل أقلية مؤهلة لأن تصوغ على الدوام حق وقيم الأخلاقية السياسية . في الحالتين ، تجد الدولة تبريرها في الوجود السابق للأمة حيث تنتشر التيارات .

عندما تأخذ الولاية / السلطة على عاتقها صنع ونشر الايديولوجية التي تأخذ شرعيتها منها ، يغدو النظام كليانياً (الحزب الواحد) .

ج ـ التأثير السياسي ـ لا يمكن للنظام السياسي الذي يشكل ويشرف على المجتمعات أن يبقى في الفراغ ، بدون اتصال مع السكان ، بدون قابلية لحل مشاكله والاستجابة لما يقلقه[14] . ينبغي أن تكون علاقاته مع الشبكات حيث يتم تبادل المعلومات ، ثابتة ودقيقة : التعبير عن الرأي العام[15] ضروري لعمل الحكومة ؛ فهو يكون مبرراً بمقدار ما تكون الايديولوجية التي تسيّره ، تقوي شرعيته لكنها تتضمن دائماً مجازفة : يمكن أن تستخدمه تيارات ناقدة ؛ يحاول كثير من الأنظمة المحافظة ، أن يراقبه وأن يلغيه ؛ وما دام الأمر كذلك ، فهي تخسر أدوات جوهرية للسلطة : فهي تفقد الاتصال بالحقيقة الاجتماعية وتخشى أن لا يبقى عندها الاحساس بالتوترات والتطلعات وبالمشاكل المطلوب حلها .

مع ذلك ، تدل التجربة أن الشفافية الجيدة لا تكفي لابعاد الصعوبات : ليس بالامكان معرفة كل شيء حتى ولو كانت تملك إدارات ذات بنية متينة طابع العجلة في المسائل لا يظهر لشرحها البسيط : يقتضي للتوصل الى معرفة حجمها معرفة من هم الذين تعنيهم وبأية قوة يشعرون بها . المعنيون بذلك هم فقط من يستطيع القول : عليهم أن يعملوا ليكونوا مسموعين .

تحاول أنظمة الولاية / السلطة أن تواجه هذه المتطلبات بمنهجة فعل التأثير السياسي الذي يوجد حالاً في كل المجتمعات : الذين هم الأقوى ؛ والذين يتكلمون باسم تنظيم قوي أو الذين يمثلون فئات تعي وحدتها ، هم عادة القادرون على فرض وجهة نظرهم . فهم أقوياء وينبغي سماعهم .

يحدث في بعض الأحيان أن تكون مجابهة مالكي هذا التأثير كافية ، بدون ولاية مركزية ، لتنظيم الحياة للجماعة ـ هذا هو الرسم البياني الذي تقوم عليه المجتمعات المجزّأة . لكن نظام الولاية / السلطة يؤسس التأثير السياسي ليطابق الظروف الاقتصادية المتنوعة ، ويدعم القسم الأكبر من السكان في حين أن التيارات تقضم باستمرار دعمه الايديولوجي .

---

14. EASTON (David), Analyse du système politique, op. cit.

15. COT (Jean-Pierre), MOUNIER (Jean-Pierre), Pour une sociologie politique, Paris, Le Seuil, 1974, 2 vol., 253 + 190 p.

DUVERGER (Maurice), Sociologie de la politique, Paris, PUF, 1973, 452 p.

SCHWARTZENBERG (Roger-Gérard), Sociologie politique, Paris, Montchrestien, 1974, VII-700 p.

النظام التمثيلي لس له هدف اخر : فهو يعطي الحق لكل فرد مواطن بأن يكون مسموعاً من السلطة[16] . الفرد المنعزل في الواقع ، لا يستطيع شيئاً في مواجهة عجلة الدولة : لا يتوصل دائماً لاقناع نائبه الذي انتخبه بصحة طلباته ، وهذا الأخير قد لا يجد الرغبة أو القدرة على الشروع في عمل في الاتجاه المطلوب . لكن التمثيل يفتح السبيل لتأثير الجماعات[17] .

الحياة الاقتصادية والحياة الثقافية تؤديان الى تكوين فئات متجانسة بوضعها وصعوباتها كما في مشاكلها[18] . يكون البعض قادرين على أن يمارسوا ضغطاً على الآخرين بفضل وضعهم في الدائرة الاقتصادية ، بفضل حق المبادرة أو التحديث الذي يحتفظون به أو بفضل مقدرتهم على تشكيل الصور والمعتقدات وما يتعلق به الجميع . في حين أن الآخرين لا يملكون ذلك . ما دام أن هذه الفئات لا توجد إلاّ كمجموعات من الناس موجودين في نفس المكان ، فمن الطبيعي أن نصفهم بالجماعات . يؤدي التشابه في الأعمال والصعوبات المطلوب التغلب عليها ، والتوترات المراد التخلص منها ، الى أن يدرك أفراد نفس المجموعة وضعهم فيشكلون عندئذٍ طبقة .

يفترض تكوين الطبقات علاقات ممكنة بين أعضاء الجماعات . وتبقى محصورة بالمجموعات المحلية طالما لم تكن توجد وسائل للاتصال السلكي واللاسلكي[19] ـ وهذا يفسر دور مشاعر الارتباط المحلي والاقليمي في المجتمعات القليلة التمدن ، وحدّة القبلية في بلدان العالم الثالث الذي يحاول أن يتبنى مؤسسات الولاية / السلطة .

مع تزايد القابلية الفردية للتحرك والفعل المتزايد لوسائل الثقافة الشعبية ، لم يعد الوعي مقصوراً على الذين يعيشون في نفس المكان ، وهو يجد مكانه بسهولة عندما تعيش مجموعات متعددة متماثلة متجمعة .

هذا يفسر البروز المبكر للوعي العمّالي في القرن التاسع عشر ـ لكن التحول يتم كذلك بالنسبة لمجموعات متفرقة ـ النساء والصغار مثلاً ، أو الذين يعتنقون نفس المعتقد الديني أو الايديولوجي .

وعي المشاكل المشتركة ليس آلياً في الجماعة حتى ولو كانت الصعوبات التي يشعر بها أعضاؤها شديدة . وللتوصل الى ذلك ، يلزم عمل تنظيمي ، إنعاش ، دعاية وتحريك

---

16. EASTON (David), Analyse du système politique, op. cit.
17. DAHL (Robert), L'analyse politique contemporaine, op. cit.
18. ETZIONI (Amitai), The active society, op. cit.
19. MARX (Karl), Le 18Brumaire deLouis-Napoléon Bonaparte, Paris, Editions sociales, 1969, cf. p. 127.

عواطف . لا تملك الجماعة التنظيم الذي يسمح لها بالقيام بذلك . النظم المكلفة بتحديد الأطر وفقاً للمبدأ البيروقراطي هي التي تتولى تلك المهمات[20] ، أحزاب ، نقابات ، جماعات ضاغطة (Lobbys) تتكاثر في الأنظمة التمثيلية وهي تؤمن الوصل بين كافة المواطنين والنظام السياسي . يمكن القول مع داهل Robert Dahl [21] انه لا توجد في الدول الكبرى ، ديموقراطية بكل ما تعني الكلمة : فهناك البوليارشية (Polyarchie) ، أي النظام الذي يسمح لأكثرية المجموعات بأن تمارس تأثيراً سياسياً بتزويدها الحكومة المعلومات اللازمة لها ومساومتها على الدعم الذي لا يمكنها أن تعيش بدونه .

ان تشكيل نظم العلاقات المجتمعية ، أعمال التأثير الجماعي والكلي والمؤسسات السياسية البحتة ، هو إذن معقد . يستخدم البناء الاجمالي للمجتمعات عدداً كبيراً أو صغيراً من القطع . عدد التركيبات هو في ظاهرة غير محدد ، طالما كانت العناصر مختلفة جداً ـ لكن ينبغي حتى يكون التنظيم ممكناً وفعّالاً ، ان يكون هناك انسجام بين المجموعات الثانوية ، وحتى نفهم روابط السلطة ينبغي أن نحلل نشاط المجتمع واقتصاد أعمال السلطة .

20. ETZIONI (Amitai), The active society, op. cit.

21. DAHL (Robert), L'analyse politique contemporaine, op. cit.

الفصل الرابع

البنية الاجتماعية واقتصاد السلطة

مشاكل التنظيم الاجتماعي

لا يكفي وصف أشكال التنظيم وخصائصها المكانية لتوضيح البنية الاجتماعية . وللتوصل الى ذلك ، يقتضي تحليل الغاية من استخدامها . توفر المؤسسات للجماعات المكان الذي تجد فيه الحاجات الفردية والجماعية إشباعها . يملك الجميع حق الوصول الى الموارد اللازمة لتغذيتهم ولباسهم ومسكنهم . ينبغي الحصول على الأطفال والوسائل اللازمة لتربيتهم ؛ يجب تلقينهم المعارف والقيم . تحتاج الاضطرابات ومظاهر القلق التي ترهق الفرد المنعزل لأن تكون ملطّفة ؛ يستدعي العيش في جماعة إذن تبادل السلع ، المعلومات والمعارف ، وانتقال الأشخاص والرموز . من هذه الحركات ينتج في وقت معاً إشباع الحاجات وبروز خلافات ينبغي تذليلها إذا أردنا أن لا نرى البناء مهدداً .

لا يوجد أي سبب يجعل القرارات المتخذة من مختلف المشاركين في الحياة الاجتماعية ، متلائمة مع بعضها وتذهب كلها في نفس الاتجاه . يولّد التأقلم الثقافي والاجتماعي ، عندما يتّسم بقيم ومواقف مشتركة ، الظروف لتكون الارادات متوازية ، لكن هذا لا يضمن اتفاقها عند الحاجة . لذلك من أجل القيام بعمل مشترك أو بإجراء مبادلة : تسهّل وجهات النظر المتماثلة الاتصال ، لكنها لا تمنع الاحتكاكات .

أ ـ التنظيمات التي تشكل المجتمع على مستوى المجموعة الصغيرة ، والجماعة المحلية أو المجموعة المحلية الصغيرة الاقليمية أو المهنية ، تساعد على تمرير الطاقات والتزود بإجراءات التحكيم والتنظيمات . في العائلة ، يملك الأهل ولاية لازمة لفرض التعقل على الأطفال ؛ كما أنهم يستطيعون اللجوء الى القوة المادية عندما لا تنفع النصائح والأوامر .

يقال أن الأب في العائلة يملك حق الحياة والموت على أولاده . بدون الذهاب الى هـذا الحد ، معظم التنظيمات ترصد إجراءات لتنظيم العمل المشترك . تستخدم التنظيمات ذات البنية التسلسلية مبدأ التبعية . في شكلها الرؤوف ، تحفظ الحق بالتحكيم لمن هم في مراكز المسؤولية : عندما تتفجر الصراعات ، الذين يحتلون مراكز السيطرة هم الذين يبتّون ويفرضون إرادتهم . أما في شكلها القاسي ، فالقرار في هـذه التنظيمات يكون محصوراً بيد الرئيس في كل الظروف ؛ تلك هي حالة أنظمة السلطة البحتة . معظم التنظيمات توجد في وضع وسط : يُترك الانسجام بقسم كبير منه ، الى المقابلة المباشرة بين المصالح الحاضرة : وعند الفشل يتدخل الرؤساء .

ب ـ أشكال التنظيم الأكثر فاعلية في المجتمع المدني هي تلك التي تنشأ عن التبادل ؛ فهذا يولد بالفعل إجراءات وأساليب لحل الخلافات ، يمكن التوصل الى توافق الإرادات من خلال المقابلة العامة بين العروض والطلبات . طالما كان القائمون بالأعمال فرديين ومتساويين الى حد ما ، لا يعود بإمكانهم الاستناد الى العرض أو الى الطلب ـ فحصتها ضعيفة . هم مجبرون على الخضوع أمام العمل المتقارب للآخرين . بمجرد عمل ردود الفعل المتتالية ينشأ تفاوض حول الأسعار وحول الأوصاف المعروضة : كل فرد يعدل رغباته وفقاً لمقترحات الجهة المقابلة ؛ تجرى تجربة معايير تبادل : يتحقق الاتفاق عند نقطة التقاء منحنى العرض ومنحنى الطلب ، ذلك هو المحل الذي تتوازن عنده رغبات البعض مع طلبات الآخرين .

أن تكون مثل هذه الآلية قادرة أن تعمل مؤدية الى التوازن ، فهي شيء ممتاز : يبدو من الطبيعي جداً أن ينتج الانسجام الاجتماعي وتنظيم التبادل من تدخل الإرادة الواعية ، منظمة لكل شيء . أن تكون يد خفية هي التي تتدخل للحصول على نفس النتيجة من خلال السوق ، يطرح مشكلة أمام الذين لا يعتقدون بقدرة الأنظمة على العمل بدون حكومة ، بل بمجرد استخدام ذاتي بسيط .

ج ـ الآليات الأوتوماتيكية المستخدمة في المجتمعات ليست كاملة . عندما لا يعود الفرقاء في السوق تقريباً من نفس الوزن ، يصبح عمل التبادل بطريقة تضخّم منفعة الذين يكونون قبلاً الأكثر تمتعاً بالثروة.للحؤول دون ذلك ، ينبغي السهر بدقة على سير

---

1. POLANYI (Karl), The great transformation. The political and economic origins of our time, Boston, Beacon Press, 1944, XII-315 p.

LIPPMANN (Walter), La cité libre, Paris, Librairie de Médecis, 1938, 460 p. (trad . française de: The Good Society).

العمليات ، وجعلها مؤسساتية[1] . في بلدان الاقتصاد الحر . نحو هذا التأطير كان التوجه ، بعد وعي النتائج الضارة للمنافسة القاسية . جرى تنظيم الوصول الى العمليات ، وأصبحت المساومة تتم في أمكنة حيث الشفافية الكاملة تقريباً . يتدخل وسطاء سوق يأخذون الفوائض عندما تنهار الأسعار ويعيدونها الى السوق عندما يتحمسون .

عرفت المجتمعات منذ البعيد هذه المشاكل وحلّتها بطريقة مماثلة تقريباً [2] . بعزل كل نموذج للعمليات ، والحرص على أن لا تكون نفس العملة جارية في كل أمكنة التداول ، ووضع حدود للارباح المحققة ولتأثيرها على التوازن الاجتماعي . إن الذين يكونون قد نجحوا في استثمار قطعانهم ، في زراعة أراضيهم ، أو في سفرياتهم التجارية ، يملكون فوائض تمنحهم النفوذ الاقتصادي الأكبر . لو أرادوا تحويله الى نقود في نظام الحظوة فهو ملزمون بتقديم العطايا السخية . بذلك يكسبون أنصاراً يدعمونهم في طموحاتهم السياسية ـ هكذا يتعامل الرجال الكبار (Big men) الذين يصفهم خبراء علم الانسان في المناطق الميلانيزية[3] . إن تنمية الحظوة والسلطة بالدعاية والاغراءات هكذا ، تدمرهم في نفس الوقت ، هذا إذا لم تكن التأثيرات المشتركة ، مما يخشى منها .

د ـ ان جعل العلاقات التسلسلية اللاّ شخصية والعلاقات الشخصية من كل نوع، مؤسساتية ، يسمح بتوفير السلام الاجتماعي في عدد من القطاعات ، وذلك بحل الخلافات عندما تظهر ، بتنظيم وتلطيف المواجهة بين الإرادات ومضاعفة التصحيحات المقابلة التي تمنع تراكم التوترات . تشبه الحياة الاجتماعية عندئذٍ آلية سريعة الحركة ، ويصبح ظهور الصراعات الحادة صعباً .

كل حكومة هي بدون فائدة : إذا كانت التناقضات تحل نفسها بنفسها ، فلا قرار سياسي كامل ، ولا اختيار يربط بطريقة لا تنفصم المجتمع : تلك هي نهاية الايديولوجيات ، حسب صياغة لدانييل بل Daniel Bell [4] . الذي كان قد أثرى منذ

RUEFF (Jacques), Le libéralisme depuis 50 ans , Revue des deux Mondes, Juillet 1977, p. 19-26.

2. DOUGLAS (Mary), Primitive rationing, a study of controlled exchange, p. 119-147, de: FIRTH (Raymond) (ed.), Themes in economic anthropology, Londres Tavistok, 1967, X-292 p.
BARTH (Frederik), Economic spheres in Darfur, p. 149-173, ibid.

3. SAHLINS (Marshall D.), Poor Man, Rich Man Big Man, Chief: Political types in Melanesia and Polynesia, Comparative Studies in Society and History, Vol. 5, 1963, p. 285-303.

4. BELL (Daniel), The end of ideology, Glencoe, The Free Press, 1959, 474 p.
— Vers la société post-industrielle, Paris, Laffont, 1976, 447 p. Trad. de: The coming of post-industrial society, New York, Basic Books, 1973.

خمس عشرة سنة ، عندما نقدّر أن نجاح التنظيمات سوف يسمح أخيراً بإبعاد المصادمات التي تدمي التاريخ .

مهما كانت الجهود لتحسين تدبير الأمور ، تبقى صراعات لا مفر منها[5] : لا شيء يصون الارادة الحرة للمواطنين . يوجد الخطر في رؤية القائد الحازم يفرض إرادته بدون أي تبرير . لا يمكن لمشكلة التنظيم أن تكون كلياً محلولة من التنظيمات المحلية أو القطاعية للمجتمع المدني ؛ فهي تكشف وتقلل كثيراً من الصعوبات الافرادية ، لكنها ليست مؤهلة للصعوبات الكبرى . فهذه الأخيرة خاضعة لنوعين من الاجراءات : توازن الرعب والحكومة المركزية .

هـ ـ على عكس ما كان الاعتقاد سائداً بعد هوبز Hobbes ، إن تنازل الجميع عن حريتهم الى حاكم ليس ضرورياً ولا غنى عنه لحل النزاعات والتناقضات في المجتمع . يصف علم الانسان[6] جماعات بدون مؤسسات سياسية متخصصة ، لم تعرف حالة الفوضى العدوانية التي وصفها المؤرخ الانكليزي كيوم داكن . عندما تتكوّن في جماعة ، تكتلات عند ظهور حادث أو انفجار صراع ، يكون تهديد النزاع المعمم واقعياً ويجعل الجميع يتحركون لمنع الكارثة . إن التخوف من حرب مدنية شاملة ، أوجد مفعولاً رجعياً دفع الى التفاوض : يمكن التوصل بشكل عام الى نوع من التعايش بدون الكثير من التعب . وعند الاخفاق ، يكون اللجوء الى القوة التي تتيح تسوية النزاع بطريقة أخرى ـ فهي الوحيدة الممكنة عندما لا تعرف المجموعات المتصارعة أن تُسكت العواطف وتعلو في المصالح .

التناوب الثاني هو حتماً جعل السلطة مؤسساتية . وهو أمر يمكن أن يكون كاملاً ـ يحدث أن توجد للتحكيم ، محاكم لا يمكن لأحد أن يشكك في شرعيتها ، لكن اللجوء فيها الى الضغط المادي ليس مسموحاً . في غيرها من الحالات ، تأخذ البنية السياسية شكل السلطة البحتة أو شكل الولاية / السلطة : المعارضات والنزاعات تجد هناك مستوى تنقضي معه وتُحل : مع ذلك لا يكون الحل دائماً مُرضياً : دور الوسيط هو صعب وعدم التحيز ليس أتوماتيكياً . في بعض الأحيان يقسو حكم الحاكم ويكون

---

5. BIRNBAUM (Pierre), La fin du politique, Paris, Le Seuil, 1975, 285 p.

6. FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, Londres, Oxford University Press, 1940, XXIII-302 p. Cf. en particulier, p. 272-296: EVANS PRITCHARD (E.E), The Nuer of Southern Sudan.
MIDDLETON (John), TAIT (David), Tribes without rulers, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1958, XII-234 p.

لمصلحة فريق ، حتى ان حل النزاعات الجزئية يخلق ضغائن ومعارضات شديدة لا يكون النظام مؤهلاً للتغلب عليها . هناك كذلك يجد التنظيم السلمي للصعوبات الاجتماعية حداً: يبدو اللجوء الى القوة ، بالنسبة لمن يرون أنفسهم متضررين ، كأنه الوسيلة المناسبة لانقاذ حريتهم وتحقيق العدالة .

التنظيم وأبعاد الجسم الاجتماعي

يتوقف نموذج البنيان الاجتماعي والنظام القائم على التنظيم ، على الاتساع المكاني الذي تحتله الجماعة المدروسة وعلى العدد الفعلي الذي تشتمل عليه .

أ ـ مشاكل التنظيم الاجتماعي هي مألوفة بمقدار ما تكون العلاقات كثيفة . هذه الأخيرة تتحول الى تبادل بعض السلع ، الى إيصال بعض المعلومات وانتقال النساء و أو الرجال من نسب إلى آخر ، عندما يكون الاكتفاء الذاتي هو المتّبع في كل خلية أولية . فبساطة البنية تبتاع وتشتري ، بثمن معين : الانتاج اللازم لكل فرد هو محدود بغياب التخصص واقتصاديات الحجم . على الناس أن يتدبروا لأنفسهم عدداً كبيراً من الحاجات لا يمكنهم أن يحصلوا منها على اكتساب مختلف المهن : تبقى التقنيات قليلة التنويع وقليلة التقدم . يضاعف غياب العلاقات البعيدة المخاطر المرتبطة بعدم انتظام المناخ : تتأرجح المحاصيل من سنة الى سنة بشكل كبير ؛ التغييرات ليست دائماً بنفس الاتجاه في أماكن مختلفة ، لكنها بسبب النقص في النقليات ، لا يمكن الاستفادة من هذه الفرص التعويضية .

مساوىء المساحة الصغيرة هي حساسة على الصعيد الاقتصادي . كذلك هي في المجال الثقافي : الفرص لإيجاد فرديات مبتكرة ومبدعة هي أقل ظهوراً في جسم صغير مما هي في مجتمع أفراده عديدون ؛ الاختيارات المقدمة عملياً للافراد هي قليلة حرية العمل هي محددة بشدة بسبب الحاجة للمعرفة .

من جهة أخرى ، ليس الوضع كذلك تماماً في كل القطاعات . التوزيع الاقتصادي للمهام هو مخفض الى حده الأدنى في غياب اقتصاديات الحجم والاقتصاديات الخارجية . التقسيم الاجتماعي ، ذلك الذي هو معزز بفعل أدوار وأنظمة أساسية داخلية ، ليس خاضعاً لنفس المستلزمات . لا يتوقف دوره على حجم التفاعل بين المشاركين : يمكن أن يكون مرتفعاً في الجسم الاجتماعي القليل العدد ، تقدّم المجتمعات ذات المساحة الصغيرة عادة تناقضاً مدهشاً بين الافتقار للتقنيات المادية أو وحدانية شكل أنواع الحياة التي هي النتيجة ، وغرابة تنوع النشاطات المرتبطة بالحياة الدينية ، بالسحر

أو الطقوس : المهرجانات والأعياد هي خير شاهد على هذه الخصوبة الاجتماعية للجماعة الصغيرة .

في غياب مشاكل التنظيم الصعبة ، وتبعاً لذلك العدد القليل من أدوار المنازعات في المجتمعات حيث المنافسة الاقتصادية قليلة التطور ، يكون بالامكان تأمين عمل وتماسك المجموعة مع الوسائل الأكثر بساطة : لا حاجة لمؤسسات متخصصة ، يكفي تهديد النزاع المعمم لجعل المصالحة ممكنة . فضلاً عن أنه يوجد وسطاء[7] دورهم يعزز النهاية السعيدة .

تستطيع الية التنظيم بتوازن التهديد أو الرعب ، أن تعمل بشكلى أفضل إذا جرى إكمالها برقابة جماعية مؤثرة وجسورة بشكل موحد نجد مثل هذه الحالة في التجمعات الصغيرة . ليس بالامكان عدم سماع الدعوات للتوافق عندما يشدد الجميع على هذا الاتجاه . يجد الاشراف الدائم الحالات التي تنشأ فيها النزاعات وتتفاقم: من مصلحة الجميع تخفيض فرص المواجهات الى حدها الأدنى . هذا ما نشاهده في المجتمعات المجزأة .

خارج الأماكن الصغيرة ، لا يمكن لآلية التنظيم بالمفعول الارتجاعي الارادي وتوازن التهديد أن يطبقا إلاّ عندما تكون العلاقات مخفضة الى أدنى حد : بمقدار ما تتزايد المبادلات من كل نوع ،تصبح التوترات التي يخضع لها النظام حادة : في النهاية لا نرى كيف نتخلص منها كلها عن طريق المفاوضة خطوة بخطوة .

يمكن للأنظمة السياسية قليلة الاتساع أن تكون أمامها فرصة عدم امتلاك مؤسسات سياسية ذاتية الاستقلال وأن تستند في بنيانها ، على أشكال أولية للتنظيم وعلى توازنات توتر .من وجهة نظر التكاليف المادية ذلك هو بلا شك الحل الأقل عبئاً : لا جهاز متخصص ، ولا مشاكل إشراف تتطلب تسوية بتطبيق تقسيم للأراضي الباهظة المكلفة . على الصعيد الانساني ، يقدم النظام لأول وهلة مزايا هامة : الكل يشارك بلا انقطاع في الشيء العام ؛ الاهتمامات السياسية ليست مستبعدة عند نقص المؤسسات المتخصصة ؛ يحدث الاندفاع : لكل عمل شكل سياسي لأنه من طبيعة تعدل التوازن الهش الذي تقوم عليه حياة الجماعه . كما دلت على ذلك دراسات بيار كلاستر Pierre Clastres [8] ، إن المجتمعات بدون حكومة وبدون سلطة بارزة ، هي تلك التي تكون

---

7. EVANS-PRITCHARD (E.E.), Les Nuer, Paris, Gallimard, 1968, XV-315 p. Traduction de. The Nuer, Oxford, Clarendon Press, 1937.

8. CLASTRES (Pierre), La société contre l'Etat, op.cit.

فيها مسائل السلطة تهم أكثرية الناس : المشكلة هي أن نقيم حداً للتأثير الذي يستحوذ عليه البعض، والذي يعطل عمل المؤسسات . - كذلك العمل للنجاح الشخصي والتفتيش على منعه عن الآخرين .

في غياب المؤسساتية ، التماس السلطة وهاجس تحديد تأثيراتها هما في الواقع فكرتان ثابتتان .

هل يعوض تسييس المجتمعات بدون مؤسسة متخصصة للتنظيم بحسنات على صعيد الحرية ؟ يمكن الاعتقاد بذلك لأنه لا تسلط لرجل على آخر ، هو الذي يحدث . لا تتأكد فاعلية النظام إلّا بعد أن يصبح ثقل الجماعة قاطعاً . الحرية الحقيقية ، المحدودة سابقاً بالافتقار الى التقنيات ، هي كذلك في النظام ، برسوخ الايديولوجية عند الجماعة وبالتكيُّف المتولد عن الأشراف أو السهر المتبادل[9] .

ب - في المجتمعات ذات المساحة الكبيرة ، تضاعف زيادة المبادلات وكثافة العلاقات ، عدد النزاعات . الآليات الأوتوماتيكية ، مثل آليات السوق ، قد تتوصل الى حل الكثير منها لخير الجماعة ، لكنها ليست مؤهلة لتسوية كل المشاكل . يضاف الى ذلك أنها لا تعمل جيداً إلّا إذا كانت واقعة داخل حدود ضيقة ، بما تسمح به المؤسساتية . تفرض هذه مركزاً عالياً مؤهلاً لفرض احترام قراراته وأحكامه التنظيمية .

تتجه المجتمعات الواسعة المدى إذن، منذ أن تصبح الروابط بين أجزائها متعددة ، لأن تكون مجهزة بأفراد متخصصين سياسياً ولأن تكون على رأسها حكومة . بذلك تربح فاعلية معينة - لكنها تدفع لهذا اعباء مادية هائلة ، تقتطع من الدخل الاجمالي ، ما هو ضروري لتسيير مراكز السلطة - وحتى فوق ما هو ضروري بالفعل ، وذلك حسبما يستعمل الأمير قوته لأخذ تكاليف باهظة . يفرض السلاح السياسي تطبيق تقسيم تربيعي للاشراف : وهذا يعبىء العديد من الأشخاص ؛ ان تسيير المعلومات من كل نوع ، أوامر في اتجاه وتعليمات وطلبات في اتجاه آخر ، يستدعي وجود بنى تحتية دئمة يصعب تأمين مردوديتها .

تعوِّض التكاليف الاقتصادية للسلطة ، بالمنافع الناشئة عن تنظيم النزاعات وغياب الاضطراب الشديد في حياة الاتصال - في حين أن كل أزمة في نظام توازن التهديد ، تشل المبادلات . كذلك ينبغي أن تُؤخذ الأعباء بعين الاعتبار في الاستخدام

9. LAPIERRE (Jean-William), Essai sur le pouvoir politique et l'innovation sociale, op. cit.

الأفضل للموارد التي يتيحها التقسيم الاقتصادي المتقدم للعمل : تؤدي اقتصاديات الحجم والاقتصاديات الخارجية الى انتاج متزايد وبنفس الجهد .

إن الحسنات الجوهرية للاتساع المكاني كما مساوئه الأكثر مشاهدة ، هي التي في كل حال نجدها الى جانب التفاعلات النفسية . تأخذ الحياة الثقافية عمقاً أبعد ويثري هيكل المعارف عندما نستطيع أن نعبيء أولاً عقولاً نيِّرة ونجعلها تتواصل باتساع . على صعيد الحياة الروحية ، يعتبر التركيز مباركاً لأسباب ضاعت منها فكرتها ، لكنها لعبت فيما مضى دوراً حاسماً[10] . يعيش الانسان في الكآبة : فهو خاضع لقوى تتجاوزه ، مهدد بالمرض ، بالانحطاط والموت ؛ هو بحاجة لضمانات ضد المصائب . يتوصل الى ذلك بجعل الديانة مؤسساتية ، وإقامة شعائر جماعية أكثر فاعلية من الطقوس العائلية التي كان يكتفي بها قبلاً : يتحسن الأمان النفسي مع تكوين جهاز ديني متخصص وظهور معابد فيها تتجلى الألوهة بشكل طبيعي . أصبحت الحياة العادية دنيوية ، بالتمييز المدخل بين ما يتصل بالبيئة وما هو مرتبط بالقوى العليا .

يقدم تأسيس السلطة مزايا أخرى : فهو يخلص الفرد من الوسواس السياسي الذي يميز الجماعات الخاضعة لتوازنات التهديد . يعوض هذا بارتهان معين : يرفض الانسان أن يمارس على الدوام ، الرقابة على الحياة الاجتماعية أو أن يشارك فيها . لكن الفرد يجد فيها راحة كبيرة في الفكر . فضلاً عن ذلك ، يستطيع أن يشغل نفسه بمهام أخرى ، وأن يكرس وقتاً أطول وجهوداً أكثر ، للانتاج ، للابداع الفني ، للحياة الثقافية والفكرية هذا هو التقدم .

في النهاية ، ان الامكانيات التي تقدمها الحياة في مكان فسيح ، هي أكثر غنى من تلك التي توجد في خلية محلية . يقل حماس الانسان ، لكنه يتخلص من الرقابة الخشنة للاقارب والجيران . ولا يعود ملزماً بتقديم كشف حساب عن عمله . إلاّ أمام ضميره . الظروف مؤاتية للمباشرة والتجديد . حتى عندما تكون الحرية السياسية مقيدة من السلطة المركزية ، فيوجد ربح حرية اقتصادية وفكرية وثقافية . فضلاً عن ذلك تصبح التسهيلات المقدمة للظلم مختصرة عندما يلزم الحاكم بفرض نفسه على مكان فسيح ، بدافع الحصول على موافقة عريضة : فهو لا يكون فاعلاً إلاّ إذا أخذ شكل الولاية / السلطة . يجد نفسه حالاً داخل حدود معقولة ، إلاّ إذا نجح في جمع ممارسة السلطة

---

10. FUSTEL DE COULANGES (Numa), La Cité antique, Paris, 1864. Réédition: Paris, Hachette, 1966, 480 p.
MUS (Paul), The pivot of the four quarters: a preliminary enquiry into the origins and characters of the ancient chinese cities, Chicago, Aldine, 1971, XIX-602 p.

والنفوذ الذي يبرر شرعيته ، في يد واحدة : الحرية لا تكون مهددة بشدة إلاّ في الأنظمة الكليانية . وهي أي الأخيرة ، للاسف كثيرة عندما لا يستند البنيان الاجتماعي للسير المنتظم للأنظمة التمثيلية .

ج ـ بين الوضعين الطرفين الذين أتينا على شرحهما ، توجد سلسلة أوضاع وسيطة . الانتقال من الخلية الضيقة للعالم القديم لا يتم بقفرة واحدة ، الى المجتمع الوطني الحديث . من الواضح أنه كانت تتعايش لمدة طويلة ، في تشكيلات مركبة ، خلايا محلية[11] تلبي جزءاً من مستلزمات العيش في جماعة ـ الانتاج الزراعي والحرفي مثلاً ـ ومجتمع محيط مدفوع بشكل خاص في الاتجاه الايديولوجي ، حكومة النفوس والسيطرة السياسية للمجموع . بعدها نرى ارتباط مجموعات ذات سلطة ضعيفة على المستوى المحلي وذات بنية سياسية قوية على مستوى الكل .

الميزة في مثل هذه الأنظمة انها مادياً أقل كلفة من تلك التي فيها يكون كل شيء على عاتق حكومة نظامية . وهي مطبقة تماماً في مجتمعات مفتوحة على المبادلات بلا مساواة . وهي تقدم ، حسب الطبقة التي نكون فيها ، منافع أو مضار نفسية متناقضة . مع ذلك هي لا تستطيع أن تبقى على هذه الحالة الا بمقدار ما يكون المجتمع مبنياً على طريقة ثنائية مكدِّساً وحدات من أحجام وديناميكيات مختلفة .

د ـ في داخل الأطر العامة للبنيان الاجتماعي المحدد هكذا . نشاهد بشكل أفضل كيف يتيسر انتظام مختلف فئات العلاقات الاجتماعية . فالتي لا تستطيع الاحاطة سوى بأعداد قليلة من المتواجدين ، تأخذ دورها الأساس في المجتمعات الصغيرة ـ هكذا يجري الأمر في العائلة ، في التجمع ، في التبادل الأولي . عندما توجد هذه المؤسسات في نطاق المجتمع الموسَّع ، كما هي حالة العائلة ، يضبح دورها أكثر خفاء ، ووظائفها أقل عدداً ، بما أن علاقات النسب والمصاهرة تتزايد في جو من الثقة ، فهي مع ذلك تكون مفيدة في إنشاءات موسَّعة : استندت النظم التجارية السابقة للبيروقراطية ، من أجل ابعاد العمل الهدام للابتعاد ، على التضامن العائلي والديني والعنصري .

على العكس من ذلك ، إن توسيع ابعاد الجسم الاجتماعي ، يفترض انتشار الهياكل المطابقة على رقابة العديد الكثير والمتفرق : تتكاثر الادارات والمشروعات .

---

11. WOLF (Eric R.), Peasants, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1966, XII-116 p.

تقتحم كل حقل الانتاج ، تلعب دوراً كبيراً في نطاق التوزيع . بدونها يبقى الكثير من الخدمات غير متوفر لكافة السكان . على الحكومة أن تأخذ زمام المبادرة المنتظمة والثابتة اللازمة لها لتتعرف جيداً على مشاكل البلد ولتسهر على حسن تنفيذ سياستها ؛ عليها إذن أن تلبي في الواقع وظائف الدولة . المعلومات المقابلة ، التي تسمح لها بقياس مستوى الاشباع ومعرفة الطموحات وكذلك ما يحرك التوتر وعدم الرضا ، تؤخذ من الأحزاب والتجمعات الثقافية والسياسية ؛ كذلك تسهل الكنائس انتقالها . تأخذ النقابات داخل المشروعات مركزاً مماثلاً : فهي تنقل للإدارة رأي كتلة العمال والمستخدمين ، وتبذل جهدها من أجل تحسين مصيرهم . عندما تشكل تكتلات حرفية قوية ، تصبح مالكة لقوة ضغط سياسي بحيث لا يمكن تجاهل آرائها .

هـ ـ عندما تأخذ السلطة شكلاً ضاغطاً ، فهي دائماً موجودة داخل حدود أرضية ضيقة ، تلك التي يكون فيها السهر على الأوامر والتعليمات ممكناً . ليس الأمر كذلك بالنسبة للولاية ، نظراً لأن هذه تأتي من ارتباط إرادي بالقواعد المشتركة ورفض مقبول لممارسة جزء من الحرية الطبيعية . كلما تزايدت أبعاد المجتمع ، تزايدت معها التنظيمات المجهزة بهياكل سلطة فعّالة : لا يمكن أن تكون غير ذلك ، نظراً لأن العلاقات عديدة وكذلك فرص الخلاف . يجد الفرد نفسه محصوراً داخل شبكة قاسية من الموجبات : لا يمكنه التخلص منها ، المزايا الاقتصادية وبساطة المهام التي يتيحها الاتساع الكبير تكون أكثر تحسساً ، لكن تصور الحرية يتعدل . في النهاية الشعور السائد هو الشعور بالاستلاب : الانسان عاجز عن العمل لنفسه في نظام هو فيه مسحوق بقوى عظيمة ، والحرية الشخصية فيه مختزلة[12] .

الوضع مع ذلك ليس دون مخرج أو نهاية ، ثقل كل تنظيم من التنظيمات التي تكوّن المجتمع يكون محدوداً في المساحات والشبكات التي يسيطر عليها . تعديل المكان وقسمته الى مناطق ، يمهّد السبيل للحد ، في نطاق كل مدينة وكل تجمع . وكل منطقة ، من الضغوطات التي ترهق الفرد في الدولة الحديثة . إن تنظيم المكان ليس بكل رئيسي ، مسألة جمالية أو موضوع حماية شعائر وتوافق المواطنين . مدلوله أعمق من ذلك : بالحد من نفوذ التنظيمات الذي تمارس به سلطتها ، وتقديم أمكنة عامة يتيسر فيها اللقاء والعيش خارج أطر المؤسسات ، وبإعطاء الأسر مساكن يتخلصون معها من الضغط الجماعي ومن ضغوطات العمل ، نعيد بناء الجزء من الحرية الحقيقية التي يتهددها تكاثر التنظيمات الكبرى ، في الحياة الحديثة . الطريق مع ذلك ليست ممهّدة :

---

12. ETZIONI (Amitai), The active society , op. cit.

فقد فشلت الجهود التي بذلت ، في المناطق السكنية في المدن الحديثة الكبيرة ، لاعادة مناخ التلاحم والتآخي الذي عرفته القرى التقليدية : ليس بالامكان ، في إطار الحياة الموسعة في مساحات مدنية ، إعادة بناء إشراف الكل على الفرد ، وهو الذي أعطى الجماعة وعيها لوحدتها . يشكل الناس المجتمعون تجمُّعاً أكثر منه طائفة موحَّدة . هذا مضر بصفة الوجود المحلي ، لكننا لا ندرك جيداً كيف يمكن إعادة بناء محيط الطائفة الريفية السابقة دون أن نتخلى في الوقت ذاته عن أشكال ومزايا المجتمع الكبير.

ان تكون حصة الحرية في النهاية متزايدة عند المجموعات حيث العلاقات موسعة ؛ نراه في الصعوبات التي تواجه الدول الحديثة ، حتى لو كانت كليانية ، في رقابتها الفعلية للايديولوجيات وتصرفات أعضائها . تلك هي بلا ريب المشكلة الكبرى للعالم المعاصر : عبارات الاستلاب وفقد الحريات تتكرر بلا انقطاع . فهي تعبر عن الحنين الى الخلية الصديقة للعالم المغلق القديم أكثر ممَّا هي نظرة صادقة للتطور .. في محيط فيه تفقد الجماعات الجزء الكبير من دورها ومدلولها ، تختفي الرقابة الاجتماعية والقهر الآلي للتصرفات الاجتماعية ؛ تتوصل الدولة والتنظيمات الى تشكيل الحياة الاقتصادية ، العلاقات الثقافية والعلاقات السياسية ، لكنها تفشل في تكييف الفرد والمجتمع : الحرية التي يتمتع بها هذا الأخير هي كبيرة لدرجة أنه لا يعرف كيف يستعملها جيداً ، بل كثيراً ما يسيء استعمالها .

إن تنظيم العالم الحديث يستدعي إذن ، تعديلاً للمكان لهدفين : بتحديد المجالات الخاصة التي تملك البيروقراطيات الخاصة أو العامة وسائل التدخل فيها ، نكون قد سعينا للحفاظ على استقلال الفرد هناك حيث هو مهدد ؛ وبإعادة منح الخلايا المحلية ، الاستقلال الذاتي والمسؤولية ، نكون قد توخينا أن نعيد بناء الحد الأدنى من الرقابة الجماعية التي بدونها تصبح الحياة الاجتماعية فوضى والإرادات الفردية لا واعية ، والمصير المشترك للجماعة غير منظور ، لأنه خاضع لضغط الجميع ولمشروعات المتهورين وأحياناً الأقل طيبة .

مبادىء التصنيف

تتطلب دراسة البنية الاجتماعية أن نكون مدفوعين بعيداً أكثر مما يسمح به الأخذ بعين الاعتبار اقتصاد السلطة : داخل الخلايا الضيقة للطوائف الريفية في العالم القديم ، كان تنوع الحلول للمشكلة السياسية كبيراً . في عالم اليوم ، يجابه الميل العام الى إقامة الأماكن الفسيحة ، بحركات تفاخر تطري العودة للاشكال الضيقة للحياة الاقليمية . وفي مواجهة الأنظمة المتحررة تقف أنظمة كليانية . يمكن أن نشاهد بطرق عديدة ،

رصف وتجميع الهياكل المحيطة ذات الأبعاد الممتدة والمراكز المحلية . ما هو المبدأ المختار لترتيب كل هذه الأشكال ؟

أ ـ نستطيع أن نضع بلا شك ، مخططاً للتصنيف قائماً على أيديولوجيات مسيطرة ، لأنها تبين الطريقة التي على أساسها تكون مختلف أجزاء النظام الاجتماعي والسياسي مترابطة فيما بينها . وهكذا نستطيع أن نقابل بين المجتمعات حيث الطاقات مستخدمة للحد من التظاهرات وتأثيرات السلطة وتلك التي تقبل بالضغوط وتبررها وذلك بإعطائها الشرعية . بذلك نستعيد المقارنة بين الأنظمة قليلة الاتساع وتلك التي هي قادرة على أن تراقب عوالم مسكونة وشاسعة . في داخل المجتمعات حيث السلطة المؤسساتية ، يكون من السهل المقارنة بين تلك التي تكون فيها الولاية محصورة في مناطق ضيقة وتلك التي فيها التوجه نحو التسلط في حكم كل حياة الجماعة . في بعض الأحيان ، تدَّعي السلطة الحق بصنع القيم التي تبرر وجودها ؛ في حالات أخرى ، هيئات أو جماعات مستقلة هي التي تقوم بذلك .

قد يكون مشروع مفيداً ، لكنه يشكو من بعض الصعوبات . ليست الايديولوجية سوى أحد عناصر بناء النظام الاجتماعي والسياسي . لا يكفي القبول بولاية شرعية لنرى المجتمع يتوسع ليشمل في دائرة فعَّالة دائماً مساحات شاسعة ؛ فالظروف التقنية تفرض نفسها كذلك .

كذلك يمكن التساؤل حول المدلول الحقيقي للفلسفات الاجتماعية التي أعدَّتها الجماعات . هل هي متغيرات ذاتية في تشكيل العلاقات ؟ ألا تستخدم لطمس الأسباب العميقة وجعلها مقبولة من الجميع ؟ هذا هو الطرح الماركسي . فهو يرفض الخضوع في شكله المطلق لاختبار الوقائع[13] . يوجد عادة في مجتمع ، عدة أيديولوجيات تتصارع ؛ بعضها مقبول أكثر من الأخرى ، لكنه من الصعب ، عندما نرى شدة المنافسة ، أن نثبت أن تلك التي تُفرض يرجع نجاحها الى التداول . توجد صيغ تتلاءم أكثر من غيرها مع الظروف الراهنة : فهي تلاقي بذلك ترحيباً مناسباً ، وهذا أمر واضح ـ لكن لا شيء يدل على ما هي تلك التي تأخذ اتجاه نظام سري يحدد مسبقاً مجموع مظاهر الحياة الاجتماعية التي سيسيطر عليها .

ب ـ المعيار الايديولوجي معرض لأن يسمح بتسرب جزء هام من مقومات البنيان الاجتماعي ؛ الظروف التقنية للانتاج ، للتبادل والاتصال لها تأثيرات ضاغطة

---

13. PLAMENATZ (John). Ideology . Londres, Macmillan, 1970, 148 p.

مباشرة[14] . طالما كانت وسائل النقل بطيئة ومكلفة ، والكتابة غير متوفرة ، فإن تحقيق مكان كبير هو عملياً مستحيل . المزايا التي يمكنه أن يقدمها هي من جهة أخرى لا تذكر : كلفة تسهيل الانتقال هي كبيرة لدرجة أن التخصص الاقتصادي هو مستحيل : العناصر الوحيدة التي تقف الى جانب بناء الوحدات الكبرى هي استراتيجية ـ عندما يكون البلد مهدداً من جيران أشد منه أو أكثر إقداماً ـ ودينياً ، عندما نعتبر أن شعائر الدولة هي أكثر ملاءمة لتحويل الإرادات العليا ، من الشعائر المنزلية .

أتاحت الكتابة تشكيل التنظيمات الأولى من النوع البيروقراطي : فسهلت السيطرة السياسية فيها ، لكن الاقتصاد لم يلحق بها ؛ خارج تجارة المنتجات الكمالية ، بقي نظام الاكتفاء الذاتي هو المتّبع ، وحدّ ذلك المجال الذي تمارسه السلطة وجعل تطبيقها صعباً : بسبب نقص الوسائل السهلة الاستخدام ، لا يمكن أن يكون المكان مبنياً بديمقراطيات متفانية . يحاول الحاكم أن يوطد الأراضي التي يسيطر عليها ، مستعيناً ببيروقراطيات أقل كلفة بناءوتشغيل .

لم تنتشر الأنظمة السياسية المتخصصة في الواقع إلاّ بعد مجيء الاقتصاد المفتوح : بعد ذلك حصلت الولاية / السلطة على وسائل وفرت لها المعرفة والاحترام ، لأنها استطاعت إيجاد بيروقراطيات إدارية وغرزتها بفضل الفرض المنتظم . يعزى ظهور الدولة الحديثة الى التقدم التقني . لكنه سابق للثورة الصناعية ، بمقدار جعل الاقتصاد تجارياً ويكفي لإعطاء السلطة ، الموارد التي تنقصها .

سنتبع إذن في استكشافنا لتنوع الأنظمة السياسية ، مسلكاً تاريخياً تبرره أهمية وقائع التطور التقني ـ تقنية النقل والاتصال أكثر مما هي تقنية الانتاج سابقاً .

---

14. SAHLINS (Marshall D.), SERVICE (Elmer R.) (ed.), Evolution and culture, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1960.

WHITE (Leslie A.), The science of culture. A study of man and civilization, New York, Farrar and Straus, 1949; Londres, Evergreen Books, 1959, XX-444 p.

الفصل الخامس

جغرافية السلطة في المجتمعات القديمة

لم تكن المجتمعات القديمة تملك ذاكرة موضوعية ، مما أتاح لها أن تتساءل عن طريقة النقل غير المحدد لنفس الرسم البياني للتنظيم . كانت تجهل التاريخ أو تنسب اليه دوراً أسطورياً ، وكانت تملك وسائل بدائية لرقابة البيئة . كانت مجزأة لأنها لم تكن تعرف كيف تبنى نفسها جماعات منتشرة : كانت تنقصها وسائل بناء المواصلات لمسافة .

عوامل البنى الاجتماعية القديمة

أ ـ كان الافتقار لوسائل النقل والاتصال سبباً في صعوبة بناء مجموعات متضامنة كبيرة : كان القسم الكبير من الناتج يستهلك محلياً ولم يكن التبادل يقوم سوى على كميات صغيرة من المواد الأولية وعلى سلع كمالية حيث يمكن لقيمتها أن تتراكم .

كان التثقيف يتم في نطاق الخلية المحلية ـ العائلة ، القبيلة ، والمجموعة المقيمة حسب الحالة . ولم يكن واضح القواعد : كل ما هو جوهري كان ينتقل من جيل الى جيل بالتقليد والتدريب ؛ كانت تقنيات استثمار المكان والقواعد والمثل الاجتماعية تترسخ بطريقة منهجية جداً ؛ وشكلت الطقوس العابرة رقابة .

لم يكن للمجتمعات القديمة أي شعور واضح لمشروع أو لمصير . وهذا كبح تحولاتها . برفضها التاريخ ، أدانت كل ما يولد عدم مساواة وحكمت على نفسها أن تعيش في محيط ضيق[1] .

القواعد التي على أساسها تقوم البنية الاجتماعية هي إذن مختزلة : نماذج

---

1. CLASTRES (Pierre), La société contre l'Etat, op. cit.

العلاقات المجتمعية السائدة[2] هي الأكثر بساطة ، علاقات النسب والمصاهرة المشاركة والمبادلة ؛ تتعقد الأمور عندما تصبح السلطة موضحة أكثر وترتسم الاهرام التسلسلية : تتلاقى أوضاع الأعوان مثل التباينات المعممة للنموذج الشعبي عندما تبرز الايديولوجيات غير العادلة[3] .

تكون هذه عادة في أصل أهرام الولاية ذات الأساس الديني ، التي تشكل المؤسسات الأولى من النوع السياسي الحقيقي . عندما تتركز السلطة فهي تلاقي صعوبة في جعل الناس يقبلون بها ، وفي استخدام وسائل رقابة ضرورية لها وفي بعض الأحيان قد تحمل خصائص السلطة البحتة .

يختلف البنيان الاجتماعي القديم باختلاف الدعائم البيئوية التي تستند اليها الجماعات والتنظيم المختار لادارة الموارد : ان فهم جغرافية السلطة يمر عبر دراسة الأمكنة المعترف بها للأفراد والمجموعات .

ب ـ يختلف وضع المجتمعات القديمة كثيراً حسب النموذج الاقتصادي المطبّق[4] . هناك حيث التغذية الأساس تأتي من قطاف الأثمار ، الصيد البحري أو البري ، لا توجد ملكية سهلة التحديد في الأراضي المستثمرة : الطريدة والسمك تنتقل بالهجرة ، الحبوب والأثمار والجذور لا تتطلب أي عمل قبل قطافها ، لكن وفرتها تختلف من سنة الى سنة . في أغلب الأحيان ، يجب تغيير المكان من أجل الغذاء . بعض الموارد لا يكون قابلاً للاستثمار إلاّ بجهد جماعي ـ ذلك هو الحال في الصيد البري والبحري .

يتجلى التنظيم ذو الهدف البيئوي إذن ، بتحديد أراضي المجموعات[5] ، لكن الحدود لا تكون دائماً واضحة وتتقلب بسرعة : بعض المساحات يتقلص وبعضها الآخر

2. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.

3. WHEATLEY (Paul), The pivot of the four quarters, op. cit.
DUMONT (Louis), Homo hierarchicus, op. cit.

4. FRIED (Morton H.), The evolution of political society, New York, Random House, 1967, XII-270 p.

5. BOHANNAN (Paul), Africa's land, The centennial Review, vol. 4, 1960, p. 439-449.
— Space and territoriality, p. 174-182 de: Africa and the Africans, Garden City. The National History Press, 1964.
SAUTTER (Gilles), Les structures agraires en Afrique tropicale, Paris, CDU, 1968, 267 p.
WINZELER (Robert L.), Ecology, culture, social organization and state formation in Southeast Asia, Current Anthropology, vol. 17, 1977, p. 623-640.
IZARD (Michel), ibid., p. 633-634.
SAVONNET-GUYOT (Claudette), Espace politique et paysannats d'Afrique noire, L'homme et la Société, n° 27, janvier-mars 1973, p. 149-167.
— La communauté villageoise comme système politique, Revue française de science politique, vol. 25, n° 6, 1975, p. 1112-1144.

يتّسع ، وفقاً لتطور المتواجدين عليها . في حالة السكان الذين يعيشون من الصيد البري ومن قطاف الأثمار ، يكون عدم استقرار الجماعات كما لو ان المناطق هي بلا انقطاع مقتحمة بمرور العناصر من هذه الفئة أو تلك .

في المدنيات التي تعيش من قطاف الأثمار ، أو من الصيد البحري أو البري ، يكون تراكم الثروات صعباً دائماً : لا تحفظ الأطعمة جيداً ، خاصة اللحوم والأسماك ؛ يمكن تنشيفها وتجفيفها وتدخينها ، لكن المؤن المكونة هكذا لا تدوم الا بضعة أسابيع أو أشهر .

عندما تكون الجماعة متحركة ، لا تكون الأدوات ، الأسلحة والمؤن التي تشكل ثروة الفرد ، هامة كثيراً[6] ؛ فهي محدودة بما يستطيع حمله . الامكانيات الوحيدة للبحبوحة الخاصة هي ما يأتي من المساعدات ، ولذلك تكتسب الرقابة على العدد الموجود بالانساب أهمية خاصة .

تتغير الأحوال حيث تكون الزراعة هي التي توفر الحصة الهامة من التغذية[7] : ولا تكون الحصيلة متوقفة على قطاف الأثمار ، الصيد البري والبحري ، وهو ما يستطيعه الفرد شخصياً ، بل قطع الأرض المستثمرة في الزراعة والمحاصيل التي تقدمها . لكن حق الملكية محدود في الزمن : لا يستمرّ إلاّ طيلة ما تكون قطعة الأرض مستثمرة ؛ عندما تترك بوراً ، بعد زرعها سنتين أو ثلاثة ، من أجل إعادة تكوين ذخيرة التربة ، فهي تعود للشيوع . للجماعة حق مشترك على الأرض المتعاقبة الزرع . كما هو الحال عند من يعيشون من الصيد أو قطاف الأثمار ، تبقى الحدود قابلة للتكيف وخاضعة لتعديلات متواصلة وفقاً للضغط الديموغرافي للسكان ، للاواصر التي تربط بين الوحدات المتجاورة ولتطور التقنيات والمكان ذاته .

بمقدار ما تتزايد الكثافة ويغدو النظام الزراعي دائماً ، وبمقدار ما تصبح فيه الاعادات ضرورية ، تتعدل التصرف تجاه الأرض : تصبح هذه أكثر ندرة ، أكثر تميزاً

---

6. MARSHALL (Lorna), ! Kung Bushman bands, Africa, vol. 30, 1960, p. 325-354.
LEVI-STRAUSS (Claude), Tristes tropiques, op. cit.
– The social and psychological aspects of chieftainship in a primitive tribe: the Namibkuara of Northwestern Matto Grosso, Transactions of the New York Academy of Sciences, vol. 7, 1944, p. 16-32.
ELKIN (A.P.), Les aborigènes australiens, Paris, Gallimard, 1967, 451 p. Ed. originale: The australian aborigines, 1938.

7. CONKLIN (Harold C.), An ethnological approach to shifting agriculture, Transactions of the New York Academy of Sciences, vol. 17, 1954, p. 133-142.
GOUROU (Pierre), Les pays tropicaux, Paris, PUF, 1947, VII-197 p.
BROOKFIELD (Henry C.), BROWN (Paula), Struggle for land: agriculture and group territories among the Chimbu of New Guinea Highlands. Melbourne, Oxford University Press, 1963, XIV-193 p.

بالعمل الانساني وتلعب رقابتها دوراً متزايداً في استراتيجيات السلطة . تظهر الدراسات المقارنة هذا الأمر بوضوح : في أوقيانيا ، تبقى المجتمعات البولينيزية قريبة في معظم الأفكار التي يقوم عليها بنيانها ، لكن الحصة العائدة للبعض ، تتغير بنسبة الارتفاع على سلم التركيب ، ننتقل من الزراعات حيث تشكل الجماعة العائلية القطعة الأساسية في البنيان الاجتماعي الى مجتمعات منضدة بترتيب كبير؛ كثيرة التفاوت ومنتظمة في دول : لا تعود الأرض ملكاً لجماعات النسب وتنتقل الى اقطاعيات كما تبينه جداول ايرفنغ غولدمان Irving Goldman [8] .

المجتمعات الرعوية[9] هي تلك التي يكون فيها التراكم البدائي سهلاً : الحقوق على قطعان الماشية هي دائماً محددة بشكل واضح وهي في أغلب الأحيان فردية أكثر مما هي جماعية . تملك الجماعة حقوقاً جماعية على أراضي المرور ؛ فهي توفر على الدوام لكل خلية ما هو ضروري كمساحة للرعي والمرونة التي تسهّل التكيّف الضروري نتيجة للتطور الديموغرافي للوحدات الاجتماعية ولقطعانها .

ج ـ تؤدي دراسة الحياة الاقتصادية للجماعات البدائية الى التركيز على فكرة مألوفة عند الكتّاب الانكلوسكسون ويصعب ترجمتها الى الفرنسية وهي Corporate group [ونرى أنها تعني جماعة متحددة في طائفة (المترجم)][10] . الجماعة المسؤولة في الطائفة ، هي التي تملك الحقوق على الموارد وتؤمن مسؤولية إدارتها في حالة الاستغلال الجماعي ، وتوزيعها عندما تكون التنمية إفرادية .

عندما نتكلم عن هياكل نسبية ، ننسى عادة أن نوضح دورها الاقتصادي . أهميتها هي قاطعة عندما تكون مالكة للموارد النادرة ، وللأرض بشكل خاص . المرتبطون بالنسب ليسوا وحدهم الذين بيدهم هذا الدور : فهو في كثير من الأحيان ، يعود للتجمعات المحلية . في موضع آخر ، يتولى هذا الدور تجمعات طبقات عمرية عند مستوى أعلى في المجتمعات الأكثر تركيباً ، يكون مجموع الدعم البيئوي في بعض الأحيان ، بإدارة السلطة التي تشكل بنية الكل : يمكن القول بأن هذا يعني عند هذا المستوى كذلك ، جماعة متداخلة .

---

8. GOLDMAN (Irving), Status rivalry and cultural evolution in Polynesia, American Anthropologist , vol. 57, 1955, p. 680-697.

9. LEEDS (A.), VAYDA (A.P.) (ed.), Man culture and animals: the role of animals in human ecological adjustments, Publication 78 of the American Association for the Advancement of Science, Washington, 1965, VII- 304 p.

10. SAHLINS (Marshall D.), Tribesmen, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1968, X-118 p.
BALANDIER (Georges), Anthropologie politique, Paris, PUF, 1968, 240 P.

1 ـ بالنسبة للصيادين البحريين والبريين[11] أو الذين يعيشون من قطاف الأثمار، يفترض استغلال الموارد استخدام القوى الكافية من أجل المهام المشتركة . تستطيع الجماعة العائلية ذلك بسهولة ـ لا فرق ان تكون الرابطة لجهة الأم أو لجهة الأب . منذ أن تصبح الأرض نسبياً نادرة ـ تلك هي حال الأرض التي تحرق من أجل الزرع ـ يصبح من الضروري إقامة تنظيم للحياة الاقتصادية : القرابة[12] لجهة الأم أو لجهة الأب المتضامنة تجد هناك حقل النشاط الأكثر مطابقة؛ أعدادها هي تماماً محدودة؛ سيطرتها الأرضية هي كذلك في الأجل القصير ، لكنها تتغير مع الزمن ؛ تحتاج الأنظمة السياسية القائمة على هذا النوع من البنية ، من أجل البقاء ، الى استراتيجيات مكانية . يستشهد بيلي Bailey [13] في هذا الصدد بالكوندس (Konds) في الهند الشمالية الشرقية . حتى مجيء البريطانيين ، احتفظت العشائر المنظمة في وحدات أرضية بحيويتها ؛ أدت تقلبات الموجود من الجماعات المختلفة الى تصحيحات في الاتساع المكاني دون الاساءة الى البنية العامة . ثبتت الإدارة الحدود الأرضية . بعض الحدود الاقليمية أصبحت واسعة لجماعات في طريق الزوال ، وغيرها بدا ضيقاً لجماعات في توسع . وقد استطاع الناس الافلات من إحداها الى الأخرى دون أن يعاد تصحيح الحدود : بذلك فقدت العشيرة مدلولها كخلية تدير الموارد ، وانتقلت السلطة الى أيدي ثانية .

مع ظهور أشكال الزراعة المكثفة ومع تقنيات الزراعة الدائمة ، اختفت سهولة التنظيم المكاني الذي يتيح ملاءمة الأراضي لأفراد النسب : تغيرت جماعة الإدارة ؛ جماعة الجوار هي التي فرضت نفسها بشكل دائم تقريباً . هناك نجد المقابلة التقليدية ، وفقاً لهنري سومرمين Henry Sumner Maine [14] بين المجتمعات المبنية على أساس عائلي وتلك التي رباطها أرضي . إن مفهوم جماعة متضامنة مسؤولة عن إدارة مجموع الموارد يتيح فهم هذا التحول ويكشف عن ارتباط القواعد التقنية والبيئوية وعن أشكال الحياة الاجتماعية .

لا شيء غير الانتاج الذي يتطلب بأن يكون موجهاً للاهتمام بالمصلحة العامة : الحياة الثقافية ، الطقوس والدين هي نشاطات جماعية . تقوم الجماعات أحادية النسب

---

11. SERVICE (Elman), The hunters, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1966, 128 p.

12. SAHLINS (Marshall D.), Tribesmen , op. cit.
TAIT (David), The territorial pattern of lineage system of Kokomba, p. 167-202 de: MIDDLETON (John), TAIT (David) (ed.), Tribes without rulers, op. cit.

13. BAILEY (F.G.), Political change in Kondmals, Eastern Anthropologist, vol. II, 1957, p. 86-106.

14. MAINE (Henry Sumner), Ancient Law, Londres, Dent, 1861.

بهذا النوع من المسؤولية . بمقدار ما يجمع النسب في يده وظائف اقتصادية ووظائف دينية ، الاحياء (بيولوجيا) وتثقيف الصغار ، فهو يبدو كمبدأ كاف للتنظيم الاجتماعي . عندما يكون الانتقال الى زراعة أكثر تنظيماً وتكثيفاً مشجعاً في سبيل إدارة الأرض ، الجماعات المجاورة ، فالانساب تفقد بعضاً من صلاحياتها ؛ مع ذلك يبقى المكان اللازم لتربية الأطفال والمركز اللازم للحياة الثقافية والدينية : يبقى تأثيرها قوياً على الصعيد السياسي ، بعد اختفاء وظائفها الاقتصادية الكبرى .

2 ـ تجمعات طبقات الاعمار تكون مستأثرة بمسؤوليات ضخمة في عدد من المجتمعات : فهي تنظم المساعدة بين المنتجين ، اجتماعات العمل المشتركة وروابط المبادلة . تأخذ على عاتقها تلقين أصول العلم والتربية ، وتمسك في بعض الأحيان بأساس السلطات الدينية، حتى أنها تتوصل لمراقبة إدارة الموارد البيئوية : يشاهد في بلدان البانتو Bantou [15] ان المجتمعات يكون فيها أفراد نفس طبقات الأعمار يسكنون في قرى متناثرة ، وهذا يعطيهم الحق بتنظيم الزراعة وتربية الماشية وكذلك تخصيص الأرض .

3 ـ الأساس الأرضي هو عادة في تكوين الجماعات التي تأخذ على عاتقها الحياة الاجتماعية . مكانتها تتيح لها تنظيم الانتاج والسهر على توزيع الموارد . ووظائفها هي عموماً أشمل . على الصعيد الديني ، تحل شعائر مدنية محل شعائر قديمة عائلية أو تعلو فوقها . في اليونان السابقة للعصر الكلاسيكي كان من نتيجة الثورة التي أوجدت الشرطة في المناطق المسكونة القديمة واستعمار أماكن جديدة وراء البحار ، بروز معتقدات دينية جديدة توصلت المجموعات المتواجدة على الأرض وحدها الى إشباعها[16] .

تم نقل المعارف والتقنيات والتاريخ شفهياً : أقلية فقط تعرفها ؛ كان على الشعراء وكتّاب المذكرات وفقاً لتدريب خاص أن تكون عندهم المقدرة الخارقة للتذكر ؛ في الجهات التي تميل حدود الماضي فيها لأن تصبح مطموسة بسرعة ، المالكون الطبيعيون للولاية هم الذين يمارسون سلطة عقائدية قاطعة . وهناك حيث لا يوجد مثل هؤلاء الاختصاصيين ، كبار السن هم الذين يملكون الكنز الثمين من التقاليد : هذا يفسر الاعتبار الذي يتمتعون به والمركز الذي يحتلونه .

ذ ـ تستدعي إدارة الموارد ، دورة معينة من وسائل الانتاج والثروات : هذا صحيح في مجتمعات فيها تتطابق الجماعة المتضامنة مع السلالة ، نظراً لأن قواعد الزواج من الخارج تفرض تبادل الأزواج والزوجات . وبما أن العمل هو الثروة الأساس . والخصوبة تتعهده للحيوية والتوسع في المستقبل ، فإن هذا التبادل يمس البنى الأساسية

15. WILSON (Monica), Nyakusa age villages, op. cit.
16. FUSTEL DE COULANGES (Numa), La Cité antique, op. cit.

للحياة الاجتماعية : وهو من الضرورة لأن يكون مقنناً بعناية[17] .

توجد دورات أخرى بالتأكيد : بالنسبة للمحيط ، أماكن بعض الجماعات أفضل من غيرها لتوفير الطريدة والسمك والأثمار ؛ كذلك توجد احتكارات تقنية تفرض الاستعانة باختصاصيين لبعض السلع الترسملية وللأشياء التي تتصل بالحياة الدينية : لا يعني هذا فقط أن نصنع ما نحتاج اليه؛ على القوى التي تسيطر على العالم أن تشترك في التحضير ، وبدون ذلك ، ينزل الغضب على من يستخدمها ؛ الشعائر وليست المعارف التقنية ، هي الأكثر التصاقاً بالبعض .

التعاون هو مألوف بالنسبة لبعض الأعمال في المدنيات التي تطبق الزراعة القائمة على حرق الأشجار ؛ وهي ضرورية لتهيئة الحقول عندما يجب توسيعها الى الغابات الثانوية .

يوجد نموذجان للتبادل في الحضارات القديمة[18]. الهبة والتبادل التجاري ؛ إعادة التوزيع هي نادرة .

1 ـ احدى اكتشافات علم السكان الاقتصادي هي الندرة ، في المجتمعات التي لم تتأثر بالحضارات الراقية أو بمبدأ السوق الذي يفترض في الواقع تحضيراً دقيقاً : فكرة جمع الناس في مكان واحد لمقابلة العرض والطلب هي منتشرة بشكل واسع ، لكن من الصعب وضع موضع التنفيذ طريقة ضبط آلية كتلك التي هي للأسعار . فضلاً عن ذلك لا تطبق الجماعات ذلك : تخشى تراكم الثروات التي يمكن أن تسببها حركة الأسعار وما قد ينتج عن ذلك من تأثير . عندما توجد الأسواق ، لا تشاهد سوى عمليات جارية على سلع الاستهلاك الشائعة . تخضع سلع الترسمل والسلع الكمالية التي يمكن أن تولد التأثير ، لغير ذلك من القواعد ؛ تخصيصها هو مراقب أكثر ؛ نشير الى بعض حالات في ميلانيزيا « الهمجية التجارية »[19] : ان الاستيلاء على مركز هام في الجماعة يمر عبر الاثراء المتولد من صفقات جيدة .

---

17. DOUGLAS (Mary), Primitive rationing: a study in controlled exchange , op. cit.
SAHLINS (Mashall D.), Stone age economics, op. cit.
BOHANNAN (Paul), DALTON (George) (ed.), Markets in Africa, op.cit.
BARTH (Frederik), Economic spheres in Darfur, op. cit.

18. SAHLINS (Marshall D.), Stone age economics, op. cit.
DALTON (George), Economic anthropology and development. Essays in tribal and peasant economy, op. cit.

19. DANKS (Benjamin), On the shell money of New Britain, Journal of the Anthropological Institute, vol. 17, 1888, p. 305-317.
POSPISIL (Leopold), *Kapauka Paquans* and their Law, Yale University Publications in Anthropology, nº 54, New Haven, Yale University Press, 1958.
— Kapaukan Papuans Economy, Yale University Publications in Anthropology, nº 67, New Haven, Yale University Press, 1963.

2 ـ الطريقة الأعم للتبادل هي الهبة[20] : فهي تتلافى مسك محاسبة دقيقة للأشياء التي لا تكون من نفس الطبيعة وتؤدي بفعل الديون والالتزامات المالية التي تنشأ عنها الى تضامن الأشخاص والمجموعات . تجعل من الضروري توفير الأمن لأجل احترام الدائنية لكل فرد . تؤمن القواعد التي تسود الهبات وما يقابلها ، الدورة المتوازنة للثروات الرئيسة : بين الأنساب ، يعوض عن النساء بتحويلات من الماشية والعمل ؛ بين الجماعات المتجاورة ، تتنقل سلع الترف دون انقطاع ، كما في كيلا Kula التي وصفها مالينوفسكي Malinowski [21] : إن مغامري الباسفيك الشرقي ، وأهالي جزر تروبرياند Trobriand نسجوا هكذا شبكات تضامن موسعة على امتداد بحر هام . داخل كل جماعة ، كان موجب تقديم الهبات وبمقدار ما تتزايد الثروات ، سبباً في الحد من التراكم . لا يمكن الاستفادة من التأثير الاقتصادي إلاّ بتوزيع الهبات والاستهلاك التفاخري . تلك هي الحالة الشهيرة لبوتلات الهنود كواكيوت في كولومبيا (Potlatch Kwakiut) [22] : أدت الى هدم مرحلي ، من خلال مزاحمات على الوضع ، لكل ما كان مدَّخراً .

٣ ـ يسمح اقتصاد إعادة التوزيع بنسج أشكال تضامن أبعد من أشكال التبادل التجاري أو من الهبة، لكنه يرتكز على الامساك بمحاسبة تمنع الاختلاس : لكن هذه الطريقة لم تكن قابلة للتعميم إلاّ في المدنيات التي عرفت يومها الكتابة[23] . عند مستوى بدائي ، لا يمكن جمع أموال وتوزيعها من جديد إلاّ من عدد قليل من المنتجات يسهل حصرها وتداولها ـ الماشية مثلاً[24] .

هـ ـ تملك المجتمعات البدائية بشكل متناقض وسائل للحد من مظاهر السلطة الآنية ، أكثر مما تستطيع استخدامه لبناء المكان . طالما بقيت أيديولوجيات التفاوت غير منتشرة ، وهي بشكل عام مرتبطة بظهور أشكال متطورة من المعتقدات الدينية ، فإن الغيرة تتغلب على الفكرة بأن البنيان الأكثر تنظيماً يمكن أن يكون أكثر فائدة للجميع .

20. MAUSS (Marcel), Essai sur le don, op. cit.
DALTON (George), Economic anthropology and development. Essays in tribal and peasant economy, op. cit.
SAHLINS (Marshall D.), Stone age economics, op. cit.

21. MALINOWSKI (Bronislaw), Les Argonautes du Pacifique occidental, Paris, Gallimard, 1963, 606 p. Ed. originale: Argonauts of the Western Pacific, Londres, Routledge, 1922.

22. DRUCKER (Philip), The potlatch, p. 481-493 de: DALTON (George) (ed.), Tribal and peasant economics, Garden City (NY), The Natural History Press, 1967, XV-584 p.
CODERE (Helen), Fighting with property, New York, J.J. Augustin, 1951.

23. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Hary) (ed.), Trade and markets in the early empires, Glencoe, The Free Press, 1957, XVIII-382 p.

24. OBERG (K.), The kingdom of Ankole in Uganda, p. 121-162 de: FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, op. cit.

عندما تصبح السلطة أخيراً موضحة ، يبدو مشكوكاً فيه أن يكون الرئيس ملزماً ، كما يبين جورج بلانديه Georges Balandier [25] الذي استوحى هذه النقطة من بيير كلاستر Pierre Clastres[26] - بأن يظهر في كل لحظة ، طهر وظيفته ؛ هذا يمنعه من الاغتصاب ومنع وصول أشكال فعّالة من الرقابة الاجتماعية . تركز السلطات هو دائماً وتقريباً معرض للصدمات والفشل .

طالما بقيت أبعاد المجتمع محدودة ، فذلك لا يقدم أية صعوبة . في داخل كل قسم ، توجد بفعل الهياكل العائلية ، مبادىء تبعية تؤمن النظام . عندما تكون الأجزاء سلالية ، فهذا يكون واضحاً ؛ أما عندما تكون مبنية على أساس وحدات أرضية ، فإن اتخاذ القرارات يكون عادة موقوفاً على مجلس رؤساء العائلات ، وهذا يكفي لتسوية الاختلافات .

المشكلة السياسية التي يكون على هذه المجتمعات حلها ، هي مشكلة ارتباط أجزاء المجتمع ببعضها البعض . عندما لا توجد موارد نادرة لادارتها فإن انفتاح وعدم استقرار الجماعات يكونا كافيين . عندما تتعقد العلاقات في الأنظمة الاقتصادية المركبة ، ينبغي تسوية المبادلات والعلاقات بطريقة تضمن استمرارها دون الاخلال بالتوازن : يأخذ تنظيم العمليات التي يسمح بها اقتصاد الهبة هذا الدور[27] . يشكل أداة فعّالة للرقابة على النظام الاجتماعي بجعل العلاقات بين الأجزاء مؤسساتية .

مهما بلغت المهارة في تقنين العلاقات ، ومهما كان الضغط المارس حتى يكون التثقيف مؤدياً الى سلوك منسجم مع الضوابط الجماعية فإن النزاعات لا بد أن تنشأ : على النظام السياسي أن يذللها أو يتلافاها . توجد عدة وسائل للتوصل الى ذلك .

الوسيلة الأولى هي الاستعانة بالقوة ، لا تربط اجزاء المجتمع إلّا بموجبات متقابلة متولدة من روابط المصاهرة والمبادلات المتممة لها . إذا انفجر صراع بين أفراد سلالتين ، فكل فرد يدعي أنه المحق . بمقدار ما يكون أفراد النسب متضامنين ، يكون الخطر معرضاً للتوسع : هذا هو تأثير الردع[28] . لتلافي الأسوأ يكثر التحكيم .

الحل الثاني يقوم على جعل أجزاء المجتمع تسلسلية : في بعض المجتمعات الجذور

25. BALANDIER (Georges), Anthropologie politique, Paris, PUF, 1967, 240 P.

26. CLASTRES (Pierre), La société contre l'Etat, op. cit.

27. DOUGLAS (Mary), Primitive rationing: a study in controlled exchange, op. cit.

28. FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (op. cit.), African political systems, op. cit. Cf. plus particulièrement: FORTES (Meyer), The political systems of the Tallensi of the Northern Territories of the Gold Coast, p. 239- 271; EVANS-PRITCHARD (E.E.), The Nuer of the Southern Sudan, p 272- 296

العائلية ليست متساوية ، بعضها يتمتع بالحظوة وبالسيادة ، لأنها تتحدر من الأجداد المؤسسين للجماعة ، أو لأن منها الرؤساء الدينيين . إذا نظرنا الى المجتمع وفقاً لمصطلحات التفاوت المعمم ، يبدو هذا التسلسل طبيعياً . عندما ينفجر الصراع بين شطرين اجتماعيين ، فالكلمة للاعلى في سلم الحظوة إذا وقع الصراع بين شطرين متساويين أو كان الاعتراض من الأدنى على من هو أعلى منه ، يكون اللجوء الى تحكيم مرجع أعلى من الاثنين . تدلنا دراسات ليتش Leach [29] حول البنى السياسية لبرمانيا العليا على مثل هذه الأنظمة .

يظهر نموذج ثالث للتنظيم عندما تكون مختلف الأجزاء داخلة في بنية تسلسلية دائماً وبجهزة بمؤسسات متخصصة :[30] فاليها ترجع مسؤولية تأمين السلام والوئام . عندما لا توجد وسائل رادعة آيلة الى هذه المحاكم ، فإن المجتمع لا يتجسد أيضاً إلّا بسيادة تمثله ، أمامها ينحني الجميع ، لكنها لا تملك الفاعلية العملية . عندما تندمج السيادة والسلطة في نظام الولاية / السلطة يغدو النظام السياسي مستقلاً ذاتياً ، وتبدأ الدولة بالتكوُّن . يلزمها حتى تصبح مجهزة بمؤسسات دائمة ، وسائل نقل الأوامر وبنية مجتمعية قادرة على بناء بيروقراطيات: لا يتجاوز المجتمع القديم مستوى ما قبل الدولة .

النماذج الكبرى للبنية الاجتماعية للعالم القديم

خلال جيلين ، وبعد فشل تأويلات النشوء والارتقاء للنصف الثاني من القرن الأخير جرى توجيه الابحاث على المجتمعات القديمة على شكل دراسات أحادية دون الاهتمام بترتيب النتائج في تركيبات متماسكة . هكذا تم وعي الخصائص النوعية للتنظيمات السياسية . تكشف المجتمعات بدون رئيس عن أصالة هذه البنى : كان هنري لابوري Henri Labouret [31] أول من لفت الانتباه الى القبائل التي هي بدون أجهزة حكومية ظاهرة ؛ في دراسته عن قبائل Lobi لوبي ، فسَّر المشاكل التي اعترضت الادارة الاستعمارية الفرنسية عندما سعت لتوفير إطار لهؤلاء السكان ؛ في سنة 1931 ، كان الـ 69000 لوبي للفولتا العليا موزعين على 1252 قرية مستقلة وبدون أنظمة سياسية ! وبعد ذلك بقليل بيَّن ايفان بريتشارد Evans-Pritchard [32] أن نوير السودان لا يملكون أية مؤسسة سياسية ذاتية ، ولا رئاسة لأحد ، ولا وسائل ردع تحفظ النظام ، وان حياتهم الاجتماعية هي مع ذلك هادئة .

---

29. LEACH (E.R.). Political systems of highland Burma, Boston, Beacon Press, 1965, XX-324
30. FRIED (Morton H.), The evolution of political society, op. cit.
31. LABOURET (Henri), Les tribus du rameau Lobi, Paris, Institut d'Ethnologie, 1931, 510 p.
32. EVANS-PRITCHARD (E.E.), Les Nuer, op. cit.

دل العمل المشترك الذي نشره فورت Fortes وايفان بريتشارد Evans Pritchard [33] سنة 1940 على بداية التحقيقات المنهجية في أشكال التنظيم السياسي للعالم القديم . قدمت افريقيا الأرض الصالحة للدراسة : لا توجد في أي مكان مجموعة ممتدة هكذا للاشكال والمستويات المتنوعة منذ الجماعة المؤلفة من بضعة دزينات حتى الدول المتينة البنيان التي تضم مئات الألوف ، الملايين من الناس .

ركز إيفان بريتشاردو فورت على المقارنة بين البنى المجزأة بدون سلطة ظاهرة والمجتمعات حيث توجد المؤسسات المتخصصة . دلت الدراسات الأحادية التي تزايدت عندئذٍ على النواقص في هذا الإطار . في افريقيا الغربية اكتشفت بولا براون Paula Brown [34] الوظائف السياسية للمجموعات ، سواء أكانت طبقات أعمار أو القاب . قبلاً ، أشير الى وجود بنى سيادة وسلطة تسلسلية مميزة دون وجود احتكار للقوة المادية ولمؤسسات سياسية مستقلة ذاتياً[35] . في بلدان افريقيا ما بين الأنهار ، من بحيرة فكتوريا الى بحيرة تنجانيكا ، نصف البنى الأكثر تركيباً حيث تمتزج العلاقات العائلية مع الاقطاعيات ، تقسيمات العشائر ، نظم السلطة/ السيادة المجهزة ببدايات بيروقراطية تعرّف عن التنظيمات التاريخية[36] . إذن أمكن التوصل الى اعداد نماذج أكثر إتقاناً . اختار بيتر. ك. لويد Peter.C.Layd [37] كمعيار ، طريقة اختبار جهاز الإدارة والمسؤولين السياسيين ، وقارن بين الحالة التي يكون التنظيم السياسي مفتوحاً على الجميع ، وتلك التي يكون التنظيم لطبقة موجهة ضيقة . يعني وصف مجريات الأمور كيف تكون موزعة الموارد والمسؤوليات وكيف تتطور الاستراتيجيات التي تسمح بالوصول الى السلطة : إذن الغوص في عمق العالم الاجتماعي والتساؤل عن تماسكه وعن المتغيرات المحددة له .

إن الاهتمامات النموذجية لساوتول Southall [38] قادته الى أن يدخل، بين

33. FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, op. cit.
34. BROWN (Paula), Patterns of authority in West Africa, op. cit.
35. SOUTHALL (Aidan W.), Alur society, a study in processes and types of domination, Cambridge, W. Heffer, 1956, XVIII- 397 p.
36. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.
MAIR (Lucy), Primitive government, Harmondsworth, Penguin Books, 1962, 288 p.
HEUSCH (Luc de), Le Rwanda et la civilisation interlacustre, Bruxelles, Institut de Sociologie de l'Université libre, 1966, 472 p.
37. LIYOD (Peter C.), The political structure of African Kingdoms: an explanatory model, p. 62- 112 de: BANTON (Michael) (ed.), Political systems and the distribution of power, Londres, Tavistock, 1965, XLII- 142 p.
COHEN (Ronald), MIDDLETON (John) (ed.), Comparative political systems, Garden City (NY), Natural History Press, 1967, XIV-512 p.
38. SOUTHALL (Aidan), A critique of the typology of states and political systems, p. 113- 140 de BANTON (Michael) (ed.), Political systems and the distribution of power, op. cit.

المجتمعات المجزّأة والدول ذات البنيان القوى والتسلسلي ، طبقة من المجتمعات المجزأة الهرمية : جمع الأنظمة التي فيها لا تملك المحاكم العليا شيئاً غير السيادة ـ الدينية بشكل عام ـ على المجموع الخاضع لها .

النموذجيات هي دائماً موضع تشكيك بسبب تقدم المعرفة . هذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالمجتمعات التقليدية ، لأن كثيراً من الأعمال الحديثة لا تدخل في اللحمة المعروفة من جديد. أفكار كلود ليفي ستروس Claude Lévy-Strauss [39] عن انتقال النساء ، دورة الثروات وبنية كل المجموعات ، وآراء غلاكمان Gluckman [40] حول دور النزاعات والمشاحنات في الأنظمة السياسية الافريقية ، أعمال لوسي مير Lucy Mair [41] وسكابرا Schapera [42] عن منهجية السلطة ، أبحاث ايفان بريتشارد Evan Prichard [43] عن دور العرافة والسحر في قبيلة آزاند Azande ، تحليل جذور السلطة الدينية في الصين ما قبل التاريخ كما تظهر في إقامة المدن المرسومة من بول هويتلي Paul Wheatley [44] ، كل هذا أدخل انتفاخاً بدا أنه يفجر في كل مكان حدود النموذجية .

بعد التفكير والتعمق ، الجهد لم يكن عبثاً : التطور الجديد يبرهنه ـ منذ أن يتم رفض الشكلية التي تعزل السياسة عن بقية مظاهر حياة الجماعات ، والأخذ بالاعتبار الأبعاد البيئوية ، الثقافية والدينية ، يظهر واضحاً ترتيب معين هو إجمالاً الذي يخص تحاليل ساوتول Sauthall : يميز مارشال ساهلينز Marshall.D.Sahlins [45] الذي يمثل

---

39. LEVI-STRAUSS (Claude), Anthropologie structurale, Paris, Plon, 1957, II- 452 p. Cf. p. 303- 3/5.
40. GLUCKMAN (Marx), Order and rebellion in tribal Africa, Londres, Cohen and West, 1963, XII-273 p.
— Politics, law and ritual in tribal society, Oxford , Basil Blackwell, 1965, XXVII-339 p.
41. MAIR (Lucy), Primitive government, op. cit.
— Clientship in East Africa, Cahiers d'Etudes Africaines, vol. 2, 1961, p. 315-325.
— Chiefship in modern Africa, vol. 9, 1966, p. 305- 316.
42. SCHAPERA (I.), Government and politics in tribal societies, New York, Schoken Books, 1967. IX-238 P. (1re éd., C.A. Watts, 1956).
SERVICE (Elman R.), Primitive social organization, New York, Random Housse, 1962, XII-211 p.
EISENSTADT (S.N.), Primitive political systems: a preliminary comparative analysis, American Anthropologist, vol. 61, 1959, p. 200- 22.
43. EVANS-PRITCHARD (E.E.), La royauté divine chez les Shilluk du Soudan nilotique, p. 73-96 de: EVANS-PRITCHARD (E.E.). Les anthropologues face à l'histoire, Paris, PUF, 1974, 271 P. L'article a été originellement publié en 1948.
44. WHEATLEY (Paul), The pivot of the four quarters, op. cit.
45. SAHLINS (Marshall D.), SERVICE (Elman R.), Evolution and culture, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1960. — Tribesmen, op. cit.

التيار التطوري الجديد ، بين أربعة مستويات لتنظيم المجتمع والمكان في العالم القديم .

أ ـ الجماعات البدائية[46] ـ في المجتمعات التي تمارس الصيد البري والبحري وقطاف الأثمار ، الكثافات هي منخفضة ؛ يندر أن يكون من السهل العيش بدون هجرات : التنقلات الدائمة تفرض نفسها للتفتيش عن الطريدة ، واللحاق بأسراب السمك أو جني الجذور والعينات البرية . تشتت السكان نسخة عن تشتت الموارد . وهو غير كامل ، لأن هناك حداً دونه لا يمكن لجماعة أن تنحدر بطريقة مستمرة دون خطر على بقائها . تلاقي الجماعات المتوحدة صعوبة في التغلب على مفاجآت اعادة الانتاج ومصادفات المحيط ، بعض المهام تتطلب حداً أدنى من التعاون ، الصيد الكبير في البر أو البحر مثلاً ، وهذا يؤخر كذلك التشتت .

لا تحتاج الموارد الموضوعة في المشاركة من الاقدمين ، إستثماراً مسبقاً في العمل ، فقيمتها هي مستقلة عن الجهد الجماعي : لا شيء يدفع للتركز ؛ الحكمة هي في أن نتأقلم مع الظروف التي يقدمها المكان بتغيير العدد عادة عند اللزوم . لتلافي الاختلال المستمر بين الناس ودعم البيئة تكون المالتوسية مألوفة .

قابلية التحرك تمنع تراكم الثروات : لا يمكن امتلاك الاّ ما هو محمول على الظهر . التفاوت الاجتماعي له حدود ضيقة فهو ناشيء عن العمر والجنس ، تنوع المؤهلات ، وكذلك من العلاقات القريبة ، ومن عدد النساء والأولاد الذين هم بحوزة الرجل .

بما أن الموارد ليست نتيجة عمل منتظم ، والتراكم محدود ، لا تكون الحاجة تستدعي وجود رقابة جماعية على الموارد ، من قبل السلطة طوال فترات طويلة . الجماعة البدائية تجمع عدداً من الأفراد قلما يتجاوز عددهم المئة تجمعهم روابط قربى ، لكنهم قلّما يشكلون جماعات متحدرة من نسب واحد : لا تعطي إدارة الموارد قيمة للسلالة إلاّ إذا كانت تملك رقابة مستمرة . ليس الحال هكذا : الأقارب من جهة الأب وكذلك الأقارب من جهة الأم يكونون متساوين .

عدد الجماعة البدائية يتغير بسرعة : ينتقل أفراد منعزلون وأزواج مع أولادهم من جماعة الى أخرى . يمكن أن يتم ضبط العدد مع امكانيات الدعم البيئوي دون الإساءة للتماسك الاجتماعي . هذه القابلية للتحرك تحد في نفس الوقت من ممارسة السلطة : يذهب المعارضون غير الراضين ، والجماعات غير المسيَّرة جيداً تتوزع .

---

46. FRIED (Morton H.), The evolution of political society, op. cit.
SERVICE (Elman R.), The hunters, op. cit.

يقود الجماعات البدائية عادة رئيس يرى أنه عهدت اليه مسؤولية العمليات الهامة ـ هجرات ، اختيار برامج الرحلات ومراكز المياه ، قيادة أعمال الصيد . وقد لاحظ ذلك ليفي ستراوس[47] عند نمبيكوارا البرازيل الوسطى ، ولورما مارشال[48] عند كانك بوشمان . في الحالة الأولى ، يضطلع الرئيس بتوجيه الهجرة خلال الفصل الجاف ؛ في الحالة الثانية ، يقرر مجمل تحركات الجماعة .

مؤسساتية هذه السلطة ضعيفة : لا يملك الرئيس وسائل القوة لحفظ النظام : يتوقف كل شيء على حظوته ونفوذه وولايته وهو ما ينتج عن كونه صياداً ومنظماً قادراً . يتسم نجاحه بنسبة الذين يعهدون بأنفسهم اليه ، وفشله بتقطع زمرته . إذن هو موجه وقائد أكثر منه حاكم . هذه السلطة هي ثقيلة على من يمارسها : عليه أن يساعد الضعفاء ويظهر كريماً وهذا يؤمن إعادة توزيع المنافع التي يتمتع بها. التوصل الى تعدد الزوجات بشكل كما يشير اليه ستروس[49] ، تعويضاً ، وسيلة للتركيز البدائي للثروات الضرورية لممارسة السلطة وحافزاً على القبول بمسؤوليات جسام . إن الحيّز المعطى للولاية ضيق : فهو يقابل قطاعات النشاط التي تستلزم حداً أدنى من التنظيم الجماعي . تجري تسوية معظم المشاكل داخل الوحدات البدائية ، الأسر وجماعات النسب الواحد ، أو بالتفاوض والتحكيم فيما بينها : التعويضات أو الانتقام هي التي تقيم العدل . فضلاً عن ذلك هيكلية الولاية ليست دائمة : فهي تختفي باختفاء المهام المشتركة . وقد بين مارسيل موس Marcel Mauss[50] على هذا النحو التشكل المزدوج لمجتمعات الاسكيمو : في الصيف ، عندما يؤمن الصيد البري والبحري الفردي البقاء لكل عائلة ، تتفرق الجماعة وكل زوجين من جهة ؛ والنشاطات المترابطة بالوجود المشترك والطقوس والحياة الدينية ، تدخل في سبات .

التنظيم الاقليمي هو غير ثابت كما هي حال الجماعات التي تستثمر المكان ؛ الانتقال من احداها الى الأخرى سهل بسبب كثرة الروابط العائلية ومرونة تقاليد الاقامة ـ محل إقامة الأب أو محل إقامة الأم حسب الأوقات . لا يتقلب الكل دائماً وبدون توقف في المكان القديم . عندما كانت توجد موارد استراتيجية ، كانت تعطى الى بعض

47. LEVI-STRAUSS (Claude), The social and psychological aspects of chieftainship in a primitive tribe: The Namibkuara of Northwestern Matto-Grosso, op. cit.
— Tristes tropiques, op. cit.

48. MARSHALL (Lorna), ! Kung Bushman bands, op. cit.

49. LEVI-STRAUSS (Claude), The social and psychological aspects of chieftainship in a primitive tribe the Namib Kuara of Northwestern Matto - Grosso, op. cit.
—, Tristes tropiques, op. cit.

50. MAUSS (Marcel), Essai sur les variations saisonnières des sociétés eskimos. Etude de morphologie sociale, Année sociologique, t. 9, 1904-1905. Repris aux p. 389-497 de: MAUSS (Marcel). Sociologie et anthropologie, op. cit.

الأنساب التي تملك بهذا الواقع تأثيراً على الآخرين . عندئذٍ ينضم الرؤساء بشكل طبيعي الى هذه الاجزاء العائلية المميزة . لكن اختيار المسؤولين يبقى مفتوحاً أمام المنافسة : الصفات الشخصية هي مقدمة على النسب . وقد أوضح لورنا مارشال Lorna Marshall [51] ذلك بتحليله لـ كانغ بيشمان Kang Bushman : مراكز المياه تخص بعض الأنساب التي من بينها يُختار الرؤساء، لكن دون وجود قاعدة للتوريث ، توجد في سبيل تثبيت الأراضي ، مستلزمات أخرى غير البيئوية . أشار إلكن Elkin [52] في أوستراليا ، الى الدور المرسّخ للمعتقدات الدينية : كل جماعة تلحق بمحل إقامة الأجداد المؤسسين ويخل انتزاعها من هناك كثيراً بالفرد والمجتمع . تشكل الزمر جماعات محدودة العدد ، والانتقال من إحداها الى الأخرى يكون مألوفاً .حدود النظام الاجتماعي الكلي هي غامضة ، لسهولة الانتقال عبرها من عدة معابر غير ملموسة . يعطي علم السلالات لاجتماعيات الصيد وقطاف الأثمار في بعض الأحيان ، فكرة المجموعة الإتصالية ، حيث الفوارق المتعددة ، لكن الحدود فيها غير مفرزة .

بقي الاعتقاد لمدة طويلة ، أن المجتمعات التي لا تكون فيها السلطة مؤسساتية تجهل المشاكل السياسية : فهي تعيش في الحقيقة مناخاً من الحذر والتنافس على السلطة والحظوة[53] .

ب ـ التنظيمات القبلية : المجتمعات المجزأة ومتغيراتها التسلسلية[54] على المستوى القبلي ، أبعاد الجماعات كانت سابقاً أعلى بكثير وكانت الحدود أكثر ثباتاً : الشعور بالجماعة العرقية كان حياً ويبرز في الاعتقاد بأن الجماعة تتحدر من جد مشترك . الدعم البيئوي كان أكثر فاعلية : تحتل الزراعة وحياة الرعي مكاناً هاماً . الصيد البري والصيد البحري وقطاف الأثمار ليست سوى نشاطات موسمية ودورها في التغذية كان زهيداً . بقيت الكثافات السكانية متواضعة ، لكنها تجاوزت الشخص الواحد في الكيلومتر مربع .

فرضت إدارة الموارد على هذه المجتمعات مشاكلها الأساسة . ينبغي تأمين الاستغلال الدائم للأرض بطرق الدورات الزراعية (قلب الزراعة) التي توفر إحياءها والاستخدام الجيد لليد العاملة ، للآليات والبهائم التي لا تكون دائماً بكميات غير

51. MARSHALL (Lorna), ! Kung Bushman bands, op. cit.

52. ELKIN (A.P.), Les aborigènes australiens, op. cit.

53. CLASTRES (Pierre), La société contre l'Etat, op. cit.

54. FRIED (Morton H.), The evolution of political society, op. cit.
SAHLINS (Marshall O.), Tribesmen, op. cit.
On trouvera également des indications dans:
BARTH (Frederik) (ed.), Ethnic groups and boundaries, Boston, Little and Co., 1969, 153 p.

محدودة . النظام هو ضروري بشكل أو باخر إذا كان يحق لكل فرد أن ينتج ما هو ضروري له . لكن النشاط عند هذه المرحلة يميل نحو التراكم : من الضروري للجماعة أن تراقب الآثار إذا كانت لا ترغب في مشاهدة تضاعف التفاوت ولعبة النفوذ .

يرتكز التنظيم على رصف الأجزاء التي تناط بها إدارة الموارد النادرة أو تخصيصها : هذه المجموعات الطائفة هي نسلية في الأمثلة التقليدية جداً ، لكن قد يحدث أن تكون قائمة على أساس إقليمي أو ترتبط بطبقات أعمار . تكون بنية هذه الأجزاء في معظم الأحيان مختلطة : الأراضي تخص سلالات كبرى لكن تشاهد عادة مضمومة اليها أرومات خارجية .

تكون قواعد الخضوع لمن هم أكبر سناً ، الإرث والمصاهرة ، كافية لحل المشاكل الاقتصادية الكبرى : تلك التي تنشأ من توزيع الموارد الاستراتيجية التي تشكلها النساء والحيوانات والأراضي . وبما أن المبادلات البعيدة المدلول هي نادرة ، والاكتفاء الذاتي هو تقريباً كلي . فكل شيء يُسوّى على مستوى الجزء .

البنية السياسية الأساس هي تلك التي تعطي الأجزاء (النَّسَبيين والاقليميين) تماسكها . فهي تمنح الى أحد المتحدرين من المؤسس ، الأكبر سناً أو الذي يمثل الفرع الأكبر مثلاً ، سلطة كبيرة وتأثيراً اقتصادياً قاطعاً . لا يكون بحاجة للاستعانة بالقوة المادية في سبيل فرض قراراته ـ التي هي عادة متخذة مشاركة ومقبولة من المشاركين . الضغط الاجتماعي له شأنه في تنظيم الحياة المحلية .

قد تكون الأجزاء البدائية الوحيدة في تنظيم الجماعة : تلك هي حالة تيف نوير Tiv-Nuer [55] . عندما يحدث صدام بين شخصين من جزئين مختلفين يتولد بشكل آلي تحرك لكل الذرية من هنا وهناك ، المتحدرة من جد مشترك .

يعيش المجتمع في خوف من المواجهات التي تهدد هكذا وجوده. تقضي الحكمة باللجوء الى حلول التفاوض ـ وهي تتم عادة بواسطة اختصاصيين مخولين بكل سلطة قمعية ، هم الذين يرتدون جلد الفهد عند النوير Nuer . في حالة الإحتكاك مع الاغراب ، تكون كل القبيلة معبأة من قريب إلى قريب ، وفقاً لنفس مبدأ التضامن البنيوي ، مما يعطيها وسيلة للتغلب بالقوة على من يناوئها . هذا يفسر الميل التوسعي الذي تظهره هذه السلالات .

---

55. BOHMANN (Laura), Political aspects of Tiv social organization, op. cit.
EVANS-PRITCHARD (E.E.), The Nuer of the Southern Sudan, op. cit.

إن الترابط بين فروع النسب والتقسيمات الاقليمية هي جوهرية لفهم ديناميةالمجموعات . ينتظم كل فرع في قطعة من المكان . هذا ما دفع الـ Tiv تيف للغزو المتواصل للأراضي الجديدة : الزراعة في الأراضي المحروقة تؤدي الى إعادة تنظيم المنافذ الزراعية ؛ تكون الفروع التي يكون تزايدها السكاني سريعاً ، بحاجة لتوزيع أرضها : يتم هذا حيث تكون المقاومة الأضعف ، على حساب قبائل قريبة[56] ؛ فهذه لا تبدي مقاومة كبيرة كتلك التي يبديها الأقارب ؛ توجد دائماً الوسيلة التي تؤدي الى ذلك ، بإحياء التضامن العرقي . منذ عهود بعيدة ، يتسلل أفراد التيف Tiv عند جيرانهم ويخضعونهم بقوة تلاحمهم ووحدته .

معظم القبائل هي من بنى اجتماعية أكثر تركيباً من بنى المجتمعات المجزأة . يملك رؤساؤها حظوة لا يستهان بها ، لكن مسؤوليتهم هي محددة بدقة : الوضع مماثل لأوضاع الجماعات البدائية ، لكن الأدوار هي الآن مؤسساتية ، نظم الايلولة أكثر وضوحاً والولاية معترف بها بشكل أفضل . لم تعد هذه دائماً مقحمة بالتسلل وحرك الجماعات ، وهي تمارس في إطار محدد بدقة ـ إطار مجموع الفروع الذين يتحسسون التضامن ، ويقولون بأنهم يتحدرون من نفس الجدود ، ويعترفون بوجود حقيقة عليا ؛ لا يملك من تؤول اليه هذه الولاية سلطة رادعة . وإذا وُجدت مثل هذه السلطة ، فهي من فعل آخرين ـ جماعات السن أو اللقب[57] ، وهذه الأخيرة تكون مستقلة عن الرئاسة ولا تطيعها إلاّ عندما تكون الأوامر موجهة في سبيل الرأي العام .

تقيم المجتمعات القليلة الافريقية عادة ، مقارنة بين وظائف أسياد التربة ، أسياد النار أو أسياد الفأس والوظائف السياسية حصراً[58] . تعود الأولى للذين يتحدرون من المحتلين الأوائل ، ممّن فتحوا البلد على الزراعة ووقعوا عقداً خفياً مع قوى الطبيعة في الأماكن التي سكنوها ، والذين يملكون ولاية تصدر عن دورهم كوسطاء بين السكان والقوى التي تسيطر على البيئة . هم يحتفظون بجزء من النفوذ الايديولوجي تبعاً لتاريخ استخدامه ؛ يستخرجون منه حق التدخل ، بنصائحهم وطقوسهم القادرين عليها ، في كثير من المناسبات .

---

56. SAHLINS (Marshall D.), The segmentary lineage: an organization of predatory expansion, American Anthropologist, vol. 63, 1961, p. 332-345.
57. FORDE (Daryll), The governmental roles of associations among the Yakō , op. cit. LLYOD (Peter C.), The traditional political systems of the Yoruba, op. cit.

58. SAUTTER (Gilles), Les structures agraires en Afrique tropicale, op. cit. BOHANNAN (Paul), Africa's Land, op. cit.

الرؤساء السياسيون لهم وظائف دقيقة ومحددة : يتدخلون في المسائل التي تخل بتوازن الفروع المختلفة وبما يتصل بالحرب والسلم . يبعدون التهديد الدائم للحرب المدنية التي تميز البنى القطاعية الخالصة ، لكن وظائفهم مقيدة وعملهم يتسم بالمفاوضة ، التحكيم ، والتخوف من الذهاب أبعد من الرأي العام ، أكثر مما هو واقع القيادة .

في مجتمعات السهول الواسعة لشمالي أميركا ، القليلة الارتباط بالزراعة بعد دخول الحصان اليها ، يتميز الحرص على رقابة السلطة المعطاة للرؤساء بالازدواجية بين رؤساء الحرب ورؤساء السلم الذين كانت أدوارهم تكميلية ومتناوبة(59) .

يكون من الصعب عادة تصور هشاشة السلطة المخولة الى الذين يوجدون على رأس القبائل العديدة ؛ فهم يتمتعون بحظوة لا يستهان بها ، ويكونون بمنجى بواسطة نواهي من المهاجمة والتهديد ، لكنهم رؤساء مضطرون لاسترضاء وإثارة رأي المواطنين أكثر مما هم أصحاب سلطة مطلقة .

البنية الاجتماعية للمجتمعات القبلية هي تلك التي لأمكنة قطاعية فيها يكون التضامن العضوي ضعيفاً وحيث لا تسمح المؤسسات سوى بممارسة سلطة غير كاملة ودوماً مراقبة . حتى ولو كان يوجد رؤساء، فالرقابة التي تمارس تكون ضعيفة وظرفية بما لا يترك مجالاً لوجود التركز . يبدو المكان كأنه قطع من الرخام الصغير والانتقال من قبيلة الى أخرى لا يتسم سوى بقفزة مميزة أكثر بقليل من تلك التي نجدها بين الوحدات المتفرعة من نفس النسب أو الوحدات المحلية المجاورة . التجمعات ، شبكات التبادل ومؤسسات السيادة والسلطة تنسج تنظيماً ذا مستوى أعلى من ذلك الذي هو للجماعات البدائية وأكثر ثباتاً في الزمان(60) . على الصعيد الاقتصادي ، ترسم أمكنة الصفقات حبكة منتظمة وغير متأثرة بحدود الأصول ، لكن هذه تملك محتوى ثقافياً يبدو من خلال العلاقات المجتمعية المختلفة والسائدة : وفقاً لطريقة التمسك بالسحر والدين والطقوس ، وفقاً لطريقة إدارة وانتقال الأموال ونظم القرابة ، تتغير البنية الاجتماعية كثيراً ، وكذلك التكليف الانساني : ذلك أنه انطلاقاً من المستوى القبلي ، أصبحت الثقافة أحد المتغيرات الأساسة للجغرافية ؛ وقد بينت هذا الأمر أعمال غورو

59. CLASTRES (Pierre), La Société contre l'Etat , op. cit.
BALANDIER (Georges), Anthropologie politique, op. cit.

60. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.
SAUTTER (Gilles), La région traditionnelle en Afrique tropicale, p. 65-107 de: Régionalisation et développement, Paris, CNRS, 1968, 287 p.

Gourau [61] ، في آسيا الجنوب شرقية كما في افريقيا الاستوائية .

ج ـ رئاسات ذات بنية قطاعية وهرمية[62]. تكون الوظائف السياسية للرئيس بارزة أكثر عندما يمارس كل الولاية على الجماعة ويملك حداً أدنى من المؤسسات الرادعة . لم يحصل التطور الذي أدى الى قيام الدولة طفرة واحدة . لقد إتّسم بظهور رئاسات أو ملكيات تقليدية تستند الى أشكال لا تزال غير كاملة من الإدارة .

الانتقال من القبيلة الى الدولة هو في الواقع صعب : تفترض هذه ركيزة بيئوية محكومة بشدة وتعيش فيها جماعات كثيفة ، وسيادة مقبولة من الجميع ، ورقابة تهدف لتوظيف فائض الانتاج اللازم ليكفي الكل . الظروف المادية هي هامة لتفسير التحول، لكنها ليست جازمة ، فهو يستمد أساسه من ثورة في العقليات . بدلاً من المجتمعات التي تمتنع عن السلطة المؤسساتية ـ ولكنها تكون ملزمة بالعيش في منافسة من أجل رفعة الشأن والالتزام السياسي الدائم ـ نجد جماعات فيها يقبل الناس بالتنازل عن امتيازاتهم وعن بعض حقوقهم الى آخر يحكمهم .

الرسم الممكن تصوره ، المألوف أكثر للتطور ، هو إذن الذي ينطلق من الشكل القبلي الى التنظيم الهرمي للولاية التي تسبق الدولة حيث السلطة المؤسساتية فعلاً . هذا ليس وحده الممكن : إنطلاقاً من مستوى معين ، الروابط بين حالة التقنيات وأشكال البنية الاجتماعية هي أقل صلابة مما هي في قاعدة السلم . يتم الانتقال الى الملكية المركزة مباشرة عندما يوجد غزو من جماعة خارجية .

تتغير طبيعة النزاعات والتوترات مع زيادة السكان التي يتيحها تطور التقنيات الزراعية : تصبح الأرض نادرة ، وهذا يقلل من استراتيجيات من يشرفون على الموارد . في المجال البولينيزي[63] يشكل الضغط على الأرض العامل القاطع في تحول الأشكال السياسية : ففي حين أن الماورس Maoris ، على امتداد زيلاندة الجديدة ، يبقون على

---

61. GOUROU (Pierre), Les paysans du delta tonkinois, Paris, Editions d'Art et d'Histoire, 1936, 666 p.
— Leçons de géographie tropicale, Paris, Mouton, 1971, 323 p.
— L'Afrique, Paris, Hachette, 1970, 487 p.

62. SOUTHALL (Aidan), A critique of the typology of states and political systems, op. cit.
SOUTHALL (Aidan), Alur society, a study in processes and types of domination, op. cit.
FRIED (Morton H.), The evolution of political society, op. cit.

63. GOLDMAN (Irving), Status rivalry and cultural evolution in Polynesia, op. cit.
PANHOFF (Michel), La terre et l'organisation sociale en Polynésie, Paris, Payot, 1970, 286 p.

احترام البنية القبلية التقليدية ، نرى أنه في الجزر غير المرجانية للمنطقة الاستوائية ، حيث يكثر السكان ، أنظمة سياسية تتكون منظمة ومتسلسلة شيئاً فشيئاً . ما يجب توضيحه . هو التشكّل الذي تأخذه المؤسسات الاجتماعية تبعاً لهذا التحوُّل .

يتولد التركز من ثورة من نوع ديني[64] : ثورة تُبرز سمو الطقوس والشعائر الجماعية التي تخلص الناس من مخاوفهم ، وتؤمن باتصالها بالعالم الآخر ، تدخُّل الوسطاء الأقوياء ، لأنهم يمثلون كل الجماعة . عند التفكير دون الأخذ سوى بالعناصر المادية للحالة ، فإن ظهور الولاية يبدو غير مفهوم . عندما نفترض أنها تنشأ عن مسلك ديني ، فالانتقال الى الأشكال التسلسلية يكون سهل التفسير . كذلك نفهم لماذا يكون الرئيس أو الملك الذين يفرضان نفسيهما على هذا النحو ، دون سلطة ودون وسيلة تكفي لحفظ الأمن : ليس هذا هو المطلوب منهما ؛ الذي يهم هو وظيفة الشفيع والحامي . ذلك يبرر - في بعض الملكيات الافريقية - الاعتقاد الخرافي وعادة قتل الملك[65] : عندما تضعف قوة الملك ، ولا يعود قادراً على القيام بدور الشفيع لدى القوى السماوية أو الجهنمية ، يكون على أقاربه أن يقتلوه بشكل يحفظ الجماعة من المصائب التي يمكن أن تحل بهم لولا ذلك .

إن التحول الايديولوجي الذي يتيح ولادة ولاية معترف بها ، من شأنه أن يعمل على وجود تفاوت بنيوي بين الناس : تتسع شبكة العلاقات المجتمعية التي على أساسها يبنى هيكل الجماعة ، وعلاقة الزبائن التي تنشأ حالاً من كل تأثير اقتصادي ، تتوضح وتقسو عندما يعتبر من يضعون لها أنهم ينتمون الى جماعات تختلف طبيعتها : يتصفون عادة بازدواجية البنية التفاوتية المعممة ، البنية النظامية أو العشائرية . نلاحظ ذلك في أوقيانيا ، في المجتمعات البولينيزية[66] للجزر الاستوائية الكبرى ، تاهيتي أو جزر هاواي ، كما في أفريقيا ما بين الأنهار[67] .

الاقرار بالولاية له نتيجة أخرى هي تسهيل توزيع الموارد المختلف عليها : الذي

---

64. WHEATLEY (Paul), The pivot of the four quarters, op. cit.
FUSTEL de COULANGES (Numa), La Cité antique, op. cit.
EVANS-PRITCHARD (E.E.), La royauté divine chez les Shilluk du Soudan nilotique, op.
LLYOD (Peter C.), Sacred kingship and government among the Yoruba, Africa, vol. 30, 1966, 221-237.

65. EVANS-PRITCHARD (E.E.), La royauté divine chez les Shilluk du Soudan nilotique , op. cit.
66. GOLDMAN (Irving), Status rivalry and cultural evolution in Polynesia, op. cit.
67. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.
MAIR (Lucy), Primitive government, op. cit.
HEUSCH (Luc de), Le Rwanda et la civilisation interlacustre, op. cit.
OBERG (K.), The Kingdom of Ankole in Uganda, op. cit.
LEMARCHAND (René), Power and stratification in Rwanda, Centre d'Etudes Africaines, vol. 6, 1966, p. 592-610.

يمثل الجماعة وتعهد اليه المسؤولية تجاه العالم الآخر له الحق بالهدايا والهبات دون أي مقابل مالي : المقابل يبقى مطلوباً ، لكن ما يوزعه الرئيس هو الصنيع المعنوي ؛ الضمان الديني والتخليص من المخاوف : لا تمرد أمام التراكم ، لأنه يبدو عادياً في التشكيل الجديد للأدوار . نفس التحول الايديولوجي هو في أصل الاعتراف بالولاية الجماعية ، في تركز الثروات ، في تعميم علاقات الأتباع وفي بروز الفلسفات التفاوتية .

طالما بقيت الملكية لا تملك وسائل رادعة ، فالتطور الاجتماعي يبقى محدوداً : الموارد الموظفة ضعيفة ؛ يكسب الوسطاء بين القطاعات والمركز ، نفوذاً بفضل وضعهم ، لكنهم يكونون غير قادرين على تحويله الى نقود . تركيز النفوذ الاقتصادي هو بالكاد مرتسم ومخطط . في حياة الجماعة ، تبقى البنى القطاعية أساسية[68] : فهي تدير الموارد النادرة وتوزعها بين الاعضاء ؛ تسوي الخلافات الداخلية ؛ تتوصل في حالة التوتر الى تلافي تفاقمها وذلك بدون تدخل المركز ـ لا يطلب منها مع ذلك سوى القيام بدور الحكَم .

في مثل هذا النظام ، تكون البنية الاجتماعية هرمية ، لكن المستويات العليا لا تملك وسائل ذاتية ، ولا تتيح وجود وظائف في الواقع مختلفة عن التي هي قيد العمل في النطاق القبلي . النظام مرن جداً ، لكنه ليس من طبيعة تبنى أماكن فسيحة ، لأن أي مورد هام لا يكون مستخدماً لتحسين الشفافية العامة : هذا يفسر المجال الصغير للأمكنة المحكومة من رئاسات وملكيات بدائية ؛ يفضل كثير من الحكام أصحاب الرأي ، مع ذلك بنىً محدودة ، متقطعة عند الحاجة ، على بنية ضخمة تقودهم الى تحولات عميقة .

أقيمت الرئاسات قبل كل شيء ، استجابة لحاجات ثقافية ودينية أكثر مما هي لمستلزمات اقتصادية أو استراتيجية : في غياب جباية الضرائب ، يبقى التوزيع متواضعاً . التأثير الحاسم ذو الوجه العسكري للتركز شيء لا يذكر طالما لم يكن يوفر أدوات للتوسع والغزو ؛ كل شيء يتغير عندما يسهل جمع القوى واستخدامها دون الحاجة لاستخدام وسائل استثنائية ـ تلك هي حالة المدنيات الرّحل ؛ هذا يفسر ديناميتها هناك حيث لا تكون أية سلطة قادرة أن تمارس أي ضغط .

كان توزيع الرئاسات الهرمية واسعاً في عالم القرن التاسع عشر ، في أميركا ، وأوقيانيا وافريقيا بشكل خاص ؛ يمكن أن نلحق بهذا النموذج عدداً كبيراً من البنى ذات السلطة الهشّة ، نجدها في جنوب الولايات المتحدة الأميركية ، في الأندس Andes ، وفي

68. SOUTHALL (Aidan), A critique of the typology of states and political systems, op. cit.

المناطق السودانية ، وفي بعض الحدود المتداخلة للشواطىء الافريقية ، وفي قسم من بولينيزيا . يذكر التاريخ القديم[69] بأن تنظيات مماثلة قامت في روما أو في اليونان ، في اللحظة التي فيها المدنيات قد تشكلت : تدل على ذلك صورة الملوك نصف الدينية ، سلطتهم الضعيفة وثنائية أدوارهم .

د ـ ظهور بدايات الدول[70] ـ إن التحول من الرئاسة الى الدولة البدائية يفترض ظهور سلطة مستقلة . يحدث أن تكون هذه مناطة بمن يمارس الولاية ، لكن القاعدة ليست مطلقة ـ توجد حالات ثنائية ، فيها لا يكون الذي يعمل وسيطاً بين الجماعة والعالم الآخر ، سيد الأجهزة السياسية . كانت هذه الحالة موجودة على مستوى متواضع ، في الثنائية بين أسياد النار أو الفأس والرؤساء ، في المجتمعات القبلية .

منذ اللحظة التي يُعترف فيها للرئيس بحق فرض آرائه على مناوئيه وحيث يُعطى الوسائل ، فإن المجتمع يُبنى على مبادىء مختلفة عن تلك المعمول بها حتى ذلك الوقت . يمركز الملك الأخبار ، يتخذ القرارات التي تهم الجماعة بكاملها ويجعلهم ينفذونها . في المجتمعات القديمة ، التطور هو مع ذلك مكبوح بعاملين : 1 ـ الثروات هي قليلة التوظيف ؛ الضرائب ضعيفة ويصعب استخدامها ؛ 2 ـ في غياب الكتابة ، الشفافية هي ضعيفة والرقابة على الأجزاء البعيدة لمجمل إقليمي هي محدودة بسرعة بسبب عدم أمانة نواب السلطة . في غياب البيروقراطية النظامية ووسائل إحيائها ، لا نكون سوى أمام بدايات دولة .

الموارد التي تفسح في مجال عمل السلطة هي عندئذٍ متنوعة : فهي تأتي في بعض الأحيان من ضرائب على رأس المال تنفذها أقلية منتصرة على الأراضي التي تحكمها ؛ أو ما تفرضه الدولة البدائية على الأماكن المجاورة ؛ بعضها في بعض الأحيان يكون ناتجاً عن مراقبة التجارة الخارجية . ليست التجارة البعيدة عادة نشاطاً آنياً وحراً يقوم به أشخاص فرديون ؛ فهي تكون منظمة من الحاكم الذي يحتكر المبادلات مع باقي العالم ويحتفظ بأرباحها .

يذكر بولانيي Polanyi [71] ان العلاقات الخارجية للامبراطوريات البدائية ،

---

69. LEVEQUE (Pierre), L'aventure grecque, Paris, Armand Colin, 1964, 626 p.
FINLEY (Moses I.), L'économie antique, Paris, Les Editions de Minuit, 1974, 242 p. Ed. originale: The ancient economy, 1973.
70. LLYOD (Peter C.), The political structure of African Kingdoms, op. cit.
SOUTHALL (Aidan), A critique of the typology of states and political systems, op. cit.

71. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry) (ed.), Trade and markets in the early empires, op. cit.

كانت عندئذٍ منظمة من مدينة أو مدينتين : ذلك كان يسهل الاشراف الدائم . نلاحظ ذلك مثلاً في الصين الأمبريالية ،كما في البينين ما قبل الاستعمارية أو في الأمبراطورية الأزتيكية (المكسيك قديماً) يوجد الاقتطاع على شكل ضريبة أو أتاوة كذلك ، لكن من الصعب جبايته بدون إدارة . كذلك يصعب نقله طالما كانت وسائل النقل ضعيفة . عندما يكون الاقتصاد رعوياً ، تكون الامكانيات أفضل نوعاً ما ؛ لكن لا ينبغي الذهاب بعيداً في التفكير : بدون بيروقراطية لمسك حساب صحيح للمبالغ المدفوعة أو الكميات ، يكون الاقتطاع متغيراً ويضعف مجموعه عند الابتعاد عن المركز. كانت مملكة متطورة مثل مملكة انكلولي Ankolé أو أوغندةOUganda [72] لا تزال تتميز مع رخائها ، بترحال الحاكم والحاشية : كانوا يذهبون من مكان الى مكان ، يستهلكون ما كانت القبيلة قد سمحت بأخذه من المزارعين ، وما كان النبلاء يحملونه الى المراعي الملكية . ألم يكن شارلمان فيما مضى قد أدين بمثل هذه الحركية ؟

أوجبت ضآلة الاقتطاعات الضريبية وصعوبة الاتصال بالمعلومات المادية ، الاستعانة بالعلاقات المجتمعية الخشنة، لبناء الدولة المولودة . يركز بيتر لويد Peter Lloyd [73] على تنوع النماذج ؛ كان الكثير من الممالك البدائية يختار جهاز الحكم في الفروع النسبية أو الاقليمية حيث امتداد الولاية التي استخدمت بنى مشاركة كانت الحياة القبلية قد أوجدتها منذ مدة طويلة . يضاف الى ذلك علاقات تفاوتية ووجود أعوان .

في سبيل الحد من الميول النابذة التي انتشرت حالاً ، لم يكن أمام المسؤول في الدولة البدائية ، سوى استخدام العلاقات المجتمعية التي تقاوم البعد بشكل أفضل . في معظم الأحيان ، كان يُسكن في المراكز الاستراتيجية أقاربه ممـن يعهد فيهم الثقة . هكذا كان تصرف الزولو Zoulou في القرن التاسع عشر[74] . في دورة الملكية المغربية التي وصفها ابن خلدون[75] ، كان أفراد القبيلة المنتصرة وذات البنيان المتين على دعائم العقيدة المشتركة ، هم الذين يقومون بهذا الدور ـ لكن البناء يتفتت منذ أن يذوب المتحدرون من السلالة في خضم الشعب الذي يحتويهم .

في كثير من الأحيان، كانت السلطة تستند الى بنى متفاوتة ساهمت هي في انتشارها

---

72. OBERG (K.), The kingdom of Ankole in Uganda, op. cit.
73. LLYOD (Peter C.), The political structure of African kingdoms, op. cit.
74. GLUCKMAN (Max), The kingdom of the Zulu of South Africa, p. 25-55 de: FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, op. cit.

75. IBN KHALDOUN, Prolégomènes , trad. de SLANE, Paris, 1863-1868.

وتخاف أن تزيلها : في ملكيات أفريقيا ما بين الأنهار[76]، كان الحاكم ممثلاً ورئيساً للرعاة المنتصرين ؛ شكّل هؤلاء الارستقراطية التي يخضع لها مجموع المزارعين ، بعلاقة التفاوت الشامل والعلاقات الشخصية من النوع الاقطاعي . في إطار مملكة انكلولي[77] ، لم يثبّت أفراد العرق المنتصر ، باهيما (Bahuma) سيادتهم على العرق المحكوم بيري (Bairu) الاّ بعد فرضهم نظاماً عشائرياً وبعد زرعهم أنصاراً محليين .

يوفر تنظيم مملكة نيب Nupe[78] في نيجيريا تغيراً على نفس القاعدة : يؤمن الحاكم الحكومة المباشرة لجزء من دولته ، لكنه ملزم ، بالنسبة للقسم الكبير من الجماعات المؤطرة، بأن يعهد بالادارة الى إقطاعية وظيفية هي في الوقت ذاته إقطاعية على أساس عنصري .

مهما كان التفنن المطبق هكذا لتأمين السلطة المركزية بنواب ضروريين لاعلامه وتنفيذ أوامره ، يبقى البناء هشاً والى حدٍ ما غير فعّـال . يظهر ذلك في شكلين : على الصعيد المكاني ، تصغر الرقابة شيئاً فشيئاً بسرعة مع البعد عن المركز ؛ على صعيد الصلاحيات ، تسجيل ما كان قد قرره الحاكم يتقلص .

بمقدار ما تكون العلاقة التي تحمي الدول البدائية قبلاً هي ولاية / سلطة تكون تضم بدون عناء سكاناً عديدين يقبلون بالحاكم شرعياً ويكونون جاهزين للخضوع لولايته . لكن عملياً ، لا تعود السلطة ظاهرة في رقابة متماسكة عندما يكون السيد بعيداً : الجغرافية السياسية للدول البدائية هي مصنوعة من هالات متعاقبة ، التسلط فيها ضعيف بالتدريج ـ وفقاً لنموذج بلد ماغزن Bled Maghzen وبلد إمس سيبا Bled es Siba الشريفين (الدولة الشريفية ـ المغرب) .

بما أن الحاكم لا يستطيع البت سوى بجزء صغير من الطلبات أو التعهد في مملكته ، فإن تنظيم المكان يكون على مستويين : مشاكل الوجود العادي تكون محلولة على مستوى القطاعات (السلالية أو الاقليمية) التي تشكل سلاح المجتمع . البنى المؤطرة تعالج المشاكل العامة ، تقدم خدمات دينية الى كل الجماعة ـ وهذا يركز علاقة

76. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.
MAIR (Lucy), Primitive government, op. cit.
HEUSCH (Luc de), Le Rwanda et la civilisation interlacustre, op. cit.

77. OBERG (K.), The kingdom of Ankole in Uganda, op. cit.

78. NADEL (S.F.), Nupe state and community, Africa, vol. 8, 1935, p. 257-303.
— The Kede: a riverain state in northern Nigeria, p. 165-195 de : FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, op. cit.

NADEL (S.F.) Byzance noire. Le royaume des Nupe du Nigeria, Paris, Maspéro, 1971, 615 p. Edition originale: A Black Byzantium. Londres, Oxford University Press, 1942.

الولاية ـ وتقرر للحرب وللسلم مع المناطق المجاورة .

تبدو السلطة في الدولة البدائية ، للرؤية السطحية ، كأنها سلطة مطلقة تماماً وقريبة من السلطة البحتة . الحقيقة هي أكثر غموضاً ، كما يتبين من البنية الاجتماعية ذات المستويات العديدة ، قاعدة ثنائية المكان وثنائية المجتمع ، الشاملة في كل المدنيات التقليدية ، تجد هنا أصلها .

يبعث تركز السلطة ، في تنظيم المكان ، ظهور المركزية . بعد ذلك ، كانت قد وُجدت ، هناك حيث يقيم الحاكم ، وسائل لم تكن موجودة قبلاً ، إمكانيات أكبر وبنى اجتماعية أكثر تركيباً . ساعدت الموارد المستخرجة في ترسيخ الحظوة الدينية التي بررت في أعين الجميع السيادة التي يمارسها الحاكم : يركز بول هويتلي Paul Wheatley [79] على الوظيفة الثقافية الجماعية للمدينة في الصين القديمة كما في حوض البحر المتوسط القديم وفي عالم ما قبل الاستعمار .

أشكال الدولة البدائية هي أقل عدم اكتمال عندما يكون المكان الذي تنظمه صغيراً : هذا ما يفسر دور المملكة الصغيرة في الفكر السياسي الهندي[80] ودور الجماعة الصغيرة ذات الأساس العرقي في اليونان قبل العصر الكلاسيكي[81] . يعطي أثر التركز الى هذه الدويلات الصغيرة شكل المدينة : ينبغي بالنظر الى قلة اتساعها أن تكون دائماً كاملة ومستوعبة أكثر مما هي في حالة المكان الفسيح : سنرى ذلك بوضوح في دراستنا للمدنيات التاريخية .

في المدنيات القديمة ، بقي الشكل العام للسلطة ، الشكل الذي تمارسه الجماعة على كل فرد من أفرادها : فهي جعلت الناس في قالب متكامل مع الوسط الاجتماعي المحيط . بفضل ذلك وفضل اختلالات التهديد ، عاشت هذه المجتمعات عادة في حالة حرب الجميع مع الجميع كما يفترض هوبز ـ هذا لا يحدث إلاّ في المجموعات التي تكون مؤسساتها ذائبة تصورياً ، كما هي الحال عند الـ إيكس Iks لكولان تيرنبول Colen Turnbull [82] . كثير من الجماعات هي مبنية بشدة ومصانة في السلم بفضل الشبكات المنتشرة لعلاقاتها الاجتماعية ـ هذا يعطي المكان ربحاً دقيقاً بدون تناقضات صريحة .

---

79. WHEATLEY (Paul), The pivot of the four quarters, op. cit.

80. DUMONT (Louis), Homo hierarchicus, op. cit.
FOX (Richard F.) (ed.), Realm and region in traditional India, Charlotte, Duke University Press, 1977, 306 p.

81. LEVEQUE (Pierre), L'aventure grecque, op. cit.
FINLEY (Moses I.), L'économie antique, op. cit.

82. TURNBULL (Colin), The mountain people, Londres, Picador-Pan Books, 1972, 253 p.

التوازن مؤمن بفضل جهد ثابت للضبط السياسي : يحرر تفريد المؤسسات ، المناط بها مصير الجماعة ، وان لم يكن كاملاً ، طاقات هائلة ويسمح بتنظيم مساحات أوسع . فهو لا يلتقي مع بنى ثابتة طالما بقيت الفكرة الجماعية غير كاملة لدرجة لا يمكن معها للاشكال العليا للعلاقات المجتمعية أن تظهر .

الفصل السادس

البنية الاجتماعية للحضارات التاريخية

يرتبط اختراع الكتابة ارتباطاً وثيقاً بتقدم المؤسسات السياسية : تبقى التنظيمات المركزية غير فعّالة طالما بقيت الاتصالات البعيدة غير مؤمنة كفاية وكانت الذاكرة شخصية ومزاجية . الناسخ هو الشخص الرئيسي في الأنظمة التي توصلت إلى أن تسيطر على المكان والناس : فهو يمكّن من الاتصال بعيداً ، ويمسك بمحاسبة المقتطعات الضرائبية المفروضة ، ويحد من الاخلال بواجبات الوظيفة وإساءة استعمالها ، ويدير الاقتصاد وإعادة التوزيع .

لاختراع الكتابة نتائج أخرى : فهي تعطي المجتمعات معنى الاستمرارية وتضعها في التاريخ الموضوعي ، وتجعلها معروفة أكثر ، ومقدَّرة بشكل أفضل وتترك شواهد تسمح بتفهمها في الداخل .

تختلف البنية اجتماعية للحضارات التاريخية بكثير من السمات عن بنية المجتمعات القديمة ، لكن الكتابة لا تكفي لأن تحول كلياً الظروف التي أعطت هذه الأخيرة شكلها : طالما بقيت تقنيات الانتاج خشنة ومتشددة في العمل ، يبقى على القسم الأكبر من السكان أن يتكفلوا بإستثمار المكان ـ الصيد البري والصيد البحري ، قطاف الأثمار ، وشيئاً فشيئاً ، الزراعة ، حياة الرعي استغلال الغابات والمناجم . السكان الذين ينصرفون الى هذه النشاطات هم بالضرورة منتشرون ، ويكون وقتهم لا يتسع للتثقف . قبل اكتشاف المطبعة ، كان الشيء المكتوب يكلف كثيراً لدرجة لا يمكن معها توزيعه بشكل واسع . بقيت المجتمعات بقسم كبير منها على هامش التاريخ : عاشت الجماعات الرعوية في عالم تسود فيه الشفاهية ؛ الظروف فيه لم تكن مختلفة كثيراً عن تلك التي كانت

تسود المجتمعات القديمة[1] .

لم تختف الأشكال التقليدية للتنظيم المجتمعي مع المجتمعات التاريخية: في اليونان الكلاسيكي ، بقيت في الذاكرة ذكرى القبائل التي فيها كانت الانسانية الهيللينية قد انقسمت ؛ وقد بذل المصلحون الكبار أمثال كليستان Clisthène [2]، كثيراً من الجهد لتخطي الحواجز التي كانت هذه البنى الموروثة تقيمها في وجه التطور الاجتماعي .

تتكون الأشكال السياسية عند المستوى الأعلى للحياة الاجتماعية من نوعين: الدولة أو النظام الاقطاعي . هذا كان يعني لمدة طويلة أنظمة مكملة بعضها البعض الآخر ، ويستدعي أحدها الآخر . هو ما أعطى لتاريخ الحضارات الوسيطة شكلاً دورياً - في الصين مثلاً ، أو الحضارات الاسلامية لحوض البحر المتوسط . كما تدلنا على ذلك أفكار ابن خلدون في مقدمته[3] . عندما تكون السيادة التي تسمح بممارسة السلطة من مصدر شمولي ، لا شيء يأتي فيحد بحق البناء السياسي ، لكن وسائل الإدارة التي تتضمنها ، ليست كافية لتأمين خلودها . إذا كانت واقعة في إقليم ضيق ، فإن السيطرة على المكان والناس تكون كاملة : تشكل الدولة - المدينة النموذج الكامل للبنيان السياسي للعالم التقليدي .

عندما توجد وسائل اقتصادية كافية تسمح للدول الكبرى بالتخلص من الخمائر التي تتآكلها ، تصبح الأشكال العليا لتنظيم المكان ممكنة : السلطة السياسية مستقلة تماماً في فرض نفسها في كل المجالات وفي التخلص من كل المعوقات التي كانت تتصف بها حتى ذلك الحين . نتجت الدولة التي وصفها هيغل في بداية القرن التاسع عشر ، عن المنجزات المحققة منذ نهاية العصر المتوسط : استخدمت سياسات رشيدة ؛ أتاحت التطور الاجتماعي : تلك هي أحد محركات الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الصناعي .

مبادىء التنظيم

أ - ضغوطات البيئة والمعطيات الاقتصادية - تستمد المجتمعات التاريخية حياتها من الاستغلال الزراعي والرعي . كلما كان الضغط السكاني ضعيفاً لا يؤمن أشكال الزراعة

---

1. Nous avons développé ce thème dans:
CLAVAL (Paul), Éléments de géographie humaine, Paris, M.-Th. Génin, 1974, 412 p.
— Principes de géographie sociale, op. cit.

2. LEVEQUE (Pierre), VIDAL-MOQUET (Pierre), Clisthène l'Athénien, Paris, Les Belles-Lettres, 1964, 169 p.
VERNANT (Jean-Pierre), Mythe et pensée chez les Grecs, Paris, Maspero, 1965, 231 p.

3. IBN KHALDOUN, Prolégomènes , op. cit.

المتنقلة ، وتكون الفوائض عند كل تجمع زهيدة ويكون الامتداد عبر المكان للجماعات ضاراً ببناء سلطة قوية . البشريات المتعددة سابقاً ، الزراعات الدائمة ، وتربية المواشي القادرة أن تخلف أرباحاً هامة ، قدمت للسلطة ، الموارد اللازمة لوظائف الاتصال والسهر والرقابة التي بدونها كانت تبقى غير فعّالة .

بمقدار زيادة الكثافة السكانية ، أصبحت إدارة البيئة أكثر صعوبة : ينبغي التأهب لتعاقب زراعة الأرض وإراحتها ، تأمين الاسترداد والحد من آثار إنجراف التربة أو سوء تدبير القطع[4] . للتوصل الى ذلك هناك شكلان من وحدات الاستغلال ممكنان ، وقد لعبا دوراً متغيراً وعادة متكاملاً في المدنيات التاريخية . في الحالة الأولى ، مسؤولية الوضع موضع التنفيذ كانت تعود الى جماعات ؛ في الحالة الثانية كانت عملاً خاصاً .

الملكية الفردية الدائمة هي عامل تفاوت في الريف : فهو يعطي الذين يملكون الأراضي ، القدرة على تشغيل قسم هام من السكان لحسابهم . عندما تزداد كثافة السكان يصبح التنافس على الأرض أكثر حدّة : الذين يرغبون في الاستثمارات يقبلون بتعويضات متدنية ويتثبت تأثير كبار الملاكين .

بين العصر القديم والقرن الثامن عشر ، تطورت تقنيات تحسين الزراعة لكن التضبيطات الفردية كانت أكثر من التجديدات الكبرى[5] . جرى تعلّم كيفية مناوبة الزرع ،زيادة فاعلية استخدام قوة الحيوانات المنزلية ، كيفية استخدام الهواء والمياه الجارية من أجل طحن الحبوب - وسهّل هذا بعض المهام وحسّن المردود ، لكنه لم يعدّل الانتاجية الكلية للعمل . الثبات العام للتقنيات الزراعية يفسر استمرار الخصائص البنيوية البارزة ، الازدواجية بين جماعات مرتبطة بالأرض وجماعات مؤطرة قليلة العدد ، الزيادة العددية الكبرى للفئة الأولى (على الأقل 80% من المجموع) - والتأثير الحاسم للفئة الثانية[6]

---

4. SAUTTER (Gilles), Les structures agraires en Afrique tropicale, op. cit.
WITTFOGEL (Karl), Le despotisme oriental, Paris, Les Éditions de Minuit, 1964, 671 p. Ed. originale: Oriental despotism, New Haven, Yale University Press, 1957.
WINZELER (Robert), Ecology, culture, social organization and state formation in Southeast Asia, op. cit.

5. SLICHER Van BATHE (B.H.), The agrarian history of western Europe. A.D. 500-1850, Londres, Arnold, 1963, IX-364 p.

6. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, op. cit.
WOLF (Eric R.), Peasants, op. cit.
BRAUDEL (Fernand), La longue durée, Annales, Economies, Sociétés, Civilisations, n° 4, déc. 1957, p. 725-753.
BOEKE (J.H.), Economics and economic policy of dual societies, Haarlem, H.D. Tjeenk Willink, 1953.

ب ـ النقليات ، النقود ، المبادلة ـ تحسنت وسائل النقل كذلك ، لكن ببطء[7] : تدجين الحيوانات ، البردعة ، الدواب المقرونة ، ذلّلت النقل في طريق البر . بقيت هذه مع ذلك صعبة وكبيرة الكلفة . كانت معظم المجتمعات غير قادرة أن تحقق الاستثمارات الضرورية لتسهيل استخدام الطرق في كل الأوقات . كان يحدث أن تكون التقنيات الموصلة لهذه النتيجة معروفة ، كما تشهد على ذلك الأمبراطورية الرومانية وإمبراطورية إنكا ، لكنها تكلف كثيراً : لا تتم الموافقة على هذه الترتيبات إلاّ لتسهيل انتقال الرسائل وجنود الأمير .

النقليات بالطريق النهري وفي البحر كانت أنجح وتكلف أقل . وقد سهلت بعض الوسائل ذلك : استخدام قوة الهواء ، قيادة دفة السفينة ، بوصلة ، وبذلك رسّخت هذه التحسينات .

ليس من المعقول أن يتم التبادل بعيداً عبر القارات ، لكل ما يكون منتجاً في موضع : التكاليف باهظة ؛ القسم الأكبر من الانتاج كان يُستهلك من الذين حصلوا عليه أو بادلوه في إطار ضيق ؛ الاتجاه كان للاقتصاد المنزلي للتموين الذاتي والاكتفاء الذاتي المحليين . فقط بعض السلع تحتمل التنقلات الطويلة . كانت المناطق ذات الاقتصاد المفتوح تمتد على ضفاف البحار والأنهار الكبيرة حيث ظروف الأبحار كانت مؤاتية .

في الخلايا الضيقة ، يمكن أن يأخذ تنظيم المبادلة شكل عمليات تجارية ، شكل إعادة التوزيع ، أو العطاء وما يقابله[8] . في الحالة الأولى ، لا يكون استعمال النقود ضرورياً : توجد معدلات إتفاقية للتعادل بين المنتجات ، تجيز العمليات المنظمة والمتوازنة[9] .

تتغير الظروف عندما يصبح المجتمع أكثر امتداداً . لا يتلاءم اقتصاد العطاء والتبادل مع علاقات بين أناس منتشرين موزعين على أراضي واسعة . بجعل السلم الذي يستند اليه تصنيف المزايا أكثر موضوعية ، وتصرفات السلوك المتوقعة أكثر

---

7. RENOUARD (Yves), Information et transmission des nouvelles, p. 95-142, de: SAMARAN (Charles) (sous la dir. de), L'histoire et ses méthodes. Paris, Gallimard, 1961, 1773 p.
8. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry) (ed.), Trade and markets in the early empires, op. cit.
DALTON (George), Economic anthropology and development, op. cit.
9. BOHANNAN (Paul), DALTON (George) (ed.), Markets in Africa, op. cit.

عقلانية ، نتوصل بشكل واضح لتوسيع مضمون الهبات : المظاهر الخارجية للنظام الداخلي تجبر الناس في كل مكان ، على التوافق مع النماذج العامة للاعتبار ، لكنها تفرغ اقتصاد الهبة والتبادل من قيمته النفسية وتحرمه من وظيفته الأولى للضبط[10] .

اقتصاد إعداة التوزيع هو أكثر فاعلية من أجل بناء مجموع هام : بالامكان تحقيق ضرائب في كامل بلد ما ، جمعها في مخازن تحفظ فيها استعمالها وفقاً لحاجات الأمير ومستلزمات سياسته[11] . لكن ضعف ما تشتمل عليه السلع يشكل عائقاً : يمكن التوصل بدون تعب كبير لاجراء تقدير صحيح لدخل الجماعات المحلية ، لكن لعدم وجود وسائل نقل معتدلة الكلفة ، فلا يمكن ارسال ما اقتطع بعيداً . كلما كانت إعادة التوزيع عينية ، فهي لا تلتقي في دورة عامة .

تكون المبادلات التجارية محدودة عندما تكون مرتكزة على المقايضة ، منذ اللحظة التي فيها تستخدم معادلاً شاملاً لا تتغير قيمته وينتقل سريعاً ، يصبح ترحيل الناتج المبيع أقل كلفة : يتضاعف ما تشتمل عليه العمليات في الجملة عندما تكون التسويات بالنقود . تخفض المقاصات حركات النقود المسكوكة ويلطف الاعتماد النظام : في النتيجة ، تحويلات الأموال لا تكلف شيئاً. يمكن إبراز الرصائد بالاعتراف بالدين ؛ اقتصاد السوق ، وهو عادة يتميز قليلاً عن اقتصاد الهبة في الخلايا الشبه مكتفية ذاتياً للعالم الريفي . يغدو فردياً عند ما تكون العلاقات بعيدة .

تظهر علاقة اساسة بين النقود واقتصاد اعادة التوزيع . النقود هي ضرورية لتوسيع رقعة المبادلات التجارية . فهذه توفر للسلطة مادة ترسّخ بسهولة اقتطاع الضرائب . كلما كانت السلع المطلوبة من الحكومة لازمة التخزين والحفظ في مخازن ، فإن نقلها يصبح صعباً ويكون تجميعها معرقلاً للحاجة للحراسة . عندما تؤخذ الضريبة نقداً ، تختفي هذه الضغوطات : ما يُحصّل في مكان يمكن أن يأخذ مساره حيثما يكون مطلوباً ؛ وما كان موضوعاً جانباً ، يعاد الى دورة الاقتصاد في الوقت الذي يراه الأمير . عندما يكون قسم من المسكوكات مجمداً في الخزينة العامة ، تظهر بوادر انكماش . وعندما يعاد ضخها في الدورة ، تصبح على العكس من ذلك ، بوادر التضخم هي الملموسة . هذه الحركات تسبب اختلال التوازن في جسم المجتمع . يصبح نطاق تدخل

10. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, op. cit., p. 180.
11. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry) (ed). Trade and markets in the early empires, op. cit.

السلطة واسعاً ، وتعرف بعد اختراع النقود الائتمانية والمصرفية ، كيف تؤمن الإدارة الرشيدة للاقتصاد .

الوسائل التي تملكها السلطة لانشاء تقسيم إداري ، للاستعلام عن كل شيء ، لتسيير الأوامر ومراقبة التنفيذ ، تتوقف اذن على انطلاقة الاقتصاد التجاري : طالما أن الاكتفاء الذاتي هو السائد ، تكون التحويلات جد صعبة لدرجة تصبح معها الإدارة المركزية لأمكنة شاسعة هي عادة غير فعالة . مع تغير آفاق التجارة الكبيرة ، كل شيء يتغير : تصبح الحلقة السياسية مستقلة ذاتياً بشكل كبير وتخلص السلطة من الحوادث المحلية المحتملة . الفترات التي فيها يمكن للبنى الاقتصادية أن تزدهر هي تلك التي فيها تكون المبادلة البعيدة هي الأكثر تطوراً وانتشاراً : تسلسل هذين الواقعين يجري بالتبادل ؛ يوفر الأمن الداخلي واحترام القوانين جرأة أكبر عند التجار الصغار والكبار ومجهزي البضائع ؛ كما أن استعمال النقود في الاقتصاد يوفر إمكانيات متزايدة لاقتطاع الضرائب واعادة التوزيع للسلطة المركزية .

ج ـ الاعلام ، الاتصال والكتابة ـ تملك المجتمعات التقليدية الكتابة : يرتبط ابتكارها عادة بظهور البنى السياسية الواسعة . كانت الحضارات السابقة لكولومبيا ، التي تجهل دلالات الأصوات ، الكلمات أو مقاطع الكلمات ، تطبق وسائل لحساب الأعياد أو الاشارات المادية ـ عقد الحبال الرفيعة مثلاً ـ لاطالة عمر الذاكرة : لم يكن الأمر ألفباء ، لكن الوظيفة المقصودة هي ذاتها .

تلقين القراءة والكتابة هو امر طويل ومكلف ، طالما كانت الدعائم غير جيدة حيث يمكن كتابة الرسائل وإكثارها . فقط بعض الجماعات كانت تستطيع ذلك . في العالم الريفي ، كان ينقص السكان كل ما هو ضروري لإدارة الاستثمارات جيداً : الكتابة سلعة ترفية . وحتى يكون الناس على استعداد للاستعانة بها بطريقة عادية ، تلزمهم حوافز إقتصادية فوق العادة .

تنسجم الكتابة مع مسك الحسابات أو إرسال الأوامر ، في الطلبات أو المفاهيم المجردة ، بشكل أفضل من نشر التقنيات المستعملة في الحياة المعاشة يومياً للمزارعين والحرفيين . هي أداة في خدمة النخبة ، أداة ضرورية للسلطة ، لكنها ليست كذلك وسيلة مقدمة لكتل السكان من أجل قطع العزلة التي تحيطها بها صعوبة الاتصال . هي توفر للجماعات المؤطرة ، المدنية عادة ، احتكار العلاقات البعيدة : الى هذه السمة تدين الحضارات القديمة بالمظاهر المأساوية لمزاج سكانها ؛ هؤلاء هم عادة المستغلّون ،

المسلوبون ، المحتقرون ؛ تشهد ثوراتهم على خيبة أملهم ، لكنهم معرضون للفشل لأنهم يصطدمون بالمالكين أصحاب الامتيازات . الذين ولو كانوا الأقلية ، يملكون فصل الخطاب ، لأن باستطاعتهم الاتصال بسهولة . على العكس من ذلك ، ان الذين يعارضونهم غير قادرين على تنسيق حكاتهم .

أعطى اكتشاف الكتابة للرئيس الإمكانية لتأمين تنفيذ الأوامر التي يصدرها . منذ اللحظة التي يتلقى فيها حساباً عمّا يجري بعيداً ، يكون من السهل عليه أن ينشىء شبكات متوازية لتداول المعلومات ، لمراقبة إحداها بالأخرى ، والاحتراس من ظهور سلطات مستقلة في كل مركز اتصال في الهرم التسلسلي . حتى يستطيع الأمير إقامة إشراف دائم على المكان الذي يحكمه ، تلزمه إدارة مخلصة ؛ وهي ممكنة بفضل وسائل الاتصال للبعيد . باستعمال الكتابة ، يمكن ايجاد بنى إجتماعية على قاعدة الإرادة، فيها يُستبعد المعارضون ومن يسيء التنفيذ ، وحيث تتوافق مصلحة كل فرد مع مصلحة الرئيس ؛ تبدأ مرحلة البيروقراطيات وتنتهي مرحلة ما قبل البيروقراطية التي استخدمت للسيطرة على المكان ، علاقات التضامن ومناخ الثقة الخاصة بالعائلة وبالاقطاع أو العشيرة . هذا التطور بطيء . ظهرت أولى البيروقراطيات من النموذج الحديث في قطاعات الحياة الاجتماعية حيث الشروط للعمل الموحَّد والإخلاص للمصلحة المشتركة هي محققة بسهولة : إنتشرت في النطاق الديني قبل أن تصل الى العالم السياسي أو إلى نطاق الأعمال ؛ لا حاجة كبيرة هناك للرقابات كما أن سير العمل لا يستدعي كثيراً من النفقات .

منذ اللحظة التي تبدأ فيها البيروقراطيات بالتصور ، يدخل الى المجتمع سلم متوسط للعلاقات اللامتوازية للسلطة : بين الرقابة الخفية للكل على الكل التي تميز الخلايا المحلية وتسمح لها بالعيش دون مؤسسات سياسية مستقلة ، وبُنى الدولة التي تضم مجتمعات كبيرة في إطار مشترك وتشكلها وفقاً لإرادة وحيدة تتوسط تبعيات وأوامر تقلب الحياة الدينية ، الحياة الإدارية ، الحياة العسكرية والحياة الثقافية . هذا لا يعني كما في علاقة الأتباع ، علاقة متفاوتة محددة برقابة وسائل الانتاج أو الاعلام : ينتج تماسك البيروقراطية من قدرتها على إنشاء إطار مكتسب للسبب المستهدف للتنظيم والذي يوفر الشفافية التي بدونها لا يمكن أن ينجح .

تاريخ حضكارات العصر الوسيط هو بقدر كبير تاريخ إنشاء البنى الملائمة للسيطرة على جماعات متعددة وأمكنة شاسعة ؛ هو مكون من إنجازات تلتها انكفاءات ؛ يلزم في الواقع شرطان حتى تبرز الأنظمة الفاعلة : الأول اقتصادي الثاني للاتصال ؛ من النادر أن يكونا معاً في وقت واحد ؛ هبوط التجارة البعيدة أو ضعف التضامن الايديولوجي

الذي ترعاه الاتصالات البعيدة ، هما كافيان لاقحام كل شيء .

د ـ السيادة ، الايديولوجية وهياكل الاتصال ـ في المجتمعات القديمة حيث الايديولوجية هي ثابتة ، كل البالغين يشاركون بالتساوي في نظام القيم الأساسية . يوفر لهم التثقيف معرفة متماثلة للقواعد والعادات تؤدي الى ترسيخ ملحوظ للقيم داخل أنفسهم . كل فرد هو قادر أن يحكم على مدى توافق الأعمال مع النموذج المقبول من الجميع : ذلك هو أساس الرقابة المتبادلة التي كنا قد بيّنا فاعليتها ، والنظرة الدائمة التي تجبر الناس على عمل ما هو مطلوب منهم إذا كانت دوافعهم الخفية تتجه نحو منحى آخر .

في سبيل تحقق ولادة التأثير الايديولوجي ، وتأمين تركزه في أيدي البعض ، تُحجب معارف باطنية يحتفظ بها بعض المطّلعين . يرتبط ظهور تفوّق صانعي الايديولوجيات بممارسة الفكر البرّي[12] ، وبالتفسيرات المبنية على المماثلات والرموز التي تحملها الطقوس والفكرة التي تعبر بها عادة عن نظام تسلسلي شامل . هناك نجد تكون المجتمعات الهرمية والدول البدائية أساسها : يرفض كل فرد أن يمارس كل ما يتوجب عليه ويتنازل عنها للمطّلعين ليقرروا قواعد للحياة الخاصة والعامة .

هذا التحول في المجتمعات القديمة ، قادر أن يولّد تفاوتات عميقة في أثينا قبل إصلاح سولون Solon ، كان الباتريد Eupatrides يحتكرون الوصول الى النظام ويستفيدون منه في ممارسة تحكّم صعب . وصايا سولون قضت على هذا التفاوت : كل إنسان يستطيع بعدها معرفة ما يتوجب عليه وما هو مطلوب منه أن يفعله ؛ كل فرد يستطيع أن يحكم على الأعمال بطريقة ذاتية .

للكتابة عادة تأثيرات معاكسة : فهي تقوى عندئذٍ استقلال الايديولوجية يستطيع من يعرف القراءة أن يتوصل الى النصوص التي تؤسس النظام الاجتماعي وهي المكشوف عنها من اله هو حافظ للحياة المشتركة والذي يفرض فيها القيم والاعتبارات والمؤسسات . بعض المصلحين لا يحتاجون لأن يستعينوا بما وراء الطبيعة ليصنعوا طرقاً جديدة لتصور الحياة الاجتماعية . الكتابة تنشر أفكارهم . وبدلاً من كون سكوني حيث تحولات النظام الاجتماعي لا تنتج الا من الاشتقاق البطيء للتثقيف ، تقام وسائل تستطيع أن تهدم في وقت قصير الأسس الايديولوجية للحياة المشتركة . سلطة الاشراف التي للجميع على الجميع لا تلغي . لكن لتكون صالحة ، وجب أن تُنفّذ وفقاً لمبادىء منزّلة ، أو مبرهنة قبل أن تكون وفقاً لتقاليد وعادات متنقلة محلياً .

(12) ليفي - شتراوس ، «الفكر البرّي» ، ترجمة د. نظير الجاهل ، عن المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1987 .

إذن وجدت المجتمعات المتوسطة أنها تواجه طريقين لتعريف الولاية : الأول يعطي الأولوية لتقاليد المجموعة ، والثاني لتفكير من يمتازون بالحكمة ، لمعرفتهم بالنصوص ، أو للإرادة العليا التي تلهمهم . النموذجان للولاية يرميان لتأمين انتصار المبادىء المشتركة وينتهيان الى إعطاء الجميع سلطة الحكم معنوياً على أفعالهم . وهما يعززان ممارسة الأشكال الجماعية للرقابة الاجتماعية ، لكنهما لا يكونان دائماً متلائمين مع بعضهما .

لم تعرف المجموعات الريفية الكتابة ، ووجدت نفسها محمولة على الوثوق بالمبادىء الخلقية والسياسية التقليدية ؛ وبقيت مخلصة لفلسفات اجتماعية معتادة ومُعاشة لأنها تستجيب لحاجات شعبية . في المجتمع المؤطر ، تنتشر طرق التفكير الحديث في المقابل ، بسهولة كبيرة وتنتهي الى استبعاد التقاليد .

المجتمعات المتوسطة لا تتصف فقط بثنائية نمط عيش المجموعات والنخبة المؤطرة : فهي تكشف عادة معارضات عميقة في الايديولوجية بين عالم المدنية والأرياف . وهذا يتيح طوال فترات طويلة ، تماسك البنى السياسية التي تختلف فيها المبادىء على مستوى الخلايا المحلية ومستوى المجموعات كلها

تتّسم مميزات البنية الاجتماعية للعالم التقليدي بشكل واضح ، بتنظيم المكان : يبدو الهامش المتروك للاستقلال الذاتي الذي تحتفظ به الخلايا المحلية ، وصعوبة تأمين الشفافية ، في التنوع الاقليمي للعادات لطرق التقييم ولأشكال السكن الريفي ؛ يتجلى العمل الموحّد لشكل السلطة المؤطرة ، بانتصار الديانات ذات الهدف الشمولي ، وثبات البنى السياسية الكبرى ، وتماثل القيم المقبولة في كل مكان من النخبة . تتشابه المدن الرومانية كما تتماثل الكاتدرائيات القوطية .

الدولة [13]

تنتظم البنية السياسية التقليدية حول ثلاثة نماذج كبرى : الدولة ، النظام الاقطاعي والدولة المدنية . الشكلان الأولان مؤهلان لتنظيم أمكنة فسيحة ، لكن بطريقة غير كاملة ـ وفي الحالة الثانية بإيجاد فسيفساء من وحدات منضدة مستقلة . الدولة المدينة هي مؤهلة أكثر لتأمين إطار فعّـال ، لكنه من الصعب أن تتوسع دون أن تفقد

---

13. KRADER (Lawrence), Formation of the state, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1968, X-118 p.
EISENSTADT (S.N.), The political systems of empires, New York, The Free Press, 1963.
BENDIX (Reinhard) (ed.), State and society, Berkeley, University of California Press, VIII-648 p.
WEBER (Max), Economie et société, op. cit.

ماهيتها . وقد توصلت الى ذلك في بعض الأحيان ـ في اليونان وروما ـ لكن بعد أن أصبحت جهازاً لدولة أكثر شمولاً .

بدأت الدولة تتشكل قبل أن يُفتح التاريخ . حققت تركيب الولاية والسلطة البحتة اللازمة للاشراف والرقابة على مجموعة كبيرة .

أ ـ المصادر الايديولوجية للسيادة وعلاقات الدولة والدين

تنتج شرعية الولاية من انتشار الايديولوجيات التي تضع الانسانية في كون تسلسلي ؛ ينتظم هذا وفقاً لحلقات تتكرر من مستوى لآخر ؛ والمجتمع هو انعكاس للبنية المنظمة للكواكب والنجوم ـ هناك تجد وقائع التبعية والترتيب الهرمي للجسم الاجتماعي ما يبررها[14] .

لا ترجع شرعية الدولة في معظم المدنيات المتوسطة الى تفويض للسلطة مصدره الشعب ؛ ما هي إلاّ موافقة الجميع على نظام أعلى تقدمه السماء .

التوافق الاجتماعي الذي يرسّخ السلطة هو ثمرة تصور جديد للانسان ، للمجتمع وللقوى التي تحكم العالم . وقد طورتها جماعات ذات وظيفة دينية ، وهي تملك بهذا الواقع تأثيراً كبيراً : فهي تحدد المثال الذي يكون على السلطة أن تحترمه لتكون مقبولة من الجميع .

إذن ، تعمل شبكتان مستقلتان في المجتمعات المتوسطة ، من أجل تحقيق مسار الحكم الجي : الأولى تأخذ ، تبتكر وتجمع الايديولوجيات ؛ وتتكفل الثانية بالوظائف السياسية . نظراً لأن تبرير السلطة لا يرتكز على عقد متفاوض عليه وفقاً لطريقة هوبز ، بل على فكرة تسلسل طبيعي ، فالحاكم هو فيض من قوة عليا . وهذا يعطيه ولاية لا اعتراض عليها ، لكنها تكون محصورة بما هو متوافق مع النظام الأخلاقي ، ويعطي الحق بالرقابة للمؤتمنين والمترجمين للايديولوجية : وهكذا يكون ارتباط الدين والدولة شديداً .

1 ـ توجد ظلال فروقات لهذه البنية الولاية والسلطة . يحدث أن يكون الجميع في بنية سياسية ، يعتنقون نفس العقيدة ـ تلك كانت لمدة طويلة حالة أوربا المسيحية : يتسلم الأمير سلطته من الله[15] ، وهو ذو حق الهي ، وبما أن الجميع يدينون لإله واحد ، فكلهم خاضعون لنفس الموجبات والحقوق . تكفل الكنيسة البنى السياسية

---

14. LEGENDRE (Pierre), L'amour du censeur, op. cit.
GUSDORF (Georges), Les origines des sciences humaines , Paris, Payot, 1967, 500 p.
FOUCAULT (Michel), Les mots et les choses, Paris, Gallimard, 1966, 400 p.

15. BLOCH (Marc), Les rois thaumaturges. Etude sur le caractère surnaturel attribué à la puissance royale, particulièrement en France et en Angleterre, Strasbourg , Bibliothèque de la Faculté des Lettres de l'Université de Strasbourg, 1924, 542 p.

لكنها لا تراقبها ؛ لا تملك تجاهها سوى مسلكاً مترقباً : تحترمها طالما كانت السلطة تحترم القانون الطبيعي الذي يسمح لكل فرد أن يعيش عيشاً لائقاً ، وتعطي الجميع الفرصة لممارسة الشعائر. لا يعني هذا ان الحياد غير اكتراث ، لأنه يبقى على الحكام أن يقدموا حساباً عن أعمالهم لله عبر الكنيسة التي سلطتها العقائدية تشمل الدولة .

2 ـ توجد فلسفات إجتماعية فيها لا تنتظم الاختصاصات الدينية والسياسية مع بعضها بنفس الطريقة. في المجتمع الهندي ، الشيء المقدس هو في جوهر كل الاهتمامات ، والمسؤولون عن الطقوس هم على رأس التسلسل الاجتماعي[16] . تكفل ديانتهم النظام السياسي ، لأنها ترتكز على فكرة تفاوت أساسة بين الناس وتعوّد على التعامل في العلاقات الاجتماعية وفقاً لمصطلحات التسلسل ـ لكن دائرة المعتقد هي بعيدة جداً عن العالم الذي فيه اهتمامات السلطة غريبة عنه : أعمال الحكام في نطاق لا علاقة له بالأخلاقيات ؛ لا تتميز سلطة على أخرى حيث أن لا أحد يمكن أن يكون سوياً . الولاية التي يتمتع بها الحاكم ليس لها نفس العمق كما في السابق . من المقبول أنه يحكم ، وأن يستطيع جباية الضرائب وأن يختار الجيوش ويستعمل القوة لفرض احترام أوامره،من أجل مقاومة أعدائه أو للاستيلاء على ممتلكات جديدة ، لكن الذي يأتي ويقلب الحكم ، يستطيع حالاً التوصل الى نفس الشرعية ، نظرا لأن كل سلطة قادرة على أن تفرض الطاعة لها هي في النظام الشامل الذي يرويه علم الكون ويبنيه .

3 ـ على عكس الأوضاع التي فيها يشرف التأثير الايديولوجي من علٍ على المجتمع الذي لا يكترث بأشكال الحكم ، توجد حالات حيث المعتقدات التي تبرر ممارسة السيادة ، تقدس الدولة ، أو الأمير الذي يجسدها . التسلسليتان وهما تسلسلية التأثيرات الايديولوجية وتلك التي للسلطات ، تندمجان عند القمة : الكهنة هم أدوات الدين ، لكن لهذا الأخير بعداً سياسياً يبعث الغموض في علاقتهم بالحكم . فهم يراقبونه بالمدى الذي يحددون فيه الايديولوجية التي يجب على كل نظام أن يخضع لها ـ لكنهم يقبلون بسيادته كأنها لممثل للألوهية على الأرض . نجد مثل هذه الصورة في الشرق القديم ـ من فرعون الى الاسكندر ـ في روما القديمة حيث نسخها أوغيست عن الملكيات الهيلّينية ـ في أميركا ما قبل الكولومبية أو في الصين الأمبراطورية[17] .

16. DUMONT (Louis) , Homo hierarchicus, op. cit.
FOX (Richard F.), Realm and region in traditional India, op. cit.

17. WHEATLY (Paul), The pivot of the four quarters, op. cit.
GRANET (Marcel), La civilisation chinoise, Paris, La Renaissance du Livre, 1929; Albin Michel, 1968, 505 p.
LOMBARD (Denys), La Chine impériale, Paris , PUF, 1967, 128 P.
GERNET (J.), Le monde chinois, Paris, A. Colin, 1972, 768 p.

يسمح تقديس السلطة بأن تنتظم في بنية واحدة ، شعوب لها معتقدات دينية مختلفة : وحتى يكون الأمر ممكناً ، يكفي أن تكون الديانات متعددة الآلهة أو حلولية (أي أن الله والطبيعة واحد) وان تكون قادرة على الامتداد الى طقوس الدولة دون أن يخل ذلك بمادئها . في الصين القديمة ، تتعايش الكونفوشية ، الطاوية ، البوذية والطقوس المنزلية ، دون أن تعيق عمل المؤسسة الأمبراطورية . قبل الاسكندر في غزوه للبلاد التي أخضعها ، أن يظهر في مظهر الحاكم الإلهي التقليدي . بالرغم من مقاومات اليونانيين والمقدونيين ، تمكن من ذلك ؛ وقد جنى دفعة واحدة إرث داريوس Darius بزواجه من ابنته وتقمص بذلك لقب ملك الملوك .

يمسك الأمبراطور بولاية تتفوق على تلك التي هي لكل الديانات ، وتسمح له بأن يحكم دون أن يكون ملزماً بما يبرر سمو مركزه : هو أداة لارادة عليا فوق كل المجموعات ، وهذا يعطيه ارشاداً ربانياً شاملاً . الديانات الموحدة هي الوحيدة التي ترفض عادة المبدأ الأمبراطوري (الأمبريالي) كما تشهد على ذلك مقررات اسرائيل وبابل وروما . لم ينضو المسيحيون في الامبراطورية إلاّ عندما وضعت هذه الأخيرة شموليتها في خدمة العقيدة الحقيقية .

4 ـ ينبغي التفتيش على أساس الدولة التقليدية في هذه الايديولوجيات : فهي تولّد رابطة مباشرة بين الحاكم والشعب الذي يسيطر عليه ؛ في بعض الأحيان تكون هذه الرابطة متماثلة وتذكّر الجميع بتفاهتهم ؛ وقد تنوعت فيما مضى حسب الفئات والطبقات الشعبية ، لدرجة أن الحقوق والواجبات كانت تتغير وفقاً لوضع كل فرد . لكن في كل مكان كان القوم فيه يثقون بالسيادة المخوَّلة للأمير ، فإن سلطته هي من حق مطلق : على مستوى الموجبات ، لا يلعب التأثير دوره .

البعد الايديولوجي للولاية / السلطة هو إذن بعد جغرافي[18] : كل الذين يكونون معرضين للقبول بنفس المبادىء ونفس التسلسل ، يمكن أن يمتزجوا في نفس المجموعة ؛ الامتداد الاقليمي ليس ضرورياً .

عندما يكون الدين أو القيم العلمانية التي تؤسس الايديولوجية مرتبطة بجماعة معينة ، بسلالة أو بشعب ، فإن المساحة التي تشملها علاقة السلطة ، تكون منذ البداية محدودة .

بالمقدار الذي فيه يضع الرعايا مصيرهم في يدي أمير يكون ضامناً للنظام ،

18. GOTTMANN (Jean), The significance of territory, op. cit.

ويجسّد التسلسل اللازم لكل شيء ويشارك بما هو إلهي ، فإن التجانس الثقافي للمساحة الخاضعة لحكمه لا يكون ضرورياً ، كل الذين يخضعون للسلطة ملزمون بالطاعة ، لأنها تعبير عن النظام الذي يجب أن يخضع له الجميع .

5 ـ الايديولوجيات الأمبريالية هي إذن المخولة أكثر ان توجد أمكنة واسعة . في مبدئها ، هي أساس شمولي : يجب أن يفرض الأمر على الجميع ويخضعهم للقانون العام من أجل خير الانسانية والمجد الكبير للأمير . عندما يوجد لدولة تدار وفقاً للمبدأ الأمبريالي ، جيران ، فمن الطبيعي أن يكون هؤلاء في مركز أدنى . الامبراطورية ليس لها حدود بالمعنى الذي نفهمه اليوم ، أي حواجز تفصلها عن دولة غيرها ، لكن منظمة وفقاً لمبادىء مماثلة وكذلك محترمة . هي محاطة بالبرابرة : وكلما وجدت شعوباً متقدمة للدرجة يمكن إخضاعها لقواعد الادارة والسلام المشتركة، فهي تتوسع وتمتد ؛ يقف توسعها عند حدود العالم المزروع[19] . تلزم فوائض هامة لتسيير الادارة ، للجيش أو الكنيسة . المناطق الزراعية على حرق الأرض أو الحياة الرعوية ، ليست صالحة للبناء الأمبريالي : المعسكرات صعبة فيها لنقص الموارد ؛ السيطرة على الانسان ضعيفة من أجل محاولة سلطة تعرف الثمن المطلوب دفعه في تقسيم ناجح للبلد .

تنتهي الأمبراطورية الى ورطة أو الى حائط يفصلها عن شعوب غير قابلة لأن تُحكم ، وتعرِّض للفشل نزعتها الشمولية : رفضت روما الاماكن التي لا تزال غابات للجرمان ، وفي الأراضي البور للبيكت ، وفي سهوب وصحارى افريقيا : توقفت الصين هناك حيث الزراعة أصبحت صعبة وحيث بدأت المدنيات المترحلة التي تحكم آسيا الوسطى .

6 ـ عندما لا يكون مبدأ الولاية موجوداً في تفوق السياسة ، لكن في التلاؤم مع الهام ديني ، فإن نزعاته التوسعية تكون شديدة إذا كانت العقيدة شمولية . الاسلام برهان على هذا : خلال قرن ونصف ، استطاعت قبائل الحجاز القليلة التماسك من قبل ، أن تبني أمبراطورية واسعة فاقت امبراطورية الاسكندر ؛ الحدود ليست سوى خط هدنة ، على امتداده توقفت لمدة أعمال الفتح .

لكن الفرق بين التشكيلات السياسية المسلّحة بأيديولوجية امبريالية وتلك التي تكون السلطة ثانية بالنسبة الى العقيدة الدينية ، فهو يظهر بسرعة : عندما يتوزع

19. MARCH (Andrew L.), The idea of China, Newton Abbot, David and Charles, 1974, 167 p.

المؤمنون على إمارات (ولايات) ، فإن هذه الأخيرة تدين بنفس العقيدة ، ولها نفس التوجهات الدينية، نفس النزعة ونفس الفلسفة الاجتماعية ، لها نفس الحق بالعيش واختصاصات ولاية متماثلة .

عرف الغرب نفس التطور بعد انتصار المسيحية . الفكرة الامبريالية بقيت : واستطاعت تحسين علاقتها مع العقيدة الجديدة ؛ وكانت شمولية الدين وشمولية السلطة متعاونتين . تغلبت بيزنطية[20] لمدة طويلة على الأزمات الحادة بفضل هذا التقارب . لكن الظروف التي سادت ابتداء من القرن الخامس في الغرب المسيحي أدت الى ظهور بوادر أخرى للتنظيم. لم يكن البرابرة الذين دخلوا في الامبراطورية متشربين بالايديولوجية الرومانية من أجل الاحساس بعظمتها والعمل كأدوات لها. من اسبانيا وافريقيا الشمالية الى بريطانيا وجرمانيا ، تمركزت ممالك عرقية وحربية . بقيت الفكرة الامبريالية كأسطورة عند الذين يحلمون بالعالمية واحياها شارلمان. لكن الامبراطورية المقدسة لم تتوصل الى الامتداد الى كل المسيحية : الأمراء الذين أفلتوا من حكمه وهم مسيحيون ، لم يكونوا بحكم القانون مساوين للامبراطور؟ هذا ما كان يعلّمه المستشارون القانونيون لملك فرنسا : الملك هو أمبراطور في مملكته . بالرغم من مساعدة البابوية لمدة للفكرة الأمبريالية ، فقد فقدت قوتها الغابرة . هكذا تكونت الفكرة الحديثة ، الفكرة التي تعتبر أن الدول متساوية قانوناً . الحدود تفصل عندئذٍ جيراناً تستحق أن تعيش على قدم المساواة وأن تزدهر . رسم جان غوتمان Jean Gottmann [21] بإتقان تطور المبدأ الاقليمي الذي تتضمنه أيديولوجيات السلطة : من الامبراطورية الى المملكة ، ننتقل من عقيدة عالمية الى تنضيد مساحات هي في وقت واحد مماثلة ومختلفة . ان العلاقة بين أيديولوجية دينية ، أيديولوجية سياسية والارتباط الاقليمي لم يظهر واضحاً إلاّ في القرن السادس عشر ، عندما تمزقت المسيحية : أظهرت الصراعات بسرعة أنه لا يمكن إعادة بناء الوحدة المهدمة ؛ ولتأمين السلام ، تبنت المانيا لما بعد أوغسبورغ الحكمة القائلة : (Cujus regio, ejus religio) أي لكل مملكة ديانتها ، ولكل وحدة سياسية ، أيديولوجياتها السياسية والاجتماعية والدينية ؛ بين السيادات والملكيات المختلفة المحددة هكذا ، المعارضات بارزة لأن كل واحدة تعتبر نفسها صاحبة حقيقة تجابهها مع كل الحقائق الأخرى ، لكن أوجه التماثل كذلك توجد ، باعتبار أ البنية الاجتماعية هي ذاتها

20. BREHIER (Louis), Le monde byzantin I: Vie et mort de Byzance, Paris, Albin Michel, 1948, 603 p.

21. GOTTMANN (Jean), The significance of territory, op. cit.

في خطوطها العريضة ، وان كل دولة معترف بها من كل الدول .

ب ـ مظاهر الضعف في الدولة التقليدية : استحالة رقابة المكان ـ

الدولة التقليدية هي مع ذلك ولدرجة كبيرة، أقل منعة وضغطاً مما تدّعيه الايديولوجية التي تدعمها : الوسائل التي تملكها لتثبيت وإدارة المكان الذي تشرف عليه هي زهيدة .

على السلطة أن تلجأ الى الضغط المادي من أجل الحؤول دون تكاثر غير المتمثلين ومن أجل تسوية الخلافات ؛ المشكلة بالنسبة اليها هي إنشاء إدارة إقليمية ، مراقبة الناس والمكان ، الاستعلام عن الصعوبات الناشئة واتخاذ الاجراءات التي تفرض نفسها . للتوصل الى ذلك ، يلزم موظفون كثيرون ؛ ومن الضروري أن تدفع لهم ليتفرغوا لوقت معين أو لكامل الوقت لمهمتهم تسمح السيادة التي يمارسها الحاكم ، بأن يجمع الضرائب ، لكنه من الصعب عليه أن يطلبها كبيرة عندما لا يكون الاشراف مؤمناً . لا يمكن أن ينجح التركز والإدارة الرشيدة للموارد المستخرجة عندما تكون الضرائب المقتطعة عينية والنقليات كثيرة الكلفة .

يوجد إذن عدم توازن دائم بين القدرة على التوسع عند الولاية خاصة عندما ترتكز على أيديولوجية امبريالية ـ والوسائل التي تملكها بالفعل الحكومة من أجل بناء المكان .

1 ـ يفترض الحل إنشاء إدارة نظامية . ظهرت البنية البيروقراطية مبكرة في عدد من الأنظمة : فقد كانت حاضرة قبلها في الملكيات والحكومات الدينية في الشرق المتوسطي القديم[22] . هي في أساس إنجازات هامة للسلطة الصينية[23] : فهي بإجرائها اختيار الاداريين ، تفتح أمام الجميع مهنة الأشراف ، بدفعها الأجور والتعويضات للموظفين ، تكسب إخلاصهم ؛ بتدريبهم لمدة طويلة وتحضيرهم عملياً للتوصل الى الوظيفة العالية ، تغرس فيهم نفس الايديولوجية للمصلحة العامة . لكن في مجتمع أساسه زراعي ، الادارة المركزية للفوائض الانتاجية التي يجب اقتطاعها واعادة توزيعها لاعاشة الادارة هي صعبة : الجهود المبذولة للتوصل الى ذلك فريدة ؛ شبكة الطرقات التي تجمع

---

22. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry) (ed.), Trade and markets in the early empires, op. cit.

LEVEQUE (Pierre), L'aventure grecque, op. cit.

23. BALASZ (Etienne), La bureaucratie céleste, Paris, Gallimard, 1968, 346 p. Ed. originale: Chinese civilization and bureaucracy, New Haven, Yale University Press, 1964.
LOMBARD (Denys), La Chine impériale, op. cit.
GERNET (J.), Le monde chinois, op. cit.

انهاراً كبيرة وتتجه داخلياً نحو العاصمة ، تنقل من كل مكان الحاصلات الأساس ، كالأرز والحبوب . إن المكان المخصص في كل بقعة لزراعة الحبوب ، يسهل التحصيل وإعادة التوزيع . لكن النظام هو دائماً عند حده الأقصى لقدراته التقنية : دفع مرتبات الموظفين ليس ممكناً عادة إلاّ بضرائب مباشرة على الناتج المحلي ؛ وبهذا تحاط بموالي يساهمون في تآكل السلطة المحلية : ومرحلياً تتشكل اقطاعيات وظيفية .

الإنجاز الأحسن في موضوع البنية البيروقراطية ، هو إنجاز الإدارة الرومانية ثم الكنيسة ، التي حذت حذوها ابتداء من اصلاح ديوكلسيان Dioclétien .

في روما ، أنشأت الامبراطورية إدارة مركزية كان دورها حيوياً[24] . اليها يرجع الفضل في حماية الأمبراطورية كلها ، وفي تموين قسم من سكان الريف . ينتج اقتطاع الضرائب في أساسه من الفتح وموارد الخزينة ـ في مصر وافريقيا ، ويمسك أراضي مستغلة لحسابه ويوفر القمح اللازم لحياة روما ولحسن عمل المجموع . لكن هذه الموارد هي بالكاد تكفي لأن تعطي الأمبراطورية بعض المؤسسات المشتركة ، وخاصة الجيش . وفيما يبقى ، على روما أن تلجأ الى وسائل تمويل أخرى للمصالح العامة .

لم تتعرض الكنيسة لنفس الصعوبات التي للسلطات المدنية ، في بنائها بيروقراطية ثابتة : ليس لرعاياها نفس النزعات ، والعقيدة المشتركة تولّد جواً من الثقة يلطف الرقابة . بالرغم من بعض مظاهر الضعف ، صمدت البيروقراطية الكنسية قروناً أمام إدارة قليلة التركز : الموارد المأخوذة من الأعشار كانت تستهلك محلياً ، يعاد توزيعها لدعم الاكليروس ، بناء أماكن العبادة وخير المحتاجين ، وذلك دون أن تكون الغاية مهملة . هكذا كانت البيروقراطية الكنسية صورة للتسلسل الفعّال الذي بنى ، بفضل تأسيس محلي منظم ، أماكن واسعة ؛ وقد أوضح ما على كل سلطة أن تقوم به لتتمكن من التحكم بالأساس . عند عدم وجود إدارة منتظمة . يبقى الأمير غير قادر على العمل في العمق : يكون عليه أن يركّب مع الأنظمة ، علاقات مجتمعية لم يوجدها أو لا يستطيع أن يحكمها .

في كثير من الأحيان ، الدولة ليست سوى بنية عليا طموحة ، لا تحجب جيداً بقاء تنظيمات محلية قديمة : تبقى التجمعات الريفية والتنظيمات القطاعية والسلالات العرقية[25] . وفي أحيان أخرى ، تكون روابط الاتصال بين السلطة المركزية وكتل السكان ، من واقع اقطاعية تدين بسيادتها وجوهر وسائلها ، للدولة التي هي جزء منها والتي تحولها الى مجرد حيلة قانونية .

24. FINLEY (Moses I.), L'économie antique, op. cit.
25. WOLF (Eric R.), Peasants, op. cit.

2 ـ تستغل الدولة مواردها المقتطعة من أجل بناء شرطة وجيش لها ، لكنها فقيرة : وكان مستغرباً ضعف الجهاز العسكري التي كانت تعده وتسلّحه ؛ المشروع كثير الكلفة . والأمير ، بتركيزه فرقاً في بعض النقاط ، كان يسعى لاستخدامها بشكل أفضل ، لفرض طاعته على المناوئين لسلطته ، وإخضاع مثيري القلاقل وحماية البلد من التعدّيات الخارجية . يمكن للمقاومة التي تبديها خلايا ريفية صغيرة أو رعوية جريئة ؛ أن تُفشل طوال سنوات ، وحتى أجيال ، مثل هكذا جهاز عسكري ضعيف : تكشف اللصوصية التي تتحدث عنها النصوص ، عدم القدرة هذه على رقابة كتلة السكان[26] .

تجاه الخارج ، الحالة ليست دائماً مؤاتية : يكرس الأمير كل جهوده لجيشه ، لكن القوات العسكرية المدربة والمجهزة على هذا النحو لا تنطبق ، في المدنيات المجزأة (القطاعية) من المزارعين ، سوى على جزء صغير من السكان . لا تكون القوة المجندة ذات شأن إلاّ هناك حيث الدولة تجمع في اتحاد ، رحّلاً يمكنهم حالاً أن يتحولوا الى محاربين ، لا يتطلبون أية مبالغ ويملكون سهولة في الحركة لا تتوفر للجنود المشاة الذين هم في مواجهتهم .

تظهر الدول الكبرى التقليدية سريعة الانكسار عندما تواجه قوى هائجة مندفعة من امبراطوريات السهوب التي تكلم عنها رينيه غروسيه René Grausset [27] .

ينجم الضعف الرئيس للدولة التقليدية من عدم قدرتها على أن تقتطع موارد هامة وأن تحسن مراقبة استخدامها . تنقصها قاعدة اقتصادية نقدية .

الاقطاعيات ، المجتمعات النظامية

بين أنظمة العلاقات المجتمعية التي ترتكز عليها الدول التقليدية ، بعضها ليس سوى امتداد للخلايا الضيقة للعالم القديم ؛ تلك هي حالة رقابة الجميع على الجميع التي تقيم انطباقاً ملائماً لاعادة انتاج لا محدودة لنفس النماذج : تلك هي كذلك حالة فروع النسب ، التجمعات الاقليمية أو طبقات الأعمار . غيرها من الأنظمة هي مرتبطة جداً بظهور أيديولوجيات السلطة .

التأثير الاقتصادي الذي يمارسه من يملك وسائل الانتاج أو الفوائض الزراعية ، يولّد علاقات الاتباع والأنصار . في معظم المدنيات ، هي لا تشكل في كل حال سوى

---

26. BRAUDEL (Fernand), La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, Paris, A. Colin, 1949, XVI-1160 p.
27. GROUSSET (René), L'Empire des Steppes, Paris, Payot, 1939, 639 p.
— Bilan de l'histoire, Paris, Plon, 1946, 320 p.

سمة ضعيفة للتنظيم الاجتماعي .

مع تكوين أيديولوجيات السيادة والقبول بالبنى التسلسلية ، تغير كل شيء . يستطيع من يمارس تأثيراً اقتصادياً ، أن يمارس كذلك سيادة وسلطة تعيدان على مستوى العلاقة الشخصية المباشرة[28] ، العلاقة بين الحاكم ورعاياه : يكون النظامان شرعيين لنفس الأسباب والمبررات ، ويقومان على نفس المبادىء . تتطور النظم الاقطاعية داخل هياكل الدول وليس على هوامشها : لم تنس أوروبا المتوسطية الأمبراطور أو الملك والاقطاعيين يدينون بالولاء الى هؤلاء الحكام الأعلين[29] ؛ من هناك تنشأ سيطرتهم التي يمارسونها . في يابان ديميوس Daîmios ، لا يختلف الوضع وتكاثر السلطات المحلية لا يسيء بالاخلاص للأمبراطور .

إذا كان الاقطاع يأخذ تبريره الايديولوجي من المذاهب التي تؤسس السيادة العليا ، ويضيف لنفسه لنفس السبب، علاقات عامة لتفاوت مؤسساتي ، عشائر أو طبقات[30] ، تدعمه في مبدئه ، فذلك لا يفسر الأسباب العملية لنجاحه والطريقة التي تفرغ بها السلطة من مضمونها . ذلك أنه على مستوى الحقائق الجوهرية للتأطير المحلي واقتطاع الضرائب الضروري لكل نظام سياسي مستقل ذاتياً ، فإن علاقة الاقطاعي بالتابع له تكشف عن عدم فاعليته.

تكون الدولة التقليدية مشلولة بصعوبة مراقبة سكان عديدين متفرقين وتوظيف موارد هامة في اقتصاد غير نقدي . الرابطة الشخصية التي تقوم بين سيد الاقطاع وأتباعه لها من القوة نصيب أكبر من المبدأ النظري لتبعية الحاكم بفرد من رعيته . يعيش النبلاء بين الشعوب التي يمارسون عليها سلطتهم : يقيمون في تلال أو في قصور يشرفون منها على المزارع ؛ السلطة الرادعة التي يملكونها هي ذات تأثير على الجميع ، لأن كل واحد يعرف الرجال المسلّحين الذين يستخدمهم ، وحصرهم ، الحماية التي يمكن أن يوفروها

28. BOUTRUCHE (Robert), Seigneurie et féodalité, le premier âge des liens d'homme à homme, Paris, Aubier, 1959, 423 p.
29. GANSHOF (F.-L.), Qu'est-ce-que la féodalité? op. cit.
BLOCH (Marc), La société féodale, op. cit.

30. LOMBARD (Jacques), Structures de type féodal en Afrique noire, Paris, Mouton, 1965, 554 p.
MAQUET (Jacques), Une hypothèse pour l'étude des féodalités africaines, Cahiers d'Etudes africaines, vol. 2, 1961, p. 292-314.
— A research definition of african feudality, Journal of African History, vol. 3, 1962, p. 307-310.
MAIR (Lucy), Clientship in East Africa, op. cit.
DUMONT (Louis), Homo hierarchicus, op. cit.
GOUBERT (Pierre), L'Ancien Régime, Paris, A. Colin, 2 vol., 1970, 232-264 p.

ضد الأخطار الخارجية هي كذلك واضحة ، الروابط التي تنشأ هكذا بين الخلية المحلية والذين يحددون اطارها تكون متينة[31]، وتكون الرقابة المتبادلة من البعض على البعض الآخر دائمة ، وبنسبة ما يقيم السيد الاقطاعي في أراضيه ، يكون قادراً على استخدام كل ما يقتطعه بدون عناء .

العلاقة الاقطاعية هي الأولى لفرض ادارة خارجية مع ذلك قريبة الى الوحدات الصغيرة للعالم الريفي ، ولاخراجها من نظام الأمانة للتقليد الذي كان يميزها حتى ذلك الحين[32] . فهي تسمح بالحفاظ على قوة مسلحة كبيرة وحاضرة الوجود في كل مكان في بلدان مهددة باختلال الأمن : كانت الشعوب البحرية والرحـّل المتدفقة من سهوب أوروبا الشرقية من محطة ترحيل بانوني Pannonie تهدد كل العالم المسيحي ؛ أصبحت المقاومة فعـّالة عندما ملكت كل خلية محلية فروسية لصد هجمات البرابرة . توصل الاقطاع الى ذلك ، كما يذكر فوكس Fox [33] ، وهذا سبب تحوُّل نقطة الارتكاز السياسية لأوروبا ؛ من عالم البحر المتوسط حيث القوة العسكرية للفروسية الاقطاعية هي محدودة بسبب فقر المحيط الريفي ، انتقلت الى أوروبا الشمالية حيث السهول الفسيحة القادرة على إعاشة شعوب متعددة والدفع لميليشيا دائمة وكبيرة الكلفة .

عندما ترتفع فوق علاقة العبد بسيده الاقطاعي ، يتكشف النظام الاقطاعي قادراً على بناء أمكنة هامة ، لكن ليس بصورة منظمة . علاقات التابع بالاقطاعي هي شخصية وتقوم على الثقة المتعاهد عليها ، وهذا يضعها في مناخ من الثقة : لا يضر بعد الأطراف بتماسك العقد ؛ يمكن أن تكون ممتلكات الشريف متناثرة دون أن يضر هذا بولايته ـ يكفي أن ينتقل بلا انقطاع من إحداها الى الأخرى ليستهلك ما هو متوجب له ولا يمكن تجميعه في مكان . وبما أن اجتماع الأراضي يتم وفقاً لمنهج النسب أو المصاهرة ، فإن انفراط الأراضي لا مفر منه . هذا هو الذي منع السلطة الاقطاعية من أن تحل محل الولاية المركزية التي تفرغها من كل مضمون . لكن في كل مرة تجمع العائلة حزمة متماسكة من الممتلكات ، فإن منطق الحالة يميل لجعلها دولة صغيرة تكون أهدافها وسياساتها متناقضة مع تلك التي للمملكة التي أوجدت الاقطاع .

---

31. DUBY (Georges), La société aux XIe et XIIe siècles dans la région mâconnaise, Paris, SEVPEN, 1971, 525 P.
32. Ibid.
MENDRAS (Henri), La fin des paysans. Changement et innovation dans les sociétés rurales françaises, Paris, A. Colin, 2 ᵉ éd., 1970, 306 p.
33. FOX (Edward W.), L'autre France. L'histoire en perspective géographique, Paris, Flammarion, 1973, 213 p. Ed. originale: History in geographic perspective: the other France. New York, W.W. Horton, 1971.

إذن يمكن تصور أن جغرافية العالم التقليدي كانت من خاصية دورية : الانتقال من الدولة الى الاقطاع ، ومن هذا الى جيل جديد من الدول مجمعة تدريجياً في مجموعات أكثر امتداداً حتى اللحظة التي فيها تفقد الرقابة التي تمارسها فاعليتها .

لا يوجد للخروج من هذا التكرار المستديم لهذه الجذور ، سوى الدول المدن التي سماتها هي في نفس الوقت مختلفة عن تلك التي للدولة المركزية وللاقطاع .

الدولة ـ المدينة

في مقابل التقلبات المستمرة للدول ولمسار الاقطاع الذي يخدمها لكن يفرغها من معناها ، توجد بنى تبقى بإصرار صغيرة ، لا تحاول عادة أن تمتد ، لكنها أكثر جدة في بعض مظاهرها ، من الامبراطوريات المتغطرسة .

أ ـ الفرق بين الدولة والدولة المدينة هو حتماً جغرافي : فهو نتيجة لابعاد متفاوتة ولسمو مكانة المدينة في الدولة الثانية . جغرافية الدولة هي جغرافية تركيز السلطة التي تنظم وسائط الربط : تستدعي عندما تكون الادارة نظامية ، وجود عاصمة وشبكة مدينية للاتصال ؛ لكن افتقار الأمير يفرض عليه أن يستند الى إقطاع ريفي بالضرورة ، وهذا يقلّل الى حدٍ ما من دور المدن . في الدولة ـ المدينة ، على العكس المركز الأساس هي المدينة : عندما يضم الاقليم كذلك بلداً واسعاً ، فإن هذا الأخير المحكوم والمستغل ، لا يملك حقوقاً مساوية لحقوق الاقليم المديني[34] .

في أساس هذا الفارق الجغرافي ، توجد مفارقة في الايديولوجيات التي تبرر وجود السلطة . في الدولة ، يخضع المواطن لولاية تستمد مصدرها من العالم الأعلى المحترم ، في علم كوني يبعث على القبول بالتسلسل وضرورة النظام أو في منطق يجعل من الحاكم ؛ المرتفع باعتبار مقدس تجريدياً ، أداة لأقدار كبيرة . في المدينة ، المجموعة بتضامنها هي التي تسعى لأن تنظم نفسها[35] . في الحالتين ، يدخل التطور في التاريخ ، وصيرورة المجتمع تمسي قدراً ؛ لكن هنا ، يتكفل المجتمع بمسؤولية مستقبلة بدلاً من أن يعهد بها الى أمير هو أداة وشاهد لقوى عليا .

من هذه الأثرة الجماعية تستمد المدينة خصائصها الرئيسة : إذا لم تسعَ عادة للتوسع ، ذلك أن أفرادها لا يقبلون بمشاركة الامتيازات مع الأجانب ؛ إذا كانت المدينة توسعية ، فهي تعتبر الأمكنة المفتوحة كأنها ملحقات تستثمرها لمصلحتها الخاصة ،

---

34 . كحالة الكونتادو الايطالي ، حيث حلّت المدينة مكان السيادة الإقطاعية دون تعديل الأطر القانونية .

35. FUSTEL de COULANGES (Numa), La Cité antique, op. cit.

وليست كأجزاء لإدخالها في جسم الدولة الكبير.

ب ـ يُعبِّر التجمُّع المديني عن القصد الجماعي والإرادة المشتركة للقيام بإدارة الأعمال. تاريخ اليونان ما قبل الكلاسيكية هو نموذج عن ذلك : الحركة التي أوجدت المدن هي ذات أسس دينية[36]، فمن أجل المشاركة في شكل جديد للعبادة، يعم المجموعة كلها، ويعتبر أعلى رتبة من شعائر الاخلاص العائلي، فإن الأقسام السياسية القديمة، السلالات الضيقة لليونان الجزر وأشباه الجزر، اصطنعت مؤسسات جديدة. وحتى تأخذ الشفافية كل مدلولها، وحتى يصبح أفراد الجسم المدني بحق مواطنين ويساهمون في كل ما من شأنه رفع قيمة الطرق الجديدة للوجود، ينبغي أن يكون الجميع في خدمة الجميع : التركز الجغرافي هو أداة التحول الاجتماعي.

يحدث أن يسبق التجمع السكاني التطور السياسي : نشاهده في العصر الوسيط[37] : يتجمع الحرفيون والتجار والذين يعيشون من خدمة النبلاء أو من الاكليروس، حول الكنائس، في المدن أو في القصبات التي تتكاثر قرب الأديرة. في هذه التجمعات السكانية، لا تلبث أن تظهر حاجات ـ تتعلق بمشاكل الصحة، في إدارة المكان المديني، إقامة المعارض والأسواق، أو التشريع اللازم لرخاء الحرف : السلطات التي تقوم على الوصاية على المدن هي بعيدة جداً عن الاستجابة لرغبات السكان. تشكل هذه عندئذٍ بلدة وتتسلم قدرها شخصياً : تتحول الى دولة ـ مدينة. الاستقلال الذاتي ليس الشيء الوحيد الذي تطالب به : فهي ترغب بالوصول من باب واسع وأفضل الى الحياة الدينية ـ الاندفاع في بناء الكاتدرائيات يشهد على ذلك، وكذلك دخول الأخوة الواعظين والاخلاص العميق للأسرار؛ نجد المقومات التي أعطت المدينة أصالتها، في القرية المتوسطية، حتى ولو بدت في ارث مختلف.

ج ـ يستدعي مبدأ الولاية الذي يعطي الدولة ـ المدينة سبب وجودها ويحد حجمها، مشاركة المواطنين في إدارة المصالح العامة. إذا كان الجميع يملكون الحق باسماع صوتهم، نكون في ديمقراطية : إذا كان هذا الامتياز محصوراً بفئة، الأكثر ثراء بين السكان، نكون أمام حكم الأقلية؛ يقال بلوتوقراطية (حكومة الأثرياء) إذا كانت النقود هي المعيار لاختيار المواطنين العاملين الفاعلين : في بعض الأحيان، كانت السلطة تفلت من الشعب وتصبح مصادرة من مستبد؛ يمارسها بطريقة مطلقة، الى حد

---

36. Ibid.
LEVEQUE (Pierre) L'aventure grecque, op. cit
37. PIRENNE (Henri), Les villes du Moyen Age. Essai d'histoire économique et sociale, Bruxelles, Maurice Lamertin, 1927, 206 p.
RORIG (Fritz), The medieval town, Berkeley, University of California Press, 1975, 208 p.

ما مثل الحاكم بالنسبة لرعاياه ، لكن دون أن يدعي نفس الشرعية ونفس الولاية : فهو لم يتوصل الى فرض نفسه إلاّ بالقوة . إذن في الدولة ـ المدينة نجد الأشكال السياسية الأكثر قرباً من السلطة البحتة ؛ وبما أن المكان المسيطر عليه ضيق ، تتوصل هذه الأشكال لأن تفرض نفسها فيه بالرغم من الضعف المتلازم مع كل نظام يجهل الثقة . الفئات التي يرتكز عليها تحليل المؤسسات السياسية ، كانت في تصور اليونان في العصر الكلاسيكي من أجل وصف الخلايا الصغيرة التي كانت مألوفة عندهم .

تلائم الديموقراطية الايديولوجية التي تؤسس الدولة ـ المدينة : الغاية هي الاضطلاع بمسؤولية المصير المشترك ؛ للتوصل الى ذلك ، ينبغي أن يكون الجميع قادرين على التعبير عن أنفسهم ، وعلى المشاركة في مناقشة الاجراءات والاعتراض عليها إذا بدت لهم غير منطقية ؛ إذا لم تنجح وجهة نظرهم ينحنون أمام الرغبة الجماعية ، لكنهم ليسوا ملزمين بالخضوع لسياسة جائرة وغير مبالية برغبات وتوسلات الكتل السكانية .

د ـ تسهّل الحياة الاقتصادية في المدينة ممارسة السلطة . تكون شروط التسيير الناجح للمؤسسات مؤمنة عندما تكون النقود شمولية الاستخدام . من شأن هذا أن يسهّل جمع الضرائب ويعطي الحكومة إمكانية استخدامها وفقاً لما تراه وفي المكان الذي تختاره . بعض المدن تجهل بالتأكيد التجارة الكبيرة البعيدة : فهي مأهولة بالمزارعين كما بالتجار وأصحاب المهن ، لكن هذا لا يمنعها من المشاركة في حياة المبادلة ؛ وحتى يتوصل مزارعون الى العيش على قطع أرض ضيقة جاهزة حول مدينة ، عليهم أن يتخصصوا في انتاجات مكثّفة ذات مستوى ؛ في قسم كبير من أوروبا الوسطى ، كانوا يزرعون الكرمة ويعرضون محاصيلهم الى سكان الجبال المجاورة أو الى النبلاء والبورجوازيين في الريف : كان هؤلاء يفضلون نبيذ مزارعي الكرمة على عصارة العنب الممزوجة بالماء لعبيد الأرض قليل العناية .

المدن التي تجني غذاءها من الريع العقاري هي الوحيدة التي أفلتت من الاقتصاد النقدي والتي لم تمل كثيراً الى انتشار نظام للضرائب : المالكون يقيمون في فنادق المدن طوال السنة ؛ يمضون بعض الأسابيع في أراضيهم أيام الحصاد من أجل استلام ما يوجب لهم . يعيشون مما استطاعوا جمعه ويستعملونه ليدفعوا عيناً للّذين يشتغلون لهم ولاكتساب أنصار لهم .

في كل مكان حيث الوظائف المدينية المهيمنة هي حرفية وتجارية ، تجد الدولة ـ المدينة بنية تحتية ملائمة لانتشارها . المدن التي تعيش من ريع الأرض هي غير مؤهلة

كثيراً لأن تدير نفسها بنفسها، هي تشكل في تركيبة الدول المركزية ، مرابط اتصال لا غنى عنها بين المركز والأطراف ، لكنها لم تتوصل بشكل عام لأن تصبح سياسياً مستقلة[38] .

هناك حيث تزدهر التجارة الكبيرة والمصانع ، لا تلاقي السلطة البلدية أي عناء في تحصيل الضرائب وفي الدفع للمستخدمين الذين يسهرون مباشرة على حسن سير المؤسسة المدينية ، وهم الموظفون المدنيون وعندما تستدعي الحاجة ، جنود يجعلون من المدينة قوة عسكرية . تسهِّـل الموارد كذلك بناء الدفاعات الدائمة : تقاوم المدن ضغط النبلاء الذين يحكمون البلاد السهلية أو هجمات السلاّب الذين يهددون دورياً الدول الأكثر منعة .

تأخذ إدارة المدن باكراً مظهراً حديثاً : نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة هي أكبر من ذي قبل ، وممارسة التجارة تدرب على مسك كتب الحساب وتبين أنه من الضروري الاحتفاظ بأثر لكل القرارات ولكل الأعمال الماضية . جهاز الموظفين البلدي يتخصص : يوجد سكرتيرون وسكرتيرات ، نظار طرق ، قضاة ، بائعو فضة . . .

هـ ـ المشاكل التي تعترض الدولة ـ المدينة هي أكثر تنوعاً من تلك التي يعالجها الحكام المطلقون للدول الكبرى : هنا لا يمكن الاستناد على المجموعات المحلية من أجل حل المشاكل الاقتصادية وتسوية الخلافات التي لا بد وأن تبرزها . لا يتوقف الأمر على الحرب والسلم ، على الدين أو العدالة ؛ ينبغي السهر على حسن سير التجارة ، إنشاء المؤسسات التي بفضلها تتم العمليات في مناخ جيد ، توفير النظام وحماية ملكية الأراضي والأموال المنقولة وغير المنقولة . السلع المنتجة لا يكون لها سوق إلّا إذا كانت جيدة : إذن يقتضي وجود رقابة صارمة على المصنوعات . تحتل السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المدن مركزاً ممتازاً حتى قبل أن تعزم الدول الكبرى أن تمارس بدورها تأثيراً على الانتاج وعلى توزيع الثروات .

هذه الصلاحية الشبه عامة والوسائل التي سمحت بممارستها ، عرضت للخطر ، المبادىء التي قامت عليها المدينة . الغاية هي السهر على مصلحة الجماعة ، لكن الكل لا يشاركون بنفس الطريقة في الانتاج ولا يملكون مداخيل متماثلة . الأكثر غنى يساهمون أكثر من الآخرين في تنفيذ السياسة المشتركة . يحاولون أن يحولوا الى قوة سياسية ، التأثير الذي تؤمنه لهم الثروة . يسعون أن يكونوا محاطين بأتباع مخلصين في جمعيات المواطنين : عندئذٍ يؤثرون ، بواسطة أصوات هؤلاء الأنصار على القرارات الجماعية . وفي تصرفهم

38. FOX (Edward W.), L'autre France. L'histoire en perspective géographique, op. cit.

جماعة أو فريق ، يتوصل الأكثر ثراء الى تقليص بعض الشيء ، السلطة الشعبية . إذا توصلوا لأن يحلوا محل الميليشيات التي تعبىء كل الناس للدفاع عن المدينة ، فرقة دائمة من المرتزقة ، فيقدمون وظائف مأجورة لمن هم بلا موارد ، ويحررون كل الذين يشكون من عدم الوقت ولا يملكون الرغبة الحربية لموجب يبدو لهم ثقيلاً . وفجأة يفقد العدد الكبير القوة السياسية التي توفرها الاستعانة بالسلاح . في كل مرة تتم فيها مناقشة إجراء ، كل فرد يعرف أن وضع هذا الاجراء موضع التنفيذ يتوقف على مشاركة المواطنين القادرين : لا يمكن إجبارهم على الدفع - فهم يراقبون القوة العامة . لا يمكن العمل تجاه أنهم لا يقبلون عن طيب خاطر. تنحرف المؤسسات الديمقراطية نحو المؤسسات التابعة لحكومة الأقلية . عندما يشرع التطور ، لا شيء يسمح بوقفه دون أن نجعل النظام موضع اتهام : هناك تجد الدكتاتوريات أصلها ، الذي يجعلها ممكنة هو الدعم الذي يمنحه الشعب لمن يخلصه من طغيان دائم ، مخادع وبغيض .

التطور نحو الأوليغارشية (حكم الأقلية) تسهّله طريقة الاضطلاع بالأعباء العامة في عدد من الدول - المدينة : بدلاً من تطبيق نظام مركزي لتحصيل الضرائب قادر أن يلبي كل النفقات ، يكون كل مواطن غني ، مكلفاً بتنظيم وتمويل بعض المصالح ، تجهيز مراكب أو فرق عسكرية ، تحضير أعياد واحتفالات جماعية ، مساعدة الفقراء والمحتاجين . في اللغة اليونانية الكلاسيكية ، يقال ان طقوساً تفرض[39] . الذين يأخذونها على عاتقهم يقبلونها مختارين ، لأنها تؤمن لهم تأثيراً سياسياً كبيراً وتعطيهم رقابة مباشرة شيئاً فشيئاً على الاجراءات المتخذة من الجماعة . الذي يسلّف الموجب يربح كذلك أكثر : فهو يمارس في الواقع نفوذاً كبيراً في النطاق الذي يتدخل فيه ؛ يضمن لنفسه حظوة أكبر مما كان يناله لو انتظر أن يجبر على الدفع ؛ يهدىء الانتقادات ويحترم الايديولوجية التي تقوم عليها الدولة - المدينة وهي مشاركة الجميع في القرارات وفي السلطة . L'Evergète ، هو الذي يأخذ عن قصد على عاتقه نفقات عامة ، الا يعتبر مواطناً متفانياً وفاضلاً ؟ لا يتميز هذا بصفات أحد أفراد القلة الحاكمة ، الحريص على جني الربح بدون تعويض ، من النظام الذي يعيش في ظله ؛ عنده أكثر من الوسائل مما عند الأخرين وبها يجني النتيجة التي تفرض ؛ الشيء المثالي للجميع هو أن يشاركوا كلهم بجزء من امكانياتهم في الأمر العام (الدولة) ؛ اذا كان أحدهم أكثر غنى ، فهو يفعل أكثر من الأخرين ، وهذا يعني أنه مواطن صالح . كما يذكر بول فين Paul Veyne [40] ، الـ Evergetisme اليونانية كما الرومانية هي محرّكة ومثارة بأيديولوجية

---

39. VEYNE (Paul), Le pain et le cirque. Sociologie historique d'un pluralisme historique, Paris, Le Seuil, 1976, 800 p.

40. Ibid.

تدعم الأقوياء ، بالعمل على تناسي أنهم يسيئون بنجاحهم وثروتهم ، الى التناسق في عيش الكفاف الذي ترتكز عليه كل ديموقراطية .

و ـ تنحرف الدولة ـ المدينة بشكل طبيعي نحو إبراز التناقضات الاجتماعية : فهي ترى الفوارق بين الثروات تتعمق ، وتحوّلها الى انحرافات قوة عارمة . هي نموذج لمجتمع الطبقات[41] : تحول التأثير الاقتصادي الى سلطة هو شيء واضح ؛ منذ اللحظة التي فيها يقوم التفاوت ، تعمد حكومة الأقلية التي تراقب الحكومة ، لاستخدامه لدعم وتخليد وضعها المميز . تصبح الدولة أداة لهيمنة مجموعة على المجموعات الأخرى .

يرجع أصل نظريات تقسيم المجتمعات الحديثة الى طبقات ، الى دراسة الدول ـ المدن في العهد الماضي[42] . في بداية القرن التاسع عشر ، اكتشف المؤرخون البورجوازية ، وتبين لها أنها في أصل الأشكال الحديثة الأولى للتنظيم السياسي ، وانها أداة الازدهار الاقتصادي في القرون المتوسطة والحديثة ، وأنها العنصر الرئيس للتحولات التي فتّتت تدريجياً النظام الاقطاعي . دعّمت صراعات هذا التطور ـ الصراعات التي قادتها المدن للحصول على دستورها (ميثاقها) بأن يكون لها الحق أن تحكم نفسها بنفسها ، والصراعات التي مزّقت بسرعة المدن الأكثر رفاهية والتي تقابل الشعب السمين بالشعب الهزيل ، المرتهنين بالجموع العاملة التي يستغلونها ويخضعونها لارادتهم . من فلاندر الى ايطاليا الشمالية ، هي القواعد نفسها التي نجدها . عندما يصبح حكم الأقلية ضاغطاً فإن ذلك يعني ، كما في اليونان القديمة ، ظهور الدكتاتوريات (إغتصاب السلطة) : تصب التوترات في أشكال سياسية جديدة .

ز ـ بالرغم من نواقصها ، تقدم الدولة ـ المدينة إطاراً لا يقارن لاقامة مؤسسات فاعلة[43] : تختص بإدارات منظمة ؛ توفر إطاراً دائماً للسكان ؛ تتكفل بتربية الصغار ـ المدن اليونانية كانت تخصص جزءاً كبيراً من مواردها لهذه الغاية وكانوا فخورين جداً بهذه المؤسسات التي أنشئت لهذا الهدف . عرفت المدينة تقسيم المكان بطريقة لا يمكن لأحد أن يكون خارج الرقابة . هناك حيث تبدو البنى القديمة المحلية قوية جداً ، كانت في اليونان القديمة ، كان تحفر فيها بشرذمة المجموعات وحدودها : دمّر كليستيان

41. PIRENNE (Henri), Les villes du Moyen Age, op. cit.
42. COORNAERT (Emile), Destins de Clio en France depuis 1800. Essai, Paris, Les Editions ouvrières, 1977, 190 p.

43. SJOBERG (Gideon), The preindustrial city. Past and present, Glencoe, The Free Press, 1960, VII-353 p.

Clistiene [44] في أثينا ، التضامن بين العشائر ، وذلك بتوزيعه السكان الى عشر قبائل تضم مختلف الطبقات الاجتماعية في مختلف الأماكن الجغرافية . في العصور الوسطى ، كان الإتفاق بين السلطة المدينية والكنيسة على جعل الحي ورعية الخورنية خلية حية . الكل معروف فيها والرقابة الاجتماعية الجماعية فيها كبيرة الفاعلية . ألا نجد هنا ببساطة ملامح موروثة عن الوحدات المحلية القديمة ؟ لا : الجديد هنا هو أن الإدارة تستلم البنيوية ؛ تمسك بمحاسبة الناس ، تسجل ولاداتهم زيجاتهم وموتهم ، وتموّل تأطير الجميع .

في مكان صغير ، يمكن لعدم الوفورات الخارجية أن تدخل تأثيرات كبيرة . إذن تكون السلطة متنبهة لتنظيم الأرض . يحد تشريع الدولة ـ المدينة من الأضرار التي يمكن أن تنشأ عن المجموعات من أحدها على الأخرى ؛ يهدف التنظيم الدقيق للبناء للحؤول دون حدوث الحرائق والأوبئة ؛ تعزل النشاطات التي ينشأ عنها التلوث ، خارج-المكان المبني أو في مناطق خاصة . الولاية العامة قادرة أن تقمع كل سلوك مولد للضرر هناك حيث يمكن أن يظهر : هذا يجعل بدون جدوى ، تعميم الفرز الاجتماعي ؛ لا تتجمع العائلات الغنية في قطاع واحد من المدينة ؛ توجد قصورها في كل الأحياء ؛ الباعث على هذا التوزع هو الاهتمام بتكوين موالي وأتباع .

ح ـ تمارس الدولة ـ المدينة عادة ، على الصعيد الخارجي ، سياسة توسعية . تقتطع لنفسها نطاقاً في الاتساع المحيط : تأخذ الدولة في إيطاليا من ذلك اسمها . تلك هي الكونتية (أرض الكونت) حيث الاقطاعية (أرض السيد) قد فرضت باكراً . في إيطاليا الشمالية والوسط ، استبدلت السلطة الاقطاعية بإقطاعية جماعية مدينية .

يأخذ تأثير المدينة عادة أشكالاً أقل قسوة ، لكنها مع ذلك فعّالة . في شرائهم الأرض ، يحصل البورجوازيون على وسيلة بها يشكلون على مزاجهم ، كيفية استغلال المزارع المجاورة . وكيف يزرعون فيها زراعات تبدو لهم أكثر مهارة ، ويقيمون فيها طرق إدارة عقلانية ويكتسبون فيها تبعية القرويين الذين لا يجدون عملاً إلا بصفة مزارعين أو مؤاكرين ، عمال في الحقول أو عصر العنب ، على استثمارات أهل المدن . توجد المدينة طريقة جديدة للتأطير الاجتماعي [45] . فهي تهدم كلياً الطرق التقليدية للحياة المحلية وهو ما لم تفعله الدول الأكثر قوة ، وتحل بشكل أفضل محل الاقطاعيات القديمة : رقابة الخلايا المحلية التي تنشأ عن العلاقة الاقطاعية ، البورجوازيات الجديدة

44. LEVEQUE (Pierre), VIDAL-NAQUET (Pierre), Clisthène l'Athénien, op. cit.

45. FRIEDMANN (Georges) (sous la dir. de), Villes et campagnes. Civilisation urbaine et civilisation rurale en France, Paris, A. Colin, 1953, 480 p.

تضغطها وتضاعفها باستثمار اقتصادي أكثر إلحاحاً . للتوترات الناشئة عند الطبقات داخل المدن ، يضيف التوسع في عرض البلاد ، تعارضاً بين المدن والمزارع والأرياف ، وبين بورجوازية المدن التي أصبحت مالكة وطبقات الفلاحين . يمكن أن يتم الفتح واسعاً ويرسم ، حول المدن ، دولاً حقيقية ، تكون في بعض الأحيان مبنية على قاعدة ولاية ـ سلطة تسلسلية تجعل الرعايا في تبعية مطلقة للحكومة ـ لكن الحاكم هنا ليس فرداً ، بل جماعة اقليمية . في غيرها من الحالات ، تنشيء المدينة في المكان الذي تنظمه مدناً مبتكرة على صورتها ، لكن تعطيها وضعاً أدنى : ذلك يؤمن هيمنتها ويسمح لها بالتدخل في بعض المجالات ويعطيها الحق باستيفاء جزية أو أتاوة . عندما تتوسع الدولة ـ المدينة على هذا النحو ، تتحول الى امبريالية[46] ، (تسلطية) . هكذا حولت أثينا بيركليس ، مدن التحالف الأخي الى مجرد ملحقات ، واستخدمت لمصلحتها ـ من أجل تزيين روعة الأكروبول ـ الكنز الذي خطفته . ضاعفت فينوس المقاييس على طريق الشرق ، راقبت جزراً والحقت بنفسها في وقت ، امبراطورية بيزنطية .

الدولة الهيغلية

تحتل الدولة في فكر هيغل Hegel ، مركزاً مختاراً ؛ ألا تشكل البناء الأكثر اتقاناً للمجتمع السياسي . الأداة الكفيلة بأن تفرض على المجتمع المدني المختلف وغير التام ، سمة العقلانية ؟ يعتبر هيغل [47] الدولة قادرة أن توطد أمكنة كبيرة وأن تحقق مشروعات كبرى . النموذج الذي استوحاه ، كان نموذج بروسيا في عهد فردريك الثاني ، الدولة التي حلم بها فلاسفة القرن الثامن عشر هي دولة الحكم المستبد المستبر .

الفروقات بين هذه الدولة الحديثة والدولة التقليدية هي كبيرة . ترتكز إحداهما كما الأخرى ، على علاقة ولاية ـ سلطة موسّعة الى ما لا نهاية ، لكن أساسها يكمن من جهة ، في اعتقاد في عالم آخر يمتثل له الحاكم ، ومن جهة ثانية ، بإثبات عقلي يجسده ويفرضه على العالم .

تفتقر الدولة التقليدية الى ضآلة الوسائل التي تستطيع أن توظفها لتقود جيداً السياسات التي ترسمها وتقررها : هي لا تستطيع الركون الى إدارة فعّالة ، وعليها أن تركب مع الأنظمة علاقات مجتمعية تؤلف المجتمع المدني . تملك الدولة الهيغلية موازنة منظمة : تختار جهازاً إدارياً متخصصاً وتستخدمه حيث يجب . تنشيء تربيعاً محكماً من

---

46. DOLLINGER (Philippe), La Hanse (XIIe- XVIIe siècles), Paris, Aubier-Montaigne, 1964, 554 p.

47. HEGEL (Georg), Principes de la philosophie du droit, Paris, NRF, 1949, 266 p., Ed. originale, 1821.

أجل أن تراقب المكان والناس وتتأكد في كل لحظة ، من الأمانة لدى من تستخدمهم الكل يشاركون في نفس اتجاه الواجب ، نفس الأخلاص للدولة ونفس الإرادة لتوفير ، للجميع وللأمير ، الرخاء والمنعة اللتين يجعلها العقل ممكنين. التعويضات على قدر المهام ويقبض كل فرد تعويضاً عن جهده . يأخذ سلم الرواتب بالأقدمية وهذا يعطي علاوة على الأمانة .

الانتقال من الدولة التقليدية الى الدولة العقلانية ، الى الدولة الهيغلية يستدعي تحولات من نوعين : 1 ـ تكوّن ايديولوجية تبرر الولاية بالاستعمال المستنير الذي يقوم به الحاكم في سلطته ؛ 2 ـ توسيع الموارد الموظفة ، أي جعل الاقتصاد نقدياً ، وهو شرط لنظام ضريبي وإدارته المركزية . لا يستدعي التحول الأول تغييراً للتقنيات . نشاهده في القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما تأكدت إنجازات العقل ، وقدم ، بواسطة هوبز ونظريته عن العقد الاجتماعي ، افضل تبرير للحكم المطلق . لكن عصوراً أخرى عرفت فلسفات اجتماعية مماثلة : عقلانية السلطة كانت موجودة في الصين ، في الهند كما في بعض الأوقات في العصر الهيلّيني ، العصر الروماني أو الاسلامي . إذن ، يرتبط بروز إدارة أمينة متممة وضرورية للعلاقة العامة للولاية ـ السلطة بصورة خاصة بالتطور الذي لحق بالاقتصاد .

سعت الدول القديمة دائماً للحصول على حلول قليلة الكلفة لمشكلة السهر والإحاطة بالمكان. تعطي إقطاعية الوظيفة جواباً ملائماً طالما كان الحاكم يعرف كيف يبعث الرهبة ويملك وسائل حربية كافية : تكثر أمثلة الأنظمة من هذا النموذج ؛ في الصين[48] ، يترك الامبراطور استقلالاً ذاتياً واسعاً للموظفين الكبار طالما لم يكونوا معترضين على ولايته ؛ في الامبراطورية العثمانية ، كان التعويض على الإدارة يتم بالاستناد الى جباية ضرائب مباشرة على الأرض الموزعة اقطاعات : ذلك هو نظام تشفلك Tchiflik ؛ وحيث ان اختيار الجسم الاداري كان يتم بأخذ الموظفين من الناس الذين ليس لهم ماض ، خونه ، فإن أخطار رؤية الأمبراطورية خاضعة للتفكك والتشقق تتناقص الى حدها الأدنى .

تقضي الاستراتيجية الحكيمة لتثبيت سيطرة عقلانية وإدارة حديثة بالاستناد الى الدولة ـ المدينة . الاسكندر كان الرائد الأكبر في هذا المجال : البنى المدينية ، المدن الاسكندرية المنتشرة من مصر حتى أراكوسيا ، كانت مؤسساتها مأخوذة عن اليونان وتعطي استقلالاً ذاتياً واسعاً لليونانيين والمقدونيين الذين يتمتعون بصفة مواطنين . هكذا

---

48. BALASZ (Etienne), La bureaucratie céleste, op. cit.

أقام الاسكندر مراكز اتصال وفية لسيطرته : فهم من نفس التربية ، ويشاركون نفس المصلحة ، التفوق الهيلليني لا حاجة مباشرة لتمويل المصالح والمرافق التي تؤمنها هذه المدن للجماعة الامبراطورية .

في روما ، تعطي الاستراتيجية الكلية مكاناً أكبر للمدينة : بناء الامبراطورية يُرسم وفقاً لهذه المؤسسة القاعدة . التأطير الريفي في كل دائرة هو على عاتق المدينة التي تمثل الجماعة ، وتقوم على إدارتها واستثمارها كذلك بالمدى للذي تجتذب فيه المالكين الأثرياء للأراضي . على هذا النحو يؤمن الاقتصاد المحلي تمويل إدارة المدينة ؛ وحيث أن الكل يشاركون في الايديولوجية الرومانية ، فإن L'Evergétisme تكون ممارسة في كل مكان ، وهذا يلطف النظام . صيانة الطرق ، إحدى المهام الخطرة المفروضة بالتنظيم الروماني للمكان ، تؤمنها المدن والجماعات الريفية التي تشتمل عليها .

يبقى البناء الروماني يعمل بشكل جيد طالما كانت تسود في الجسم الاجتماعي تسلسلية هرمية : تنشأ المدن غير متساوية في المكان ؛ هكذا كانت رفعة شأن روما مصانة بقليل من التكاليف ـ الموارد المركزية من الضرائب تمثل شيئاً قليلاً . يفقد التسلسل قيمته عندما ، من أجل مكافأة اخلاص المدن ، نقيس الوضع الاجتماعي شيئاً فشيئاً ، على وضع المدن الايطالية ثم روما . عندئذٍ يتوقف تماسك الأمبراطورية شيئاً فشيئاً على الإدارة المركزية . ان تنظيم الامبراطورية على نموذج الدولة ـ المدينة يتكشف على المدى الطويل حاملاً أسس الخراب . لم يبق من النظام الروماني سوى مقطع أرضي فيه أخذت الكنيسة شكلها ؛ اليها يعود الفضل في الثبات المدهش للشبكات المدينية والأماكن الاقليمية في قسم كبير من الغرب .

الطريقة التي بها تستعين الدولة بالدولة ـ المدينة لتتزود بمؤسسات فعّالة ، هي الى حد ما مختلفة في العصر المتوسط والحديث . تتوصل المدن التجارية في بعض الأحيان لامتلاك أراض تعمل منها دولاً صغيرة : هكذا كان الأمر في شبه الجزيرة الايطالية ؛ مع ذلك لم تكن هذه البنى تملك حجة لتبرير توسع كبير : ونظراً لأن الدولة ناشئة من أيديولوجية جماعية ، وتسعى للحفاظ على مصالح المجموعات الأرضية المحددة ، يكون من الصعب عليها أن تضم على قدم المساواة خلايا جديدة . قامت روما بذلك مبدلة الأنانية المحلية باخلاص للأمبراطور ؛ في أوروبا العصر المتوسط كما في أوروبا الحديثة ، امتزج الأمبراطور مع دولة كبيرة ، وهذا حال دون تعرُّض المدن لمثل هذه المخاطر .

سلكت الدولة التقليدية سبلاً غير مباشرة ، في القرنين الحادي عشر والثاني عشر

للاستفادة من انبعاث الحياة المدينية . استعانت بانفتاح الاقتصاد الذي كانت المدن الحرة أداته لترسيخ اقتطاع ضريبي هام . بمقدار ما كان اقتصاد المبادلة يتقدم ، كانت الدولة في سعة . كان من مصلحتها أن تحمي المدن التي كانت في حمايتها : كانت تأخذ منها مداخيل منتظمة وإمكانيات اقتراض لمواجهة الأعباء غير المرتقبة ؛ قدرت فيها العمل ، لأن كل ما كان يسهِّل الاتصالات البعيدة والسلام ، كان يعزز ذلك .

تجد الدولة في أطر المدينة ـ الدولة [49] الجهاز البشري الذي تحتاجه للمهام الادارية الجديدة التي تأخذها على عاتقها : من هناك تختار المحاسبين ، الماليين السكرتيرين والقضاة اللازمين لاجراء تأطير منظم للمكان . من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر ، نرى أن رقابة السلطة كانت تشتد ، بمقدار ما كان عمَّال الدولة يتكاثرون وتكبر معهم صلاحياتهم . والدولة المنطقية مع نفسها ، كانت تعمل كل شيء من أجل جعل الاقتصاد نقدياً ، ومن أجل تطوير التجارة الخارجية التي تسهِّل تحصيل الضرائب . وبوحي من الكنيسة ، حسَّنت تقسيم المكان . بمقدار ما يكون التقسيم واقعاً في عالم مليء ، فما من جزء يخرج عن التجزئة الدقيقة التي تعطي الاشراف قيمته .

الى التأطير الاداري للريف ، الذي بقي ردحاً من الزمن في منأى عن التطور العام ، أضافت الدولة الحديثة ، على مستوى تختلف عن الاقطاع ، الرقابة الاجتماعية والاقتصادية اللتين وفرتها المدينة ذات الدخل ـ لأن الدولة ـ المدينة ، وقد وُجدت داخلة في تكوين اقليمي كبير ، وجدت أن من السهل عليها أن تعيش من مداخيل عقارية بدلاً من التجارة والحرف .

وهكذا نجحت البنية الاجتماعية في التخلص، بفضل جعل الاقتصاد نقدياً ، من التكرار اللامتناهي للنماذج المتراتبة التي كانت تميز حتى ذلك الحين العالم التقليدي . حققت الدولة الهيغلية الأماني التي برِّرت منذ بعيد الممارسة المركزية للسلطة ، في حين أنها أنشأت من أجل النشاط الاقتصادي وتطبيق التجديد ، ظروفاً استثنائية . كانت تهيئة الثورة الصناعية بالتحوُّل الذي لحق بالبنى السياسية منذ القرن السادس عشر .

هكذا بمقدار ما كان يتوضح وجه الدولة المعاصرة ، فإن مضمونها كان يتغير مع ذلك بتأثير الخمائر الايديولوجية التي كانت تفتقر اليها ، منذ عهد الاصلاح ومنذ هوبز ، كل الحياة الاجتماعية في الغرب .

---

49. GOUBERT (Pierre), L'ancien Régime, op. cit.

الفصل السابع

الأسس الايديولوجية للبنية الاجتماعية للعالم المعاصر

رفضت المجتمعات التقليدية جعل علاقات التبعية مؤسساتية ، وهذا ما أغرقها في عالم التوتر السياسي الدائم وقضى عليها بالانسحاق. عاشت المجتمعات القديمة في القبول بنظام تسلسلي هو في ذات الوقت نظام كوني ونظام بشري . هناك وجدت الولاية تبريرها ، فوطدت بسهولة جماعات عديدة منتشرة في أماكن فسيحة . الدولة الهيغلية التي جمعت كل مزايا التأطير الاجتماعي التقليدي ، لم تشتمل على أي مجرى عودة ولا على أثر رجعي مؤسساتي لتوضيح تأثير سياستها ؛ المجتمع بدون عمق ، فهو شفاف لمن يرى فيه إبداعاً للعقل ؛ وبما أن الرشاد (العقل السليم) هو الشيء العالمي المشترك بشكل مفضل ، فلماذا يُستشار الناس ؟ اذا كان الاختيار قد أعدته أفكار مستنيرة ، وجب على الجميع الالتزام به . هكذا يكون جهاز السلطة واقعاً في فراغ مؤسساتي تقريباً كامل : يُعزل السياسي تماماً عن باقي الحياة الاجتماعية والثقافية .

يبدو هذا التطور مفارقاً ، لأنه جرى في وقت كانت فيه الايديولوجيات الناشئة عن العقلانية وعن نقد الديانات المنزلة ، قد تأكدت مساواتية[1] ووضعت موضع الاتهام الفلسفات الاجتماعية السابقة ، وعدلت مسار وأشكال ممارسة السلطة والولاية . هكذا تم التوصل الى عالم ليس لأحد فيه أن يقرر للاخرين . وان يفكر عن غيره : أخيراً كان اعتراف الحكام بكثافة الخامة الاجتماعية ، مما فرض استراتيجية جديدة لتنظيم المكان والروابط الاجتماعية .

1. DUMONT (Louis), Homo aequalis, op. cit.

مصدر الايديولوجيات الاجتماعية الجديدة
العقد الاجتماعي

أ ـ الايديولوجيات الاجتماعية التي تطورت منذ نهاية القرن السادس عشر وفرضت نفسها تدريجياً على أوروبا هي وليدة الاصلاح الديني[2] ، وما ترتب عليه من هزات سياسية . في البداية كان استنكار : كيف يُقبل بأمير هو صنيعة الدجّال ؟ بالنسبة للهوغونوت (بروتستانت فرنسيين) يعتبر ملك فرنسا الذي أطلق البارثيليمية المقدسة Saint-Barthélemy طاغية . بالنسبة للبابويين الوضع ليس أفضل : عندما كان هنري الثامن يتردد ويخاتل ويخادع بين الأحزاب ، كثرت الدعوات للثروة . مع مدّعٍ مكتسب للديانة المصلحة ، لماذا الخضوع : الواجب هو أن نتمرد . ينتهي العياء لأن يفرض تسوية . ظاهرياً ، الكل يدخلون النظام ، لكن الاعتقادات تكون قد تغيرت وعندئذٍ تنشأ طريقة جديدة لمواجهة السلطة عند الملكيين .

في إنكلترا ، لم يُرضِ الوضع السياسي الكالفانيين (اتباع كالفن البروتستانتي) والمنشقين : فرضت الكنيسة الأنكليكانية أرثوذكسية كذلك صعبة كتلك التي للكاثوليك . اعترض الطهريون على التبرير المقبول حتى ذلك الحين لسيادة الأمراء . هم مدركون للحاجة للنظام الاجتماعي : الانسان منحرف بقذارة أصلية وهو بحاجة لأن يكون موجهاً ومساعداً ليصبح أفضل . المجتمع موجود لذلك . لكن ماذا يبرر النظام السياسي وبنية المجتمع إذا لم يكن الملك وكيل الله على الأرض ؟ بالرجوع الى الكتاب المقدس ، يجد الطهريون جواباً[3] ، الدولة والولاية هما نتيجة لاتفاق ، لميثاق معقود بين الله وشعبه والذي يعيد للناس امكانية التخلص من اليأس . ينتقل الميثاق بين كل افراد شعب الله : الولاية على صعيد التنظيم الأرضي ، ليست نسخة عن نظام تسلسلي على رأسه يتربع الاله على العرش . هي حصيلة اتفاق ، وإرادة على مواجهة وتقرير مصير مشترك . فهي لا تبني نظاماً بنسخه على عالم آخر مماثل ؛ فهي تقيمه على العقل الذي منحه الله للناس من أجل أن يختاروا الخير . يتجلى الإله في النظام الاجتماعي بمقدار ما يهتم الناس بالعمل في كل لحظة وفقاً لتوجيهات حكمهم وبعد نظرهم ، ووفقاً لقواعد الأخلاق .

ب ـ يمكن أن نستنتج من هذه الميثولوجيا (أسطورة) للعقد الاجتماعي سلسلة من التأويلات والفلسفات السياسية . فهي تتضمن بعض الخصائص المشتركة . هي

---

2. MILLER (Perry), Errand into wilderness, New York, Harper and Row, 1964, X-244 p., 1re éd.: Bellknap Press of Harvard University Press, 1956.
3. Ibid.

تفرغ التسلسلات الدينية التقليدية من تأثيرها السياسي : ليس من عالم أسمى تأخذ منه الولاية جذورها . ينتقل الدور الذي كان يقوم به رجل الدين في تحديد القيم الرئيسة للنظام الاجتماعي ، الى رجال الفكر الذين يترجمون المقولة المؤسسة للمجتمع المتمدن .

إن التشكيك في النظام الاجتماعي الذي ينشأ هكذا عن اضطرابات للاصلاح الديني وما يعترض هذا الاصلاح ، لم يكن يتعلق سوى بمؤسسات الدولة : كل ما كان يتعلق بالحياة العادية ، بقي محكوماً بالقيم التقليدية ، وهذا ترك للدين دوراً هاماً .

يمكن لكل فرد يطيع أوامر الله أن يحاسب نفسه ويراقب أعمال الآخرين ، وهذا يعطيه استقلالاً معنوياً واسعاً ويبعث على وجود رأي عام يوثق به . فيما يتعلق بقواعد الحياة العامة ، الوضع يكون مماثلاً : يجب على الحاكم أن يعمل بهدي العقل ؛ كل فرد هو قادر أن يقدِّر قيمة ما يقرره ، يوافق عليه أو ينتقده .

يتعمق نقد النظام التقليدي مع الزمن ؛ لا تبقى القواعد المطبقة في الحياة المعنوية والسياسية واضحة ؛ القدرة على الحكم على الأشياء تنبع من القدرة على تأسيس الحكم ومبادىء العمل ؛ أصحاب الفكر الذين يتأملون بأصول المجتمع يملكون احتكار ذلك . يأتي الرأي العام من المجموعات القليلة التي تمارس تأثيراً مزدوجاً ؛ فهي تؤثر مباشرة على العالم السياسي الذي يطلب منها التبرير الذي يحتاجه ؛ تؤثر على الجمهور الذي تشكله من خلال كتاباتها . لم يكن التأثير الايديولوجي هكذا هاماً ومركزاً في أيدي قليلة سوى في مجتمعات معينة معاصرة[4] .

ج ـ تشترك فلسفات العقد الاجتماعي ببعض الخصائص مع الفكر المسيحي التي ورثتها عنه : هي نصيرة المساواة . كل المواطنين من شعب الله هم قانونا متساوون تماما في اللحظة التي التي يسري فيها العقد : يملك الكل القدرة على قبول ما هو موافق لمبادىء العقد ، أو رفض ما يناقضه . يستحق الجميع ، لجهة السلطة ، نفس الاعتبار، لأنهم كلهم مؤهلون لذلك .

في مرحلة أولى ، لا يوضع المظهر المساواتي لمذاهب العقد الاجتماعي موضع التنفيذ بشكل واسع . اهتم هوبز[5] ، الذي أكد على شهرة هذه المذاهب وعلمنها بجعل

4. SCHUMPETER (Joseph A.), Capitalisme, socialisme et démocratie, op. cit. Cf. p. 203-216.
REVEL (Jean-François), La nouvelle censure, Paris, Laffont, 1977, 349 p.

5. HOBBES (Thomas), Leviathan, or The Matter, Forme and Power of a Common-wealth, ecclesiastical and civil, op. cit.
MACPHERSON (C.B.), La théorie politique de l'individualisme possessif, Paris, Gallimard, 1971, 347 p. Ed. originale: The political theory of possessive individualism, Londres, Oxford University Press, 1961.
— The real world of democracy, Oxford, Clarendon Press, 1966.

الإله خارج العقد المبرم ، بإعادة الى الملكية المطلقة ، التبرير الذي انتزعته منها أزمة الاصلاح الديني . في نظرة ، المشاركون هم متساوون لكن العقد يأخذ هونه من رفضهم الكلي لادارة المصالح العامة. بهذا الثمن تخلص المجتمع من العاهات الطبيعية ، ولم يعد الانسان ذئباً للانسان . بحضوعهم للّيفياتان Léviathan ، يؤسس المواطنون نظاماً جديداً يؤمن الانسام بين الجميع . فيه يكون الجميع متساوين . ولكن مع خضوع يجعلهم العقل يختارونه للتخلص من الحرب الأزلية . هو بزهو منظر لنظام سياسي حيث السلطة والولاية ليس لها أي حد : مهما كانت أخطاء وتجاوزات الحاكم ، فإن النظام الذي يوفره هو أسمى من فوضى الحالة الطبيعية . تقابل الدولة الهيغلية هذه الرؤية : فيها يمارس الأمير سلطة عقائدية ليست ناتجة سوى عن العقل ؛ هذا العقل هو ضامن لتسلسل أكثر تصلباً وأكثر شمولاً من التسلسل الذي تؤسسة الديانة التقليدية ، ليس لهذا التسلسل تعقيد أهرام الوضع الاجتماعي والحظوة التي للمجتمعات الطبقية : فهو لا يتضمن سوى طبقتين ، طبقة الولاية وطبقة الشعب الخاضع لها . تمارس الإرادة العليا في فراغ اجتماعي : لا يوجد شيء تحت المشترع . تعمل السلطة في عالم هو بالنسبة اليها شفاف؛ تملك الحق باستخدام كل الوسائل من أجل تحقيق الأهداف التي يحددها العقل .

الصيغة التي يتصورها هوبز عن العقد الاجتماعي تمدد إذن على الطريقة العقلية، الرؤية التقليدية للتسلسل السياسي وتخلصه مما يأتي فيعيق ممارسة إرادة الأمير . فهي تخلص هذا الأخير من السلطة العقائدية التي كانت الكنيسة والدين يمارسانها حتى ذلك الحين . السلطات المطلقة على طريقة لويس السادس عشر والذين كانوا يعتبرون أنفسهم مستنيرين ، في القرن الثامن عشر ، تجد هناك ما يبررها . لكن في غير اتجاهات ، وطبقاً لتفسيرات أخرى ، فإن العقد الاجتماعي قد ساهم في العمق بتغيير البنية الاجتماعية للعالم المعاصر . توجد صيغتان متقابلتان : صيغة لوك Locke التي هي أصل المذهب الفردي الليبرالي (الحر) وصيغة روسو J.J.Rousseau التي هي المنطلق للترجمات الثورية والكليانية للمجتمع المعاصر .

الصيغة الليبرالية للعقد الاجتماعي

أ ـ المصادر ـ في كتابين له[6] ، يجعل جون لوك نفسه صاحب دليل العقد ويؤسس

---

6. LOCKE (John), Two treatises of government, op. cit.
MACPHERSON (C.B.), La théorie politique de l'individualisme possessif, op. cit.
STRAUSS (Léo), Droit naturel et histoire, Paris, Plon, 1954, 389 p. Ed. originale, Chicago University of Chicago Press, 1953.

المجتمع والدولة وفقاً لميثاق أصلي يبرر وجود الولاية وممارسة السلطة . على العكس ، يختلف التفكير الذي يخص به المجتمع عن تفكير هوبز . بالنسبة لهذا الأخير . يمحو العقد المؤسسات السابقة ويمهّد الأوضاع . وهو يتوقف مع ذلك عندما كان يوجد قبل إنشاء الليفياتان : هو يدرك أن ميثاقاً لا يكون صاحلاً إلا إذا كان الأطراف الذين وقّعوا عليه أحراراً . إذن كان يجب أن يكون البعض مستقلين حتى يكون الاتفاق جارياً .

استفاد لوك من هذه الفكرة وطوّرها . هل أن كل الناس عندهم ما يقدمونه لحظة قيام العقد من أجل التأكيد على حريتهم وعلى الاخلاص لتعهدهم؟ يجيب لوك بالايجاب . فضائل الانسان ليست فطرية ، فهي مكتسبة خلال الوجود . يولد الانسان عجينة رخوة ، وشيئاً فشيئاً يتكون مما يطبعه العالم فيه ومن ردات فعله الناجمة عن ذلك . العمل هو كذلك في الأصل ، عند كل فرد جزء للكائن ـ والانتاج هو امتداد للأنا ويكوّن فيها منطقياً جزءاً آخر . هنا يجد حق الملكية ما يبرره ؛ هو سابق للعقد الاجتماعي الذي يعطيه قيمة شمولية : يكون كل الناس ، لحظة قيام العقد ، مسؤولين بالتساوي لأنهم كلهم مالكون . خلافاً لهوبز الذي يحصر المواطنية الأصلية بمن تميزهم الثروة ، يجعلها لوك تشمل الجميع ـ مع إعطائه قاعدة شرعية للاثراء : بتوسيعه تطبيق نظرية حق الملكية القائم على الجهد الشخصي ، على مردود التوظيفات المالية ، يكون قد أسس النظام الاقتصادي الليبرالي (الحر) على قاعدة ثابتة كالنظام السياسي[7] .

إذا كان كل الناس يتقاسمون نفس الحرية ونفس المكانة الأساس ، فإن مضمون العقد الاجتماعي يكون قد تحدَّد وتوضح : لم يخضع الناس لتوقيع على بياض ، لأن أي ميثاق لا يمكنه أن ينتزع منهم ما منحتهم إياه الطبيعة من حقوق . لا يمكن أن تكون للعقد الاجتماعي غاية أخرى ، إذا كان عقلياً ، غير أن يضمن لكل فرد حرية العمل وحق التملك . لا يضع العقد الاجتماعي السلطة في المطلق الذي منه يمكن أن توجه الحكم فهو يعطيها رسالة هي أن تسمح بتفتح كل فرد ، باحترام مبادراته، وبالوثوق بتحسسه بمسؤوليته .

تركز أيديولوجية المساواة المستخرجة من التفسير الذي يعطيه لوك للعقد الاجتماعي ، على مظهر كان حتى ذلك الوقت مهملاً للنظرية السياسية : هي تقبل وتبرر الولاية بمقدار ما تكون هذه الأخيرة في خدمة الناس . هي تضع السلطة في دائرة تنطلق من

---

7. DUMONT (Louis), Homo aequalis, op. cit.
MACPHERSON (C.B.), La théorie politique de l'individualisme possessif, op. cit.

المواطنين ، تصعد حتى الحاكم ثم تنزل عائدة لهم ؛ الأمير ليس فوق الكل ؛ هو منبثق عن المجموع ، يفكر له ، يعمل من أجله ، يأخذ بالحساب مشاكله ، صعوباته ويحلها عندما تعجز المبادرة الفردية عن ذلك . السلطة هي حتماً محدودة في امتدادها ؛ ليس لها أن تظهر طويلة كالمجتمع المدني . فقط بفضل آلياتها ، تتوصل لتحقيق التوازنات الكافية . واجب الحاكم أن يسمح بالعمل وبالمرور كلما كانت حرية البعض لا تعتدي على حرية الآخرين . وفقاً لمحاولة ماندفيل Mandeville وأبحاث آدم سميث Adam Smith [8] ، عندما نكتشف في السوق ، مبدأ التنظيم الآني والآلي للحياة الاقتصادية فإن المذهب الليبرالي يتطلب أن تمتنع الدولة عن التدخل في هذا المجال . إنطلاقاً من اللحظة التي يصبح فيها النقص في آليات التبادل ظاهراً ،عندئذٍ يقبل المذهب بجرعة من التوجيه المتناسب مع الاختلالات المطلوب تصحيحها .

تدخل السلطة ليس جيداً بذاته : لا يصبح صالحاً إلاّ عندما يقابل حاجات للمجتمع من أجله يتدخل بالممارسة . هذا الواقع يدخل في النظام الليبرالي نموذجين من المتطلبات كان يجهلها العالم التقليدي : 1 ـ الأول خاص بطبيعة السيادة ؛ أساس هذه لا يكون إلا في السكان المعنيين بها ؛ 2 ـ النموذج الثاني يتصل بانتقال الاعلام في جسم المجتمع : لا يكفي الحاكم أن يكون قادراً على أن يمارس الضغط في كل مكان ، وأن يفرض على جميع المواطنين نفس الاحترام للقانون : يجب عليه أن يعرف كل المشاكل التي لا تستطيع الآليات الاجتماعية حلّها ؛ ينبغي أن يكون لديه بالاضافة الى التسلسل الإداري الذي يعطي عمله الكمال والتناسق المكاني ، نظام يجمع ويوزع متطلبات الجمهور .

ب ـ أسس السيادة

1 ـ يحول المقتضى الأول جغرافية السلطة . في نطاق المجتمعات التقليدية كان للأمبراطور نزعة شمولية لدرجة أن ولايته يمكن أن تمتد بلا حدود وتُخضع شعوباً مختلفة ، وتتأقلم في شكلها مع عاداتها وتقاليدهم .

لم تظهر الأماكن الخارجية إلاّ كمناطق للغزو أو قطع أرض مأهولة ببشرية دنيا ، من البرابرة العدوين اللدودين لمبدأ النظام .

عندما وجدت الولاية أصلها في تكامل النظام السياسي في نظام سامٍ منزل بالدين ، أصبحت الدول متساوية بالقانون ، لكن لم يطرأ ما يوضح ما سيكون

8. DUMONT (Louis), Homo aequalis, op. cit.
SCHUMPETER (Joseph), History of economic analysis, New York, Oxford University Press, 1954, XXV-1260 p.

امتدادها ، شكلها وحدودها . مفاجآت التاريخ ، المصاهرات بين الانساب الحاكمة ، وفي بعض الأحيان فعل التضامن الثقافي أو الاقتصادي ، هي التي ترسم الحدود وتقلباتها . لا شيء يأتي ليثبِّت منطقياً وضعها .

مع تطور الايديولوجيات الليبرالية ، تغير الوضع : حتى تكون السلطة شرعية ، يجب أن تكون منبعثة عن الجماعة : فهي لا يمكن أن تكون إلاّ تعبيراً عن كيان سابق لها . تندمج الدولة بعد ذلك مع الأمة [9] : أن تبدو المجموعات البشرية كأنها مختلفة ، ان تبدي الرغبة بالاتحاد لتأخذ على عاتقها معاً المصير ، وان تجد الدولة الأساس الطبيعي الذي كان ينقص البنى التي سبقتها .

طالما بقيت الايديولوجية الوطنية حية ، يكون رسم الحدود مبرراً ، حتى ولو بدا صعباً . كل شعب يطمح للاستقلال ، ذلك لأنها الطريقة الوحيدة التي بحوزته للحصول على بنية اجتماعية كاملة ، ولتوزيع أفراده على كامل سلم الأوضاع الاجتماعية والمنافع .

ترجع الصعوبة في التحديد ، في المجتمعات التقليدية ، الى أن المجموعات هي عادة مرصوفة كالقرميد . ثنائية البنية الجماعية أتاحت ذلك من جهة أخرى : الاتصالات بين مجموع السكان الريفيين والنخبة في المدن تقلصت والقيم المسيطرة لم تعد بالضرورة نفسها . بين خلية قروية وأخرى ، العلاقات ضعيفة ، لدرجة يمكن معها أن نضع جنباً الى جنب قرى مأهولة لأعراق مختلفة . ذلك لم يسبب أية عقبة . يكفي أن تكون النخبة مؤهلة لأن توجه هؤلاء أولئك .

أيمكن أن نقبل في دولة ليبرالية حديثة هذه التوزيعات المعقدة ؟ لا شيء يمنع من أن تقوم نفس الولاية ببناء مساحات منفصلة ، لكن الادارة الصالحة تتأثر من ذلك : تفرض تقطيعاً منظماً ؛ العراقيل الداخلية والخارجية تضر بسير الأعمال العامة ، لأنها تزيد من فرص الاحتيال وحوافز الانشقاق . يدفع سلوك التنظيم الاقليمي الى إنشاء مساحات متجانسة كقطعة واحدة . وبما أن الجغرافية الثقافية المتواجدة قبلاً هي مكونة من فسيفساء خلايا مختلفة لساناً وديانة وطبائع ، يوجد تناقض ظاهر . يندفع رجال الإدارة والعسكريون الى تخطيط حدود بسيطة ، تساعدهم قدر الامكان عوارض طبيعية تسهل فيها الرقابة : بذلك يوجدون حتماً أقليات .

2 ـ اذا تعدل الشعور بالاصالة الثقافية والموروثات التاريخية ، لا يعود للدولة إطار

9. KRISTOF (Ladis K.D.), The state-idea , the national idea and the image of fatherland, Orbis, vol. II, 1967, p. 238-255.

طبيعي . بالنسبة لمن يتحسّس بالأخوّة للجميع ، وهذا هو أسلوب الشعور الليبرالي ، التقسيات السياسية هي دائماً كيفية : ينبغي أن يكون العالم بلا شاطىء . بقي التعارض بين المبدأين لمدة طويلة مستتراً : حكمة الدولة كانت بترك الأمور تجري على طبيعتها وفقاً لمقولة : دعه يعمل دعه يمر Laisser faire laisser passer وهذا هو الذي جعل تأثيرها واصطناع الحدود أمرين محتملين . مع تزايد متطلبات انصار الفكرة القومية وحروب الإفناء التي نجمت عنها ، كان على الليبرالي الحقيقي أن ينهض ويتمرد : ألا ينبغي التطلع نحو حكومة عالمية واحدة ؟

وهكذا نعود الى الإرتباك الاقليمي كما كانت الحالة سابقاً في المجتمعات التقليدية : كل حدود هي علامة على اللاعقلانية وتبعاً لذلك موضع نزاع .

3 ـ إذا لم يكن الناس متحسسين بالتضامن الوطني ، وإذا كانوا لا يعتقدون كجماعة ، إلاّ بالانسانية في مجموعها ، فلا تعود الدولة تعتمد ، في اجتذاب اخلاص من تديرهم ، على الحماس الوطني وعلى الرغبة في التفوق على الجماعات الأخرى ، بالثروة والقوة وبريق الثقافة . التبرير الوحيد لممارسة الولاية يكون في إشباع حاجات كل فرد . المجتمع الليبرالي يصب حتماً في مجتمع الرفاهية : هدفه أن يوفر لكل فرد من أعضائه الحصة الوافرة قدر الامكان . السياسة بالمعنى التقليدي ، سياسة التحايل للوصول الى المركز الأول تختفي ، وفي المنظور المنفعي، التبرير الوحيد للسلطة هو أن تؤمن للجميع ، السعادة الكبرى .

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قدّر الراديكاليون الانكليز[10] ، أنه يكفي للتوصل الى ذلك ، أن تلغى كل الرقابات على الحياة الاقتصادية .

منذ سنة 1250 ، كانت نتائج تأثير المشروع الحر فوق طاقة أكثرية السكان[11] . وبدأ التساؤل حول ما هو مفيد للناس . الى جانب السلع التي يوفرها السوق ، كان يوجد ما لا يمكن توزيعه بشكل كاف إلاّ بالاستعانة باقتصاد اعادة التوزيع : والمقصود

بذلك سلع الترف التي يبقى استهلاكها غير كاف طالما كان على الناس أن يدفعوا ثمنها غالياً ؛ كذلك الأمر بالسلع الشائعة التي لا يمكن لحظ قيمة تجارية لها ، حتى أن المشروع

10. HALEVY (Elie). La formation du radicalisme philosophique. Paris. Alcan. 3 vol.. 1901-1904. XVI-447 p., IV-385 p., VI-512 p.
11. POLANYI (Karl). The great transformation. The political and economic origins of our time. op. cit.

الحر لم يكن ينتجها . إذن كان على السلطة أن تطبق سياسة الرفاهية[12] ، وأن تندفع في العمل الاجتماعي والاقتصادي لتوسيع دائرة السلطة بلا انقطاع . في النهاية تصبح الدولة المنظم الأول للبلد : من شأن هذا أن ينال من حرية المشروع ويعرض للخطر صلاحية المجتمع المدني .

إذا كان نشاط الدولة المنفعية المتحمس متبوعاً بالتصاق متين بالمبادىء التي تستوحي منها ، فإن وطأة التأطير تصبح مبررة . ليس هذا ما نلاحظه والنظرية الحدية توضحه جيداً[13] : عندما يكون شخص مالكاً لدخل ضئيل ويرى نفسه عاجزاً عن الوصول الى استهلاك يراه حيوياً له ، فهو يتأثر بكل تعديل يطرأ على قدرته الاستهلاكية بنتيجة إعادة التوزيع التي تفيده .

وبالمقدار الذي تتكاثر فيه القوانين الاجتماعية وتتكامل ، فإن عدد العاهات الاجتماعية يتناقص ، تقل الأرباح المسجلة من الأعضاء الجدد تدريجياً من وجهة النظر النفسية ، وفي النهاية لا تعود شيئاً يذكر . وهكذا تفقد الأنظمة الليبرالية التي تحولت الى أنظمة رفاهية ، حتى ولو بسبب نجاحها ، دعم الذين من أجلهم تعمل .

4 ـ مبادىء الليبرالية هي إذن ذات شأن : فقد فرضت ، لأول مرة منذ المجتمعات القديمة ، تحديداً من أصل شعبي للسلطة . الحاكم الذي تأتي منه الولاية هي الجماعة ؛ من خلال ما هو مصنوع لأجلها ، يجد جهاز الردع تبريره . ليست الدولة الليبرالية مكونة لتثبيت قوتها ومد أريحيتها؛ يقاس دورها بعملها المادي وبطريقتها في احترام الحريات الفردية . بدلاً من الفخفخة ومظاهر تأكيد النفوذ أو الحظوة ، تأخذ سيراً متواضعاً يكفل لها امتنان السكان المتحسسين بمعنى المصلحة . لكن الأمر السيء في الأمر هو أن النجاح نفسه لهذه السياسات هو الذي يضعف النظام الذي يطبقها : تعزل الإرادات من سلاحها لأنها تصنع قانعين ليس عندهم الاحساس بما هو متوجب عليهم للجماعة : الشيء الأخير الذي يستلمونه منها يصبح عملياً بدون قيمة .

هكذا بإحلالها إدارة الأشياء محل حكومة الناس ، تقضي السلطة الليبرالية على

12. NICHOLLS (David), The pluralist state, Londres, Macmillan, 1975, 179 p.
GREEN (T.H.), Lectures on the principles of political obligation, Londres, Longmans, 1895. Nouvelle éd., Longmans, 1955, XXVIII-252 p.
LIPPMANN (Walter), La cité libre, op. cit.

13. GOULDNER (Alvin W.), The coming crisis of western sociology, Londres, Heinemann, 1971, XV-528 p.
ARROW (Kenneth S.), The limits of organization, New York, W.W. Norton, 1974, 86 p.

قاعدتها المنفعية بينها تتنكر لطبيعة العمل السياسي[14] . ما يطلبه الناس من المؤسسات الاجتماعية ، ليس هو الاشباع الأناني لحاجاتهم الصغيرة ، بل توجيه لعملهم ، مبدأ لعقيدتهم ، يقين في مواجهة قلقهم . كل هذا كان غريباً منذ الأشكال الأولى التي أعطاها الطهريون ، على فكرة العقد الاجتماعي : جرى التوقيع على الميثاق بين كائنات عاقلة تبحث عن طرد مظاهر ضعفها المحتملة والأخطاء الممكنة لحكمها على الأمور .

الفراغ المؤثر الذي تتسبب به الليبرالية لا يكون كبيراً لو كانت توجد مؤسسات تملأ الفراغ . وقد عرف ذلك أنصار الليبرالية التعددية الذين حاولوا تجديد الفكر السياسي الانكليزي والأميركي[15] في العشرينات الأولى من عصرنا . لم تكن الدولة تهتم بنفس المواطنين ـ فهذا لا يعنيها كثيراً ؛ لكن لها أن تسهر على أن يحقق المجتمع الطموحات التي يجهلها . أكّد التعدديون الانكليز إذن على الدور الضروري للكنيسة ؛ أرادوها منفصلة عن الدولة لأنها لا تستجيب جيداً لرغبات الجماهير طالما كانت تبدو كأنها وكيلة للسلطة الرسمية . في نفس الوقت ، على السلطة أن تكون تماماً محايدة على الصعيد الديني : ليس لها أن تعزز كنيسة على حساب أخرى .

يرجع ضعف هذه الليبرالية الجديدة الى أن الديانات التقليدية غير قادرة أن تُهدّىء القلق وترضي كل حاجة لالتزام الناس ؛ تنشأ المشاكل التي تحرك المجتمع عادة من التفاوت في الظروف وعدم عدالة الأوضاع على هذه الأرض ؛ وهي تعبّر عن التعارض بين النموذج المساواتي الذي تقدمه الليبرالية والحقيقة الناجمة عن تناقض الثروات .

إذن ، تجد الليبرالية ، بأشكالها التقليدية أو بأشكالها المجدَّدة ، أنه قد خانها الذين غمروها بالنعم المادية وبالحركات التي أعطتها لهم كل حرية سن أجل إشباع الحاجات المعنوية والروحية للناس . مسار عملهم أدى بهم بالفعل نحو الالتزام السياسي ، الصراع الايديولوجي ، ومعارضة نظام يوفر لهم دوماً أفضل الفرص للتوسع[16] .

ج ـ النظام التمثيلي

1 ـ المطلب الثاني الذي توجب على النظام الليبرالي أن يوفره ، هو الاستجابة لرغبات الجميع : عليه أن يعرف الإرادة الشعبية ، يرفع من القاعدة الى القمة المعلومات الخاصة بالتوترات والصعوبات ، ويؤمن تمثيل مختلف المجموعات ومختلف التيارات .

---

14. BELL (Daniel), Vers la société post-industrielle, op. cit.
— The end of ideology, op. cit.
MANICAS (Peter T.), The death of the state, New York, G.P. Putnam's sons, 1974, XV-268 p.
15. NICHOLLS (David), The pluralist state, op. cit.
16. SCHUMPETER (Joseph), Capitalisme, socialisme et démocratie, op. cit., cf. p. 203-216.
REVEL (Jean-François), La nouvelle censure, op. cit.

في المجتمع التقليدي ، لا يوجد عادة سوى تسلسل أدنى من الحكومة : يقوم بدور مزدوج ، لأنه يعلم المركز عن حاجات الأطراف ، ويطبق إجراءات مقررة في المكان الأعلى . التجاوزات المألوفة لحدود السلطة من المستويات التابعة على الحكم وسيادة الدولة تجد هناك أحد أسبابها . يؤخذ الموظفون المحليون لوسيلتين : الدفاع عن رعاياهم عن طريق ترجمة طلباتهم أوإرضاء السلطة بتطبيق سياستها بشكل صارم[17] . وحيث أن هذا هو الذي يدعم المصالح المحلية التي تضمن حسن سير المصالح الإدارية ، فهو الذي يكون عادة مختاراً .

يستمر هذا النظام الغامض بالعمل في الأنظمة الليبرالية ، لكنه يعزّز بدائرة ذاتية ، هي التمثيل الشعبي .

كيف نعطي الشعب وسيلة للتعبير عن نفسه ؟ حتى يشارك الجميع في الدولة ويشعرون أنهم معنيون بالقرارات المتخذة، ينبغي أن يؤخذ رأيهم مباشرة في كل قرار . الأمر غير ممكن سوى في دول صغيرة جداً . تجمع كل الشعب لا يضمن مع ذلك أن تكون القرارات المتخذة تعبيراً عن الإرادة العامة : هل يجب الأخذ بقاعدة الأكثرية ؟ أليس فيها الغاء للأقلية ؟ تجربة الدول المتعددة السلالات تشهد على ذلك .

عملياً ، المبدأ الديموقراطي الممثل للأكثرية هو الذي انتصر : تعود القوة الشرعية الى منتخبين ؛ لا تجد الأقلية أنها تضررت عندما تكون الخطوط التي على أساسها يُجزأ المجتمع ، عديدة لدرجة تتغير معها ، من فترة الى فترة ، حدود الجماعات المسيطرة : يكون أمام كل تيار فرصة للمشاركة في وقت ما في المسؤولية العليا: يعرف الذين يحكمون ذلك الأمر ، تكون غطرستهم محدودة ، لأنهم يخشون أن يصبحوا فيما بعد محكومين ، ولا يتمكنون من الحصول على معاملة حسنة إلاّ إذا كانوا قد عاملوا فيما مضى ، بالحسنى من هم في الحكم اليوم . هذا مثل على ردات الفعل (إرتكاسات) التي تحقق فضل المؤسسات الديموقراطية .

توجد عدة طرق لتصور تمثيل الشعب على قاعدة الانتخاب بالأكثرية . ونظراً لأن السيادة هي شعبية ، فالمنطق يقضي بأن يعبر مجموع الشعب عن المناهج والمرشحين : نشارك الأمة في نفس الوقت بنفس الانتخاب ؛ تشكل دائرة انتخابية واحدة ؛ عندما يعمل بهذا المبدأ ، توزع المراكز نسبياً حسب الأصوات التي تحصل عليها كل لائحة .

توجد طرق أخرى للتوصل الى الوحدة الممثلة . يقسم البلد عادة الى دوائر

17. GREMION (Pierre), Le pouvoir périphérique. Bureaucrates et notables dans le système politique français, Paris, Le Seuil, 1976, 478 p.

انتخابية جغرافية . من الممكن اقتراح ترابط على أسس غير جغرافية : لمصالح البعض أن تكون ممثلة شرعياً : حالة المنتجين ، المستهلكين أو العائلات . . . . وكذلك الأمر بالنسبة للجماعات الدينية .

لا يوجد نظام كامل للتمثيل : منذ اللحظة التي يتدخل فيها وسيط بين الشعب والحكومة ، مفاضلات الجماهير لا تكون تعبيراً صحيحاً ؛ جماعات صغيرة هي التي ترجمها وتنقلها ؛ والخطر يكمن في أن لا تكون ممثلة تمثيلاً صحيحاً .

تقاس قيمة نظام تمثيلي بما يحد من احتمالات التلاعب . من هذه الزاوية ، يعتبر التمثيل المباشر أسمى من غيره . نفترض نظاماً انتخابياً على درجتين . على المستوى التمثيلي الأول ، تملك مجموعة 25% من الأصوات وصوتاً إضافياً . تتحد في الدرجة الثانية مع تكتلات حصلت على 25% من الأصوات . إذا حصلت منها على تضامن في التصويت ، تكون قد حصلت على الأكثرية في الدرجة الثانية (50% من الأصوات + صوت واحد) وذلك دون أن تكون ممثلة لأكثر من ربع جماعة الناخبين . منذ مدة طويلة وعالم الأعمال يبدي احتمالات الرقابة التي يتيحها ترتيب مجالس تمثيلية متعاقبة : بواسطة فروع الشركات ، تتوصل شركة هولدنغ موجوداتها نسبياً متواضعة ، الى السيطرة على جوانب كاملة للاقتصاد . الأحزاب الاشتراكية في الدول الليبرالية ، والتي تكون غير قادرة على الحصول على الأكثرية للتوصل الى السلطة ، تحاول التوصل الى ذلك عن طريق التحالفات ، الجبهات الشعبية أو البرامج المشتركة التي تربط بين الفرقاء بطريقة لا تنفصم . ومع شرط أن تكون الى حد ما أكثر عدداً من بقية الفرقاء ، فهي تأمل بهذا الشكل في الوصول الى الحكم وفرض سياساتها .

كذلك تقدر قيمة نظام تمثيلي بقدرته على أن يعكس كل ظلال الفوارق لجماعة الناخبين . إذا كانت الآراء محددة منذ أمد بعيد ولا تتوقف على الظروف المحيطة بكل دورة انتخابية ، فإن نظام التمثيل النسبي هو الأفضل لأنه يعطي لكل التيارات الفرص للنجاح . لكن الاختيارات السياسية ليست مستقرة ؛ فهي تتحدد تدريجياً من خلال الحملات الانتخابية ، عندما تنشأ المساجلات . يفهم المواطنون جيداً الميزات الخاصة لكل نموذج انتخابي : يتوقف سلوكهم على طرق التعيين دون أن يقولوا أن نظاماً أكثرياً فردياً هو أقل ديموقراطية من نظام نسبي متكامل . ما يغير من نموذج انتخابي لآخر هي طبيعة الأحزاب : التمثيل النسبي يوفر التعبير عن آراء قاطعة واختيارات أيديولوجية بحتة ؛ الانتخاب الفردي بالأكثرية يصوغ أحزاباً أنصارها متنوعون : هم تكتلات . الفعل الارتجاعي الذي يحث على تصويت نافع ، في نظام انتخابي فردي ، يميل لتوضيح

الوضع ويسهِّل تكوين المجموعات القوية للحصول على الأكثرية ؛ الانتخاب النسبي يترك للمختارين مسؤولية إجراء هذا التقارب .

المجتمعات الليبرالية هي بحاجة لتمثيل شعبي : تدفعها الحكمة ، من أجل تلافي التلاعب في الانتخابات وتسهيل تمرير الطلبات المقدمة للحكومة ، لأن تثبُّت الانتخاب على تقسيم إقليمي – الدول الصغيرة هي وحدها التي تجهل التقسيم الى دوائر انتخابية . هكذا يعطي العقد الاجتماعي بعداً جغرافياً ثانياً للايديولوجيات التي تبرر في العالم المعاصر ، القبول بالولاية وممارسة السلطة .

الصيغ الثورية والكليانية للعقد الاجتماعي

أ – أخذ روسو Rousseau [18] على عاتقه أسطورة العقد الاجتماعي لكن ما أدخله عليه من تعديلات ، غيَّر مضمونه وبُعده وكان في أصل العائلة الكبيرة الثانية للايديولوجيات الحديثة للسلطة وللنظام الاجتماعي . أعطى هيغل Hegel هذه التعديلات بعداً فلسفياً استغله ماركس Marx .

في نقطة انطلاق تفسير رسو ، توجد ملاحظة ترجع لانجازات المعرفة التاريخية ؛ مرت مدة طويلة بين الأشكال البدائية للحياة الاجتماعية والأشكال الاجتماعية في العالم المعاصر . البعد كبير لدرجة لا يمكن معها أن تُعرف مباشرة ما كانت عليه الحالة الطبيعية للانسان قبل المجتمع . وهكذا نكون مضطرين لتقدير ذلك ، الى استيضاح الطفولة ، لرؤية ما كانت عليه الطبيعة الفردية قبل أن يشكل المحيط عجينتها . الذي اكتشفه روسو ، هو أن الطفولة بريئة وطاهرة : الفساد جاء من المجتمع . في مثل هذه المفارقة تغيرت طبيعة المشكلة الاجتماعية . ليست الغاية أن نحمي الانسان من ميوله الشريرة ، لكن أن نحفظ الفرد من التأثيرات الضارة للحياة في جماعة . لا صعوبة في الرجوع الى حالة الطبيعة التي لا نعرف عنها شيئاً ، خارج الحدس الذي يعطيه الاستبطان والذي يضمن طهارة الفرد . يمكن أن يكون قد وُجد في الماضي البعيد ، أول عقد بين الناس ، لكن النتائج تثبت أنه لم يؤسس نظاماً كافياً . ما يجب هو أن نقطع علاقتنا مع المجتمع الحالي ونقيم مكانه مجتمعاً جديداً بواسطة ميثاق تكون مصطلحاته واضحة تماماً . يجب أن نحمي الفرد ضد الابتزازات التي يميل المجتمع ليقترفها إذا لم يكن عمله مراقباً بشدة .

هكذا يكون تفسير العقد قد تغير بعمق . بدلاً من أن يُشاد المجتمع على قاعدة

---

18. ROUSSEAU (Jean Jacques), Du contrat social, op. cit.
DERATHE (Robert), Jean-Jacques Rousseau et la science politique de son temps, Paris, Vrin, 1970, 473 p., 1re éd., 1960.

عقلانية تبعد انحرافات القلب والنفس ، فهو يتلافى أن تقوم الجماعة بإضعاف ما هو أفضل في كل فرد منا ـ هذا الاحساس الذي يدفعنا للمشاركة في آلام الآخرين ، والذي يؤكد طيبتنا الأصلية والذي يجعلنا أناساً صالحين . لا ينفي العقد الاجتماعي ما هو من طبيعة دينية ، عاطفية أو روحانية بل يحفظه في داخل كل منا : فهو مصنوع ليحمي هذا الجزء من أنفسنا ، الذي لم يكشفه الاستدلال والذي يسمح لنا بمشاركة العالم والآخرين ، كما حدث مع متنزه التأمل العاشر[19] .

يصبح العقد واقعاً مستقبلياً : فهو ليس حادثة عرضية لتاريخ قد تم وليس لنا إلاّ أن نستخرج منه النتائج . كانت مهمة رجل الفكر أن يشرح منطق رهان قام به في ماض بعيد ، جيل كان قد استخدم كل الأجيال الأخرى : لم تكن وظيفته تختلف عن وظيفة كاهن يترجم الكتب المقدسة لديانة منزلة . ما فعله هوبز ، النيفيلور Niveleurs ، لوك وكل الذين استهوتهم الحياة والمؤسسات السياسة[20] ، هو تلخيص نص اعادوا تأليفه ولكنهم لم يكونوا هم أصحابه . في مفهوم روسو ، العقد هو كذلك للكتابة : على رجل الفكر ويمكنه أن يرسم له حدوداً وأن يبين أسلوبه المنطقي ، لكنه يبقى على الانسانية أمر إحيائه . تستدعي فلسفة العقد العمل الجماعي قبل تفكير بعض الخبراء المكلفين بتهيئة المؤسسات الأكثر توافقاً مع روح العقد الأصلي .

فرضت الفلسفات الأولى للعقد الاجتماعي تصوراً للتاريخ الذي كان فيه الماضي العصر الذهبي : كل ما نستطيع عمله في هذه الأيام هو أن نعيد تركيبه بإعادة أشكاله العريقة ، كما كان فنانو عصر النهضة يربطون مجدداً مع المبادىء الكبرى للخليقة ، اليوم الذي فيه اتخذوا كنماذج ، كنوز القدماء والمعالجات الجمالية التي بقيت . في هذا المنظور ، عالم السعادة قد انتهى قبلاً : ما يمكن أن يحصل بإعادة إحياء المبادىء التي وجهت مؤسسي البنى الاجتماعية ، هو إعادة بناء ما يصنع اتقانها . مع روسو ، لم يتيسر الوصول الى حدود الممكن : مع جسارة معينة يمكن أن نحلم لمستقبل عالم أفضل . حتى ذلك الحين ، كان منظروا الحياة الاجتماعية يقفون ، للحديث بمسؤولية ، في عالم موجود في الماضي ـ على طريقة هوبز أو لوك ـ أو في نطاق آخر غير هذا العالم ـ عالم السماء أو الألوهة أو العقل . لكنهم انطلاقاً من روسو ، أصبح موضعهم هذا العالم ، لكن أمام ما كان قد حصل ؛ اعتبروا المستقبل غاية ينبغي الوصول اليها . في هذا المسعى نحو تحقيق الانسانية ، توجد مرحلتان يفصل بينهما عمل أساسي : ابرام العقد الاجتماعي . حتى ذلك الحين ، الضرر الملازم لأشكال المجتمع لا يمكن تحاشيه أو طرده ؛ لكن منذ اليوم

19. ROUSSEAU (Jean-Jacques), Les rêveries du promeneur solitaire, Paris, 1782.
20. MACPHERSON (C.B.). La théorie politique de l'individualisme possessif, op. cit.

الذي فيه تتطهر الجماعة من أدران علاقاتها التقليدية ، كل شيء يصبح لديها ممكناً .

في الايديولوجية الناجمة عن التفسير الأول للعقد الاجتماعي ، الدين هو اساساً مفصول عن الايديولوجية الاجتماعية ؛ نعترف له بدور هو الاستجابة لهواجس وتقلبات الحياة ، لكنه لا يتضمن ما يتعلق بتنظيم العلاقات بين الناس .

عند روسو ، الانشقاق عن الديانات التقليدية هو كذلك ذنب مقترف ، لكن مضمون الايديولوجية الاجتماعية هو مختلف : جزء منه يقوم على أمل عالم أفضل ؛ للتوصل الى ذلك ، ينبغي علينا عقد روابط جديدة وإقامة شعائر مطهِّرة : هكذا تحل الايديولوجية محل المعتقدات الدينية ؛ هي تحمل الأمل الذي كان لا يزال يوضع في الآخرة . بدلاً من إقامة مؤسسات مع نظرة فاترة لمن يعمل حساباً لضعف البشر ، لأنانيتهم ، وكذلك لقدرتهم على أن يتكفلوا قدرهم الفردي ، تقام من أجل تثبيت جماعة كاملة بدونها لا يستطيع الانسان أن يتفتح . نأمل بها حتى تتأمن العدالة ، وكذلك الحب وحماية كل ما هو عطوب في الكائن ، احساسه .

ب ـ جاءت الأحداث الثورية تعطي نظرية العقد الاجتماعي بعداً تاريخياً جديداً عندما كتب روسو ، كان الاعتقاد أن إتمام العقد سيكون نتيجة حركة حماسية ، سيقوم بهدوء ويسجل في السلام ، مجيء عالم الانسجام الموجود من جديد ، بداية عهد النقاء . فترة الانطلاقات الكبيرة الجماعية التي بدأت فيها الثورة الفرنسية سمحت جيداً بالتكهن ، وجدت بعض الصدمات ، الاستيلاء على الباستيل ، الرعب الكبير ، لكن في جو عاطفي لا يوصف قرَّرت الجمعية الوطنية التصويت على انهيار الامتيازات في ليل 4 آب (أوغسطس) : الأيام التالية كانت قاسية كل الذين ضاعوا في تحول النظام السياسي لم يعد في وسعهم العمل والعودة ؛ عنفت التوترات . كيف الحصول على الإرادة العامة ؟ كيف نتيح لها أن تعبر عن نفسها ؟ هل بالاستعانة بالاقتراع العام ؟ وكيف نحصل بذلك على إرادة حرة ؟ كيف نحكم على أن جماهير الفرنسيين تدرك جيداً المشاكل التي تنبع من الأعصار لتستطيع أن تكون مستنيرة في حكمها ؟ هكذا ننتقل من التفسير الليبرالي للايديياليين في القرن الثامن عشر الى الصيغة الكليانية . لا نرفض أن يكون الفلاسفة قد حلموا بمؤسسات وبتجديد المجتمع ؛ ولا ننشق عنهم في طريقتهم في تأمل الخير من مستبد عادل ، لكن بما أن الملوك هم طغاة محدودون ، يجب أن نحل محلهم . لا تبقى الإرادة الشعبية هي المعبرة عن الشعب . بل هي تلك التي يفكر بها له حفنة من أصحاب المذاهب : بشَّر اليعاقبة بكل الأنظمة ذات الحزب الواحد وروبسبيير Robespierre وسان جوست Saint-Just كل المتلاعبين بالايديولوجيات الذين تكاثروا .

معهم ظهرت الدولة الكليانية : الذين يتكفلون بإدارة الدولة ويكونون مقلدين بالسيادة ، يمارسون شرعياً السلطة بتفكيرهم[21] .

أدخلت الثورة إذن ، في خط سير التفسير الثاني للعقد الاجتماعي ، الأشكال الكليانية للديموقراطية . فقد جعلت لطقوس تأسيس العقد تفسيراً أخاذاً : أمّنت الثورة ولادة النظام الجديد ، والأموات الذين تسببت بهم ليسوا سوى الثمن اللازم دفعه من أجل هذا العبور الضروري . الرعب ليس حادثاً عرضياً ولا خطأً : دوره أن يبين ، بتضحية جماعية ، أن العالم الهرم قد عاش ؛ دم الضحايا هو الذي يضمن الاعتقاد الثابت للسلطة الجديدة : اليس سان - جيست هو الغير قابل للفساد ؟

مروراً باستحضار عقد موقع برعب ثوري ، فإن المهمة العاطفية والدينية للفلسفات الجديدة للنظام الاجتماعي تتكاثر . وحتى تتكامل النظرية فيها ينبغي التأكيد على معنى التاريخ ونفسر لماذا ليست الحقيقة في يد الجميع لكن لا تظهر إلّا لقلة مختارة ؟

ج - مع هيغل[22] ، ذلك هو الرسم البياني للتفوق الذي كان قد انقلب لصالح التاريخ : ليس للعقل موضع آخر يسيطر منه على الواقع ، سوى عالمنا ، في مستقبله . يستمر في حكمه للأشياء كما كان قبلاً ، لكن لا سبيل لاكتشافه فجأة لأنه لا يكون موجوداً بكامله في العالم ؛ فهو يظهر فيه ، من خلال حيل ومنعطفات ، بتطور الحضارات نفسها ؛ يتجسد تدريجياً في المكان الذي نعيش فيه وفي المجتمع الذي نكونه . زمن الحقيقة الكاملة ، شفافية العالم للعقل ، هو الزمن الذي ينتهي فيه التاريخ ، وهيغل يراه قريباً ، لأنه يعتبر أن الدولة الحديثة هي أداة العقل الصافي ؛ إذن لا يوجد بالنسبة لهيغل عقد ، لكن يوجد زمانان في تاريخ العالم ، الزمن المصنوع من التقدم الجدلي للفكرة ، ثم الزمن الثابت المحدد للانجاز الحاصل . كما في التفسير الثوري ، يجد العنف تبريره في عظمة العمل المطلوب تحقيقه .

وهكذا ذهب هيغل في كل اتجاه وذلك كان سهلاً : الابتكار الذي جاء به هو فكرة عالم قيد التكوُّن يفسر مصيره ويبرر بحالة مستقبلية . بالنسبة لمن يهرب من الدين أو مما هو وراء الطبيعة ، فإن دور الشعوذة الهيغلية هو الوحيد الذي يسمح بالاستغناء عن

---

21. TALMON (J.-L.). Les origines de la démocratie totalitaire, Paris, Calmann-Lévy, 1966, 412 p. Ed. originale: The origins of totalitarian democracy, Secker and Warburg, 1952.
22. WEIL (E.), Hegel et l'Etat, Paris, Vrin, 1950, 118 p.
FLEISCHMANN (E.), La philosophie politique de Hegel, Paris, Plon, 1964, VII-407 p.
BOURGEOIS (P.), La pensée politique de Hegel, Paris, PUF, 1969, 152 P.

الوحي أو عن الكائن الأسمى والاحتفاظ بجوهر الفلسفة القديمة ، والتكامل الأفضل لأجزائه . يكون علم الأخلاق في الواقع مشبعاً بفلسفة التاريخ ، لدرجة أن القيم تبدو قائمة على معنى المصير بدون الحاجة لاستحضار مبادىء متفوقة .

د ـ وعى ماركس Marx [23] تماماً قوة للتصوُّر الهيغلي ، لكن ما هو عنده في نهاية التاريخ ، ليس الفكرة ، بل الانسان المتحقق أخيراً . إن الانسان الموضوع في مجتمع فيه يُحتفظ أسير الأوهام ، ليس قادراً على أن يرغب وأن يفهم ماذا تكون هذه الحالة النهائية . ان الذين يكونون مقدمين على معاصريهم بالشمولية التي يمنحها لهم المحيط ، هم وحدهم القادرون على الوصول الى هذه الحقيقة المصيرية : البروليتاريا هي الأداة لآخر مرحلة للتاريخ ؛ هي الفئة الوحيدة المدركة للتغيرات التي تُفرض للوصول بها الى نهايتها . إن رجال الفكر الذين يتماثلون مع البروليتاريا ، ويقفون مثلهم في فهم معنى التاريخ ، تكون عندهم ميزة فهم ما يجري ، وحالاً يستطيعون التكفل بمسؤولية العالم . هناك تجد الأنظمة الكليانية تبريرها التام ، الوحيد الذي يكون ملتحفاً بالعلوم الاجتماعية الجديدة .

توجد طرق أخرى للاستفادة من درس هيغل [24] واستخدام التاريخ كفلسفة وكأخلاق ؛ بعضها يستوحي المواطنية المتشككة ـ العالم مصنوع من أجل ازدهار بعض المجتمعات ـ وبعضها يستوحي عنصرية تزيد في حدة مأساة هذه الفلسفات لأنها تفرض على قسم من البشرية أن تكون خدمة الانسان الاسمى الذي يشكل العنصر المختار .

لو تركنا جانباً التفسيرات الوطنية والعنصرية للكليانية ، فإن الفلسفات الاجتماعية المستنتجة من القراءة الثانية للعقد الاجتماعي ، تحتفظ بالكثير من النقاط المشتركة مع الليبرالية . أيديولوجيتها هي أساساً مساواتية : يستمد البشر كلهم بقاءهم من نفس الجوهر .

هـ ـ الحزب المتّخذ مساواتياً له نتائج هامة على صعيد المكان : لا يوجد إطار طبيعي للدولة الثورية أو الكليانية إلاّ للدولة الليبرالية . السلطة ليست شرعية إلاّ إذا

23. MARX (Karl), ENGELS (Friedrich), L'idéologie allemande, Paris, Editions sociales, 1re partie, 1974, 143 p.
— Contribution à la critique de l'économie politique, Paris, Editions sociales 1972, XVIII-309 p. Cf. Préface, p. 3-6 et Introduction à la critique de l'économie politique, p. 149-175.
— Le Capital (live I), Paris, Garnier-Flammarion, 1969, 699 p. Cf. Préface de la 1re édition, p. 35-38 et Postface de la 2e édition allemande, p. 579-584.

24. POPPER (Karl R.), The open society and its ennemies, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1945, 2 vol. On consultera surtout le second volume: Hegel and Marx, VI-420 p. dans l'édition de 1966.
GLUCKSMAN (André), Les maîtres penseurs, Paris, Grasset, 1977, 323 p.

كانت تمارس باسم جماعة ترى نفسها طائفة . لا يمكن أن تستند إلّا على حدود مجموعات أعطاها التاريخ وعياً حاداً للقيم المشاركة ـ عندئذٍ تتبنى الشكل الوطني . إذا لم تكن هذه الجماعات موجودة ، على السلطة أن تتمدد الى بُعد الانسانية بكاملها ، لأن البشر هم متساوون : من هذا الواقع تستمد الثورات شموليتها ؛ وهذا ما يدفعها لمد فعلها الى خارج الحدود حتى تقضي بالحكم على بنية شبكة للعالم القديم .

تمارس السلطة الثوروية أو الكليانية باسم الجماعة ؛ لا تجد تبريراً عملياً إلّا إذا أشبعت الطموحات ، وحاجات ومصالح الذين يخضعون لها . على خلاف السلطة البحتة للدولة الهيغلية لنهاية النظام القديم ، ليست الدولة الكليانية حرة بتشكيل صورة العالم دون أن تهتم بالمجتمع المدني الذي تغطيه وتحاول أن تحتويه . على هذه الدولة أن تستعلم دون انقطاع عمّا يرغب فيه الشعب ؛ لا يعني هذا كما هو الحال في الديموقراطيات الليبرالية ، أن تعرف الرأي العام باستشارة الشعب ـ لا يمكن للشعب أن يحكم جيداً على الأمور الأساسية . ما يهم هو أن تتفهم بأخلاص طموحاته وأن تدفعها قدماً . على رئيس الدولة الثوروية أو الكليانية أن يعرف ماذا يحرك العواطف ويشد الطاقات ويهدىء الوساوس التي تهاجم الفرد . عليه إذن أن يشتمل نظامه على جهاز إداري يساعده في توصيل المعلومات : ينشىء النظام الكلياني أو الثوروي لهذه الغاية الحزب الواحد[25] : يوجد بيروقراطية وظائفها أساساً أيديولوجية . على رأسه يضع المفكرين القادرين على تحديد المذاهب السياسية وإعادة تفعيل شرعية السلطة بلا انقطاع : هم يعرفون قراءة التاريخ ويدلون على الاتجاه الذي على الثورة أن تأخذه . في الأسفل ، تسلسل يوفر التأطير المكاني والاجتماعي للسكان بالأقلية المرتبطة كلياً بأيديولوجية السلطة : بالامكان كذلك عن طريق دعاية مستمرة جعل جميع السكان يشاركون في دعم النظام . هكذا تكون القيم التي تعطي الولاية شرعيتها . منتشرة وموضحة ومعلومة في كل مكان . في نفس الوقت ، تكون كوادر الحزب على مسمع ممّا يقال وفي ترصد كل ما يجري : تنقل للحكومة ملاحظاتها ومشاهداتها . وهكذا يكون تمثيل الشعب مؤمناً بواسطة مؤسسات مختلفة عن تلك التي للنظام الليبرالي ، ولكنها قادرة أن توفر هي كذلك سير المعلومات الضرورية .

و ـ بمقدار ما تكون الدولة الثوروية معتنقة حدود الوطنيات ، تكون مهددة في دعمها الشعبي وفي الحماس الذي هو ضروري لها وذلك بضعف التزمت الوطني :

---

25. TALMON (J.-L.), Les origines de la démocratie totalitaire, op. cit.

كذلك تكون متأثرة كالديموقراطيات الليبرالية بالمعادلة بين الطبقات التي تعطي كل البلدان نفس المؤسسات الرئيسة . تخشى أن تفقد الأسناد اللازمة وتباشر بالسهر على رفاهية من تحكمهم : بدون هذا ، يتعرض إخلاصهم للاهتزاز بالمقارنة مع ما كان يجري سابقاً ؛ الانجازات المنتظرة من الجهود التي تكرسها هكذا لتعديل ظروف الوجود هي للأسف متناقصة بتأثير حدي .

تتخلص الدولة الثوروية أو الكليانية مع ذلك من التآكل بشكل أفضل من الدولة الليبرالية لأنها تلبي شيئاً آخر غير الأنانيات الاقتصادية . تستقبل الطموحات الفردية العميقة ؛ تأخذ على عاتقها الوظيفة السياسية كسلطة دينية ؛ ليست غايتها أن تدير الأمور أو تحكم الناس بالطريقة الأكثر فاعلية ؛ مبررها هو تثبيت مستمر للصفاء الذي ولدت منه ، التذكير بالطقوس الكبرى المطهِّرة التي أتاحت لها التخلص من انحرافات الماضي وتطرد بذلك المخاوف والهواجس عند الناس . للتوصل الى ذلك ، تنظم تخليد التضحيات الانسانية الماضية ، وتحتفل بأيام الماضي الثوروي وبذلك تثير الحماس الشعبي . وبما أن هذا قد يصبح نهجاً مصطنعاً . فهي تبين أن النصر ليس تاماً أبداً وأن الافساد لا ينفك أن يتغلغل في جسم المجتمع . إنطلاقاً من اللحظة التي يكون فيها على النظام السياسي أن يبرز على الدوام صفاءه . فلا يكون هناك حل آخر بالنسبة اليه ، إلا أن ينظم بلا توان الحرب ضد الشر ، وأن يثير أعداء جدد ، وأن يقدم تضحيات جماعية : هذا هو منطق الغولاغ Goulag كما هو منطق الثورة الثقافية . كما يتندر بذلك المكسيكيون ، أي جعلها أزلية كما وعد ماوتسي تونغ Mao Tsé-Tung . تؤدي الليبرالية الى انتزاع الصفة السياسية ، الادارة الصالحة للأمور تكون كافية لأن تتأمن فيها مهام الدولة . تولِّد الايديولوجيات الثوروية والكليانية جواً مستمراً من الصراع والنفور خارجه لا يعود ادعاؤها الصفاء متحققاً .

ز ـ أخيراً تختلف الدولة الثوروية أو الكليانية عن الدولة الليبرالية ، بامتداد الحقل الذي تغطيه . في الايديولوجية الليبرالية ، المجال المتروك للمجتمع المدني الى كل ما يجري في أسفل الدولة ويعقد ويحل ، بفضل آليات اجتماعية ، وبدون تدخل الدولة ، هو واسع قدر الامكان . لا تتدخل الدولة الا لتضغط ، عندما لا يتوصل المواطنون فيها لأن يسووا بأنفسهم الخلافات التي تجابههم .

في الدولة الثوروية والكليانية ، كل ما ينتج عن الآليات الاجتماعية العابرة هو مشبوه ، لأن هناك تكمن العلة الأصلية ، الخطيئة التي يجب تخليص الناس منها . ليس مهماً دعه يفعل . العقد الاجتماعي طريقة ثانية والثورة التي هي ترجمته التاريخية يلغيان كل نماذج الروابط القديمة : في ظل الثورة الفرنسية ، الغى قانون شابلييه

Chapelier كل أشكال التجمعات ؛ في إطار الثورات الاشتراكية ، كانت العلاقة القانونية للناس بالسلع والأموال وتحديد الملكيات التي كان القانون القديم قد سمح بها ، هما موضع الاتهام : كل عناصر الانتاج هي موضع نزع ملكية جماعية أصابت الشر في أصله لأنها ألغت استغلال الانسان للانسان .

أحد التناقضات الأساسية التي توجب على الأنظمة الكليانية أن تحلها مصدره هناك : لها بما تتمتع به من صلاحية شاملة ، تأثير فعَّال أكثر مما عند الأخرى ، على التنظيم الدقيق للعلاقات الاجتماعية ، لكنها لا تملك ، من أجل جمع المعلومات اللازمة لكل قراراتها ، سوى مجرى عادة غير أمين وقليل الشفافية وهو الذي يقدمه الحزب .

الفصل الثامن

الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الليبرالية

حتى عهد النهضة ، شكلت الدولة عجلة جد ثانوية لبنية المجتمعات . حتى هناك حيث الأمير هو حاكم مطلق ، له حق الحياة والموت على رعاياه ، يأمر جيشاً جراراً وتحيط به أبهة مؤثرة ، فإن ما يراقبه بالفعل كان مخفضاً لدرجة كبيرة : 1 ـ فهو يملك حقاً باقتطاع الضرائب كان لقلة أهميته موضعاً لسخرية القائمين على إدارة الأمم الأكثر ديموقراطية في العالم الحديث . 2 ـ يؤمن الدفاع عن الأرض وتنظيم الشرطة والعدل ، نظراً لأن مجالس القضاء العادية لم تكن تحل شيئاً ؛ 3 ـ له حق الاشراف على العلاقات التجارية مع العالم الخارجي . لم تكن هذه السلطة قادرة على التواجد في كل مكان . كان ممثلوها يكيدون لها ويحاولون الحصول على الثراء على حسابها ويأخذون لنفسهم مقاطعات ؛ خرجت المدن عن ولايتها وأخذت شكل عوائق طبيعية مستقلة ذاتياً تقريباً . التجمعات الريفية ، الأعيان الذين يؤكدون أنصارهم في المجتمع الكلي وفي نفس الوقت يعزلونها ، الهيئات المدينية ، الجمعيات ، أنصار الأحزاب ، البيروقراطيات وما قبل البيروقراطيات . . . كلها كثيرة بل أكثر من أجل فهم هذه المجتمعات ، ومن مؤسسات الدولة .

جعل الاقتصاد نقدياً ، المرتبط بامتداد ما تشتمل عليه الأموال ، أعطى للحكام الوسائل التي كانت تنقصهم للسيطرة كلياً على المكان : مع الدولة الهيغلية ، يبدو أن ساعة تدخل الحكومة قد أزفت لتقيم الادارة في كل جوانب الحياة الاجتماعية ، لكن التيارات الايديولوجية المساواتية التي انتصرت عندئذٍ لوت عمل السلطة : بدلاً من السيطرة على المجتمع وإخضاعه لمحض ارادتها ، لم تحتفظ باستقلالها الذاتي إلا باستخدام النفع العام . ذلك أعطى للمجتمع المدني ، لمجموع العلاقات المجتمعية التي تنسج تحت المصالح العامة ، مركزاً من الدرجة الأولى : قانوناً هو يسيطر على بنية المجتمعات

الليبرالية التي تحاول أن تعزل كل المظاهر غير النافعة للسلطة ، واقعاً ، هي تلعب كذلك دوراً كبيراً في المجتمعات الكليانية التي ترفض لها كل استقلال ذاتي ، لكنها تكون مضطرة ان تعمل حساباً للقوى والتوترات التي يحدثها التفاعل الاجتماعي حالاً .

الشروط الجديدة لحياة الاتصال

أ ـ التركز واقتصاديات الحجم[1] ـ

حتى نهاية القرن الثامن عشر ، لم تكن النشاطات المنتجة ممكنة واقتصاديات الحجم لم تكن تلعب سوى دور صغير جداً . كانت توجد بلا شك تجهيزات غير منظورة ، لكن حجمها كان متواضعاً : لم تكن تحتاج لاستخدامها سوى مجموعات عمل مخفضة .

مع الثورة الصناعية ، تأثرت قطاعات التصنيع الواحدة بعد الأخرى بالإنجازات الآلية التي حلت فيها الآلة محل الانسان : أصبحت اقتصاديات الحجم المرتبطة باستعمال الآليات القوية ، شيئاً فشيئاً ملموسة . تنظم قسم متزايد من النشاطات على أسس تستدعي تعاون الكثير من العمال : التحول ليس ممكناً إلا لأنه يُعرف فيه كيف تشكل وحدات ذات حجم كبير . يضاف الى التحول التقني تحول اجتماعي هو كذلك ذو دلالة .

استدعى إنشاء المعامل الكبيرة أن تكون المواد الأولية ، الطاقة والأدوات المصنوعة منتقلة بسهولة وأن تكون نفقات النقل متدنية حتى لا تزول مزايا التركيز : وكما قال سابقاً آدم سميث Adam Smith [2] ان تقسيم العمل محدود باتساع السوق ، أي بكمية السلع ، التي عندما تزيد بفضل اختراع الآلة البخارية ، سكة الحديد ، المركب بدفة معدنية فهي تصبح مهتمة بتحريك البحث التقني .

في عالم تكون فيه خشونة المكان في طريقها للزوال وحيث النقليات ميسَّرة ، يكون مهماً العمل في أسواق بعيدة دون أن يكون في ذلك خسارة أو أقل ملاءمة بالنسبة للشركات المحلية . من الطبيعي أن يكون وضع مشروع .قوياً لدرجة أنه يملك زبائن ووكلاء في كل الأماكن ، أفضل من غيره : يميز البحث عن الشفافية بطريقة ثانية الأعمال الكبيرة : يضاف الى التركز التقني تركز هدفه تجاري ؛ فهو يهم كذلك الشركات التي تتخصص في الانتاج أكثر من تلك تتجه نحو التوزيع أو الخدمات .

سهَّلت انجازات وسائل نقل المعلومات للبعيد ، المبادلات السريعة للمعلومات

---

1. CLAVAL (Paul), Eléments de géographie économique, op. cit.
2. SMITH (Adam), An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations, Londres, 1776, Cf. chap. III du livre 1.

والأوامر وممارسات الرقابة . في نطاق الثقافة ، أدت الشفافية المتزايدة الى توحيد لا مثيل له لتقنيات وأساليب الحياة ؛ وقد سهل هذا إقامة الوحدات المدارة من بعيد ، وفقاً لأساليب معدلة باستخدام طرق مماثلة وجهاز بشري غير متبدل : أصبح انتشار المنتجات المصنوعة مسهَّلاً أكثر ؛ تصل تماماً الى زبائن منتشرين في أماكن فسيحة لكن أذواقهم مقولبة بنفس الركائز الدعائية ، ومتوسلة بنفس الرسائل الاعلانية ومنظمة وفقاً لنفس الأفضليات .

لعب التحول في التكنولوجيات لمصلحة التركز : اقتصاديات حجم مباشرة وغير مباشرة ، قوة مفاوضة عالية في الأسواق ، توحيد نمط متزايد في الأنماط ، المعارف ، والأجهزة البشرية والمنتجات . . . كلها ساهمت في ذلك . أول ما يميز العالم المعاصر هو المكان الذي تحتله التنظيمات القادرة أن تعمل في عدة مراكز وتؤمن الاتصال لزبائن عديدين ومتفرقين .

ب ـ اقتصاديات خارجية ، تلوث وأضرار[3] ـ

بتزايد حدة تقسيم العمل شيئاً فشيئاً ، أصبحت النشاطات أكثر استقلالية . مهما كان حجم المشروعات ، هي ملزمة بالاستعانة بخدمات متخصصة . تنوعت حاجات الأسر بنفس الوقت . تعلم الناس تقدير امكانية وصول الخدمات ، نوعية مراكز اللهو والفراغ وغزارة التجارات والمؤسسات .

إذن توجد حسنات تتولد من تجاور النشاطات أو من تجمُّع الناس : نقول في تحديدها أ آثاراً خارجية . تظهر هذه بصورة خاصة في المدن حيث تفسر دورها المتزايد : عندما تنقص تكاليف النقل ، يصبح تأثير المنافع الخارجية ملموساً أكثر .

إن التكتل البشري الناتج عن تقدم تقنيات الانتاج وتحسين النقليات وانطلاق نشاطات المبادلة تتسبب بمشاكل العيش المشترك . الى جانب الحسنات أو الوفورات الخارجية ، تتكاثر عدم الوفورات الخارجية : تلوث المعامل الجوار بما يتدفق منها ، بالضجة التي تحدثها ، وبتعطيل حركة المرور الذي يصبح معرقلاً ؛ المساكن القريبة من بعضها وغير المنفصلة تماماً لا تكون بمعزل عن الطفيليات ولا تحمي من تكاثر الهجمات ،

---

3. TSURU (Shigeto), The economic significance of cities, p. 44-55 de HANDLIN (Oscar), BURCHARD (John) (ed.), The historian and the city, Cambridge (Mass.), The MIT Press, 1963, XII-299 p.
REMY (Jean), La ville, phénomène économique, Bruxelles, Editions «Vie ouvrière» 1966, 297 p.
CLAVAL (Paul), Eléments de géographie économique, op. cit.
— Régions , nations, grands espaces, Paris, M.- Th. Génin, 1968, 832 p.

في الحياة الاجتماعية . في المدينة . بما أن مستوى الحياة يرتفع ويصبح الوقت الذي يخصص للبقاء في المنزل طويلاً . تكثر المتطلبات البشرية في هذه المجالات. المؤثرات الناتجة عن الجوار تصبح كثيرة وأكثر مضايقة[4] .

الجغرافية الجزئية للسلطة ، تحديد حقوق الاستعمال ووضع حدود للملكيات ، كانت من اختصاص جماعات محلية ولم تكن تطرح مشاكل سياسية حقيقية ، لأن كل شيء يكون منظماً بالمجتمع المدني أو بالمستويات الدنيا للتسلسل الإداري . قلب التركز ونمو التجمعات الكبيرة الوضع : لا يمكن للحكومة أن تتجاهل هذه المسائل .

ج - الرقابة الاجتماعية -

إن التطور المستمر منذ قرن ونصف جعل الرقابة ضعيفة التأثير شيئاً فشيئاً . في المجتمعات القديمة وفي المجتمعات التقليدية ، كانت مهمة هذه الرقابة مسهلة بسبب ثبات المجموعات المحلية ، مساحتها الصغيرة وواقع ان كل الناس تعرف القواعد الواجب احترامها ، في موضوع السلوك وتبنيها . ومع تطور المبادلات وانفتاح الاقتصاد ، زادت قابلية الناس للحركة . تدنت حصة الجماعات الريفية في مجموع السكان : من 80% في القرن الثامن عشر هبطت الى أقل من 20% عرفت المدن الصغيرة حيث لا يزال يحسب حساباً للنظرة الجماعية ، توسعاً بطيئاً أكثر مما هو في المراكز الهامة .

داخل التجمعات الكبرى ، جعل التنظيم المفضل للمكان الرقابة صعبة : طالما بقيت البيوت منخفضة ، مصفوفة على طول الشوارع ، وكانت الكثافات معتدلة ، يكون من السهل أن يعرف الجار جيرانه . فهو يراهم مارين من أمام نوافذه ؛ يلعب الأطفال مع أطفال العائلات الأخرى ليس عندهم مكان فيه يختبئون من رقابة الراشدين . مع البناء في العالي والغاء الشوارع ، والاكثار من الأماكن الخضراء والباحات الكبيرة، تغير كل ذلك . في العمارات ، لا يلتقي الناس إلا على السلالم أو في المصاعد : يبقون غرباء عن بعضهم البعض . الأماكن التي يمكن فيها الهروب عن أنظار الآخرين موجودة هنا وهناك ، في الطوابق السفلى ، في مواقف السيارات ، في الباحة المقفرة . الامكانيات المادية للرقابة الذاتية هي متلاشية[5] .

هذه الخصائص الجديدة للجغرافية البشرية ، غيرت الظروف التي فيها يتم

4. DAVIS (O.A.), WHINSTON (A.), Externalities, welfare and the theory of games, Journal of Political Economy, vol. 70, 1962, p. 241-262.
— The economics of complex systems: the case of municipal zoning, Kyklos, vol. 27, 1964, p. 419-446.
COX (Kevin R.), Conflict, power and politics in the city, op. cit.

5. JACOBS (Jane), The death and life of Great American Cities, op. cit.
NEWMAN (Oscar), Defensible space. Crime prevention through urban design, op. cit.

التثقيف والتأقلم وشيئاً فشيئاً حرمت العائلة والجماعة المحلية من مسؤولية هذه المهمة . الحصة المناطة بالمدرسة في نقل المعرفة زادت . في الوقت ذاته انتقلت عملية اختيار المبادىء الملقّنة والقيم المعتبرة من مجموع السكان الى رجال تربية .

من المهم حتى يتم جريان الحياة الاجتماعية في الاستمرار . أن يكون التأثير الممارس على الطفولة قاسياً وأن يعزز تكامله مع عالم الكبار . توصّل المجتمع التقليدي الى ذلك بتوظيفه كل الطاقات من أجل أن يشمل باستمرار ، الذين صنعهم ، بعين الرأفة وفي نفس الوقت النظرة الصديقة . في المدينة ، يكون الصغار في منأى عن رقابة من هم أكبر سناً . يشكلون مجموعات ثنائية ، وفقاً لطبقات الأعمار ويبنون لهم عوالم جزئية على هامش عالم الكبار . والسلطة ليست مبعدة عن ذلك ، لكن الرفاق هم الذين يمارسونها . الانحرافات تُفرض بسهولة ويفقد المجتمع المحلي امساكه للطفولة . ولا يمكن التوصل بشكل كاف لأن يحل المجتمع كله بانشائه نظاماً تربوياً ، محل ذلك المجتمع المحلي ، فهو يفتح السبيل لممارسة سلطات جماعية غريبة على مراكز الحكم التي توجه المجموع .

د ـ الرأي العام والخبراء ـ

تصبح شروط الرقابة الاجتماعية كذلك ساقطة بانتشار المعارف الجديدة ، عاش الناس في عوالم كانت فيها القواعد بسيطة يمكن لكل الناس الوصول اليها ، وقد أطاح تقدم العلوم الاجتماعية بكل المبادىء العامة . لا يمكن للناس أن يكونوا معتبرين مسؤولين على الدوام عن أفعالهم ، حتى قبل الحكم عليهم ، عندما يكون سلوكهم منحرفاً ، ينبغي الاستفسار عن صحتهم العقلية والأخذ بعين الاعتبار تاريخهم الشخصي ؛ رفضهم التوافق مع القواعد لا يعبر دائماً عن خبث انحرافي ، فهو يفشي عادة سر مأساة تدفع إحساساً مجروحاً للثورة . يعارض الناس التوافق الاجتماعي حتى يثيرون الناس لمصلحتهم ، حتى يكونون مسموعين وحتى يعطون الحق . إذا أردنا أن لا يبدأوا من جديد ، ألا يكون من الأفضل أن نخرق منطقهم بدلاً من أن نقمع بلا تبصر مظاهر مذنبة لكن أصلها ليس الرغبة في الأضرار ؟

السلطة المعطاة للخبراء[6] والمأخوذة من الأهل والأقارب والجيران اتجهت بعيداً : كذلك توجب سبر القواعد والقيم نفسها . هل هي طاهرة كما قيل ؟ ألا يستخدمها من يطلبها من أجل تثبيت مركزه الاجتماعي ، وارضاء غرائز السيطرة ، ومن أجل نسيان المرارة التي تأكله ؟ ان ممارسة السلطة الجماعية التي عاشت في ظلها المجتمعات لمدة طويلة هي ليست أقل براءة ، كما يوضح الخبراء الجدد في العلوم الانسانية والاجتماعية . هل

6. FOUCAULT (Michel), Surveiller et punir, Paris, Gallimard, 1975, 318 p.

طالبوا باحترام الملكية الفردية ؟ من لايرى أنها وسيلة للقبول بعدد كبير من اليات الاستغلال ؟ يُطلب احترام الخلقية الجنسية الصارمة ، لكن ذلك لا يهدف سوى الى أن يولد في كل فرد شعوراً بالذنب يضعفه ويجعله فريسة تقدم لكل السيطرات ؛ الا يكون مصدر السلطة التي تُمنح الآخرين هناك[7] ؟ إذا قبلنا بالتنازل عن مسؤولياتنا ، ألا يكون ذلك بسبب كوننا تماماً مقتنعين بحقارتنا ؟

لائحة الاتهامات التي جاءت بها العلوم الاجتماعية والانسانية هي طويلة : ان اكتشاف اللاشعور الذي يجهله الحس المشترك ، والذي يجب أن نصل اليه ونفسره من أجل إعطاء العلاقات الانسانية ، والسلوك والمواعظ حقيقتها هو في نقطة انطلاق نقد المعرفة التقليدية . حسب الحالات ، نستحضر عقلاً باطنياً من طبيعة فيزيولوجية (وظائفية) ـ هكذا تكوّن الطب النفسي في القرن التاسع عشر ، ثم نستحضر عقلاً باطنياً من طبيعة نفسانية ـ على طريقة فرويد Freud وتلامذته ـ وعقلاً باطنياً مرتبطاً بضغط اللغة على الكائن الذي لا يتوصل الى لفظها صحيحة ـ على طريقة لاكان Lacan ـ أو عقلاً اجتماعياً يغطي ، تحت أعطية الايديولوجية ، النهاية الحقيقية للروابط بين الناس ـ تلك هي تقدمة الماركسية . في كل الحالات ، يكون الحس المشترك قد فقد أهليته . تأثير الخبراء هو مبرر بالتفكير النظري ، وهو ينتشر بفعل وسائل الاعلام الشعبية التي تذكر الجماهير دوماً بإنحرافات العقل الفطري . يتحول الى سلطة مؤسساتية طبقية عندما تكون القرارات محصورة بقبضة من الاختصاصيين . تعطي العدالة مثلاً لهذا التطور ، كما بيّنه ميشال فوكولت Michel Foucault [8] . أقامت الثورة في فرنسا عدالة شعبية لأسباب الأجرام ؛ هي هيئة محلفين مختارة بالقرعة لتقول إذا كان المشتبه به مذنباً . القواعد التي كانت، كذلك مؤسسة لم يلحقها أي تعديل جوهري ، لكن الممارسة العملية تغيرت بالمكانة التي أعطيت للأطباء النفسيين . قبل أن تنطق هيئة المحلفين بالحكم تبين أن المتهم هو مسؤول عن أفعاله : تقريرها يؤثر كثيراً على الأحكام الصادرة .

وبدلاً من الرقابة المباشرة الدائمة والمؤثرة للجماعة المحلية وللعائلة على الفرد ، تحل إذن بنية أكثر بعداً ، أقل ضغطاً في مبادئها وأقل قساوة في التطبيق نظراً لأنه لا أحد يستطيع أن يتأكد من صحة ما هو مطبق . هل ان الناس تخلصوا لهذا من روابط التأثير ، من عمل الولاية وتأثيرات السلطة عند هذا المستوى البدائي والمألوف للوجود ؟ بالطبع

7. LEGENDRE (Pierre), L'amour du censeur. Essai sur l'ordre dogmatique, op. cit.
FOUCAULT (Michel), Histoire de la sexualité. I: La volonté de savoir, Paris, Gallimard, 1976, 213 p.
8. FOUCAULT (Michel), Surveiller et punir, op. cit.

لا : إذا كان كل انسان يعرف من بعد ، أنه في حمى من التطفل الذي كان يضغط منذ فترة على التوافق ، فلا شيء يضمن أنه يعمل خيراً : لا يكفي أن يسأل ضميره ليتأكد من ذلك ؛ نظراً لأن مؤشراته هي عادة مضللة . نكون مضطرين الى اللجوء للآخرين . في المجتمعات المتأثرة ببعض تيارات العلوم الانسانية والاجتماعية ، يذوب الشخص لأنه لا يملك سلطة شرعية ليحكم بها على نفسه : هذه السلطة محصورة بآخرين .

ليست الدول كلها متأثرة بنفس الطريقة من هذه التغيرات ؛ طالما بقيت غير كاملة ، لا يمكن للكليانية أن تصب في استعباد كامل للانسان بالانسان . من هذه الزاوية ، يوجد تواطؤ بين أحكام العقل الباطني والايديولوجيات الكليانية . إذا لم تكن الأرض مهيأة بالرفض الشامل لحق التقاضي ، فإن السلطة المطلقة تجد حداً في رفض الضمائر[9] .

في المجتمعات الليبرالية ، ان ما تُتهم به القيم التقليدية هو محصور قبل كل شيء بما يمس الأخلاق الفردية ، حياة الزوجين ، النزوات الجنسية : فتح التحليل النفسي أول ثغرة في الاستقلال الذاتي الذي كان معترفاً به للفرد حتى ذلك الحين . كان ضغطه على نطاق الدين وليس أبداً على نطاق السياسة : لم يكن لأسس المؤسسات دخل في الموضوع[10] . ما كان معنياً بذلك هي الأخلاق المستوحاة من العقيدة المنزّلة التي كانت السلطة تحترمها فضلاً عن ذلك ومنها طلبت الاستجابة لعذابات الوجود، للشكوك حول طبيعة الكائنات والأشياء والتعاسة المتولدة من تبصُّر الموت . بتركها هكذا تقويض أسس الحياة الدينية ، تكون المجتمعات الليبرالية قد وضعت نفسها شيئاً فشيئاً في فراغ عاطفي دفعت فيه قسماً من أفرادها لاعتناق أيديولوجيات أخرى : قدمت المذاهب الثوروية في قالب علماني معادل للعقيدة الدينية التقليدية .

التحولات التي لحقت بالرقابة الاجتماعية منذ بداية الثورة الصناعية هي عميقة . أشكالها التقليدية ضعفت ، تلاشت في كثير من الحالات . أصبحت حرية الفرد في العمل أقوى مما كانت عليه قبلاً ، ولكن هذا يعود الى تثقيف الرقابة عليه ضعيفة ، والى تكاثر الانحرافات . يرتبط التطور بتجمع الناس في مدن تتناقص فيها الشفافية مع التكاثف السكاني؛ ينتج عن تحول أساس للايديولوجيات الاجتماعية . يفقد الفرد تدريجياً معنى المسؤولية والقدرة على الحكم على الآخرين . يعرف نفسه أداة لقوى لا يدركها ؛ يعترف بسيادة الخبراء الذين يخضع لهم ؛ الرقابة على أعمال كل فرد لا تبقى من

9. ARENDT (Hannah), La crise de la culture, Paris, Gallimard, 1972, 381 p. Ed. originale: Between past and future, 1954.
10. NICHOLLS (David), The pluralist state, op. cit.

فعل نظرة جماعية ؛ فهي تصبح لأقليات مقلّدة بولاية متنامية[11] .

بنية وتنظيم المجتمع المدني

تعمل المجتمعات الليبرالية على أن يزدهر تحت الدولة ، مجتمع مدني اليه توكل كثيراً من المسؤوليات . لم تختف الأنظمة القديمة لتنظيم العلاقات الاجتماعية في العالم الحديث ، لكن وظائفها تعدلت . الرقابة الجماعية تلاشت شيئاً فشيئاً ووجدت العائلة نفسها قد حرمت من وظائفها الانتاجية - إذا لم تكن في الزراعة ، في التوزيع وفي الحرف ، لكن هذه القطاعات تراجعت سريعاً ، احتفظت ببعض دورها في تربية الصغار ، لكن هذا الدور كان مقروضاً بتقدم المدارس . أهميتها بقيت كوحدة انتاجية .

أصبح جوهر النشاطات ، أوقات الفراغ والعلاقات مشكّلا بالبيروقراطيات : مشروعات ، تجارات كبيرة ، مدارس ، مستشفيات ، كنائس . . . بمشاركته هكذا في نشاط التنظيمات ، يقوم كل فرد على التوالي بأدوار متنوعة كما لو أنه يخص العديد من الجماعات . تعي هذه عادة تضامنها وتصبح طبقات . عند هذا المستوى يقع مكان قسم هام من الحياة السياسية للمجتمعات الليبرالية .

أ - البيروقراطيات[12]

في المجتمعات الحديثة ، البنى الأكثر شيوعا للسلطة هي البيروقراطيات . تؤمن تنفيذ قرارات الحكومة بأخذها شكل إدارات . تنظم الحياة الاقتصادية ، الانتاج ، المبادلات ، توزيع السلع والخدمات وتؤمن تأطير الحياة الثقافية . لم يكن سوى قطاع الزراعة الذي قاوم التطور : غياب اقتصاديات الحجم والوفورات الخارجية المقدرة في موضوع استغلال الأراضي هو الذي يفسر هذا التشويه ، لكنه في طريقه الى الزوال ؛ تلعب التعاونيات والتنظيمات المهنية ومشروعات تحويل المنتجات الغذائية دوراً متزايداً .

تستطيع الإدارات أن تلجأ الى القوة المادية من أجل فرض إرادتها . البيروقراطيات الاقتصادية ، الثقافية أو الاجتماعية لديها هذه الامكانية نفسها ، ولمدة طويلة مع ذلك ، لم يكن بالامكان تصور تنظيم فعّال بدون دعم وضمان السلطة العامة : استعانت الكنيسة بالسلطة المدنية من أجل استئصال الهرطقة ومحاربة المنشقين . لا يكفي

11. SCHUMPETER (Joseph), Capitalisme, socialisme et démocratie, op. cit.
REVEL (Jean-François), La nouvelle censure, op. cit.
12. ETZIONI (Amitai), Modern organizations, op. cit.
—The active society. A theory of societal and political processes, op. cit.
COLEMAN (James S.), Power and the structure of society, New York, W.W. Norton, 1974, 112 p.

أبداً لأجل فرض وجهات نظرها ، أن تبعد الذين يبتعدون عن الحقيقة بالفصل أو الحرم .

كذلك طالبت الشركات التجارية الأولى وكذلك المصانع الأولى بنفس الطريقة منحها وسائل وامتيازات الدولة. كانت تخشى منافسة صغار المنتجين أو الصنّاع الأجانب ، أو الاندفاع في الصناعة دون أن تكوّن لديها ضماناً أمنياً ؛ كانت تتهرب من التهديد بالتفجير الذي كانت روح المبادرة عند المستخدمين قادرة على فعله . كان وضع الاحتكار ضاغطاً على الزبائن لشراء الناتج ، وهذا ساعد كثيراً في تصريف بيع البضائع .

لم يكن منح هذه الامتيازات متوافقاً مع فلسفة المساواة وغير التدخلية للدولة الليبرالية ؛ فهو يوظف السلطة العامة في خدمة المصالح الخاصة . فهو يوهن المبادرة الفردية ويحد بشكل مصطنع ، النشاط والازدهار. إذن بقيت البيروقراطيات الخاصة تفكر في طرق أخرى لتشكيل بنيتها . استخدمت التأثير الاقتصادي الذي كان عندها مثل الرقابة على عناصر الانتاج . هل هناك حاجة للسلطة العامة لفرض الطاعة على المستخدمين ؟ لا . يمكن صرفهم وبذلك يخاطرون بأن يصبحوا بدون عمل . ان نظام التعويض الذي يكافىء أصحاب الاستحقاق ويأخذ بعين الاعتبار الأقدمية ، يكون كافياً بشكل عام لتأمين اخلاص فئات المستخدمين .

مثل هذه الطرق لا تجعل المشروعات مع ذلك كلياً مستقلة عن سلطة الدولة . بدون تحديد قانوني لتملك عناصر الانتاج ، تختفي وسائل التأثير .

ينظم المشروع على مزاجه الأماكن التي يجري فيها الانتاج : هذه الأماكن هي دائماً محدودة وضيقة من أجل تأمين وتسهيل الاشراف على العمل . أليست إحدى التطبيقات الأكثر شهرة البانوبتيكون Panopticon (مكان يُرى بنظرة واحدة) لبنتام Bentham [13] هو مصنوعة في المصنع الذي فيه جديديا ستّرات Jedidiah Strutt [14] استخدم الآلة لأول مرة في حياكة القطن ؟ أليس ذلك ذا دلالة ؟

المشروع ليس حبيساً في المكان الذي تتم فيه المصنوعات : فهو يشتري - يبيع ويستعلم . كيف يحصل على مساعدة الذين بعملهم خارج المؤسسة ، لا يمكن أن يكونوا مراقبين على الدوام ؟ الهدف هو أن الجميع يعترفون بالادارة وولايتها . هذا يتحاشى

13. BENTHAM (Jeremy), Panopticon, Londres, T. Payne, 1791, 2 vol.
14. HOSKINS (W.G.), The making of the English Landscape, Londres, Hodder and Stoughton, 1955; Hammondsworth, Penguin Books, 1970, 326 p. Cf. planche 52, p. 220.

التحقيقات والرقابات . لماذا لا نجعلهم مهتمين بوظائفهم بالتعويض الجيد وبأخذ جهودهم ونتائجهم بعين الاعتبار ؟ ان التجارب في هذه المجالات أظهرت بسرعة نتائج مرضية لدرجة سرّعت محاولة تعميمها : اذا كان الكل يشارك مباشرة بمنافع المشروع ، لا يعود هذا الأخير يظهر لمستخدميه كأنه اطار اكراه معه من الضرورة التحايل والكيد. الجميع يعتبرون العمل أمرهم . كما هي حال وكلاء ورؤساء المشروع والمهندسين حالياً . أمل الالتصاق من هذا النوع ، دفع الصناعيين لمنح أجور مرتفعة ، على طريقة هنري فورد ، ونوّهوا بابحاث مدرسة علم اجتماع العلاقات الانسانية[15] . لم تتحقق الأهداف ـ لم تختف ازدواجية بنية مصالح الإدارة والطبقة المحكومة حتى بعد تأميم المشروع أو التسيير الذاتي . لكن الوضع تحسّن وقد شعرت المشروعات أن بوسعها أن تكون ناجحة بدون أن نضع موضع الاتهام سوى المصلحة المحبة لذاتها : الروح البيتية هي عامل لنجاحها .

في هذا المنحى ، فرص النجاح هي مع ذلك دالة على السياسات الاقتصادية للسلطة العامة . يتوقف التأثير النفسي لسلم للأجور على ما يقدمه الى الهامش . عندما تفقد الدولة الليبرالية الدعم الذي يروّج له الحماس الوطني ، تحاول أن تنقذ هيبتها بإيجادها الإستخدام لكل المواطنين ، بإعطائهم الحد الأدنى وبتأمين الضمان لكل مخاطرهم . عندئذٍ تفقد المنافع التي يمكن للمشروعات أن تقدمها ، قيمتها ، وهكذا تظهر سياسة الرفاهية تعارضاً بين المجتمع المدني والسلطة السياسية ، تنخر فاعلية الشركات بدون أن تبرز للدولة الاخلاص الذي تنتظره .

البعض يمارس في المشروع سلطة التقرير في حين يمارس غيرهم سلطة التنفيذ. حسب الأنظمة يكون حق البت آيلاً لفئة أو لأخرى ، لكنه في الواقع يكون منوطاً باختصاصيين قادرين على اتخاذ قرارات مستنيرة . في نظام ليبرالي يقدرون المضايقات التي تعترض المصارف أو البيوت المالية التي تكون مساعدتها لا غنى عنها : تنفذ سياسة اجتماعية تقي من الصدمات وتولّد فكراً، روحاً تجارية بدونها لا يمكن عمل أي شيء . تستمد مما تقدمه خدمات البحث في الشركة من تجديد . إذن يكون القرار عادة نتيجة المفاوضات[16] .

---

15. ETZIONI (Amitai), Modern organizations, op. cit.

16. SIMON (Herbert), Administrative behavior. A study of decision-making processes in administrative organization, Glencoe, The Free Press 1re éd., 1944; 2e éd., 1957, XXIX-259 p.
MARCH (J.G.), SIMON (Herbert A.), Les organisations, Paris, Dunod, 1969, XVI-253 p. Ed. originale: Organizations, New York, John Wiley, 1958.

يوجد في الأخير فرد هو الذي يقرر ، لكنه يقوم بذلك وفقاً للتأثير الذي يمكن لكل فرد أن يستخدمه عند النزاع .

يرجع الفضل في اختصاص التنظيم عند المنظمات الى صفة الأنظمة المعتمدة على الارتكاس (المفعول الرجعي) التي تطبقها : فهي لا تكون موجهة بدون الاهتمام بالمضمون ، بدون الرجوع الى الاعتراضات الاجتماعية للفئات الاجتماعية المقحمة ، أو بدون هاجس التوفيق قدر الامكان بين الطموحات المتنوعة . وحتى يكون هنا ممكناً ، ينبغي أن تكون كل مجموعة قادرة على توظيف قواها .

ب ـ الجماعات والطبقات[17]

في كل مرة يشارك الناس في أدوار متماثلة ، ويأخذون مكاناً متشابهاً في حياة الاتصال ، فهم متقاربون بمصالحهم ومشاكلهم : يملكون نقاطاً مشتركة ويشكلون موضوعياً مجموعات متجانسة ، جماعات . في العالم التقليدي ، تقوم التقسيمات على أساس العمر أو الجنس أو بفعل روابط التبعية . في العالم المعاصر ، يبرز تكاثر المشروعات والادارات فئات جديدة تبريرها هو في نفس الوقت اقتصادي واجتماعي . كذلك أن ازدهار الايديولوجيات الاجتماعية أو الديانات المتصارعة ، يولّد نماذج لجماعات كانت تجهلها المجتمعات اتقليدية .

حتى يصبح تضامن أفراد الجماعات فاعلاً ، ينبغي أن يكون لديهم الوعي لما هو مشترك بينهم . هذا لا يقدم أية صعوبة في الخلايا الصغيرة للحياة التقليدية لكن العزلة في قلب المجموعات الاقليمية الكبرى تجعل من الصعب بروز وعي طبقي[18] . في القرن التاسع عشر ، لم تكن هذه ممكنة إلاّ إذا كان الناس مركزين جغرافياً : تلك هي حالة جماعات العمال . مع وسائل الاتصال الحديثة ووسائل الثقافة الشعبية ، توطدت جماعات موزعة : نرى ذلك في نجاح الحركات النسائية وتحركات الشبان .

لا تتمكن الجماعة ، حتى المتحولة الى طبقة ، أن تقرر وتعمل ضغطاً مباشرة : فهي تؤلف مجموعة غير منظمة . ينبغي لتعطيها شكلاً ، أن تكون مبنية من بيروقراطية موجهة قبل كل شيء نحو الاتصال قبل الانتاج أو التنفيذ[19] .

CYERT (M.), MARCH (J.G.), Processus de décision dans l'entreprise, Paris, Dunod, 1970, X-340 p. Ed. originale: A behavioral theory of the firm, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1963.

17. ETZIONI (Amitai), The active society, op. cit.
18. MARX (Karl), Le 18 Brumaire de Louis-Napoléon Bonaparte, op. cit. Cf. p. 127.
19. ETZIONI (Amitai), The active society, op. cit.

إن بروز الجماعات الحديثة يتسم اذن بتفتح الاشكال الجديدة للتنظيم : الأحزاب ، النقابات ، التجمعات الايديولوجية والملل ؛ العقبات التي تعترضها ليست هي ذاتها التي للمشروعات أو للإدارات . يشارك أنصار حركة بنفس المثل ونفس الطموحات : ليس من الضروري أن تراقب دوماً [20] . يمكن أن تكون البيروقراطيات الايديولوجية أخف من غيرها، لكن عليها دوماً أن تتذكر المبادىء التي تقوم عليها والتوجهات التي اختارتها ، إذا كانت لا ترغب أن يعتور الشك الجمهور : يحاول القادة في الواقع أن يستخدموا السلطة التي تمنحهم النفوذ على أتباعهم من أجل إشباع مطامعهم الشخصية .

تبدو التجمعات ، النقابات والمجموعات الايديولوجية . على مستوى المجتمع المدني ، كأنها الوجه الآخر للسلطة ، الذي يهدف لأن يحد ويراقب المشروعات والإدارات . بدونها يصبح التفاوض لاتخاذ القرارات ، وهذا هو ميزة العالم المعاصر ، صعباً إن لم يكن مستحيلاً . لا يمكن قيام تفاعل بين الجمهور المؤطر والمستخدم والذين يؤمنون توجيهه .

تتكفل بيروقراطيات الحزب ، النقابات ، المجموعات الايديولوجية والدينية بمهمة أخرى : فهي تعمل كوسائط اتصال بين المواطنين والسلطة : النظام التمثيلي الذي تشتمل عليه الايديولوجية الليبرالية مدين لها كثيراً كما سيأتي بيانه .

ج ـ الأشكال الاقتصادية للتنظيم الاجتماعي

لا تعيش المشروعات منطوية على نفسها : فهي تعمل لاشباع الحاجات ، لتحقيق الأرباح وتوفير الضمان والاستخدام للذين تشملهم . الى جانب التنظيم الاجتماعي الداخلي الذي يسمح بتسوية الخلافات والتوصل الى توازن يرضي المصالح الحاضرة ، ينبغي أن توجد اجراءات تؤمن تضبيط العمليات بين المشروعات : يلعب السوق هذا الدور .

عندما يكون الانتاج جارياً على مستوى الاستثمارات العائلية ، يكون المشترون والبائعون متعددين : تتم العمليات بمجابهة العروض بالطلبات بدون أن يكون هناك سلطة فردية : الأسعار الناجمة عن ذلك هي الأفضل لكل الجماعة . لا يمكن تطبيق هذه الآلية إلا على خلايا اقليمية ضيّقة نظراً للتكاليف التي يفرضها تحقيق الشفافية .

في العالم المعاصر ، الأسواق الشكلية التي فيها يلتقي المشترون

20. ETZIONI (Amitai), Modern organizations, op. cit.

والبائعون لمقابلة مشاريعهم أصبحت نادرة خارج بعض المنتجات الأساس. وحيث توجد ، تتقابل مشروعات ضخمة حتى ان الظروف فيها لا تكون ظروف المنافسة البحتة والكاملة[21] . يمكن أن يوجد توازن مع ذلك : بيّـن غالبريث Galbraith[22] ذلك وركّـز على أن قدرات توازنية تنشأ في كل مرة يميل فيها التركز لأن يخل بتوازن السوق . من جهة ثانية ، المشروعات قادرة على أن تحصل من البعيد على المعلومات اللازمة لها : وهي تبين العروض والطلبات الصادرة عن أمكنة واسعة . هكذا فإن آليات السوق هي قادرة أن تؤمن ضبط القرارات على المستوى الدولي . ولا يكون متضرراً إلا صغار أصحاب الأعمال من هذا التطور .

في كثير من المجالات ، كانت الآلية الشكلية للسوق قد اختفت. تحدد المشروعات شروطها للبيع بقرارات من جانب واحد ، فيما يتعلق بالأسعار والمواصفات . لا يعني هذا أنها تتهرب من المنافسة : فهي تعيش تحت تهديد الشركات التي تراقبها بدقة وتحاول ان تقضي على الفوائد التي كونتها لنفسها . الزبائن هم الحكم : إذا رفضوا الشراء ، يصبح واجباً اعادة النظر في السياسة كلها . تستمر إذن ردة فعل السوق وان تكن في شكل مشوه : فهي تتيح بالنسبة لسلع الاستهلاك النهائي ، وبهذه الطريقة غير المباشرة ، مقابلة أهداف حفنة من الشركات الكبرى وأهداف جمهور من المشترين المتفرقين . تكمن المخاطر في أن أصحاب الصناعة لا يندفعون أبداً نحو الصناعات الخفيفة : تبين دراسات السوق بشكل مسبق الانعكاسات المحتملة للمشترين المكنين .

إن طرق تنظيم الحياة الاجتماعية هي في تحول مستمر : في الأنظمة الليبرالية برهنت المشروعات على ليونة ملحوظة ؛ فقد عرفت كيف تتوافق مع أسواق واسعه ، والتحول الثابت في المنتجات ومع طلب دائماً ملحاح . وحتى تحد من الأخطار الناتجة عن هذا التحول ، نظّمت الشركات الشفافية لمصلحتها : فقد اكتشفت فوائد الاعلان .

أصبحنا بعيدين عن طرق تنظيم المجتمع التقليدي . تستخدم المشروعات الكبرى الوفاً وعشرات الألوف من الأشخاص وهي بحاجة لأسواق منتشرة في أمم كثيرة وأماكن دولية . تأثيرات السلطة تظهر عملاقة حتى ولو لم يكن التفاوت بين الفرقاء الاقتصاديين ساحقاً كما كان في العالم التقليدي[23] .

---

21. CLAVAL (Paul), Eléments de géographie économique, op. cit.
— Principes de géographie sociale, op. cit.
22. GALBRAITH (John K.), Le capitalisme américain, Paris, M.-Th. Génin, 1956, 250 p. Ed. originale: American capitalism, Boston, Houghton Mifflin, 1956.
23. GALBRAITH (John K.), Le nouvel Etat industriel, Paris, Gallimard, 1968, 418 p. Ed. originale: The new industrial State, 1967.
— La science économique et l'intérêt général, Paris, Gallimard, 1974, 398 p. Ed. originale: Economics and the public purpose, 1973.

يستدعي عمل الأسواق قوعد لتعزيز الأخلاقية في المعلومات التجارية . قرارات الشراء والبيع هي رهن شروط الوفرة أو الندرة في الإئتمان (التسليف) هكذا تجد الدولة نفسها ملزمة بتوسيع صلاحيتها بمقدار رخاء الاقتصاد : هكذا يرتسم تعارض بين المثل الأعلى الليبرالي بترك الأمور تجري وتحولات المجتمع المدني الناتجة عنه . لا تستطيع السلطةأن تقف مكتوفة الأيدي أمام ثغرات الانتاج ـ شح سلع الترف والسلع الشائعة ـ كما في نقص العدالة والتوترات التي لا بد أن تنجم عن آليات الضبط والتصحيح .

د ـ الأشكال الاجتماعية للتنظيم

في المجتمعات الليبرالية ، عمل الأسواق هو جوهري في مسار المجتمع المدني . فاليها يرجع الفضل في انتشار العلاقات البعيدة واغناء كمية الخدمات المقدمة للمشروعات وللأسر ؛ لقد غزا نطاق الاقتصاد تدريجياً مجالات كان فيها التضامن ، الهبة واعادة التوزيع في مكانة مسيطرة تقليدياً ، لكن قسماً هاماً من الحياة المدنية بقي محكوماً باعتبارات أخلاقية وبالنفوذ .

لقد محت أيديولوجية المساواة في المجتمعات المعاصرة ما يعزز التنظيم الاجتماعي على المستوى المحلي : ضعفت النظرة الجماعية التي كانت كل مجموعة تمارسها على أفرادها ، مع قابلية الحركة المتزايدة ، في حين أن التسلسل الذي كان يسمح بحل النزاعات بين الفرقاء غير المتكافئين قد اختفى . غير أن الفوارق بين الثروات والاعتبار والوضع الاجتماعي لم تختف : وكما يذكر دارندورف Dahrendorf [24] لا نرى جيداً كيف كانت تستطيع أن تتلاشى بدون أن يفقد المجتمع في الوقت ذاته سبب وجوده . لكن في الأوساط حيث العلاقات هي عقلانية وحيث تشكل النقود أداة للتقدير شبه شاملة،فإن الاهتمامات الخلقية تسقى والحياة الاجتماعيةتقوم دائماً على التنافس على الحظوة . هناك يجد البحث شبه الشامل عن المداخيل المرتفعة احدى حوافزه الرئيسة : نعرف،بالاستنادالى ثورستين فبلن Thorstein Veblen [25] أن التراكم يتم عادة في ظل اهتمام للسماح باستهلاكات تفاخرية : تشهد هذه على النجاح الاجتماعي وتثبت بأن الدور قد تم جيداً في الجماعة . بمقدار ما يتنامى الرخاء ، يتغير مفهوم الثروة : لا تعود مطلوبة لذاتها أو من أجل القوة التي تعطيها على الأشياء ؛ يكون العمل فيما بعد لاثبات

---

24. DAHRENDORE (Ralf), Essays in the theory of society, Stanford, Stanford University Press, 1968, XII-300 p.
— The new liberty, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1975, X-102 p.
25. VEBLEN (Thorstein), Théorie de la classe de loisir, Paris, Gallimard, 1970, XLI-279 p. Ed. originale, Macmillan, 1899.

الانتساب للنخبة وذلك أمام الجميع . تصبح الثروة مظهراً ، أي وسيلة للارتقاء الاجتماعي . فهي تكشف بأنه تم التوصل الى المستويات المفيدة للنشاط ، تلك التي فيها حصة التفكير والابداع هي هامة . هي تأكيد على فوقية محصّلة بفضل الجهد ومبررة أخلاقياً .

تشكل المجتمعات الليبرالية المعاصرة بُنى ذات مستويات لا تقابل كلها الجماعات المهنية التي ذكرت والطبقات التي نجمت عنها . وهذا لا يعني بنى جامدة كالتي كانت عليها طبقات النظام القديم . التسلسل الذي تولّد عن التنافس على الحظوة ليس مؤسساتياً وهو في تطور دائم : فهو يترجم حاجة عميقة للتمييز في مجتمع يجهل الفارقات في البداية ، يسعى للحد من الفوارق القائمة على الثروة أو على صدفة الولادة ، ولكن يمجد الجهد الفردي . تصبح النقود مقياساً للنجاح . مع ذلك هي ليست معياراً كاملاً : فهي لا تعني شيئاً للذين يرغبون في تفوّق فكري ، في رهافية الذوق ، والأهلية لتقدير الجيد ، الأسمى والألذ . في هذه المجالات ، تبتكر نفخة الوجاهة بدون انقطاع استراتيجيات جديدة لتأكيد الاصالات . في مجتمع النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، أصبحت القدرة على تقدير الثقافات كثيرة التنوع للدلالة أو الظاهرة المطلوبة للفوقية . كتب بودريارد Baudrillard [26] صفحات رائعة من منطق الأشياء ونظام المظاهر الذي ساد وقتئذٍ : لم يكن البحث عن الأموال لذاتها ، بل لقدرتها على التأكيد في نظام يرمي إلى أن العالم ليس كله قادراً على أن يفهم ، والذي فيه يحفظ مذهب الباطنية توحده .

هـ ـ التمييز الاجتماعي والفرز المكاني

هذه التحولات هي متلازمة مع إفساد عميق للبنية المحلية للمجموعات . منذ اللحظة التي يختفي فيها التسلسل المؤسساتي ، يفقد الأغنياء إمكانية فرض إرادتهم على جيرانهم الفقراء ووسائل تلافي الأضرار التي تسببها هؤلاء . بعد ذلك ، ليس من وسيلة مباشرة تحمي من مضار العيش المشترك ؛ لا تبقى إلا استراتيجية مفتوحة : الفرز المكاني[27] .

في مرحلة أولى ، ينشأ هذا الفرز حالاً من عدم قدرة آليات السوق على أن تعمل

---

26. BAUDRILLARD (Jean), Pour une critique de l'économie politique du signe, Paris, Gallimard, 1972, 270 p.
— L'échange symbolique et la mort, Paris, Gallimard, 1976, 347 p.
27. COX (Kevin R.), Conflict, power and politics in the city, op. cit.
CLAVAL (Paul), La géographie et les phénomènes de domination, L'espace géographique, vol. 5, 1976, p. 145-157.

حساباً للآثار الخارجية التي تتكاثر بين قطع صغيرة متجاورة[28] . عندما يتم بيع ، يعكس سعر الأرض المزايا والمساوىء التي توجد وتلك التي يمكن أن يتوقعها الفاعلون . بين عمليتين تجاريتين ، تتطور الظروف ، لكن لا شيء يسمح بمعاقبة المقلقين عن التعديلات التي تسببها الأضرار التي يفرضونها على الجوار نتيجة لسوء استعمال قطعة الأرض الخاصة بهم .

ليس أمام المالك الحكيم سوى حل واحد : هو أن يبيع منذ اللحظة التي يشعر فيها بالمضار التي تنشأ وقبل أن يتدنى ثمن التربة ؛ فجأة يزيد عرض الأرض في القطاع المهدد ، وهذايتسبب في تدهور الأسعار . يبقى الذين يستخدمون التربة في تنافس دائم: يهرب الذين يرغبون في التخلص من عدم الوفورات الخارجية أمام الذين يستطيعون فرضها عليهم . طالما بقيت أسعار الأراضي مرتفعة جداً ، فقلما يوجد بين المالكين لا اجتماعيون قادرون على التأثير على قيمة المجموع باستعمالات معينة ، لكن لا توجد ضمانة مطلقة[29] .

في غياب أحكام شرعية للدفاع عن المصالح المحلية ، يترجم التنافس على الحظوة الملازمة للمجتمع الليبرالي بهجرة دائمة للذين عندهم مال أمام الذين يُخشى أن يشوشوا خاصية المكان الذي يتواجدون فيه . لقد وصف بارك وبيرجس Park, Burgess [30] بدقة هذا المسار في تحليلهم للمدن الأميركية في العشرينات الأولى لهذا القرن : هو في أصل الانزلاق نحو حواشي الطبقات الأكثر ثراء . في المقابل ، لم يستطع أن يبين كيف يتيح عمل التأثيرات الخارجية السلبية للمجموعات المتواضعة أن تمدح الأكثر ثراء .

في مقابل جغرافية استقرار احتلال التربة التي تترجم التنافس الليبرالي من أجل الحظوة ، تقوم عادة جغرافية الفرز الجامد وتكوين أماكن العزل (غيتو) : يكفي أن الاستراتيجيات التي هي بحوزة المجموعات المهيمنة تسمح لها بان تدافع عن نفسها وتقيم مقاطعات ذات حدود واضحة . وبدلاً من تسلسل اجتماعي ثابت معترف به للمجتمعات التقليدية ، يحل تسلسل رسمي ثابت كالأول ، لكنه قائم على تصنيف الأراضي وعلى تنظيم استخدامها : أصبحت سياسات التقسيم الى مناطق (Zoning) الأدوات المكونة للبنية الاجتماعية ، ولفيض التناقضات وأدت الى حصر الأضرار بالذين

---

28. DAVIS (O.A.), WHINSTON (A.), Externalities, welfare and the theory of games, op. cit.
— The economics of complex systems: The case of municipal zoning, op. cit.
29. Cox (Kevin R.), Conflict, power and politics in the city, op. cit.
30. BURGESS (Ernest W.), The growth of the city: an introduction to a research project. In: PARK (Robert E.), BURGESS (Ernest W.), MCKENZIE (Robert D.), The city, Chicago, Chicago University Press, 1925, X-239 p.

هم اليوم في أدنى سلم الرفاهية[31] .

يُقرأ تحول التمييز الاجتماعي في التناقضات المكانية خاصة على الصعيد المحلي . طالما أن التجمعات خاضعة الى ولاية واحدة سياسية ، فإن فرص مشاهدة الوضع الاجتماعي مترجماً بجغرافية التفاوت بين الأحياء هي متواضعة : تتقل المجموعات القصيرة أكثر على البلديات في الدفاع عن نفسها . تخسر هذه الوسيلة هناك حيث يكون المكان الممدّن مجزأً الى قرى وبلدات مستقلة عن بعضها البعض[32] .

هناك ترتسم احدى المتناقضات للمجتمعات الليبرالية الحديثة ـ وهو يعني تناقضاً مكانياً : من أجل الوقوف في وجه الارتهان الذي يسببه الحجم المتزايد للبيروقراطيات ، كان الاتجاه لدعم الاستقلال الذاتي للوحدات السياسية المحلية ؛ ذلك قرّب المواطنين من الحاكمين ، وسهّل التعبير المباشر عن الحاجات وجعلها تؤثر بشكل أولي على قرارات التنظيمات الكبيرة . لكن كلما كانت الصلاحيات المعترف بها للخلايا الاقليمية الأولية تتوسع ، كلما كانت أخطار رؤيتها مستخدمة في استراتيجية التمييز الاجتماعي متفاقمة .

إذن ان التنافس على الحظوة زاد في شرخ الفوارق في الوضع الاجتماعي داخل كل وحدة اعمارية . كذلك عمل تناقضات بين منطقة ومنطقة ، لكن بطريقة أقل بروزاً . تطلب كل مجموعة من أجل عيشها تقريباً نفس الكمية من الخدمات ، وهذا يحفظ في كل مكان حداً أدنى من التنوع . يستدعي تنظيم العمل بصورة عامة أنه في نفس المنطقة ، توجد صلاحيات عديدة وتصرفات متنوعة . مظاهر الفرز الممكنة هي نتيجة تخصص المؤسسات داخل كل مشروع[33] . تقوم الأطر حول مراكز اجتماعية في العواصم الكبرى أو في مراكز البحث ، هناك حيث الدماثات الكبيرة . الفئات المتواضعة هي أحياناً معزولة كلياً عن هذه الأجواء بفعل السوق العقاري وبتطبيق إجراءات التقسيم الى مناطق . هي في داخل الأمم مصدر للتوتر بين الأماكن المفضلة والأماكن الأدنى منها .

و ـ الملامح الجغرافية للمجتمع المدني

المجتمع المدني للأوساط التقليدية هو مؤلف من خلايا محلية مرصوفة جنباً الى

---

31. ROSE (Harold). The black ghetto: a spatial behavioral perspective. New York, McGraw-Hill, 1971, XVI-147 p.

32. COX (Kevin R.), ANEW (John A.), Optimal and non-optimal territorial partition. A possible approach toward conflict. Papers of the Peace Science Society, 1974, p. 123-138. COX (Kevin R.), REYNOLDS (David R.), ROKKAN (Stein) (ed.), Locational approach to power and conflict, New York, John Wiley, 1974, 345 p. Cf. Cox (Kevin R.), REYNOLDS (David R.), Locational approaches to power and conflict, p. 19-42; COX (Kevin R.), Territorial organization, optimal size and conflict, p. 109-139.

33. CLAVAL (Paul), Eléments de géographie économique, op. cit.

جنب . الضغط الجماعي ، العلاقات العائلية ، التبعيات التسلسلية ، مبادلات السوق وفعل اعادة التوزيع أو الهبات هي كافية فيها لتأمين التنظيم .

يتّسم الانتقال الى المجتمع المتقدم الذي يتيحه انتصار الأنظمة الليبرالية ، بتحولات قاطعة . المجتمع المدني ليس مبنياً بطريقة على المستوى المحلي : هو مزود بتنظيمات ، بمشروعات ، بأحزاب بنقابات ، بجمعيات أو كنائس قادرة أن توحد أعداداً كبيرة ومتفرقة . يكشف التحليل عن حُزم مركبة لعلاقات بعيدة بدلاً من خلايا ضيقة في داخلها تعقد العمليات الاجتماعية والاقتصادية .

تسجل العلاقات المزدوجة بتنظيمات في أماكن ذات اتساع متغير . تنتشر النشاطات الدينية والحركات الايديولوجية داخل مساحات ثقافية متجانسة ، لأنها تتوقف على فاعلية الاتصالات ـ لكن ذلك ليس قاعدة مطلقة : حاجز اللغة ليس عقبة .

في الإطار الاقتصادي ، كان توسع الدوائر منتظماً منذ بداية الثورة الصناعية . كان الانتقال من الأسواق المحلية الى أسواق اقليمية ثم وطنية وأخيراً دولية . وأصبح الوضع حيث أن معظم الدول هي ضيقة جداً لأن تتصاعد فيها كل الاقتصاديات الخارجية واقتصاديات الحجم الممكنة[34] .

جغرافية التنظيمات هي جغرافية الاتساع الكبير ؛ هي كذلك جغرافية التطور المتفاوت . يستدعي التركز إقفال المؤسسات الصغيرة جداً من أجل الطرق الحديثة للانتاج ؛ تستوجب المبادلات انشاء شبكات ناجحة للنقل ووسائل الاتصال . ذلك أنه في عقد الشبكات تتكاثر الوفورات الخارجية : الاتجاه هو نحو التراكم الآني للنشاطات[35] .

القوى التي تشكل المجتمع المدني هي بقسم كبير منها اقتصادية : تترجم بالتمييز بين الجماعات وبوعي يرسم الطبقات . تسعى هذه الأخيرة للتأثير على التنظيمات بطريقة تحافظ على مصالحها : تأخذ المسائل هكذا بعداً اجتماعياً . لكن نتيجة الأعمال الجماعية المتخذة تتوقف على القواعد التي تقيمها السلطة السياسية : ينبغي أن تمارس النقابات ضغطها عند هذا المستوى .

لا يعمل إضعاف الرقابة الاجتماعية سوى أن يزيل المشاكل الاقليمية على مستوى ضعيف ، لكنه يحوّلها . تستلم الدولة جزءاً كبيراً مما كان يؤول الى العائلات ، الى الخلايا الاقليمية البدائية والى الأنظمة التقليدية للأمن وإعادة توزيع المداخيل .

34. CLAVAL (Paul), Régions, nations, grands espaces, op. cit.
35. Ibid.

تتزايد المهام التي يعهد بها للادارة . يؤدي ذلك الى توحيد شكل ظروف الحياة الاجتماعية . في نفس الوقت يؤدي استقطاب النشاطات الى تنويع المكان . المواطنون هم تدريجياً متساوون أمام المصالح المتوجبة لهم ـ لكن فرص الاستخدام والتجهيزات التي يجدونها محلياً هي شيئاً فشيئاً متغيرة .

يـزيد إضعاف الرقابة الاجتماعية التوترات على المستوى المحلي : وفّرت التسلسلات التقليدية النظام وتعايش المجموعات ، لكنها انهارت . ليس للتنافس على الحظوة نفس التأثيرات المنظمة : في عالم يرغب بأن يكون مساواتياً ، لا يعني ذلك سوى عارض حدي لا يجد ما يبرره . وهو يترجم بتمركزات اجتماعية غير ثابتة ، وهناك حمث يكون الاستقلال الذاتي مستخدماً لدعم التسلسلات ، بزيادة حدة أعمال الفرز المرتبطة بالأشكال المتقدمة جداً للمجتمع الليبرالي .

يكشف ترابط المجتمع المدني في الأماكن الشاسعة التي يضمها من بعد ، عن أعمال كثيرة للسلطة : سلطة المنظمات ، التأثير الاقتصادي للذين يملكون وسائل انتاج أو الذين يستطيعون ان يوقفوا دورة الثروات ، التأثير الايديولوجي لمن يضعون الحق الجديد ، السلعة الجديدة ، المعايير الجديدة . تُدخل آليات التنظيم توازناً معيناً في هذه المجموعة ، لكن كل النزاعات لا يمكن أن تذوب عند هذا المستوى . المجتمع المدني ليس لازماً للمجتمع السياسي : لا تظهر هذه الأخيرة دائماً في السرائر . منها تحدث التنظيمات والقوانين التي تحدد الحقوق والواجبات عند كل فرد ؛ وبتأثيرها تكون الاجراءات الآلية للتنظيم مكملة ومصححة : هكذا أصبحت إعادة توزيع المداخيل احتكاراً للدولة وخفضت إلى حدٍ ما من التفاوت في مستويات تعويض المناطق . ينبغي إذن أن نرى الآن كيف تقوم روابط المجتمع المدني والنظام السياسي .

دور النظام السياسي في المجتمعات الليبرالية

أ ـ مهمات النظام السياسي

1 ـ في إطار الأنظمة الليبرالية في بداية القرن التاسع عشر ، تحديد قواعد العمل الاجتماعي هو الوظيفة الرئيسة للدولة التي تعمل على احترام الاجراءات التي تتخذها بواسطة الشرطة والقضاء . على الحكومة أن تبين بوضوح حقوق الجميع . لا يكفي من أجل منح كل مواطن الحد الأقصى من المبادرة ، أن نؤكد بأنه حر : ينبغي تحديد المضمون الحقيقي لهذه الحرية وتعيين حدودها : يجب أن لا يغتصب عمل البعض الفرص المعطاة للآخرين .

تحدد الدولة الليبرالية إذن موجبات الفرقاء الذين يرتبطون بعقد . تضع نظام ملكية الأراضي والأموال المنقولة وغير المنقولة . توضح الشروط التي في ظلها يمكن

للعمل أن يكون موضع معاملات تجارية . تسهّل عمل الأسواق وتكوين اهرامات سلطة في التنظيمات التي تشكل الحياة الاجتماعية والاقتصادية . بهذه الاجراءات مجتمعة ، تضمن الدولة قانونياً ، العلاقات التي تعقد في المجتمع المدني .

الهاجس الأكبر للدولة هو توفير تعادل الفرص أمام الجميع : مهمتها الأساس هي أن تقيم نظاماً يختفي معه التفاوت المكاني الطبيعي بفضل عمل الإدارة . يجب أن يكون القانون ، العدالة ، المدرسية بنفس المستوى في كل جهة ، إذا كانت هناك رغبة في ليبرالية حقيقية .

كانت الدولة الليبرالية قد أخذت عن الدولة الهيغلية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، الأداة التي سمحت لها بأن تمحو على هذا النحو ، كل الفوارق الطبيعية : الادارة هي قادرة أن توجد ظروفاً موحدة الشكل في أماكن شاسعة ؛ هي مخلصة للسلطة أي الى السيادة الشعبية ؛ هي ضامنة للقانون وتسهر على تطبيقه كاملاً .

2 ـ منذ اللحظة التي تدرك الدولة فيها أهمية النمو الاقتصادي ، فإن عملها فيه يتجه نحو تأمين الشفافية للمكان وإلى تقليل تكاليف التنقل: تجعل التعليم إلزامياً، تشجع على ولادة صحافة متنورة ، تنشىء مصالح بريدية وتلغرافية وهاتفية : تعمل على تحديث الطرق ، وعلى جر الأنهار وشق المرافىء ومد الخطوط الحديدية ؛ تقوم بتجهيز الأوتوسترادات والمطارات . كل هذا يعني أعمالاً ممركزة لا صلة لها مع الحياد المكاني للدولة الليبرالية الأصلية .

3 ـ عندما بدأ احتواء الثغرات والعاهات العائدة لاقتصاد السوق ، في نهاية القرن التاسع عشر ، تدخلت الدولة بشكل مباشر جداً في الحياة الاقتصادية : تسلمت مسؤولية اعادة توزيع قسم من المداخيل لصالح الطبقات الفقيرة وأمّنت إنماء الاستهلاك للسلع الأساسية بأخذها جزئياً أو كلياً من المشروع الحر ـ كخدمات التربية والصحة ، في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، تقوم الدولة بشكل مباشر بإدارة قسم هام من حياة البلد : أكثر من خمسي المداخيل تمر عبر مصالح الضرائب وما يشابهها في البلدان الصناعية المتقدمة .

أدّت التيارات التي شكلت المجتمعات المدنية للأمم الليبرالية في القرن العشرين ، الى توزيع غير متساو للنشاطات والى تركيز المصانع في المناطق ذات الوضع الأفضل على الشبكة العامة للنقليات والاتصالات . وقد تسبب ذلك مكانياً بتفاوت كان على الدولة الحديثة مهمة تخفيفه . استخدمت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية

والاجتماعية التي تُدرج في المكان بطريقة متنوعة : تعطي السلطة لعملها شكلاً وفقاً لتنوع الظروف المحلية التي ركزت عليها الليبرالية ؛ هي تأخذ على مسؤوليتها اللامركزية وعادة التوازن الاقليمي[36] .

ب ـ مسائل التنظيم ـ

في دولة ليبرالية مثالية ، لا يتوجب أن تكون هناك رابطة اتصال بين الفرد والحاكم الشعبي ، لكن من الصعب أن لا نعترف ، بين الحريات ، بحرية المشاركة : التنظيمات التي تنجم عنها لها الحق بالتعبير عن نفسها . فيها تكون حَقيقة النظام التمثيلي مشوهة ، لكن مسارها هو مسهَّل ومهذب[37] . إذا لم يكن يوجد شيء بين الفرد ونائبه ، فلا شيء يمنع هذا الأخير من إساءة استعمال وكالته . بدون جسم وسيط ، تكون الحياة السياسية رهناً للأطماع كوسيلة لكسب النفوذ وكطريق مناسب لبلوغ المتعة والثروة . لا يمكن تلافي الابتزاز في غياب بُنى متخصصة للتمثيل .

في المجتمعات الليبرالية المتقدمة ، تكون الجماعات التي بينها ينقسم التجمع الوطني ، منظمة من الأحزاب ، النقابات ، الأديان أو الفئات الايديولوجية[38] . تتغير أشكال هذه المراكز التمثيلية مع تقدم الاتصالات ومع التحولات الناتجة عنها في حبكة المجتمع المدني[39] . الأحزاب هي في أصل النوادي التي تضم ممثلين متأكدين من نفوذهم المحلي : فهم يشتملون على وجهاء متمركزين بقوة في البلد الذي هم مكلفون

36. HALL (Peter), Urban and regional planning, Harmondsworth, Penguin Books, 1974, XVII-312 p.
COPPOCK (J.T.), SEWELL (W.R.D.), Spatial dimensions of public policy, Oxford, Pergamon Press, 1976, XV-271 p.
BOESLER (K.A.), Spatially-effective government actions and regional development in the Federal Republic of Germany, Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie, vol: 65, 1974, p. 208-220.
MASSAM (Brian H.), The spatial structure of administrative systems, op. cit.
— Location and space in social administration, op. cit.

37. DAHL (Robert), L'analyse politique contemporaine, op. cit.
— A preface to democratic theory, op. cit.

38. ETZIONI (Amitai), The active society, op. cit.
DAHRENDORF (Ralf), Class and class conflict in an industrial society. Londres, Routledge and Kegan Paul, 1959, XVI-336 p.

39. COT (Jean-Pierre), MOUNIER (Jean-Pierre), Pour une sociologie politique, op. cit.
SCHWARTZENBERG (Roger-Gérard), Sociologie politique, op. cit.
DUVERGER (Maurice), Sociologie de la politique, op. cit.
— Les partis politiques, Paris, A. Colin, 1re éd., 1951, 472 p.
GOGUEL (François), Géographie des élections françaises sous la IIIe et la IVe République, Paris, A. Colin, 1970, 190 p.
COX (Kevin R.), The voting decision in a spatial context. In: BOARD (Christopher) et al., Progress in geography I, Londres, Arnold, 1969, X-222 p. Cf. p. 81-117.
BUSTEED (M.A.), Geography and voting behaviour, Londres, Oxford University Press, 1975, 60 p.

بالدفاع عنه . وبمقدار ما تكون الجماعات المرتبطة بتقسيم العمل واعية لتضامنها ، فإن الأحزاب تأخذ تماسكاً اجتماعياً أشد وتستند الى تنظيمات أكثر تماسكاً ، على طريقة الديموقراطية الألمانية التي كانت نموذجاً لهذا التطور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . منذ جيل ، لم يكن للتقسيمات المهنية نفس المدلول السياسي : ألم يكن كل العالم تقريباً مخصصاً بتنظيمات كبرى ؟ الأحزاب المعاصرة لا ترتكز كثيراً على المماثلات للظروف الاقتصادية . هي من جهة أخرى موضع منافسة النقابات في هذا المجال ـ وقبل كل شيء ، على ما يأتي فيميز في مصالحها أو في توجهاتها الايديولوجية ، الكتلة الكبيرة من المواطنين : تسعى لاجتذاب مجموعات المتقدمين في السن ، النساء والنقابات يحاول كل تكتل أن يحظى بأكبر عدد من المؤيدين بوضع برنامج سياسي ليس له التماسك الذي تتعهد به الأحزاب الهادفة الى الدفاع عن طبقة في سبيل الحصول على الأصوات اللازمة للفوز في الانتخابات ، تلعب الريادة الشخصية للقائد عادة دوراً كمضمون وعوده .

لم تفقد البنى الاقتصادية أهميتها ، لكنها اتجهت لأن تكون مفسرة بطرق أخرى . المد العددي للاجراء يعطي القوة للنقابات : فهم ليسوا فوق السلطة الثانية اللازمة لتوفير توازن الوسائل التي هي بحوزة أصحاب الأعمال ، فهم يستطيعون أن يشلّوا بالضراب ، النشاط الوطني . هم يضغطون في مطالبتهم برفع التعويضات ، على الوضع الاقتصادي الاجمالي للبلد . كذلك يستطيعون أن يقدموا بدعمهم ، اعدة حاسمة للاحزاب السياسية أو أن يشلّوا مبادراتها بحركات الاحتجاج والمعارضة .

لا تستطيع المشروعات الكبرى أن تكون ممثلة بشكل مباشر في جلسات البرلمان ـ ليس عندها العدد ، فهي تتكون إذن من مجموعات ضغط و وتحاول أن تميل السياسة الرسمية بعمل يتم لدى النواب وعلى مستوى الإدارات[40] .

تنتهي التحولات الاجتماعية المدنية على هذا النحو الى أن تجعل النظام القانوني للتمثيل غير كاف : بدون العمل الكتوم أو المؤكد للفئات الضاغطة لا تملك الدولة إمساكاً للحقيقة التي عليها أن تشكلها ـ وعليها تستند في معلومات هي دقيقة بمقدار ما يكون عملها منوّعاً وفقاً للأوساط الاجتماعية وحسب المساحات الاقليمية .

نجح النظام السياسي التعددي الذي وصفه روبرت دال R.Dahl [41] في إعطاء صورة كافية على الصعيد العملي ، للمجتمعات الليبرالية ، لكنه وضعها تقريباً على

---

40. MEYNARD (Jean), Les groupes de pression, Paris, PUF, 1960, 128 p.
41. DAHL (Robert), L'analyse politique contemporaine, op. cit.
LINDBLOM (Charles E.), The science of «muddling through», Public administration Review, vol. 19, 1959, p. 79-99.
— The intelligence of democracy, New York, The Free Press, 1965, VIII-352 p.

هامش المبادىء التي تطالب بها هذه الأخيرة . المحاولة كبيرة بالنسبة للتنظيمات التي لا تملك وسائل قانونية لأن تكون مسموعة لاعلان نفسها بطرق خارج البرلمان . نشاهد تقريباً في كل مكان في العالم فيضاً من الممثلين الرسميين للجماعة الوطنية بواسطة الفئات الأكثر ديناميكية والأكثر قوة .

يأتي التهديد الذي يُفرض هكذا على المؤسسات الليبرالية ، في نفس الوقت ، من المشروعات الكبرى ، الحركات الايديولوجية المتطرفة التي ترفض مبدأ المساومة والتمثيل عن طريق النخبة والنقابات . تساهم هذه كثيراً بالكتل التي تضمها بوضع الأنظمة البرلمانية في طريق الانحراف . كل العالم أو معظمه ، يكسب اليوم حياته كمستخدم في مشروع أو دارة أو مؤسسة أو حزب . إذن تذوب الأكثرية الساحقة للسكان في عجينة كبيرة متجانسة[42] . التوترات التي نشأت سابقاً بين سكان المدن والريفيين . بين العمال والقرويين ، بين الكوادر ومن يديرها أو بين الحرفيين ورفقائهم هي ليست أساسية . فجأة وجد مبدأ التبعية ، الذي بدونه يفقد النظام التمثيلي محاسنه ، نفسه مهدداً . يستطيع الـ 80% الى 90% من السكان الذين يكسبون عيشهم كأجراء ، ان يمارسوا ضغطاً كبيراً على نسبة الـ 10% الباقية : تشتمل هذه النسبة على المسؤولين عن كل ما هو مستقل عن الدولة في المجتمع المدني ! يمكن للتهديدات التي تضغط بها الأكثرية على الأقلية ، أن تؤدي بإنعكاس دفاعي ، بالذين يقومون بالمسؤوليات الاقتصادية الى محاولة تعزيز مجيء نظام استبدادي ؛ على العكس يمكن للأكثرية أن تقيِّد المبادرة الخاصة لدرجة أن من يوجهها ويدير الأعمال يجد نفسه مثبط الهمة : يفقد المشروع حيويته ويصبح قابلاً للتدخل فيه . ولا يبقى أمام الدولة إلاَّ أن تأخذه لحسابها ـ لكن في ظروف تجعل استثماره صعباً[43] . وهكذا تصبح الدينامية الاقتصادية الكلية مهددة بالخطر بسبب الديماغوجية (سياسة تملق الشعب لتهييجه) التي تعزز توحيد شكل الجسم الانتخابي .

يرتبط السير المتناسق للنظام التمثيلي ببعض البنى للمجتمع المدني الملاصق . ان تنوع الفئات الاجتماعية في القرن الأخير ، تعايش قطاع قروي ، قطاع حرفي ، قطاع صناعي مركَّز وقطاع تجاري ، حيث تسيطر المشروعات العائلية ، كانت بدون شك ملائمة لعمل المؤسسات . في العالم الكثيف ، للقرن العشرين ، يرتبط بقاء الأنظمة الليبرالية بالابقاء بين السكان على وقفات أيديولوجية مستقلة عن تقسيمات التنظيم الاقتصادي : هذه الشقوق هي التي أعطت للأحزاب حقيقة وتماسكاً كافيين لجعلها

42. GISCARD d'ESTAING (V.), Démocratie française, Paris, Fayard, 1976, 175 p.
43. BROADBENT (T.A.), Planning and profit in the urban economy, Londres, Methuen, 1977, XIV-274 p.

مستقلة ذاتياً عن النقابات وعن جماعات الضغط الاقتصادي .

في النتيجة ، تعطي المجتمعات الليبرالية للقوى وللتيارات التي تشكل بنيتها في العمق ، إمكانية التعبير عن نفسها ، لكنها لا تتوصل لذلك إلاّ إذا خادعت مع الايديولوجية التي تبررها . يجب أن لا يشكل استثناء ، نموذج الاستقرار الذي قدمته الديموقراطيات الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين : إذا لم يكن قد تغير شيء على المستوى السياسي ، فإن المجتمع يكون فيه معرضاً الى انهيارات بارزة لدرجة أنه في المدى الطويل لا تستطيع المؤسسات أن تقوم بدورها.. النظام الليبرالي هو نظام مجتمع يسعى لأن يبدل بسرعة أسسه المدنية قبل أن يكون نظاماً متوازناً . الليبرالية تسمح بالقاء بعيداً كل قيود المجتمع المحلي التقليدي ـ لكنها تفقد على ضوء نجاحها ، الدعائم اللازمة لمسيرتها .

ج ـ السيادة الوطنية والاستقلال الذاتي المحلي

1 ـ في النظام الليبرالي ، تكمن السيادة في إرادة المجتمع منظوراً اليه ككل . لكن الأمة هي حقيقة ممتدة : هل يجب أن تكون القرارات متخذة على المستوى المركزي ؟ أمن الأنسب أن توجد عدة جلسات للتقرير والاختيار ؟ يؤدي التطبيق العملي للحكومة والحاجة لحل مسائل ليس لها وقع عام ، الى بناء سلطات نسبياً مستقلة : لكن كيف يتم التوفيق بينها وبين وحدانية السيادة الشعبية ؟

تتكفل الحكومات بأعمال اقتصادية واجتماعية تنضوي في المكان بطرق مختلفة : فهي تضاعفها عندما تترك دور الحكم الذي كانت تكتفي به قبلاً لتأخذ دور المصحح للاختلالات الاجتماعية والاقتصادية . تجعل القرارات السياسية ذات البعد الجغرافي ، المؤسسات من المستوى المحلي أو الاقليمي ، أكثر فائدة ، وتجعل مشكلة الاستقلال الذاتي أكثر خطورة .

2 ـ في المجتمعات التقليدية ، كان الوضع أكثر بساطة . الثنائية الاجتماعية كانت واضحة ، مما أتاح بدون أية عقبة مبدئية ، ترك حرية واسعة للشبكات الأكثر تواضعاً للاطار الجماعي : العائلة ، الاقطاعة ، التجمع المحلي .. الكل يشارك في مسؤولية تسوية النزاعات التي تمس الثقافة ، الشرطة المحلية والحياة الدينية . يشارك الجميع في إدارة الاقتصاد في الخلية البدائية ويسهرون على حماية الطبيعة كما على مقاومة التلوث . ورثت الدولة الحديثة قسماً من هذه المؤسسات المحلية ، قرى يخدمها رجال دين ، بلدات ، مناطق صغيرة .

في اقتصاد مكون من عناصر مرصوفة ، كل واحد منها مكتف ذاتياً ويتّصف بنفس الخصائص البنيوية ، نفس التركيب الاجتماعي ونفس التوزيع للمهام المهنية ،

ويعترف بحق التقرير لكل فرد في المجالات التي هو فيها بالفعل مستقل عن الآخرين لا ينال من السيادة المشتركة للمواطنين : يمارس كل فرد في محل إقامته حقوقاً مماثلة للتي تمارس في كل مكان . ما هي الفائدة من جعلها مركزية ؟ لا شيء ، وتصبح تكاليف العمل متضاعفة بدون فائدة .

3 ـ استطاعت الدولة الليبرالية أن تبقي المؤسسات الاقليمية التقليدية وان تعترف لها باستقلال ذاتي فعلي طالما بقي المجتمع المدني متميزاً بالتجزئة المحلية . وشيئاً فشيئاً تنوعت التجمعات وخصصت في إطار التبادل الموسع ، وتغيرت تبعاً لذلك طبيعة المسألة . هل من الطبيعي أن يُترك لأقلية أمر البت ، في تنظيمها استخدام تربتها ، بمشاكل تمس عادة كل الدولة؟ هل من العدل أن تقف أقلية حقيرة اقليمية ، عائقاً أمام الأكثرية ؟ هل من الانصاف أن ترفض وحدة صغيرة غنية مساعدة جيرانها الفقراء في حين أن ثروة المقيمين فيها هي مرتبطة باستغلال العمال الذين يقيمون حولها ؟ مع انفتاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أصبحت التبريرات الايديولوجية للاستقلال الذاتي قابلة للنقاش . إن الخطر في أن نرى مجموعة اقليمية تسيء استعمال حريتها من أجل إلحاق الضرر بالآخرين أصبح شديداً . حتى ان الفيدراليين أصبحوا موضع اتهام : هم يستندون الى فكرة أن التجمع الوطني هو توحيد لمجموعات صغيرة جداً كل واحدة تحتفظ بهويتها وبحقها في تقرير مصيرها ، طالما أن ذلك لا يعتدي على مصالح الآخرين[44] . لكن توسع المجتمع المدني قد ضاعف المجالات التي فيها تصبح مثل هذه الاغتصابات ممكنة . في كثير من الأحيان ، تتوصل احدى الدول لأن تمارس تأثيراً حاسماً ، لأن تمتلك بجوهر سلطة التقرير أو أن تجتذب حصة كبيرة بشكل غير طبيعي من الموارد . ألا يكون ذلك من ضمن الإطار الذي يتيح للفدرالية أن تنمو بانسجام ؟

4 ـ ما هو العمل إذا لم يُعترف بالاستقلال الذاتي للسلطات المحلية ؟ لا يوجد حل آخر غير أن يُعهد للادارات غير المركزية بجمع المعلومات اللازمة لاعداد الاجراءات . تتخذ هذه في المركز ويُوكل تنفيذها إلى المستويات المحلية . يكون الموظفون عندئذٍ في وضع دقيق[45] . فهم لا يستطيعون أن يستشيروا في نظام قائم على السيادة الشعبية ، إلا الذين يملكون الحق بالتكلم باسم الجماعة : ان اختيار المحاورين بغير هذه الطريقة هو اساءة استعمال السلطة وممارسة تعسفية للسلط المعطاة بالتفويض . الإدارة هي ملزمة بمخاطبة ممثلين عهدت اليهم بدون إرادة ذلك بنفوذ كبير : هي تقيم وسطاء يدرسون

---

44. DUCHACEK (Ivo D.), Comparative federalism. The territorial dimension of politics, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1970, XIV-270 p.
45. GREMION (Pierre), Le pouvoir périphérique. Bureaucrates et notables dans le système politique français, op. cit.

الطلبات وهم وحدهم الذين يصوغونها ويتكفلون بأن يشرحوا لمن أوكل اليهم هذه المهمة ، القرارات المتخذة .

يقوم تضامن فعلي بين الموظفين للسلطة والأعيان : أدوارهم متممة لبعضها البعض وهم وإن تعارضوا أحياناً ، مرتبطون بشدة. يقدرون بعضهم بعضاً ، يتكاتفون لتلافي التوترات غير المسموح بها ، ويقتطعون لأنفسهم في مواجهة التسلسل الرسمي ، استقلالاً حقيقياً . هكذا يفسر الاختلال الصارخ بين المسار الثابت للأنظمة المركزية والتطبيق المختلف بشدة الذي عرفته السياسات عادة : ان القبض الذي تملكه الحكومة على الحقائق المحلية يكون هناك فردياً متناقصاً . كثيراً ما جرى التساؤل كيف استطاع التنوع الفرنسي أن يصمد لمدة قرنين أو ثلاثة من المركزية والعمل ذي الشكل الوحيد . إن تواطؤ الأعيان والمستويات المحلية يفسر ذلك . ان التطور الذي زاد منذ بعض السنوات في حرية التجمعات الاقليمية ، يهدف الى تحطيم هذا النظام : لم يتوصل الاصلاح الاقليمي لالغاء النماذج التقليدية للروابط بين الادارة والأعيان ، لكن التأثير المتزايد للوحدات الاقليمية الكبيرة أتاح لهم التخلص من وصاية الادارة الاقليمية وبالتخاطب مباشرة مع باريس[46] .

إن المركزية المطلقة التي هي في منهج المذهب التمثيلي الشعبي وسيادة النخبة ، تؤدي اذن الى نظام فيه يكون العمل مكبوحاً تماماً بظهور سلطات طفيلية محلية . الأضرار المميتة التي يمكن لعمل غير مستنير أن يتسبب بها هي حتماً مستبعدة ، لكن التحولات الضرورية للاطار السياسي والاجتماعي هي كذلك[47] . ان الصيغ التي تنص على تقسيم الوظائف السياسية الى عدة مستويات هي بالتأكيد أكثر نجاحاً من المركزية .

5 ـ الصعوبة هي في تنظيم تقسيم المهام بين مختلف مراكز السلطة . يدفع أسلوب ممارسة السلطة المسؤولين المحليين لأن يطلبوا باستمرار كثيراً من الحرية والصلاحيات ـ وهذا يتآكل السيادة الوطنية ويتهدد الصيغة السياسية بالانفجار ـ تثير الفيدرالية أحياناً الاستقلالية الذاتية بدلاً من أن تنزع سلاحها . في المقابل ، تملك الحكومة المركزية سلطة بعيدة المدى لدرجة أن توسع دائرة تدخلها العام يفيدها أكثر مما يفيد مراكز السلطة المحلية أ الاقليمية : كذلك نشاهد هذا الواقع في بلدان لا مركزية مثل سيسرا والولايات المتحدة الأميركية .

ان التوسع في صلاحيات الدولة يثقل النظام الإداري لدرجة أن المركزية المطلقة في

46. Ibid.
47. CROZIER (Michel), La société bloquée, Paris, Le Seuil, 1970, 252 p.
— FRIEDBERG (Erhard), L'acteur et le système, Paris, Le Seuil, 1977, 443 p.

كل القرارات هي شيئاً فشيئاً موضع نزاع ونقاش : تكثر المهل والأخطاء . سياسات اللامركزية ، منح الاستقلال الذاتي الملاحظ شيئاً فشيئاً : العودة الى الفدرالية ، هي أجوبة تفسر هنا التطور . ي لا تؤدي بصورة عامة الى النتائج المحسوسة . في العصر الذي انتصر فيه التنظيم الكبير ، الأسس المحلية للحياة الاجتماعية هي عملياً غير موجودة ـ ما تركته الدولة كسيادة لم يرجع الى التجمعات المحلية : فقد أخذته لحسابها تنظيمات خارجية عن الدولة أو خاصة ، أحزاب سياسية أو نقابات ، مزقت الدولة لمصلحتها : في فرنسا ، بسبب الاستقلال الذاتي للجامعات والكليات ، انتقلت الرقابة على هذه الى النقابات ، في حين أنه في إيطاليا ، أصبحت المناطق اقطاعيات لتشكيلات سياسية كبرى ، للحزب الاشتراكي هنا وللديموقراطية المسيحية بعد حين .

د ـ حصيلة الدولة الليبرالية ـ

برهنت الدولة الليبرالية منذ بدء تكوُّنها في العالم الأنكلوسكسوني في نهاية القرن الثامن عشر ، على قدرة ملحوظة على التأقلم . قدمت إطاراً مثالياً من أجل تحول المجتمع المدني . كانت الحريات السياسية محفوظة أولاً لأقلية مميزة ثم للجميع ؛ دفعها جعل الحكومات ديمقراطية لأن تمارس سياسات اجتماعية متدرجة شيئاً فشيئاً . حصيلة النظام الليبرالي هي حتى هذه النقطة إيجابية لدرجة أن المجتمعات الأخرى اختارتها لمدة طويلة كنموذج دون الاهتمام بمعرفة مدى ملاءمتها لها . واليوم حيث الطريقة تقضي بالتشهير بها ، فهي لا زالت تحتفظ بجاذبية كافية حتى أن البلدان التي تهاجمها أكثر ، تكرس جزءاً كبيراً من طاقتها لتحمي نفسها من عدوى الحرية التي تسببها الديمقراطيات الكبرى ولو عن غير قصد .

لكن الدولة الليبرالية هي ليست النظام الساكن والمتوازن الذي يصفه علماء السياسة عادة . هي ليست فقط كمال الأجهزة الحكومية لنظام تمثيلي يوفر التناوب والانعكاسات التي بدونها لا يوجد أي ضمان لاعتدال ولاحترام متبادل للحريات : تلك هي طبيعة المجتمع المدني التي تعدل عمل المؤسسات ، وتعمل على تطويرها وعلى ظهور صعوبات هي كبيرة لدرجة أن الانجازات المحققة هي الآن أكثر بروزاً .

عندما بدأت ثغرات وعلل اقتصاد السوق بأن تكون مفهومة في نهاية القرن التاسع عشر ، بدأت الدولة بالتدخل بشكل مباشر جداً في الحياة الاقتصادية : تسلمت أعمال إعادة التوزيع وعززت استهلاك السلع الكمالية بأخذها كلياً أو جزئياً من الاقتصاد الحر . في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، جاءت الدولة تقوم بإدارة جزء هام من اقتصاد البلد . وقد استبعدت العاهات والاعتداءات الصارخة للمجتمع المدني لبدايات العصر الصناعي . وقد تم وضع قيود وحدود لتركيز النشاطات عند بعض القطاعات الاقليمية

الوطنية ولتكاثر التلوث والاضرار التي كانت نتيجة لذلك . كذلك بدأ الميل للتجميع ينقلب في بعض البلدان . نستطيع الاعتقاد بأن المجتمع الليبرالي لم يكن أبداً قوياً جداً . فهو في الواقع متآكل بالتحولات التي سهّل حدوثها .

إن امتداد المساحات الخاضعة لنفس الولاية تولّد مشكلة : التوافق الذي يبعث على القبول بالأمة كبنية اقليمية رئيسة هو اليوم مزعزع في نفس الوقت بالعالمية وبانبعاث الارتباطات الاقليمية والمحلية التي تحييها الوسائل المضادة للثقافة[48] .

النظام التمثيلي هو عرضة للخطر بسبب تكاثر التنظيمات : لم تتمكن كلها من اسماع أصواتها من خلال الأنظمة البرلمانية ، وهذا ساهم في بناء مناخ من العنف .

بمقدار ما يصبح التقدم المادي مؤكداً وتعمل الدولة أقصى ما في وسعها من أجل حماية الجميع ، فإن تعلق كل فرد بالمزايا التي يتلقاها يصبح أقل قيمة بالتأثير الحدي[49] : تفقد الدولة جاذبيتها في نفس الوقت الذي فيه العمل على مساعدة المحرومين يبدو زهيداً للّذين يعملون ما يحمله اليهم جهدهم : الى تخفيض الشعور الوطني ، ينضم زوال رونق الحس الاقتصادي المغامر . هذا يضع الدول الأكثر متانة في قفص الاتهام .

أدى انهيار البنى المحلية للمجتمع المدني الى صعوبة تثقيف الشباب والفتيان وزاد في الانحرافات السلوكية . ولم تكن المؤسسات التي وضعتها الدولة لتحل محل العائلات والجماعات المحلية عند المستوى الذي تعهدت به الدولة .

صعوبات الدولة الليبرالية هي جد عديدة لدرجة أنه في كل مكان جرى إعلان وفاتها مستقبلاً ، واليوم يجري البحث عن أنظمة بديلة ـ لكن البدائل ليست أبداً مغرية : بعضها يمتدح اقليمية تبدو كأنها شكل للعودة الى الماضي ؛ في حين أن غيرها تميل نحو تحكمية يخشى أن تصب أخيراً في الكليانية . الحل هو بالتأكيد ليس هناك . أتاحت مؤسسات النظام الليبرالي توسيع دائرة المجتمع المدني لدرجة أن الروابط التقليدية سقطت ولم تعد أدوات السياسة كافية لتلبية المسائل المواجهة . مزايا التحول الجغرافي هي

48 . مع تزايد المداخيل ، يتحوّل الاستهلاك عن المنتجات الزراعية نحو المنتجات المصنّعة ، فالخدمات . وينصبّ أخيراً على الوسائل الثقافية .

في المجتمعات التقليدية ، تبدو الثقافات كعناصر تسمو بالفرد ولا يمكن بأيّ حال تعديلها . بينما في طور الاستهلاك الثقافي الذي ندخل فيه ، فإنّ المرء يسعى نحو التكامل مع الثقافة التي يختارها . إلى هذه الظاهرة يُنسب نجاح ما يسمّى بالوسائل المضادّة للثقافة في عالمنا اليوم .

CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, op. cit. Cf. p. 323-325.
— Eléments de géographie humaine, op. cit. Cf. p. 268.

49. GOULDNER (Alvin), The coming crisis of western sociology , op. cit.

مع ذلك كبيرة بحيث أنه لا يكون من المعقول أن نرغب بازالتها حتى ولو كان هذا الأمر يحل في وقت ما بعض الصعوبات . حل مشاكل المجتمع الليبرالي هو في السعي الى تصور للروابط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي : كيف نضع حدوداً للارتهان الناتج عن توزيع التنظيمات ؟ كيف نعطي لكل القوى الاجتماعية والاقتصادية وسيلة للتعبير عن نفسها ؟ كيف نعطي السلطة الأسلحة التي تفتقر اليها حتى تستطيع أن تحل عدداً من مشاكل الحياة الإدارية ؟

يستدعي حل معظم هذه المشاكل تسلسلاً جديداً للسلطات السياسية وتوسيعاً للمؤسسات السياسية العالمية . هذا أمر صعب . لكن التطور يكشف أنه ليس مستحيلاً . من كان يستطيع القول منذ جيل أن سوقاً مشتركة ستصبح يوماً أداة للتجديد الاقتصادي لأوروبا الغربية ؟

الفصل الثامن

الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الاستبدادية والكليانية

الأنظمة الليبرالية هي نادرة اليوم : لا نجدها إلّا في البلدان الصناعية المتقدمة الكبرى[1] . بمقدار ما ينفتح العالم على المبادلات، على الأفكار الجديدة والتقنيات الحديثة ، فإن أسس المجتمعات التقليدية تصبح مقوّضة . تنتشر أيديولوجيات المساواة في كل مكان . إن الأشكال السياسية القائمة على احترام اهرام التسلسل التقليدية لا تقاوم هذا التحول . تنتهي محاولات تقليد الديموقراطيات الكبرى في أغلب الأحيان الى الفشل : الاشكال الاستبدادية هي التي تبدو ملائمة أكثر للأمم الفتية .

ترتكز الأشكال الاستبدادية على أيديولوجيات المساواة ، لكن منهجها هو على عكس منهج الليبرالية . يتوقف نجاحها على الحركات الثوروية التي يدين تاريخها وجغرافيتها الى فرص انتشار الأفكار أكثر مما لخصائص المجتمع الذي نمت فيه . هي تقدم للعالم الثالث طريقاً نحو التحديث[2] : يكون من الصعب أحياناً أن نقوم بالتمييز بين ما هو في الحقيقة استبدادي وما هو متعلق بتقاليد الدولة الاستبدادية أو الدولة الهيغلية حيث يستمد الحاكم شرعيته من نوعية العمل الذي يقوم به .

الشيء المشترك بين الأشكال الاستبدادية والكليانية هو أنها تحاول أن تؤثر في العمق

1. LOWI (T.S.), The end of liberalism, New York, W.W. Norton, 1969, XIV-322 p.
REVEL (Jean-François), La tentation totalitaire, Paris, Laffont, 1976, 369 p.
MOLNAR (Thomas), Le socialisme sans visage. L'avènement du Tiers Modèle, Paris, PUF, 187 P.
2. EISENSTADT (S.N.), Transformation of social, political and cultural orders in modernization, American Sociological Review, vol. 30, 1965, p. 659-673.
— Modernization: Protest and change, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1966, IX-166 p.
MOLNAR (Thomas), Le socialisme sans visage. L'avènement du Tiers Modèle, op. cit.
SCHWARTZENBERG (Roger-Gérard), Sociologie politique, op. cit.

على المجتمع المدني : في النظام الليبرالي ، الأمر المقترح هو أن نترك للمبادرات الخاصة أن تقولب بمقدار ما تستطيع ، البيئة الاجتماعية والاقتصادية . في الأشكال المتنافسة ، الهدف هو أن نعزز تحولات لا تحدث حالاً ، وأن نقود التطور بالعمل على كل مستويات الواقع .

الأشكال الاستبدادية هي أقرب الى الأنظمة التقليدية مما هي الأشكال الكليانية . إذن بهذه سنبدأ .

الاستبدادية ، الكليانية والانتقال الى المجتمع المتقدم

قد يتيسر للبنى السياسية أن تتحول بأسرع مما يتحول المجتمع المدني الذي تشكل اطاراً له : تجري الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قلب الجماعات الضيقة وعندئذٍ يجري البحث عن إيجاد دولة حديثة !

يحرم انتشار أيديولوجيات المساواة ، المؤسسات السياسية المركزية هناك حيث توجد ، من عمادها التقليدي . ينبغي إذن أن نبحث لها عن تبرير جديد ، وان نوجد لها شرعية لا تكون موضع اعتراض . عندما يكون البلد جاهلاً تماماً الدولة ، يجب أن يكون مبنياً انطلاقاً من لا شيء .

أول انعكاس هو استعمال النموذج الليبرالي الذي اعتمدته البلدان الأوروبية . تدل التجربة أنه لا يناسب أبداً بنى المجتمع المدني . قبل التحديث ، كان المجتمع مكوناً من رصف خلايا منظمة على مبادىء متقاربة ؛ كان يرتكز عادة على العلاقات العائلية أو الانتماء الى عشيرة أو الى قبيلة . كانت الجماعات الحية الوحيدة هي المحلية[3] : جعلت صعوبات الاتصال من غير الممكن بناء طبقات أكثر اتساعاً . في المجتمع حيث تتصدر الزراعة ، ملكية التربة هي التي توجه العلاقات الاجتماعية : من ذلك الوضع ، تولد الموالي والاتباع الذين جمعوا الفلاحين بدون أرض حول كبار الملاّكين القادرين أن يؤمنوا له العمل والعيش . هذا التمييز في المستويات المتسلسلة ، طوائف أو طبقات ، هو الذي أعطى لهذه العلاقات التبعية مدلولاً عاماً . الجماعات المالكة عندها عادة وسائل الاتصال فيما بينها : وهي تدرك ما يوحدها ؛ وهي تشكل الطبقة الوحيدة المركبة في كل البلد ، الجماعة الواحدة التي يمكن أن تستند اليها السلطة . عندما توجد بنى طوائف وطبقات ، فهي تعزز تفتح مشاعر الانتماء الواسعة أكثر مما للمجموعة المحلية : فهي تتيح ظهور

3. MARX (Karl), Le 18 Brumaire de Louis-Napoléon Bonaparte, op. cit., Cf. p. 127. BALANDIER (Georges), Anthropologie politique, op. cit.

أجزاء متضامنة في كل المكان الوطني[4] :

أ ـ عندما نحاول أن ننشىء نظاماً تمثيلياً في مجتمع وحدته هي حديثة ومفروضة من الخارج ، في بلد خارج من المغامرة الاستعمارية ومركب بضم مناطق قبلية ، الجماعات الحية الوحيدة هي التي على أساس عرقي . تؤثر الليبرالية على الأمة التي تستكشف نفسها مهددة بالانفجار وخطر التفتت الى وحدات صغيرة لا شيء يستطيع أن يشكل منها بناء ناجحاً .

والنخبة في سعيهم لاقامة دولة ، يفتشون عن حلول أخرى : يتطلعون نحو الاستبدادية أو نحو الكليانية .

ب ـ المجتمعات الطبقية هي الوحيدة التي بنيتها في الجماعات هي المتنوعة كثيراً والمتناقضة بحيث لا يمكن لنظام تمثيلي أن يعمل على أساس نظم العلاقات التقليدية . هناك حيث حواجز الطوائف هي بكاملها مكينة ، كما هي الحال في المجتمع الهندي ، فهي لا تغطي الحدود الاقتصادية أو المهنية : هي تنشىء ترابطاً حياً في المجتمع بدون أن تذوب في مجموعات الضغط الاقتصادية . وهكذا تستطيع الحكومة أن تستند الى تحالفات قادرة أن تمهد السبيل لطموحات متنوعة وتعبّر عن طلبات صادرة عن الأوساط المتواضعة للمناطق المحيطية . وهكذا نفهم لماذا أن الهند[5] هي البلد الوحيد في العالم الثالث الذي فيه البرلمانية الانكليزية لم تتهدم في عدة سنوات . هل يكون مثل هذا النظام دينامياً ؟ هذا هو السؤال الذي يطرح : هل ان رسوخ أصله في البنى التقليدية جداً للمجتمع يحميه من التأثيرات القوية للتحديث ؟ تتجه الفئات الحريصة على التطور ، مختارة نحو الاستبدادية أو الكليانية[6] .

ج ـ هناك حيث البنى الأساسية للمجتمع المدني هي مرتبطة بالنظام العقاري ، توجد عادة نخبة غنية ، مثقفة وواعية لمصالحها كمشاكل للمجتمع الكلي . الدولة ليست مهددة بتفتت الايديولوجيات التقليدية . تستطيع أن تجد يوماً تبريراً كافياً في الليبرالية .

في أميركا اللاتينية[7] ، كانت أعمال التضامن التي تقوم عليها الدول ، مستثارة

---

4. RUDOLPH (Lloyd I.), The modernity of tradition: the democratic incarnation of caste in India, op. cit.

5. PARK (R.L.), India's political system, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1967, XII-116 p.

6 . هذا ما كان عليه وضع انديرا غاندي في فترة حكمها للهند .

7. LEON (Pierre), Economies et sociétés de l'Amérique latine, 1815-1967, Paris, SEDES, 1968, 480 P.
LAMBERT (J.), Amérique latine, structures sociales et institutions politiques, Paris, PUF, 1963, 448 p.
LAMBERT (D.C.), MARTIN (J.-M.), L'Amérique latine. Economies et sociétés, Paris, Armand Colin, 1971, 411 p.

بحروب الاستقلال ؛ وقد أمسكت فيها النخبة المالكة بزمام الأمور . أقيمت المؤسسات على غرار مؤسسات أوروبا في ذلك الوقت . لكن النظام كان يفتقر الى تنوع الجماعات الواعية التي تسهّل التناوب وتجعل الليبرالية الضامنة للسلام الاجتماعي : حتى ولو أن النخبة مولعة بالحب الصادق للجمهورية وللحرية ، كما هي الحالة من الارجنتين حتى المكسيك في بداية القرن التاسع عشر ، فإن الحقيقة الاجتماعية الأساس لم تتغير مع هزيمة اسبانيا . منعت روح الموالاة والتحزب سكان الريف من المطالبة بتمثيل ذاتي مستقل . ينتمي المنتخبون الى الارستقراطية العقارية . لا تملك جماهير السكان وسيلة لاسماع صوتها .

لم تكن مهمة الحكومة مسهّلة هناك . داخل الطبقة المسيطرة ، لا شيء يعطي الأقسام تبريراً واستمرارية : المعارضات التي تبرز والتي يستدعيها النظام التمثيلي ، تتولد من نزاعات أيديولوجية سطحية ؛ بين لحظة وأخرى تتعدل الانفساخات ؛ السلطة هي في أيدي زمر تنقصها قاعدة شعبية حية : تدرك وضعها وتعرف أنها مرهونة بنجاحها الى فرصة التحالفات السعيدة أكثر مما هو لاتفاق عميق بين الحكومة وجماهير الأمة .

لا يملك الذين يمسكون السلطة ، في وجه النخبة العقارية سوى ولاية محدودة : كل الناس يعرفون أنهم هناك بفضل نجاح تحالفات سريعة الزوال ، على العكس ، سيطرة الارستقراطية على جماهير المواطنين ليست مهددة ، لأنه لا أحد يعارض نظام الأنصار والموالي . تبدو السياسة عندئذٍ كأنها لعبة الأغنياء : من يربح فيها يجني فوائد طائلة ـ الضرائب ورسوم الجمارك تؤمن مداخيل كبيرة . يعطي تاريخ شعوب أميركا الجنوبية [8] . صورة لكافة هذه الخصائص البنيوية لعدم استقرار الأنظمة ، وهشاشة الأنظمة التمثيلية ولتعاقب الانقلابات . حتى هناك حيث قواعد العمل الليبرالي هي محترمة ، تبدو الدولة غير قادرة أن تعدل في العمق المجتمع المدني التي هي حبيسة له .

منذ اللحظة التي ترتسم فيها في جزء من الطبقات المتواضعة ، طموحات من نوع ديموقراطي ، فإن خصائص الحياة السياسية تتعدل : استطاعت الأنظمة أن تدعي الليبرالية في بداية القرن التاسع عشر مع قيامها على أساس طبقي ضيق . عندما تصبح الأقلية المميزة مهددة في ممتلكاتها وفي حقوقها ، بانتشار فكرة المساواة ـ بأشكالها الليبرالية الزراعية الاجتماعية ـ فإن مشكلتها الجوهرية تتغير . فهي جاهزة لأن تنزع قناع الليبرالية لتحمي المجتمع المدني الذي تستغله . وهي أحياناً تموه المشكلة بمهاجمتها الكنيسة ، التي

8. Ibid.

تشكل بركائزها الأرضية منافساً . يحلم الكثيرون بتوسيع رقعة ممتلكاتهم بضم ممتلكات الكنيسة . بينما يشعر البعض أن الدين يدعم النظام . إذن النخبة هي منقسمة تماماً في مسلكها . ان السياسة المعادية للكنيسة التي يمتدحها البعض لها ميزة أنها تحول عدم رضا الشعب عن أهدافه الرئيسة : طالما أن عقاب الجماهير هو ضد الكنيسة ، فالأمر لا يعني مباشرة كبار الملاكين ـ حتى أنه يكون باستطاعتهم أن يجنوا فوائد كبيرة من العلمنة .

وجاء وقت لم تعد تنفع فيه هذه الذرائع . لم ينجح النظام الليبرالي بتغيير المجتمع المدني : فهو في هذا المضمون ، محافظ بشكل كبير : وهو ليس بقادر أن يحتوي كل الاستياء المتراكم . ويجد نفسه مهدداً عن يمينه وعن شماله . كانت خدعة المؤسسة الليبرالية دوماً واضحة لدرجة أن محاولات الانقلاب بقيت مستمرة . والآن وقد أصبح الوضع حرجاً ، فعند الجيش حل آخر : فهو يستطيع أن يكم السخط الشعبي . يعارض الجهاز التمثيلي الذي يبرر ممارسة السلطة . تحرك القوة العامة لدعم المؤسسات وتكبح تحول المجتمع المدني . يصبح النظام إستبدادياً بشكل كامل .

يحدث اليوم أن يفقد الجيش صلته بالمراكز الارستوقراطية التي كان يرتبط بها تقليدياً : يرفض أن يكون دعماً لنظام يعتبره بحكم الساقط . يقرر ان يستلم مصائر البلد من أجل تسهيل الارتقاء الذي لا وجود له حتى ذلك الحين . يتنظم وفقاً لنموذج انظمة الكليانية[9] : وهو مقود بها بالصعوبة التي يلاقيها تغيير البنى والعقليات . بدون إطار أيديولوجي ، تبدو كل المحاولات معرضة للفشل .

أ ـ كأن هناك قدراً يمنع إذن المجتمعات التقليدية من الخروج من تخلفها باستخدام اطار المؤسسات الليبرالية . وعت بلدان باكراً هذا الواقع وفتشت عن حل بتأكيد الاستبدادية : في أوروبا الشرقية والوسطى مثلاً ، استندت الحكومات الأوتوقراطية الى الاريستوقراطيات العقارية للحفاظ على الأطر التسلسلية . في بعض الأحيان نجحت في تسهيل تطور المجتمع المدني ـ في بروسيا مثلاً لكن فيما مضى ، في روسيا وفي النمسا وهنغاريا ، بقيت البنى التقليدية ثقيلة جداً وزاد تراكم الاستياءات .

ب ـ ان نجاح الصيغة الليبرالية في حالة بلدان أوروبا الشمالية الغربية وشمالي أميركا هو إذن استثنائي تماماً . يرجع ذلك الى الخصائص المتفردة التي أصابت المجتمع المدني . في بلدان مثل انكلترا ، البلاد المنخفضة أو في فرنسا . كان اقتصاد المبادلة قد عرف نمواً ملحوظاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر حتى ان جزءاً هاماً من الثروة كان فيه في أيدي مفاوضين تجاريين ومجهزين . مع بداية الصناعة اليدوية ،

9. MOLNAR (Thomas), Le socialisme sans visage, op. cit.
PULANTZAS (Nicos), Fascisme et dictature, Paris, Maspero, 1970, 404 p.

نحو 1760 الى 1780 في انكلترا ، ونحو 1820 الى 1830 في فرنسا ، طبقة أصحاب المصانع هي التي أكدت وجودها . ولّـدت الصراعات الدينية والحركات الفلسفية أيديولوجيات متنوعة منضوية ولا تقابل الا بشكل جزئي ، اقسام الطبقات القائمة على الثروة أو على امتلاك وسائل الانتاج : الجماعات هي أكثر تنوعاً من ذي قبل . بقيت جماهير السكان مع ذلك ريفية وبقيت الملكية الكبيرة تلعب في كل مكان دوراً بارزاً : احتلت في انكلترا مركزاً يتميز عمّا هو في بلدان أوروبا الشرقية .

إذا كانت الدول في القرن الثامن عشر المنصرم والعشريات الأولى من القرن التاسع عشر ، مبنية وفقاً لمسارات ديموقراطية كلية ، فإن حقيقة السلطة كانت في يد الاريستوقراطيات العقارية ـ ينتخب القرويون أسيادهم . هكذا وجدت البنية الاجتماعية مسمَّرة . لم تكن الحكومات مرتبطة بالأماكن الأكثر دينامية . أتاحت الأنظمة القائمة على دافعي الضرائب توازنات أخرى . تحولت لأن تصبح أدوات للسياسة الطبقية ، في حين أنها جعلت سيطرة فئة على فئة أخرى بشكل كامل مستحيلة . وهي أعطت بالفعل للأماكن الريفية مركزاً لم يكن المتواجدون فيها يقدرونه : التجارة الكبيرة ، المالية ، المشروع هي متمثلة جيداً . يوجد نوع من التضامن بين الذين تميزهم الثروة ، تجار ، صناعيين ، بورجوازيين أثروا من المضاربة في السلع الوطنية أو متحدرين من عائلات قديمة ـ لكن مراكز الاحتكاك كانت عديدة كذلك . في فرنسا[10] مثلاً ، كل من كان يراقب الأرض ، كان يستند الى كاثوليكية متصلبة ، في حين أن الطبقات التي تأخذ في يدها التصنيع هي بروتستانتية أو متشربة بالفكر الفولتيري . وهكذا سهّـل النظام التمثيلي مسبقاً ولادة حكم الأكثرية الذي ربطه بالحقائق العريقة للمجتمع المدني وأتاح له أن يكون فعّـالاً . وقـد جعـل تعـدد الـولاءات فيـه ، الهيمنـة غيـر المحـددة مـن فئة على الفئات الأخرى ، متوسلة من الكلّ . أن الانتقال السعيد من المجتمع التقليدي الى المجتمع المتقـدم الذي عرفته أوروبا هو مرتبط اذن بهذه الظروف الاستثنائية جداً التي جعلت المجتمع متنوعاً ، وضاعفت فيه القطاعات ، وسهَّـلت المناقشات التي تنير التوجهات اللازمة للتطورات . لم تعمل بدع التركيبات الدستورية من أجل نجاح الأنظمة الليبرالية مثل التركيب الأصلي للمجتمعات التي كانت تجهل الثنائيات البسيطة والصلبة التي كانت مألوفة في عالم الأمس .

هكذا تبدو الأشكال السيادية والكليانية للسلطة كأنها احداث عارضة أكثر مما هي أشكال طبيعية ملائمة لحضارات فيها سبق التحول السياسي التطور الاقتصادي

10. REMOND (René), La droite en France, Paris, Aubier, 1955, 323 p.

والاجتماعي[11] .

أشكال عمل الأنظمة الاستبدادية

أطالت الأنظمة الاستبدادية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الاستبداد على الطريقة الفلسفية والسياسات المصمَّمة من أعلى ، من عقل مهيمن ، على الطريقة الهيغلية . وهي تأخذ في بعض الأحيان وجهاً محافظاً عندما تستند الى الدين ، الى الاريستوقراطيات العقارية والى المالكين ، لكن المحاولة الليبرالية والاهتمام بتوجيه تطورات معتبرة ضرورية هي كذلك ربما مألوفة . نجدها جيداً في إرادة بونابارت بمتابعة واكمال الثورة ، كما في حلم قريبه بإعطاء فرنسا الأسس الاقتصادية الحديثة التي كانت تفتقر اليها حتى ذلك الحين .

إن الأنظمة الاستبدادية هي إذن متنوعة . توجهاتها متباعدة ، فاعليتها متغيرة جداً . ما هو مشترك بينها في النهاية هي طريقتها بالارتباط مع المجتمع المدني . تبريرها الايديولوجي ضعيف[12] . فهي تشبه الحكومات الطغيانية القديمة أو تلك التي عرفتها المدن الايطالية لعصر النهضة ، لأنها لا تستند الى أية شرعية مسبقة ؛ فهي لا تولد من الإرادة الشعبية أو من عقل تقليدي . فهي لا تستحق الولاية التي تسعى لتقلدها الّا بنوعية عملها .

تستمد الأنظمة الاستبدادية جوهر فاعليتها من الكمال الذي فيه تستخدم الادارة من أجل تشكيل البنية الاجتماعية . فهي لا تثق بإبداعية ومسؤولية كل فرد . وهي تعمل وفقاً لخطة مصممة في القمة تسعى لتطبيقها في كل مكان . الهدف الذي تسعى اليه مختلف : بعض الأنظمة تقرر أن تخلص المجتمع المدني لتقليدي من الأخطار التي تتهدده ، والكثير يحاول أن يفرض الحركة على مجتمعات تغوص في السكون . المسائل الايديولوجية لا تهمها كثيراً ، فهي لا تهتم بحركات الفكر إلّا إبتداء من اللحظة التي فيها تتهددها ـ هذه الحركات . في احتقاره للعامة وللتقاليد ، يقبل الحاكم المستبد بتعددية الفلاسفة والديانات ، طالما أنها لا تعرض للخطر ، رفعة شأنه .

عندما لا يحاول النظام توجيه التثقيف للشباب ويتسلم مسؤولية التكوين الايديولوجي للجماهير ، فإن القوى التي هي بحوزته لتغيير المجتمع المدني تكون عندئذٍ

---

11. MOLNAR (Thomas), Le socialisme sans visage , op. cit.
SCHWARTZENBERG (Roger-Gérard), Sociologie politique, op. cit.

12 . إلا في حال اعتمادها أيديولوجياً ضد ـ ثورية ، ولكن بالإمكان أيضاً في ظلّ هذه الإيديولوجيا إقامة حكومة برلمانية ، كما في التجربة الفرنسية في عهد الإصلاح La Restauration .

MOLNAR (Thomas), La contre-révolution , Paris, Union générale d'Editions, 1972, 315 p. Ed. originale: The counter-revolution 1969.

محدودة . لا يملك النظام الاستبدادي عادة وسائل تجعله نظاماً بوليسياً . حتى لو كانت عنده الرغبة في ذلك ، تلزمه للتوصل الى ذلك ، موارد كافية ـ سبق أن رأينا كيف أن التأطير الدقيق لكل السكان يكلف غالياً الذين يسعون لتنفيذه .

تقوم فاعلية النظام الاستبدادي إذن على غموض : فهو لا يتوصل الى أن يراقب فعلياً المكان الذي يسعى للسيطرة عليه وتحويله إلّا إذا كان معتبراً شرعياً من قسم من السكان الذين يولونه مساعدتهم ويوفرون لمساعدته، إشرافاً وسهراً كافيين على المكان . إن النظام الاستبدادي الذي يدعي أنه يسيطر على المجتمع بكامله ، ويفرض باسم المصلحة العليا ، توجيهات جديدة للمجتمع المدني ، هو رهينة لتحالفات تعطيه القبض على الواقع . عمله يكون محدوداً بتوجيه من الذين يعيرونه المساعدة . عندما يستند الى ثقة الأوساط التقليدية ، على الدين ، على كبار المالكين ، من الصعب عليه أن يعدل في العمق نظام الأرض وأن يهاجم روح الموالاة والمناصرة، وأن يؤثر على الجمهور بإقامة نظام إلزامي للتعليم . على العكس من ذلك ، إذا كان النظام الاستبدادي يجد دعمه عند الفئات الشعبية ، يكون من الصعب عليه أن يمنح المشروعات ، الاجراءات التي تطلبها من أجل نموها .

ليست الكوابح التي تفرضها التحالفات على النظام الاستبدادي مطلقة : فهي لا تعزله تماماً . عندما يستعين بالبنى المحلية التقليدية ، يستطيع أن يوجد بلا مانع ، البنية التحتية العامة للنقليات ووسائل الاتصال التي تستدعي تحول المجتمع المدني : عرف نابليون الثالث ، المنتخب من فرنسا الريفية ، كيف يوفق بين الاجراءات التي ترضي الأعيان وطبقة الفلاحين والأعمال الأوفر جسارة في نطاق الصناعة والتجارة ، وانتهى الى أن يجعل نظامه مرتبكاً ومنحرفاً : الأوساط المدينية والصناعية التي لا تسانده إلّا بفتور ، تقاومه ، تتوسع بنسبة نوعية مبادراته الاقتصادية .

إن عمل النظام الاستبدادي على المجتمع المدني يأخذ إذن أشكالاً متنوعة . الرقابة التي هو بحاجة اليها من أجل تحويل البنى هي سهلة بمقدار ما تكون الحياة المدنية مؤطرة جيداً . انسحاق عالم الانتاج يخفض في المقابل تأثيره الاقتصادي الحاسم : يكون من الأفضل التعامل مع حفنة من رجال الأعمال الديناميكيين من جمهور من صغار المزارعين والمهنيين والتجار . مهما يكن الدعم اللازم للنظام ، فإن منهج التدخل في المجتمع المدني يدفع للتركز : ليست حاجات الانتاج أو التجارة هي التي توضحه ، بل الطريقة التي يعتمدها لسياسة إرادوية .

تقدم ألمانيا الوطنية الديموقراطية مثلاً جيداً للتطور من هذا النوع . كانت قاعدة النظام بجزء منها شعبية : قضى النهج إذن في الظاهر بالحد من حرية المنظمين وتقليم

أرباحهم من أجل إشباع طموحات الجماهير ووضع حد للدعاية الشيوعية والاشتراكية . لكن من أجل الحصول على آلة حرب ناجحة ، كان يتوجب أن توجد مجتمعات كبيرة سيدة مبادراتها في المجالات التي هي متخصصة فيها ، البرت سبير Albert Speer الذي كان قد تفهم ذلك الأمر ، جنى من الاقتصاد الألماني أكثر مما كان قد توسمه الخبراء .

يولِّـد عمل الأنظمة الاستبدادية بسبب غموضها الكبير تناقضات . ان تحولات المجتمع المدني ولو أنها محدودة بالتحالفات المتفق عليها ، تذهب في اتجاه توسيع العلاقات والانفتاح المتنامي على المبادلات وعلى الحركات الفكرية . ذلك أضاع فاعلية الرقابة الممارسة من الجماعات التقليدية - وهي التي تقوم عليها في كل مكان صلابة النظام . وبسبب عدم تمكنه من العمل في العمق على العقليات وعلى المؤسسات ، فإن النظام وجد نفسه مهدداً . اختفى النظام الاستبدادي في الانتفاضات التي بعثتها التوترات . وحتى يستقر ، هو بحاجة لقبض أشد على المجتمع المدني . فقط الصيغة الكليانية هي التي تتكفل بذلك .

عمل الأنظمة الكليانية

أساس الأنظمة الثورية والكليانية هو أيديولوجي : هدف هذه الأنظمة هو أن تعطي المجتمع أسس العدالة والمساواة التي كان يفتقر اليها . ليس قصدها أن تغطي جماعات يبقى سلوكها بشكل واسع مستقلاً ذاتياً. لكن أن تجعل الحقيقة تنتصر، حقيقة الحركات التي تفكر أخيراً بأن تمسك بسر الحياة الاجتماعية المتناسقة ، وتأمل بأن تقدم للأفراد الظروف التي كانوا بحاجة اليها حتى الآن من أجل الازدهار[13] .

يتميز عمل الأنظمة الكليانية عن عمـل الأنظمة الليبرالية وكذلك عن عمل الأنظمة الاستبدادية . بدلاً من أن تغطي للمجتمع المدني المجال الأوسع الممكن ، تحاول أن تنقضه أو تلغيه : كل ما هو آني هو بطريقة خطرة متّسم بالسيطرة والتفاوت المقنّـع . العلاقات الوحيدة التي يمكن التسامح فيها من هذه النواقص هي تلك التي تنتشر بتحريض من السلطة . يتّسـم الاهتمام بالرقابة والرغبة في التوجيه بالتدخل الايديولوجي الدائم : ينبغي جعل الجميع يقبلون بالأهداف المتوخاة، ينبغي تشكيل الانسان وفقاً لقالب جديد ، نصنعه بتخليصه من النواقص التي جعلته حتى هذا الوقت حسوداً ، فظاً ، أنانياً ومنعته من أن يحقق قدره .

الأنظمة الكليانية هي إذن مرتبطة في سلسلتين من الأعمال تجاه المجتمع المدني : 1 - تحاول أن تلغي آليات التنظيم الحاملة للظلم الذي تسعى لإلغائه ؛ 2 - تحاول أن تحل

---

13 . انظر سابقاً ، الفصل السابع .

محل العائلة أو المجموعة المحلية من أجل تأمين التثقيف للصغار والاشراف الدائم على السكان . تضاف الى هـذين الهدفين الرئيسين أهداف أقل أهمية : تسرُّع الأنظمة الماركسية تركيز وسائل الانتاج من أجل تعزيز الاشتراكية والانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية : كل شيء هو مصنوع للمساعدة في التحولات الاقتصادية ولتقدم الانتاج .

أ ـ إرادة تسلم مسؤولية التثقيف لجميع السكان وتأمين الرقابة الايديولوجية ، قادت الحكومات الكليانية الى تعليق أهمية كبرى على التأطير المحلي . تشكل الحركية وانفتاح المبادلات من هذه الزاوية ،عوائق عظيمة. الشيء المثالي هو توزيع بدون بعثرة مطلقة ـ يُخشى أن لا تصل نظرة الحزب الى كل السكان ـ وبدون تركيز كبير ، لأن الجمهور يصبح عندئذٍ مُغْفلاً .

لمدة طويلة ، ظلت البلدان القائمة على الكليانية تعتقد بإمكان تحقيق أهدافها بدون اللجوء الى إعادة صهر كلي لجغرافيتها الانسانية[14] .

كان للأمم الأوروبية الشرقية حيث انتصرت الشيوعية في بدء الأمر تقليد قديم مسيحي بحيث أن وضع أطر لكافة السكان كان مع ذلك جامداً : كانت عادة آداب السلوك الصارمة المفروضة من الأعلى مطبقة في كل مكان . يكفي أن تحل محل النظام الموجود . الوضع يختلف في البلدان حيث لا يكون للمجتمع التقليدي أي إطار أيديولوجي تسلطي : هذا لا يعني أن نستبدل فيه سلطة بأخرى ، لكن أن نوجد فيه واحداً مصطنعاً في الأماكن الرافضة لهذا النوع من الواجب الاجتماعي .

عبَّر الحذر تجاه المدنية ، منذ بداية المغامرة الاستبدادية ، عن رغبة السلطة بتثبيت سيطرتها الايديولوجية . حتى ولو كان النظام يدين بتركيبه الى ثورات مدينية ، فهو لا بد منقلب على الذين أقاموه ؛ يمتد بسلطته على بحاري كرونستادت Kronstadt أو على جماهير العمال الساخطين . تعرض المدن الصغيرة صعوبات أقل أمام السلطة مما تبدي التجمعات الكبرى المدينية .

---

14 . كان البسوفيات في العشرينيات يحلمون بإعادة صياغة مدنهم ، لكنّهم لم ينجحوا في ذلك . يدعو منطق النظام بمراقبة الشعوب من أجل التحكّم بالتنظيم الاجتماعي : من هنا الانتقال السريع من الطوباوية الى الغولاغ .

KOPP (Anatole), Ville et révolution. Architecture et urbanisme soviétiques des années vingt, Paris, Anthropos, 1967, 278 p.

SOLJENITSYNE (A.), L'archipel du goulag, Paris, Le Seuil, 1974, t. I, 446 p.

GLUCKSMANN (André), La cuisinière et le mangeur d'hommes. Essai sur l'Etat, le marxisme, les camps de concentration, Paris, Le Seuil, 1975, 221 p.

المقاومة القروية هي مع ذلك مرهوبة . في سبيل كسر المعارضة الايديولوجية لاعداد كبيرة متفرقة ، لا يوجد حل آخر سوى تجميعها . الاتحاد السوفييتي مثال على ذلك : منذ أول خطة خمسية ، انطلق في تطبيق سياسة اشتراكية إجبارية . هي حماقة من وجهة نظر اقتصادية : في كثير من المجالات ، كان الحجم الأمثل لوحدات الانتاج كذلك صغيراً جداً عند انشاء المزارع التعاونية (كولخوز) بحيث أنه لا يمكن انتظار ربح انتاجية من هذا القياس : لا يمكن للارادة القروية السيئة إلاّ أن تؤدي الى تخفيض الحقول المزروعة قمحاً - هي بالفعل مأساوية . لتربية الماشية : تلزم أكثر من أربعين سنة حتى يمكن التوصل الى المستوياة المحصلة قبل بدايات الاشتراكية .

منذ جيل ، ضاعفت الحاجة للتأطير الايديولوجي التجارب الاستبدادية على الطريقة الروسية ، أو وفقاً لنماذج مبتكرة . بقي تركيز المزارع التعاونية جارياً بكثرة في الاتحاد السوفييتي : القرى الصغيرة المعزولة ، الكثيرة العدد في روسيا الشمالية الغربية ، كانت قد امتصت ، أنشئت مدن زراعية . في الصين ، قدمت التعاونية خلية للتأطير والرقابة أكثر نجاحاً من المزارع التعاونية السوفييتية . هي أهم بالسكان الذين تضمهم : ذلك يعيق النظرة الجماعية لو كان الجميع مركزين في نفس الموضع ، لكن التقسيم الى قرى يسمح بالاشراف على الجميع . يقطع عمل الفرق التكاثفات الآنية التي أن تتولد في الوحدات السكنية . يُكبح النمو المديني ويُرسل السكان الذين كانوا مجمعين في المدن الكبرى لصالح لا استقرارية السنوات الأخيرة للنظام القومي ، الى الأرض .

في افريقيا ، أخذ يوليوس نيريري Julius Nyerere نموذج البلدان الاشتراكية لآسيا ليصمم سياسته لاعادة توزيع السكان . كانت المدن قد أفرغت من كل الذين ليس لديهم عمل منتظم . في الريف ، كان تجميع المزارعين الذين يعيشون متناثرين أو في قرى صغيرة (كفر) منهجياً . المنافع المنتظرة لهذه السياسة هي عديدة : تخفيض تكاليف توزيع الخدمات الأولية ، تسهيل تعليم الصغار والفتيان ، تسهيل بناء قطاع تعاوني يعطي صورة مسبقة لما ستكون عليه الاشتراكية . يمكن التوصل بشكل خاص وفي كل مكان ، لممارسة عمل كثيف للدعاية ؛ القواعد الرسمية تُعلَّم للجميع ، وتتكرر بلا انقطاع . الرقابة الايديولوجية هي مؤمنة بقوة .

لا نعرف جيداً كيف أن نظام الخمير الحمر كان قد نظم كمبوديا بعد سقوط لونغ نول Long Nol ، لكن ما كنا نعرفه عنه يبرز الجهد المنهجي جداً الذي لم يسبق أن اعتمد من أجل تأمين الامساك أيديولوجياً كلياً بالشعب . بنوم بنه Pnon Penh ، المتخمة من وراء الحرب والتي أصبحت وافرة الثراء كانت قد تحولت الى بعض عشرات الألوف من

السكان ، أطر وفية للتنظيم . كل السكان كانوا قد أعيدوا الى الأرض وحدات قوية لتكون سهلة الاشراف ، وبعد مزج مسبق كسر التضامنات القديمة والانتهاءات الايديولوجية التقليدية .

حتى ولو لم تأخذ شكلاً قاسياً ، فإن سياسة تسلم المسؤولية الايديولوجية تصطدم بأطماع أخرى للنظام : فمن أجل هدم أسس المجتمع الاقتصادي ، هو مكره على بلوغ التركز .

ب ـ يتولد التركُّز من الرغبة في إلغاء آليات الضبط للمجتمع المدني التقليدي . عندما يصبح استغلال الانسان للانسان ممكناً بفعل سوق العمل وسوق عناصر الانتاج يكون على الاشتراكية أن تلغي هذا الوضع . للتوصل الى ذلك ، عليها أن تحترس لانبعاث مخادع ، كما يحدث بشكل آلي عند ترك إدارة لا مركزية في مكانها . فقط المركزية هي التي تضمن أن يكون التحول فاعلاً ونهائياً .

إن تركيز القرارات الاقتصادية هو في نفس الوقت ضروري وصعب[15] . هو من الناحية التقنية غير ممكن طالما أن عدد وحدات الانتاج كبير جداً . تعزز اشتراكية الأراضي الرقابة الايديولوجية لجماهير الفلاحين في نفس الوقت الذي فيه تستبدل المزارع الفردية المستقلة ذاتياً بشكل طبيعي ، بوحدات تعاونية أقل عدداً وأكثر خضوعاً لتعليمات السلطة . ليس لإلغاء الحرفية في كثير من القطاعات ، أية مبررات أخرى .

إن الإدارة المركزية لاقتصاد وطني هي مهمة ثقيلة جداً حتى ولو كانت ممكنة ببناء وحدات انتاجية كبيرة . تفلت بعض العناصر عن المخطّط مهما كانت سلطته : قرارات استهلاك الأسر هي من هذا النوع . يمكن تجاهل هذه المشكلة طالما كان الشح مستمراً : يرتاح الناس عندما يجدون شيئاً للاحتجاج ضد الأخطاء والانحرافات في أداء الأعمال . انطلاقاً من عتبة معينة للنمو ، تولِّد استحالة السيطرة على الطلب النهائي مشاكل لا مفر منها .

لا يستطيع المسؤولون عن نظام تخطيط أن يعملوا بشكل ناجح إلّا إذا كانوا مزودين جيداً بالمعلومات . يدمج النظام حلقات نقل الأوامر والحلقات التي تنتقل بها المعلومات اللازمة للتنبؤ وضبط القرارات الاقتصادية : نعرف أن المعلومات المطلوبة هي معرضة أن تستوجب إعادة النظر في المعايير ؛ ولا تتوفر كلها . المركز ليس أبداً على علم بما سيلزمه وهذا رغماً عن العمل الدؤوب لرقابة الحزب . تكون قرارات التخطيط معقدة بمقدار ما تكون المبادلات موسعة والانتاج والاستهلاك متنوعين . وبما أن أعداد القرارات هو معاق أو مشلول أحياناً بسبب الافتقار لمعطيات صحيحة ، يجري اختيار حلول

15. CLAVAL (Paul), Eléments de géographie économique, op. cit. Cf. p. 226-258.

تسهّل المهمة : للتقليل من التدخلات ، يشجع المخطط التوزيع المحلي للمنتجات حتى ولو كان ذلك يبعد الأفضل اقتصادياً وهو الذي يحققه توزيع عام للعمل : تأتي التموينات الزراعية بالأفضلية للمنطقة التي تستهلك فيها ؛ تصنع المشروعات الصناعية عادة الأدوات والآليات اللازمة لها . لا يكون الاهتمام بتنظيم شفافية وطنية إلاّ بالنسبة للمنتوجات التي يكون صنعها محصوراً في ساحات ضيقة - مثل القطن في الاتحاد السوفييتي - وبالنسبة للّتي هي مهمة استراتيجياً . في الصين ، التمييز بين المستويات المحلية والقومية للتخطيط هو أكثر منهجية مما هو في الاتحاد السوفييتي . إن تحقيق سوق قومي لبلد من 900 مليون نسمة يفوق القدرة التنظيمية للنظام .

إن صعوبة اشباع طلب نهائي غير مرتقب ومغامر يدفع لتأخير لحظة الوفرة : يعمل على استمرار القلة (الحاجة) بتوجيه القدرات الجديدة للانتاج نحو صنع سلع التجهيز أو التسلح .

لا تقف صعوبة تأمين الإدارة المركزية أمام تزايد تأثير أجهزة التخطيط بالنسبة التي يتزايد فيها الانتاج ويتنوع . يوجد تعارض بين الرغبة بالحد من حجم المدن من أجل إيجاد ظروف لرقابة أيديولوجية ناجحة والحاجة لاعطاء المراكز الاقليمية والعاصمة الأحجام اللازمة من أجل حل كل المشاكل واتخاذ مختلف القرارات الضرورية المتعددة .

يتأكد تعقيد الاقتصاد مع التقدم ويعرض النظام للخطر : يُخشى أن يذهب بالسكتة طالماأن عبء المركز يزداد مع تعميم المبادلات . قدمت انجازات الإدارة بالمعلومات ، عرضاً جذاباً ، لكنها لم تتوصل لحل كل شيء . هناك حلول كافية كانت مطلوبة في اتجاهين :

1 - أُجريت محاولة في اتخاذ قرارات لا مركزية - أخذ خروتشوف هذا الاتجاه - لكن المحاولة اصطدمت بصعوبة أساسية كتلك التي عرضناها بخصوص الأنظمة الليبرالية التي جنحت نحو الاستقلال الذاتي للمناطق : كيف نوفق بين مبدأ السيادة الكلية للحزب مع تعدد مراكز السلطة ؟

2 - أُعطي بعض الدور إلى آليات لا مركزية للضبط ، للأسواق . العوائق الايديولوجية هي بالغة الأثر كذلك هناك . مع ذلك كان هذا الطريق هو الذي سلكته الجهود البالغة الأهمية خلال العشرين سنة الأخيرة في الاتحاد السوفييتي وفي الديموقراطيات الشعبية . النتائج ايجابية ، لكن لم تتم تسوية كل شيء بعيداً ن ذلك .

جـ - تهتم الكليانيات الاشتراكية من جهة أخرى بتعجيل الانتقال الى المجتمع اللاطبقي (لا وجود للطبقات فيه) . وهي تعتبر ذلك غير ممكن طالما بقي التقدم التقني

غير كاف . التركيز هو إذن على دفع الانتاج . هو كذلك في تركيز النشاطات في مشروعات كبرى حتى ولو لم تكن الظروف الاقتصادية تطلبه ، ذلك لأن خطوة نحول جعل الاقتصاد بكامله اشتراكياً .

يشجع المخططون الاشتراكيون إذن العملقة وفي نفس الوقت نمو قدرات الانتاج . أنشأوا كما رأينا ، تعاونيات زراعية (كولخوز) ومزارع نموذجية حكومية (سوفخوز) . أسسوا تركيبات عملاقة في إطار الصناعات الثقيلة . عززوا في الوقت ذاته تعدد الحواضر العمالية والمدن . هاجس التأطير الايديولوجي هو هكذا متعارض مع الرغبة بتسريع الانتقال الى الاشتراكية .

أصبحت التنمية سهلة لاهمية المقتطعات الضريبية على الدخل المخولة للبنى الجديدة : فبدلاً من 10 الى 15% من الدخل القومي التي هي مطبقة في بلدان العالم الثالث ، ومن 20 الى 25% التي تميز الدول المتطورة ، هنا في البلدان الكليانية ترتفع النسبة فوق 30% . تعكس معدلات تنامي الانتاج جهوداً مبذولة . هي مع ذلك أقل مما نأمله . يرجع ذلك الى التركيز بدافع أيديولوجي ، على الاستثمارات الثقيلة . كذلك يرجع السبب الى الضغوط المتولدة عن سياسة التأطير للاجتماع المدني في النظام الاشتراكي .

إن تنسيق النشاطات المختلفة على الصعيد المركزي هو صعب ويسبب هدراً لا يحصى . الصحف ملأى برسائل القراء الذين يشكون من محاصيل فاسدة في مكانها بسبب النقص في الأدوات أو قطع الغيار عند القطاف . تترك المشروعات الصناعية أحياناً قسماً من أجهزتها البشريةالعاملة بدون عمل بسبب نقص التموينات الكافية .

هناك خسائر أخرى يسببها النظام الاقتصادي . تعرقل صعوبة المبادلات التخصص في العمل ، بحيث أن الوحدات العملاقة ليست عادة سوى تجمعات مشاغل ؛ معظمها غير مدار جيداً . يجعل غياب آلية السوق من الصعب الحصول على وفورات خارجية ، بشكل أن التجمعات المحلية المختارة ليست عادة الأفضل للجماعة ولمن يعمل .

أخيراً ، إن القبض على المجتمع المدني من قبل السلطة يجعل نمو الانتاج كثير الكلفة ، وهو ضرورة أساسة للنظام . تلك هي إحدى نقاط الضعف الكبرى للأنظمة الكليانية .

د ـ مع مرور الزمن ، أصبحت تحولات الأسس الاقتصادية والاجتماعية لحياة الدول الكليانية ملموسة . لم تعد الصعوبات المرتبطة بالتناقضات المكانية للسياسات

الاقتصادية من طبيعة تنخر النظام : لكنها فقط لا تجعله كثير التجلي .

مع تزايد الانتاج ومع المستوى الثقافي المتنامي ، أصبحت صعوبات التأطير الايديولوجي للمجتمع المدني أكبر ؛ هناك يجد النظام نواقصه الكبرى[16] .

جعل تعميم التعليم عملياً وبشكل تدريجي الجهود لرقابة المعتقدات والسلوك عند الجميع ملغاة بالقلم . تنتقل الأفكار بالكتابة والكتب . لا نستطيع تتبع سيرها عندما يعرف كل الناس الكتابة والقراءة . الصحافة والنشرات الرسمية هي مراقبة لكن تياراً موازياً يجري في الخفاء .

يتطور التجهيز الهاتفي مع مستوى الحياة . وبسرعة يجعل الرقابة من الجميع على الجميع غير ناجحة . لا يمكن الاستماع أو الاجابة والتخاطب إذا كل الخطوط مفتوحة ! تسري الأخبار وينبني الرأي العام على هامش أجهزة شرعية للاعلام . يصبح الاحتكار الايديولوجي للحزب موضع اتهام من قبل جماعات لا تقبل بأن تنتزع منها القدرة على الحكم على الأمور .

عندئذٍ تسعى الدولة الاشتراكية للتراضي مع جماهير السكان بتقديمها ظروفاً أفضل للحياة[17] ، الأمم الثورية وجدت نفسها قد نجحت بأيديولوجية الاستهلاك التي نقضتها مختارة في الدول الليبرالية . وبما أن التجهيزات ليست كاملة ، فقد قبل الناس بتقديم تضحيات وبالعمل حتى يتمكنون من تجهيز أنفسهم ويعيشون بشكل أفضل . لكن الأثر الجدي للاشباع ش يظهر هنا كما هو في الدول الليبرالية . التعلق المنتفع من النظام هو عابر .

إن العالمية التي تنادي بها الايديولوجية الثورية كما الاهتمام الذي تظهره لتخليص الثقافات الشعبية حقيقة ، هما أضعفا الأمة من جهة ثانية : فهي للبعض صغيرة وللبعض الآخر كبيرة .

تتوصل الأنظمة الكليانية لتسهيل عبور المجتمع التقليدي الى المجتمع الصناعي بنسبة ما تستطيع الامساك بالافراد وبالجماعات الأولية . مع ذلك ليست صيغة الدولة الكليانية مجهزة بشكل أفضل من صيغة الدول الليبرالية من أجل تنظيم المكان والمجتمع

---

16. AMALRIK (A.), L'URSS survivra-t-elle en 1984, Paris, 1970, 130 p.

17. JELEN (C.), Les normalisés, Paris, Albin Michel, 1975, 285 p.

في الحضارات المتقدمة التي هي في طريق تكوينها . أتاحت المؤسسات السياسية المبتكرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر انقلاب التنظيم التقليدي للمجتمع المدني ، وبناء عالم قواعده الأرضية واسعة جداً ، لكنها بدت غير قادرة أن ترضي الثقافات التي تولدت عنها : هذه هي المشكلة الكبرى لكل الحياة السياسية لعصرنا .

الفصل العاشر

السلطة والعلاقات الدولية

لا يوجد مجتمع يعيش منغلقاً تماماً على نفسه : حتى في العالم القديم نفسه ، كانت التجارة الصامتة ضرورية للحصول على المواد الأولية التي تفتقر اليها الجماعة . أشكال التقليد والنشر بالتدريب متعددة . ليس بالامكان تحليل عمل السلطة بغض النظر عمّا يجري خارج حدود ممارستها .

حتى تاريخ متأخر ، كانت شبكات الاتصال التي تشكلت ذات امتداد محدود فهي قد رسمت مجموعات ذات انتشار واسع تقريباً ، لكنها كانت تستند في كل مكان على قطاعات قلما هي مأهولة بحيث أن العلاقات فقدت فيها كل وقعها . كانت كل خلية في العالم المأهول كمجموعة نجوم تحيط بها فضاءات فارغة . مع انجازات احتلال العالم ، تكاثر الأمكنة المأهولة كما تحسين الملاحة البحرية قرّبا بين البلدان المتباعدة عبر البحار[1] . منذ القديم ، كان عالم مأهول باستمرار ممتداً من شواطىء آسيا الصغرى إلى آسيا الوسطى والى سهول الهندوس : كان يشتمل على صحارى ، لكن الواحات كانت قريبة بحيث أن العلاقات كانت نشيطة في كل مكان . لم تستوقف السهول السائلة لحوض البحر المتوسط بحارة مجربين . . تجمعات أخرى مماثلة كانت ترتسم في نفس الوقت في جزء من آسيا الجنوبية الشرقية ، في إتساع الحضارة الصينية وفي مناطق الحضارة المتقدمة لاميركا ما قبل كولومبس ، المكسيك وأميركا الوسطى من جهة ، وبيرو من جهة ثانية[2] .

أوجد القرن السادس عشر وحدة العالم : أتاحت إنجازات الملاحة الالتفاف حول

---

1. CHAUNU (Pierre), L'histoire, science sociale, op. cit.
2. GROUSSET (René), Bilan de l'histoire, op. cit.

الحواجز التي تفصل بين القارات أو عبورها . اتصلت أوروبا بأميركا كما في الشرق الأقصى . كانت تجتذب في مسيرها كل شيء كان في الأماكن الأقل تقدماً ، سهل البلوغ عبر الشواطىء . الأنظمة العالمية التي ظهرت في عهد النهضة كانت مكونة من مكان عالمي وقتها ، عالم مركز على أوروبا ويحيا بها ، ومن جزر صغيرة مستقلة لطبقات شعبية تهربت لوقت من الدخول . في نهاية القرن التاسع عشر لم تعد هناك فراغات على الخارطة . وكل الأنظمة الاجتماعية وجدت نفسها داخلة في شبكة عالمية للاتصالات الدولية .

لـم تكـن أراضـي المجتمعـات التقليدية عامة خاضعة في كل أطرافها الى مثل هذا الضغط . سبق ورأينا تأثيرها على مستوى الخلايا المحلية : في العوالم التي لم تكن تماماً مأهولة ، كان يوجد مكان ، على تخوم السكان ، لشعب غير مستقر من أعداء المجتمع والمتمردين ؛ يطمئن المجتمع برؤيتهم يذهبون . النظام مسهّـل أكثر منه مهدد . ما ان تأتي مرحلة العالم الممتلىء ، تختفي المسارب[3] . النظام أكثر إكتمالاً لكنه أكثر صلابة في اعداده وفي تحمله .

إنطلاقاً من توحيد العالم ، وجدت كل الأمم نفسها مرتبطة بنفس شبكة العلاقات ولم تعد الأعمال التي تتشارك في تنفيذها تلاقي نهايتها على تخوم الصحراء : فيما بعد لم تتوقف دفعات التفاعل عند ورطة من بعدها بدأت البربرية . يتغير معنى العلاقات الخارجية مع العالم الممتلىء . ويتبدل كذلك مع امتداد حقل الاتصالات .

العلاقات الدولية

أ ـ عندما نترك اقليماً وطنياً لندخل في غيره ، تتغير الولاية ونظام السلطة : في كل بلد ، كل شيء للحكومة المحلية ، لا شيء للجار . عندما نفحص الروابط من زاوية السلطة والولاية ، كل شيء يقف عند الحدود . كل الأنظمة القومية أساساً متغايرة هذا هو في الحقيقة ما يعطي الانجذاب للأطراف[4] . هناك عـلى هامش ضيق ، بـالامكان

---

3. CHAUNU (Pierre), L'histoire, science sociale, op. cit.
MERLE (Marcel), La clôture de l'espace et son impact sur le système international, Xe Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 17 p. ronéotées.
HENRIKSON (Alan K.), The idea of «closed space» and american foreign policy, Xe Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 20 p.
4. ANCEL (Jacques), Géographie des frontières, op. cit.
GUICHONNET (Paul), RAFFESTIN (Claude), Géographie des frontières, Paris, PUF, 1974, 224 P.
MINGHI (Julian V.), Boundary studies in political geography, Annals, Association of American Geographers, vol. 53, 1963, p. 407-428.
KRISTOF (Ladis K.D.), The nature of frontiers and boundaries, Annals, Association of American Geographers, vol. 49, 1959, p. 269-282.
SLOUKA (Zdenek J.), Technological change and the hardening of international boundaries, Xe Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 26 p. ronéotées.

تغيير الولاية وفقاً للنشاطات ، للحاجات والمصالح : نستفيد بشكل أفضل من كل مكان .

التأثير الحدودي المرتبط باتصال ولايتين ، كان لمدة طويلة محدوداً ضمن منطقة من عدة كيلومترات من هذه الجهة وتلك من الحد ـ وهو ما يمكن قطعه بالانتقال بسهولة من خلال التنقلات اليومية للعمل أو الشراء ؛ يذهب العمال ليشتغلوا في معامل أجنبية من أجل الحصول على أجور مرتفعة ؛ يقيم الصناعيون مشغلهم على بعد خطوات من مقرهم الاجتماعي ، لكن بعيداً عن الجمارك حتى لا يدفعون ضرائب على منتوجاتهم . يستفيد الجميع من التسهيلات المعترف بها لرجال الحدود من أجل الحصول على ما يلزمهم بأفضل كلفة . أصبح الشريط الذي تجري فيه هذه التنقلات اليوم بعرض 30 أو 40 كلم .

تضاف الى الانتقالات اليومية انتقالات من أجل الفسح وفرص آخر الاسبوع : قسم كبير من السكان هو خاضع لتخطي الحدود . بالنسبة لدول مثل سويسرا بلجيكا أو البلاد المنخفضة ، بالامكان تحديد سياسة اقتصادية بدون عمل حساب للسياسات المجاورة . بالنسبة للبلدان الأكبر ، ليس الوضع خطيراً كذلك ، لكن تجاور الاسواق الأجنبية يولّد ضغطاً لا يمكن تجاهله : تولّد حركية السكان إذن اضعافاً للسلطات القومية[5] .

ب ـ خلف الحدود ، تختفي التأثيرات المباشرة للسلطة والولاية ، لكن العلاقات لا تتوقف . فهي تأخذ عدة أشكال : من أجل جني أفضل نتيجة لتقسيم المهام ، يكون من مصلحة البلدان أن تتخصص في النشاطات التي من أجلها تضع المخططات من الموارد الوافرة : تقدم منتجات زراعية إذا كان المكان الوطني متسعاً في مواجهة السكان أو إذا كان المناخ يسمح بانتاج ما لا يمكن انتاجه في غير موضع ؛ تتجه نحو بيع المواد الأولية أو الطاقة إذا كانت الثروات المعدنية كبيرة ؛ أو تذهب لتقيم موقتاً في بلدان تنقصها اليد العاملة .

تضاف الى العلاقات الاقتصادية مبادلات ثقافية . نستقي عادة من جار أفكاراً جديدة ، إطاراً أيديولوجياً مبنياً على أسس مجهولة حتى ذلك الحين ، مؤسسات أو طرق تنظيم للحياة الاجتماعية أو للنشاط .

---

5. CLAVAL (Paul), L'étude des frontières et la géographie politique. Cahiers de Géographie de Québec, vol. 18, nº 43, 1974, p. 7-22.
RAFFESTIN (Claude), GUICHONNET (Paul), Hussy (Jocelyne), Frontières et sociétés. Le cas genevois, Lausanne, L'Age d'Homme, 1975, 155 p.

الطرق التي تسلكها هذه العلاقات هي كثيرة التنوع . تغني الرحلات الذين يقومون بها بدافع الفضول . تضاعف الصحافة ووسائل الاعلام الشعبية اليوم هذا العمل المباشر للمحاكاة . نتكلم عن تأثير الاثبات للدلالة على مجموع القناعات التي تمارسها السينما ، الراديو ، القصص والصحف من بقعة ثقافية على الأخرى . التدفقات هي عادة غير متماثلة : بعض البلدان تشعر أنها متأخرة عن الأخرى وتقبل بسهولة ما يأتي منها ؛ بينما غيرها يرفض الاستعارة ، إما لأنها تعتبر نفسها أعلى أو لأنها تخشى على تكامل ثقافتها أو صفاء أيديولوجيتها .

الاتصالات هي عمل أفراد وتنظيمات[6] : لمعالجة أعمال بعيدة ، البنية البيروقراطية هي فعّالة . قدمت العلاقات التجارية في كل وقت ، للشركات ، حقلاً مميزاً في تفتيشها عن أرباح عالية ؛ منذ مئة سنة كان دور المشروع قد ذهب بعيداً : أنشأت الشركة فروعاً لها في الخارج . ووظفت في هذه الفروع جهازاً بشرياً من أصل وطني ووكلاءِ من البلد ؛ كونت عمالاً مؤهلين ، كوادر ورؤساء للمشروع ودربتهم على صناعاتهم . أنشأت وحدات انتاج في كل البلدان الزبائن الكبرى . تتكفل المشروعات عابرة الدول والمتعددة الجنسيات بحصة كبيرة من المبادلات التجارية ونقل التكنولوجيا .

أخيراً إن العلاقات الدولية ، وإن تكن من طبيعة إقتصادية بحتة ، تجرى بواسطة وكلاء للدولة . في كثير من الملكيات التقليدية ، كان الأمير يحتفظ لنفسه باحتكار العلاقات مع الخارج[7] . وقد حمى هكذا ممتلكاته من الايديولوجيات الأجنبية وأمن لنفسه الرقابة على الثروات المفروضة بسهولة . كان على الأنظمة الاشتراكية التي ارتبطت باقتصاد اعادة التوزيع أن تتدخل مباشرة في العلاقات الاقتصادية الدولية : لها في الخارج بعثات للشراء وأنشأت في البلدان الليبرالية مشروعات من أجل تأمين توزيع منتجاتها أو تأمين انتظام تموييناتها .

ج ـ يتم جزء كبير من العلاقات الدولية عبر معاملات تجارية ، سواء أكانت واردات أو صادرات ، إيداع براءات وشهادات ، رحلات ، تأمينات أو أجور سفن كل

6. MERLE (Marcel), Sociologie des relations internationales, Paris, Dalloz, 2e éd., 1976, 436 p.
ALGER (Chadwick F.), The impact of cities on international systems, Xe Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 43 p. ronéotées.
ALGER (Chadwick F.), The international relations of cities: an experimental framework for research and participatory learning, Xe Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 51 p. ronéotées.

7. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry), Trade and markets in the early Empires, op. cit.

هذه العمليات تكون موضع دفع . وبما أن قيمة النقود هي مضمونة من السلطات العامة ، تفرض مشكلة : ما هي الرموز النقدية المستعملة في مكان لا تراقبه أية سلطة وفية لا يوجد من يفرض تنظيماً شاملاً ؟

العلاقات الدولية ليست فقط موضوعة تحت تأثير الاقتصاد فكلما تحسنت وسائل الاتصال للبعيد وزادت حركية للأشخاص ، كلما تكاثرت المبادلات الثقافية : تأخذ هذه المبادلات مركزاً هاماً برغم الحواجز من لغة وقيود صادرة عن بعض الحكومات . الراديو من هذه الزاوية هو الذي يعمل على إزالة هذه الحواجز المحكمة ؛ الأقمار الصناعية ودورها في المستقبل سيكون كبيراً في حمل ما يبثه التلفزيون الى كل الأمكنة .

لا تأخذ العلاقات الدولية دوماً أشكالاً هادئة[8] . بدلاً من تبادل المنتجات ، يُفضل في بعض الأحيان ، الحصول بشكل مباشر على دعم بيئوي لازم والاستفادة منه شخصياً : لعب التنافس على المجال الحيوي دوراً كبيراً في تاريخ المجتمعات القديمة أو التقليدية وهو يأخذ اليوم أشكالاً جديدة[9] .

نادراً ما تكون النزاعات محركة بالرغبة مباشرة بمراقبة التموين الغذائي ، موارد الطاقة والمواد الأولية ، لكن المبادلة بين الفرقاء ليست دائماً متساوية : تملك دولة عادة احتكار انتاج مطموع فيه ، فهي تستفيد من هذا الواقع لتطلب سعراً باهظاً لكل ما تتنازل عنه : تستغل بذلك القدرات الخارجية . لا تتحمل هذه الأخيرة دائماً الأمر وتحاول في بعض الأحيان استعمال القوة لتعيد البائع الى مطالبات عادلة : ذلك هو السبب المألوف للتوترات الاقتصادية .

للنزاعات المتعددة جذور ايديولوجية أو دينية . منذ اللحظة التي تلتقي فيها ثقافات مختلفة . تطرح مشاكل التعايش : عندما تكون القاعدة الأرضية التي يملكها البعض غير كافية ، لا يمكن انتشارها كما يبتغون . وهي تجد نفسها مهددة بعدم كفاية الموارد الاقتصادية ، وعدم وجود دعائم ثابتة للوقوف في وجه أعمال العنف والأشكال المختلفة للسيطرة الثقافية . طالما كان الأمر عن مستوى الحضارات التقليدية ، فإن تنضيد الثقافات هو مع ذلك محتمل لأن كل الفئات تعتبر التفاوت كأنه شيء طبيعي وأن الجزء الأكبر من الحياة الاجتماعية والاقتصادية يجري على المستوى المحلي . تنتظم التجمعات القروية تماماً وفقاً لنماذج حضارة محلية، حتى عندما يكون سكان المدن

8. BOUTHOUL (Gaston), Traité de polémologie. Sociologie des guerres, Paris, Payot, 1970, 560 p.
9. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, op. cit., p. 325-330.

يخصون سلالة أخرى . تتغير الأمور مع الايديولوجيات الحديثة للسلطة ؛ وحدة الأساس هي المجموعة الوطنية لا يمكن لهذه أن تختص بمجموع المصالح وكتلة النشاطات التي تعطيها امتلاءها بدون أن تكون بحوزتها قاعدة أرضية متتابعة . النزاعات التي تنشأ عن مشكلةتعيين الحدود هي حادة بمقدار ما تكون الأمم المتورطة مستندة الى أديان أو أيديولوجيات مختلفة .

استعمال العنف هو أحد عناصر الحياة الدولية . في داخل الدول تملك الحكومة احتكاراً شرعياً باستعمال العنف ، الذي تستخدمه من أجل وقف استعمال الضغط المادي الخاص بالأفراد : الصورة الطبيعية للحياة السياسية هي تلك التي للروابط المحلولة بشكل هادىء بالمفاوضة والتفاهم أو بواسطة أنظمة تهدئة توضع بنتيجة مواجهات قصيرة الأمد كالثورات أو الحروب المدنية : حتى ولو استمرت هذه ، فالصراع المسلح يبدو كأنه عامل غير طبيعي . الأمر على العكس في العلاقات الدولية . تحل الحرب محل السلام وفقاً لانماط مختلفة ، لكن حتى عند اختفاء الأعمال العدوانية يبقى التنافس بين البلدان ملحوظاً . معظم المواطنين في الدولة هم على استعداد للانضواء تحت معنى الكلمة الرهيبة لكلود جزوتش Clauzewitz : « ليس السلام سوى استمراو للحرب بوسائل أخرى » .

غياب الولاية المعترف بها من الجميع كشرعية واللجوء المألوف الى القوة ، وضعا العلاقات الدولية في خانة التوتر وعدم الاستقرار : اذا لم يكن يوجد مبدأ نظام ، تضمحل المبادلات بسرعة وتصبح الأسفار نادرة وكل فرد ينطوي على نفسه . فجأة تصبح المجتمعات غير قادرة أن تنشىء ظروفاً للحوار ، لكن في معظم الأحيان ، يبرز نظام عالمي : كان مبنياً حول عدة مراكز قطبية عالمية حتى توحيد العالم بالاكتشافات الكبيرة . شيئاً فشيئاً أصبح محكوماً بمبادىء مشتركة : هذا هو الذي يسمح بالتكلم عن نظام دولي .

العلاقات الدولية والمجتمعات المدنية

يقوم النظام الدولي على توافق يدفع معظم البلدان للانضواء تحت قواعد مشتركة : توجد آليات تتيح تسوية النزاعات والتوترات . عندما لا تكون الوسائل السلمية كافية ، وإذا كانت الشعوب تثق بقوة السلاح أكثر من ثقتها بحكمة الدبلوماسيين فالحرب هي المتفوقة .

أ ـ حتى تكون العلاقات سهلة ، الشروط الأولى هي من طبيعة قانونية واقتصادية ينبغي أن يتمتع الناس في الخارج بالأمن . عليهم أن يتخلصوا من إثارات السكان المحليين إذا كانوا هدفاً لاعتداءات أو مهددين في أموالهم ، على الشرطة والقضاء

معاملتهم باحترام . يجب أن تعتبر عقـودهم التي يجرونها مقبـولة من المحـاكم في بلدان فرقائهم كما في محاكم موطنهم . يقوم النظام الدولي قبـل كل شيء عـلى تحديـد قواعـد القانون الدولي الخاص[10] .

يتعلق الأمر بمهمة كبيرة ومستعادة بلا توقف . لا يكون النظام القانوني جامداً أبداً : يتغير مع الظروف الاقتصادية ومع الايديولوجيات المهيمنة لدرجة أن أي اتفاق معقود لا يكون نهائياً . ينبغي بدون انقطاع أن يكون مصححاً ليتمشى مع تطور كل بلد . المشاكل عموماً هي قليلة : 1 ـ الى أي حد يمكن لعمل قانوني (عقد ، صك . .) تم في بلد ان يحتفظ بقوته في بلد آخر ويلزم الفرقاء المتواجدين ؟ 2 ـ في حالة النزاع ، أية سلطة هي المخولة للبت ؟ 3 ـ كيف نطلب من السلطة العامة في بلد ، أن تعطي القوة التنفيذية لحكم صادر في دولة أخرى؟ 4 ـ إلى أي حد تكون الدولة الأجنبية ملزمة بالمساعدة على تنفيذ إجراءات تخص مواطنيها عن أعمال قانونية تمت خارج أراضيها ؟ تختلف الحلول ، لكن لا توجد علاقات دولية نظامية لا تجيب على هذه الأسئلة .

القاعدة التي تفرض عادة هي قاعدة المقابلة بالمثل : تتم تسوية النزاعات وفقاً لقانون الدولة التي قامت فيها هذه النزاعات ، والعقود المنجزة في بلد هي مكفولة في البلدان التي هي مراكز إقامة للفرقاء . ذلك يولد صعوبات لأن القواعد ليست متماثلة ، لكن يجب القبول بهذا البتر الإرادي لسيادة القانون إذا كان الهدف إقامة علاقات وفقاً لقواعد المساواة . وهذا يكون عادة لمصلحة البلدين : فكل حل آخر يكون معرضاً لأن يولد لمصلحة أحد الأطراف ، وضعاً مهيمناً .

ب ـ بقي الأمر طويلاً حتى تم القبول بمبدأ المعاملة بـالمثل في مـوجبات القـانون الخاص . في اللحظة التي قام فيها بناء النظام العالمي في القرن التاسع عشر ، حـاولت عدة دول تقليدية أن لا تطبقه : فهي قبلت أن تحاكم الأجانب المقيمين على أراضيها وفقاً لقوانينهم الخاصة ، لكنها لم تقبل بالمعاملة بالمثل وأعتبرت باطلة قرارات المحاكم الأجنبية الصادرة في خلافات ناشئة عن علاقات خارجية . إذن لم يكن الأجانب يملكون بأي حق تظلم ضد القرارات الضارة بهم . بمقدار ما كانوا هدفاً لتمييز نظامي ، كانوا لا يثقون بالسلطات القضائية الاستئنافية التي كانت توجد أحياناً .

في غياب مبدأ المعاملة بالمثل ، كانت النزاعات الخاصة تتحول الى توترات عامة :

---

10. DELBEZ (L.), Les principes généraux du droit international public, Paris, Librairie générale de Droit et de Jurisprudence, 1964, 666 p.
LOUSSOUARN (Y.), Droit international privé, Paris, Dalloz, 1970, IV-734 p.

كان المرسلون ، التجار والمسافرون يتظلمون لقناصلهم عن المعاملات السيئة التي يتعرضون لها : كان الأمر يوضع على مستوى الدول . عندما كان نظام المعاملة بالمثل متعذراً ، كانت العلاقات محكومة بالتلف ما لم تعمد الدولة المعنية الى اللجوء الى القوة لفرض حل عادل ـ هو المعاملة بالمثل ـ أو حل غير مساو ـ لكن في اتجاه مغاير لذلك الذي كان في الأصل ـ هي الحصانة .

وهكذا تمتع الأجانب المقيمون في بلد بامتياز إعطاهم الحق بالنظر في منازعاتهم أمام محاكم تطبق القانون الأجنبي . فتح نظام العلاقات الخاصة هكذا الطريق لتأثيرات السيطرة الدولية . كانت البلدان التقليدية قد رفضت أن يستفيد الأجانب من شرط المعاملة بالمثل ، كانت البلدان التقليدية قد رفضت أن يستفيد الأجانب من شرط المعاملة بالمثل ، من أجل أن تحمي نفسها من اجتياح قوتهم المتصاعدة ، وهي عاجلاً حمت أنفسها ضد الانفتاح الاقتصادي والثقافي الذي كان غير مؤات وأقحمت توازن طبقاتها ونشاط مزارعيها وحرفييها ؛ لكنها ضاعت آجلاً لأن القوى العظمى فرضت معاهدات غير متساوية سهلت فيها عمل مواطنيها وأقامت لصالحهم تمييزاً[11] .

ج ـ الشرط الثاني لإقامة علاقات دولية منظمة هو بشكل خاص اقتصادي : فهو يتعلق بتنظيم العمليات التجارية؛ ينبغي ايجاد وسيلة لتحويل نقود الى أخرى في حين لا قوة هناك من أجل حماية قيمة المسكوكات[12] .

في المجتمعات التقليدية لم تكن هذه المشكلة مطروحة . كانت النقود مصنوعة من معادن ثمينة . كان يكفي أن يعرف عيارها وتوزن من أجل حساب نسبة الصرف وإجراء الصفقات . الاستعانة بالذهب أو بالفضة كدعم للنقود تتضمن بالنسبة للاقتصاديات الوطنية مخاطر جسيمة . تجعل عرض النقود متغيراً مع انتاج المناجم وهذا لا يقابل أي منهج اقتصادي . في القرن السادس عشر ، بعد البدء باستخراج مناجم المكسيك وبوتوسي ، وفي القرن التاسع عشر بعد اكتشاف عروق معدنية ورواسب من الذهب والفضة في كاليفورنيا ، أصبحت المسكوكات وافرة ، والعمليات التجارية سهلة ـ لكن التضخم برز سريعاً . عندما يضعف الانتاج يتثبت الانكماش وهذا يعيق الأعمال . الدورة الداخلية مرهونة بطريقة حائرة لنتائج الميزان التجاري : اذا كان هذا في عجز ،

---

11. RENOUVIN (Pierre), Histoire des relations internationales, Paris, Hachette, 1953-1958, 7 vol.
On consultera par exemple le tome VI: De 1871 à 1914. L'apogée de l'Europe, Paris, Hachette, 1955, 402 p.

12. PIETTRE (André), Monnaie et économie internationale du XIX[e] siècle à nos jours, Paris, Cujas, 1967, 646 p.
L'HUILLIER (Jacques), Le système monétaire international, Paris, A. Colin, 1971, 376 p.
CARREAU (Dominique), Le système monétaire international, Paris, A. Colin, 1972, 399 p.

تصبح المسكوكات نادرة مما يولّد توتراً انكماشياً حاداً . يستعاد توازن المبادلات ، لكن على حساب اضطراب اقتصادي داخلي شديد .

يقضي كل فن للسلطات النقدية الوطنية ، منذ قرنين ونصف ، بتحرير الاقتصاديات الداخلية من الغل الذي أخضعها اليه الاستعمال الحصري للنقود المعدنية . الاستعانة بالنقود الكتابية والنقود المصرفية أعطى المرونة المطلوبة للاصدار - لكن فجأة برزت مشكلة تحويل النقود . طالما كان العمل وفياً للنظام الدقيق لمعيار الذهب ، فلا شيء جوهري يتغير يبقى هامش التلاعب المتروك للسلطات الوطنية ضعيفاً وضغوطات توازن ميزان المدفوعات شديدة .

وجد الكثير من البلدان ذات التجهيز الضعيف والاقتصاد الهش هذه صعبة وفتحت المجال أمام نمو تضخم رأت أنه يسهّل لها تسوية ديونها الدولية . وفي سبيل تأمين ضمان العمليات الاقتصادية الدولية ، لم تتأخر القوى العظمى في القرن التاسع عشر ، عن التدخل وتسلم إدارة النقود للأمم المغامرة : الى السيطرة بالحصانة القانونية ، أضيفت عندئذٍ سيطرة اقتصادية ، عملت باسم قاعدة الذهب والعدالة في العلاقات التجارية ، على منع كثير من الأمم الفتية من أن تقود سياسة لازمة للحد من الاستغلال الذي تتعرض له ومن أجل إيجاد تجهيزات هي بحاجة اليها[13] .

منذ الحرب العالمية الأولى تغيرت الظروف : قاعدة الصرف بالذهب خفضت الضغوطات التي فرضها التبادل الدولي على السياسات الوطنية ، لأنه وسع الاستعانة بالائتمان من أجل تمويل العجز الطارىء وتلافي الانكماشات الخشنة للكتلة النقدية الداخلية في حالة العجز : ان تتهدد الاخطار النظام ، لا شك في ذلك اليوم بعد عشر سنوات من الإدارة المتشددة قليلاً ، انهارت مع الأزمة العالمية الكبرى وأصبحت المدفوعات الدولية غير ممكنة .

يرتكز النظام النقدي الدولي لاتفاقيات بريتون وودز Bretton Woods كالسابق ، على قاعدة الصرف بالذهب وعلى جعل الدولار معياراً لكل العلاقات . أوجد لأول مرة سلطة دولية مكلفة بتسهيل التسويات بدون أن يفرض نظاماً قاسياً كنظام قاعدة الذهب ؛ دور صندوق النقد الدولي هو أن يحول دون تفاقم الاختلالات في المدفوعات حتى تصل الحالة الى مأساوية الأزمة الكبرى : بمنحه قروضاً للحكومات التي تشكو من ضائقة ، يحول دون التنظيمات القاسية ويحد من التأثير السياسي للدول الدائنة .

---

13. RENOUVIN (Pierre), Histoire des relations internationales, op. cit.

يتحاشى النظام الحالي للصرف العائم بعض المبالغات في قاعدة الصرف بالذهب ويخفض هامش التلاعب عند كل الفرقاء . فهو بكل أسف يعيق النمو الدولي .

من الصعب إنشاء نظام للتسويات يترك للدول حرية واسعة للعمل ولا يشتمل على سلطات دولية مخولة سلطة حقيقية : وبعد عدة تصحيحات تم التوصل الى ذلك منذ ثلاثين سنة ، فأصبح بالامكان تلافي الأزمات الكبرى المماثلة لأزمة 1930 ، لكن ذلك لم يلغ تأثيرات السيطرة : استعملت النقود عادة لزيادة السيطرة أو لتثبيتها .

د ـ تسجل العلاقات الدولية قبل كل شيء على مستوى المجتمعات المدنية التي تضعها على اتصال : يتبادل الناس السلع ، الخدمات ، يقرضون ويستقرضون ، ينشرون أفكاراً أو يفسرون ما كان مصنوعاً في مكان آخر[14] : تتزايد التدفقات من هذا النوع في عالمنا : تدعو قابلية حركة السلع والأشخاص والشفافية الكاملة ، الى حركات أكثر ومبادلات أوسع ؛ في معظم البلدان ، يتجاوز اتساع الدوائر الاقتصادية الدائرة الوطنية : التفتيش عن أفضل المصادر للتموين ، عن اقتصاديات الحجم والوفورات الخارجية تدفع هكذا الى تخصص متزايد . تعمل الطرق الحديثة للتثقيف على اختفاء التضامنات المحلية ، تتآكل البنى الوطنية وتدفع الى توحيد شكل التقنيات والارتباطات الايديولوجية ؛ هذا يعني أن أفعال التأثير تتكاثر من بلد الى بلد . ليس من اللازم التدخل مباشرة في مكان مجاور لإكراهه على التحول : تقضي المنافسة الاقتصادية على المؤسسات وفروع النشاط غير الملائمة للانتاجية الحديثة ؛ تنمو الأفكار المبذورة وتؤدي بالناس الى التساؤل عن أسس مجتمعهم . يشهد المسرح الدولي نمو أفعال التأثيرات الاقتصادية والثقافية المتعاظمة . تكاثر الشركات المتعددة الجنسية وبعضها يملك مجموع مبيعات (رقم أعمال) أعلى من الدخل القومي للدول الصغيرة ، هو المظهر الأكثر استعراضاً[15] .

بالرغم من جهود التنسيق والاتفاقات الموقعة بين الدول ، فإن اختلافات النظام القانوني والعادة والاطباع ، تعطي لمبادرة الافراد مجالاً واسعاً على المسرح الدولي ، خلافاً لما هي الحالة على المسرح القومي ؛ يمكن الأخذ بهذه القاعدة أو تلك وقانون مقابل قانون بلد مجاور بطريقة تعطي المنفعة القصوى . ذلك أعطى الثروة للممتق الحدودية كما

14. MERLE (Marcel), Sociologie des relations internationales, op. cit.
ALGER (Chadwick F.), The international relations of cities: an experimental framework for research and participatory learning, op. cit.
— The impact of cities on international systems, op. cit.

15. PALLOIX (Christian), L'économie mondiale capitaliste et les firmes multinationales, Paris, Maspero, 1974, 2 vol., 264-240 p.

شاهدنا ، وهو يعطي الآن الحيوية للأعمال الكبيرة المتفوقة على عدة بلدان : يضع تأثيرها عادة موضع الاتهام ، السيادة الفعلية على مجمل أراضيها .

هـ ـ منذ جيل ، حد التأثير المتزايد للرأي الدولي كذلك من السيادة الوطنية : ستحضر اليوم تأثيره في القرن التاسع عشر ، لكنه كان يعني عندئذٍ الصدى في صحافة البلدان الليبرالية الكبرى ، لتجارب التجار ، البحارة والمرسلين الذين يقيمون في الخارج : لم يكن يعني قوة ذاتية ؛ لم يكن سوى وجه صغير لتأثير الأوساط المرتبطة بالتوغل الاقتصادي والثقافي للدول الأجنبية . في أيامنا هذه ، المعلومات التي تتناقل هي مستقلة كثيراً عن المشروعات أو الأديان . الآراء التي تكوّنها المصالح الرسمية للبعثات الدبلوماسية والقنصلية هي موضع اعتراض من الذين كانوا قد شاهدوا الأحداث بعين أخرى . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتعرض البلدان الليبرالية الى تأثير ثابت لحفر تأثيرها الاقتصادي والسياسي من كل الذين تحسبهم الانتلجانسيا (أهل الفكر) العالمية أناساً مرتبطين باليسار . إن انتصار فيتنام الشمالية هو نتيجة عمل الصحافة ، السينما ، الرّاديو والتلفزيون للبلدان الحرة أكثر مما هو نتيجة لأعمال جياب Giap . منذ توقيع اتفاقات هلسنكي ، برهنت البلدان الاشتراكية على قدرة السلاح الذي عرفت كيف تستعمله بضربة معلم ، ولكنه انقلب عليها: لقد عرفت أن سياسة الردع لا يمكن أن تكون منفذة بطريقة وحشية ونافرة عندما يكون الناس يدركون في الخارج ، ما يجري عندهم .

كذلك في هذا الإطار ، إن رقابة التنقلات بواسطة سياسة التأشيرة بشكل دقيق يقلل الشفافية ؛ ان إتفاقاً يقضي بحرية الانتقال يجعل من السهل تقابل التجارب . لكن وسائل الاتصال للبعيد هي كثيرة الفعالية بحيث أنه لا يمكن لبلد أن يتخلص على الدوام من حكم البلدان الأخرى .

الدول والنظام السياسي الدولي[16]

أ ـ تتضمن العلاقات الدولية ، بالإضافة الى الأعمال الخاصة والاتفاقات التي تجعلها ممكنة ، إجراءات توجهها ، تخبرها ، تراقبها وتشجعها : على الصعيد الاقتصادي تسهر الدولة للاعلان عن منتجاتها وتسعى لتحمي نفسها من المنافسة الخارجية بفرض رسوم جمركية أو نظام الحصص ـ لكن الاجراءات القمعية تخفض هامش التلاعب . في النطاق الثقافي ، تسعى الدولة جاهدة لتقدير عمل فنانيها ، رسّاميها وسينمائييها ، لبيع براءات الاختراع التي تسجلها المختبرات والقاء الضوء على العمل الانساني لعلمائها .

16. MERLE (Marcel), Le système international, p. 405-461 de: Sociologie des relations internationales, op. cit.

في نشر معارف لغتها ، تجعل من السهل نشر نماذج سلوكها ، استهلاكها أو عملها السياسي وتدعم توسعها .

تقود العلاقات الدولية الدول للتقابل متعاونة ؛ كل دولة تسعى لأن تجني أكبر فائدة من فتح مجالها وان تحمي نفسها من النتائج الضارة لبعض الروابط . أن تكون هذه المواجهة الدائمة مؤاتية لانفجار التوترات والنزاعات ، ذلك واضح . اللجوء الى القوة يحلها عادة ـ لكنه مع كل ذلك استثنائي : حتى ولو أن السلام هو استمرار للحرب بطرق أخرى ، فهو الذي يسود عادة ؛ اليه تكرس الشعوب كل عنايتها : فهي لا تعترض على المفاوضات إلاّ عندما تفقد كل أمل بأن تحصل منها على أي ربح .

في معظم الأحيان ينتج النظام الدولي من المفاوضات ، لكن من أجل التوصل الى نتيجة مقبولة ، تكون النزاعات عادة خاضعة للتحكيم. ضغط الدول الثالثة يساعد على القبول بالحلول . المؤسسات الدولية المخصصة لمنع النزاعات أو لتسوية النزاعات الحاصلة ، سواء أكانت جمعية الأمم أو الأمم المتحدة ، لم تقم بدورها المطلوب : فهي تعمل كمحكمة دولية للدول الصغيرة أكثر منها كمحاكم مسموعة . تنقصها القوة ؛ وهي مشلولة بسبب الفيتو المعترف به للقوى العظمى . تتم الحلول عادة بطريقة تجريبية .

منذ اللحظة التي تحققت فيها وحدة العالم في القرن التاسع عشر ، كان النظام الدولي مطلوباً وفقاً لمبدأين هما سيطرة بلد وتوازن القوى[17] : قام على النظام التسلسلي الذي ولّدته القوة العسكرية ، السياسية ، الثقافية والاقتصادية ـ كما ارتضت به الدول أو تكشّف بمناسبة النزاعات ، لكن المنزلة الرفيعة لدولة هي مولّدة للغيرة لدرجة تبعث على تحالف الدول الأخرى ضدها . توظف كل مهارة الذين يملكون المركز الأول نحو منع قيام تكتل متراص حولهم . حتى القرن التاسع عشر ، كانت أوروبا الغربية هي البارزة على المسرح ـ باقي العام هو التكملة في توازن القوى . تقاسمت إسبانيا والبرتغال الأرض وفقاً لمعاهدة توردسيلاس Tordesillas ؛ غدت أسبانيا حكَمَ العالم : وارغم تركز القوة الذي حققه شارل كانت Charles Quint مناوئيه كثيراً بحيث لم تحدث ردة فعل . الحرب ضد الامتداد الاسباني الذي شارك فيه فرنسيون وبروتستانت شغل كل نهاية القرن وانتهى بمعاهدة وستفاليا Westphalie . سلبت البلاد المنخفضة من البرتغال بعض إمبراطوريتها الاستعمارية ، لكنها لم تتوصل الى أن تلعب مثلها دوراً مسيطراً على المسرح الدولي . لكن فرنسا لويس الرابع عشر هي التي حصلت على هذا

17. Ibid.
FRANK (André Gunder), L'accumulation mondiale 1500-1800, Paris, Calmann-Lévy, 1977, 344 p. Ed. originale: Accumulating exploitation, 1977.

الشرف : ظهرت أطماعها لا تقدر للقوى القارية ولم يجد الانكليز صعوبة في إثارة تكتلات استعملوها ضدها وانتهت الى احداث انحطاطها ، في حين أنهم نزعوا منها ممتلكاتها في ما وراء البحار . كان يكفي بريطانيا العظمى أن تمارس سياسة التوازن على المحيط لتحتفظ بتفوقها فأعادت ربط مختلف الشبكات ضد فرنسا النابليونية ، التي برهنت عن دورها في الصراعات في القرنين السابع عشر والثامن عشر . ثم كبحت فيها بعد انطلاق الأمبراطوريتين الروسية والنمسوية ، قبل أن تكتشف الأطماع البروسية وتتقرب من أعداء الأمس ، فرنسا وروسيا .

ب ـ يوجد منذ القرن السادس عشر ، نظام سياسي دولي على مستوى العالم ، لكنه لم يشتمل سوى على عدد قليل من الفرقاء : خرجت عنه بعض البلدان إما لأنها كانت بعيدة وواسعة جداً لم تتوصل إليها الأطماع الأوروبية ، مثل الصين وكوريا واليابان ، أو لأنها بقيت صعبة الوصول اليها بسبب وضعها القاري ـ وهذا كان واقع افريقيا وقسم من آسيا . المجال الدولي هو حقل مفتوح لأطماع الذين يملكون أسلحة حديثة والملاحة البعيدة ، والمدافع(18) ، قبل أن يكون فسيفساء من دول مستقلة ومتساوية . إذا كانت الأمبريالية بالشكل الذي كانن معروفاً قديماً وفي العصور الوسطى ، قد اختفت مع تفتت المسيحية ، فهي قد ظهرت مجدداً في أميركا وافريقيا ، وبعض أجزاء من آسيا ؛ وفي كل مكان يسهل الدخول اليه وفيه لا يمكن الوقوف في وجه المشروعات الأوروبية بررت العقيدة الدينية والشعور بتفوق الحضارة الغربية عملاً أحادي الجانب والاستيلاء على أراض تابعة ؛ تحولت كذلك الى مراكز شواطىء في القرن الثامن عشر . كان الاسبانيون الوحيدين الذين نجحوا في الاستيطان القاري المستمر والقوي لأميركا اللاتينية ؛ نظم الانكليز نموذجياً أميركا الشمالية ودخل الفرنسيون سريعاً الى قلب القارة . في القرن التاسع عشر ، تسارعت الحركة ، في وقت قصير كان قد تحقق اقتسام الأماكن التقليدية ؛ لكن في الأماكن البعيدة وحيث كثافة السكان كبيرة وتقف عقبة ، كما في الصين ، حلت الأشكال الاقتصادية للسيطرة محل الدخول العسكري ، بشكل أفضل من الاستيلاء المباشر .

النظام الدولي الذي ارتسم هكذا في القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر كان متدرجاً حول قطب أوروبي : كان هذا محكوماً بقوة تسلطية ، لكنه كان مكوناً من عدد

18. BAUMONT (Maurice), L'essor industriel et l'impérialisme colonial, Paris, Alcan, 1937, 611 p.
HOBSON (John A.), Imperialism. A study, Londres, 1902; nouvelle éd., Allen and Unwin, 1938, XXX-386 p.
LENINE, L'impérialisme, stade suprême du capitalisme, 1re éd., 1917, Paris, Editions sociales, 1945, 125 p.

كبير من الوحدات المستقلة ومنافسة دائمة ، ومن محيط خاضع لأشكال حديثة للتنظيم الإداري عادة ، لكنها معزولة من كل سلطة مبادرة وادارة .

ج ـ أثبتت النزاعات الكبيرة للنصف الأول من هذا القرن أن مركز الثقل في العالم في طريقه للتغير : صعود القوة الأميركية ، يقظة روسيا والثورة السوفييتية ، انطلاقة اليابان الاستعراضية . . كلها دلت على أن الواردات الاقتصادية والعسكرية التي كانت قد وفرت التفوق الأوروبي هي اليوم موزعة على مجموع العالم المعتدل . لم تعمل الحربان العالميتان سوى على تسريع انحطاط لا مفر منه . بالاكثار من المجازر بتصفية جزء من الممتلكات الخارجية التي كانت تدعم سيطرتها السياسية بتأثير اقتصادي جازم ، انتحرت أوروبا بكل معنى الكلمة . مع ذلك لم يختف النظام . أصبحت الولايات المتحدة الأميركية قوة تسلطية . في مقابل القوى البحرية ـ القوى القارية التي إتسم بها منذ القرن السادس عشر تاريخ أوروبا ، حلت ريملاند Rimland ، امبراطورية بحرية أميركية وهارت لاند Heart land ، مركز قاري للرقابة من قبل الروس ـ النظم الشيوعية بالضبط[19] .

إن نهاية الانتشار الأوروبي وانتشار الطرق الجديدة للعمل الاقتصادي ، الايديولوجيات الجديدة والبنى الاجتماعية الجديدة عبر العالم ، جعل من الصعوبة الاحتفاظ بسيطرات سياسية مباشرة على البلدان التي كانت مستعمرة : في أقل من جيل ، التفاوت المتولد من التحولات التقنية للقرن السادس عشر والقرن الثامن عشر ، لم يعد موجوداً .

د ـ إذن وجد النظام السياسي العالمي نفسه مشوهاً بعمق في توازنه الجغرافي . هل يحتفظ على الأقل ببنيته التقليدية ؟ هل هو موسوم بتفوق دولة تعترف لها الدول الأخرى بالقوة وتخشى التدخل ؟ لا . فقد حدث شيء جوهري . بإطلاقهم أول قنبلة ذرية على هيروشيما ، فرض الأميركيون نفسهم على المسرح السياسي الدولي كقوة مسيطرة عظمى . لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً . ما ان توصل الاتحاد السوفييتي بدوره لامتلاك السلاح النووي حتى برز توازن الرعب .

وبدلاً من أن يكون السلام مفروضاً بعمل آحادي الجانب من دولة مرهوبة من الجميع ، أصبح نتيجة تخوف الجميع من إذكاء نار حرب عالمية جديدة[20] . عرفت

---

19. MACKINDER (Halford), The geographical pivot of history, op. cit.
MAHAN (amiral Alfred T.), The influence of sea-power upon history , op. cit.

20. BRETTON (Philippe), CHAUDET (Jean-Pierre), La coexistence pacifique, Paris, A. Colin, 1971, 328 p.
VENEZIA (Jean-Claude), Stratégie nucléaire et relations internationales, Paris, A. Colin, 1971, 175 p.

المجتمعات المجزأة البدائية كما رأينا ، عدم توازنات من نفس النوع ، لكن بمستوى أقل بكثير وبتهديدات أقل حدة مما هي للقنابل الذرية المكدسة[21] .

نتائج هذا التحول الهام هي في طريق البروز واضحة . استلزم الأمر جيلاً حتى وعت الأمم القواعد الجديدة للعمل بما تسمح به وما تمنعه . وليس من الصعب على الدول العظمى أن تفرض على الدول الأخرى قواعد المبادلة الاقتصادية اللازمة للعمل الحر (الليبرالي) للاسواق والاقتسام العادل للنفع الدولي . تستطيع الدول الغنية بالموارد الأولية وبمصادر الطاقة أن تحول مواردها الى نقود بسهولة أكبر مما كانت عليه ، لأن الخوف من النزاع الدولي يحميها من اقتصاص زبائنها . هذه هي نهاية الاقتصادية الدولية ، وكذلك نهاية عهد كان العمل والتخصص التقني فيه معتبرين كأنهما الموردان الوحيدان المقبولان للثروة . يمكن للسلطة السياسية أن تتغير من جديد ، على المستوى الدولي ، في الاستثمار الاقتصادي ـ في حين أن المذهب الغربي الأوروبي كان يقضي بعدم استخدام القوة الاّ من أجل تسهيل عمل العوامل الاقتصادية البحتة .

ومن الباكر كذلك أن نقدر نتائج النظام الدولي الجديد[22] . شدة التهديدات التي تفرضها الأسلحة الذرية ، صعوبة إدارة الموارد المتناقصة شيئاً فشيئاً في عالم متخم بالسكان ، تستدعي بدون شك حكومة عالمية ؛ توازن الرعب يجعلها صعبة التحقق ، في حين أن المواجهات الايديولوجية تعطي توترات العالم المعاصر حدة لا مثيل لها . النزاعات المحلية هي كافية لأن تضرج بالدم بشكل دائم قطعاً هامة من عالم اليوم .

هل توصلنا الى الخروج من نظام التسلط ؟ لو نظرنا الى عالم اليوم ، نشك في ذلك . ولا ينفع الندم : الموضوع الذي يُطرح هو معرفة ما ستكون عليه جغرافية السلطة ، داخل الأمم كما على الصعيد الدولي ، خلال العشريات القادمة . يوجد إحساس بأننا سنعيش أزمة لـم يسبق لها مثيل للبنى الاجتماعية ، وفي نفس الوقت ، ان نتوصل ، بعد عصر الانتقال من الحضارة التقليدية الى الحضارة المتقدمة ، الى مرحلة لتاريخ الأرض أكثر ثباتاً . هل نستطيع منذ اليوم أن نميز السمات التي سيتصف بها آجلاً تنظيم المكان الاجتماعي ؟

---

21. EVANS-PRITCHARD (E.E.), The Nuer of the Southern Sudan, op. cit.
BOHANNAN (Laura), Political aspects of Tiv social organization, op. cit.

22. SPROUT (Harold and Margaret), Towards a politics of the Planet Earth, New York, D. Van Nostrand and Reinhold, 1971, X-502 p.

خاتمة

كانت الأبعاد المكانية لوقائع السلطة مهملة . أبحرت الجغرافية السياسية مبكراً في تحليل الدولة ولم تعرف أبداً أن تشرح بدقة أجهزة العمل الحكومية وترابطها مع المجتمع المدني . كانت حصة النفوذ ، الولاية والسلطة التي عبرت هذا المجتمع على هامش البنى السياسية تماماً مجهولة من معظم علماء الاجتماع والاقتصاد ومبالغاً فيها من الماركسيين الذين أهملوا أهمية الدولة ، صنعوا بنى عليا ، عالجوا باحتقار متعال تقريباً . تفترض نظرة عادلة للمسائل أن يكون المدى والمسافة مأخوذين بالاعتبار في كل تفسير للوقائع الاجتماعية ، وان يوضع مكان لمفارقات البنى الاجتماعية .

مشكلة السلطة هي قبل كل شيء هي مشكلة تسيير تدفق المعلومات الكثيفة ، هي ضرورية نظراً لأن التفاوت بين الفرقاء يولد ريبة متبادلة ويفترض إشرافاً ؛ ثم هي مشكلة النفوذ : الوصول الى الأفكار الجديدة ، تسلم مسؤولية الأرض أو وسائل الانتاج ، رقابة اليد العاملة ، السيطرة التي يوفرها الوصول الى وسائل الثقافة الشعبية ، كل ذلك يعطي البعض وسائل ضغط ويختصر حجم الاختيارات المقدمة للآخرين .

طالما أن الجماعات قليلة العدد ولا تشغل إلاّ حيِّزاً من الأرض ، فإن باستطاعة الناس أن يراقبوا بعضهم بعضاً ؛ هم يسهرون على أن لا يعتدي أحد على حقوق الآخرين ؛ يجعلون ممارسة السلطة تماماً صعباً حتى تبدو قبل كل شيء كأنها إكراه كما هي مكافأة أو شرف .

مثل هذه الأنظمة ، إذا بقيت أساساً مساواتية ، تستنفد الطاقة البشرية في عمل مستمر من الاشراف المتبادل ؛ تمنع تنظيم المجموعات الكبرى ولا تتيح الاستفادة من بعض المنافع المتصلة بالجماعة . عندما تبعث الريبة المتولدة عن الوسواس أيديولوجيات

الشك وتنشيء جو القلق ، فالجماعة البدائية لا تتوصل حتى الى إشباع التطلّع لسعادة أفرادها : فهي تعيش في الخوف من الأعمال السيئة وتنجر وراء الايديولوجيين الذين هم السحرة .

يقوم بناء الأماكن الفسيحة وإنشاء المجتمعات المتعددة على ترسيخ مناخ من الثقة والقبول بتسلسل ضروري لتوفير الاتصالات بأدنى كلفة ، وتنفيذ قرارات في عالم بعيد المدى . يفتح الدين عادة الطريق الى إنشاءات جديدة . يعمل على القبول بتبعية العالم الى كون قائم على نظام متناغم ، وتبعية الناس الى ممثلي السماء على الأرض . الرؤساء هم قبل كل شيء شفعاء مفيدون للناس عند قوى عظمى غير طبيعية ، يخلصون بتضحيات متجددة وبشعائر يحتفظون بأسرارها، المجتمع الذي يتحملون مسؤوليته ، من التهديد الذي يتعرض له . السلطة التي يمارسونها تصبح شرعية : تمارس بدون عناء على أمكنة واسعة ويمكن أن تطبق على جماهير لا تحصى دون أن تفقد منعتها .

تأتي الحوادث الممكنة البيئوية والاقتصادية عادة فتلجم ممارسة هذه الولاية وتُدخل في الأنظمة السياسية التي تبنيها ، استقراراً جوهرياً . يبقى القسم الأكبر من الموارد مربوطاً بالأماكن التي أُنتج فيها . ذلك يجد من المقتطعات الضريبية المحققة لمصلحة السيد ويفرض استهلاكاً محلياً . فجأة يتحرر مفوضو الأمير بسهولة من وصايته : فهم يقبضون مما يحصلون . لم تتعرض الملكية التقليدية بصورة عامة لأن تكون ولايتها موضع اعتراض ، لكن السلطة التي تمارسها كانت هشة. فهي مقروضة داخلياً بالاقطاعيات والمتحزبين الذين ساهمت في إيجادهم أو في تقويتهم .

تدريجياً تمت عملية جعل الاقتصاد نقدياً ؛ لم تكن بحاجة لأن تكون شاملة حتى تتولد الدولة الحديثة . فيما بعد أصبح الحاكم مالكاً وسائل كافية لانشاء إدارة منظمة . عنده في كل مكان موظفون وهو يدفع لهم بطريقة تحفزهم على بذل الجهد . كان امتداد الدوائر السياسية قبل فتح العلاقات الاقتصادية وتعميمها : أصبح النظام السياسي مستقلاً ذاتياً : بدا كأنه مستقل عن دوائر المجتمع المدني الذي يسيطر عليه وينظمه .

السمة الصارخة لنظيم المجتمع المدني هي في الواقع الاستمرار الملحوظ لبعض القواعد البسيطة حتى ماض قريب . النسب والمصاهرة ، تجمعات فئات السن ، الألقاب أو الجنس ، المبادلة الاقتصادية المحلية ، التحزب أو الانتماء العام لطبقة شعبية أو لأخرى ، أو من طبقة أدنى لطبقة أعلى ، كل هذه الوقائع كانت موجودة في كل مكان . كل هذه الأشكال كانت بذاتها بسيطة ، وهي بدت طبيعية وآنية للذين عاشوها ، وتصوروا لها منهجاً واخترقوا بها بدون عناء مجراها . لكنها كانت تشكو من

ضعف كبير في أهليتها لبناء عوالم في نفس الوقت متعددة ومتسعة . الرقابة المتبادلة الممارسة من أفراد كل مجموعة محلية انتهت من رسم وجه لهذه المجتمعات المدنية التي اختلطت بنيتها مع بنية الخلايا الصغيرة ذات التنظيم القطاعي للعالم القديم أو مع الجماعات المحلية للعالم التقليدي .

يرتبط الانتقال الى الدولة المعاصرة بتحول في الايديولوجيات وبارتقاء عميق للأسس البيئوية والاقتصادية لحياة الجماعات . في المذاهب اللامساواتية التي عليها ارتكزت حضارات الأمس ، استبدل المفكرون السياسيون للاصلاح الديني والعقلانيون في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر فكرة المجتمع المكون من متساوين متحدين بعقد شامل أساس . لايعود الانتماء طبيعياً. فكرة التسلسل معتبرة ـ لكنها في تلك اللحظة مخلّصة بالعقل : ذلك أنه باسم الجماعة الحاكمة يحكم الأمير الآن ؛ فهو ليس سوى الواسطة أو رابطة الاتصال وهذا ينزع منه حريته ، لكنه يبرر تدخله في مجالات الحياة المتنوعة ؛ في النهاية ، يجب على دائرة المجتمع المدني أن تمحي تماماً أمام شمولية علم ومطلق صلاحية الحاكم الشعبي أو الذين يتكلمون باسمه : الأنظمة الكليانية هي كالأنظمة الليبرالية ، الثمرات المنطقية للمذاهب الجديدة . بينما النهايات لا تحصى ، الأهداف الأخيرة تنضم ، لكن الفوارق تتفجر كذلك . ترفض الدولة الليبرالية أن تدمج دائرة الأمر ودائرة الحياة العاطفية والدينية . تحاول أن تقيم الدولة على العمل الواعي والعقلي للجميع ؛ تتولد الدولة الكليانية من خُلُق يندمج مع فكرة المسيح المنتظر الثورية وتجعل الديني والسياسي غير منفصلين . نشاط الحكومة هو في الحالة الأولى بكاملها موجه نحو الفاعلية ؛ هو شيئاً فشيئاً أقل سياسة ، بالمعنى التقليدي للكلمة ؛ أقوام عاقلون يدركون بأنه من الأفضل الاحلال محل حكومة الناس ، وعوض الولاية والأمر البحث ، إدارة الأشياء : نتوصل الى نتائج أفضل مع تكاليف محتملة أكثر . في نفس الوقت تعيد السلطة الكليانية إعطاء كل فرد عن أعماله بعداً أيديولوجياً وتحوله الى مشروع لاعادة نموذج المجتمع . الرئيس هو في ذات الوقت تقني والكاهن الكبير لديانة غازية وان كانت ملحدة ومدنية . القسم الأكبر من الحياة السياسية هو ذائب في احتفالات طقسية تتم من أجل تذكير الطبيعة الثورية للسلطة وتقيم بدون انقطاع الصفاء المهدد للمجتمع ؛ المجتمع هو مرصع بأماكن مقدسة ، تلك التي فيها الانتقال من النظام القديم الى النظام الجديد كان معلناً ، ومتأثراً بالموجة الثورية التي طردت المؤسسات التقليدية .

في المجتمعات الليبرالية كما في المجتمعات الكليانية ، دائرة المجتمع المدني هي مشوهة بعمق : فهي تترك شيئاً فشيئاً مكاناً للتنظيمات ، للبيروقراطيات أي الى أنظمة

اتصال مجتمعية أكثر تركيباً من تلك التي هي لوقت حديث ، أكثر صعوبة على الفهم للذين يخضعون لها أو هم فيها أعضاء ، لكنها أكثر قدرة على جعل مجموعة تعمل بطريقة فعّـالة من السكان العديدين والمتفرقين في أماكن فسيحة . الفرق الجوهري بين الشكلين للدولة الحديثة هي الطريقة التي فيها المجتمع المدني يكون متوازياً . في الأنظمة الليبرالية تسمح الاقتصادية بالتعبير تقريباً عن كل شيء بواسطة كمية وحيدة من القيم وتترك لآليات السوق العناية بالتصحيحات الأولية . على مستوى المجتمع السياسي ، يشكل النظام التمثيلي حلقة من التفاعل يأتي عملها مكملاً تلك التي هي منفذة في كل سوق.

في المجتمع الكلياني ، نرفض أن نترك للمجتمع المدني أن يتفتح بحرية ذلك لأن منه تنشأ الأضرار والتفاوتات للمجتمع التقليدي . تغطي الدولة معاً الدائرة السياسية ودائرة المجتمع المدني : يضاعف هذا الطلبات التي هو خاضع لها . فهو لا يملك من أجل القاء الضوء عليها سوى حلقة من المفعول الارتجاعي وهي تابعة للحزب الوحيد . هذا غير كاف للاعلام عن كل الاختيارات التي عليها أن تجريها ولأن تسمح برقابة سهلة وتطبيق قراراتها .كل السياسة تجد في ذلك انحرافها. تسعى الدولة لتلافي توسع أطر الحياة الاقتصادية ، الثقافية والاجتماعية بطريقة أفضل لتوفير الاشراف ؛ تشجع على الاحتفاظ ببعض القيم الثقافية التقليدية بمقدار ما يساعدها ذلك في استلام السكان . اختيار الوحدات العملاقة للانتاج كما إرادة عزل كل بلد عن جيرانه ، كلها تجيب على نفس المنهج .

العالم المعاصر هو مغطى بالمواجهة بين نوعين من السلطة، البنية الاجتماعية والجغرافية . وننسى فيها التحولات التي تؤثر على البلدان الخارجة بشكل ضار من الاطار التقليدي : بسبب النقص في بنية متنوعة تماماً للمجتمع المدني . فالأنظمة التمثيلية تجد صعوبة في العمل فيه بطريقة مرضية . في كل مكان تقريباً ، نشهد انزلاقاً خطراً نحو الأشكال الكليانية .ولأجل ستكون المجتمعات الليبرالية مهددة بالتطور الجاري .

يكشف الفحص الدقيق عن أزمة عميقة أكثر عمومية للبنى المجتمعية للعالم المعاصر سـواء تعلّق الأمر بدائرة السياسة أو بدائرة المجتمع المدني كل شيء يرتكز ، عند بناء مجموعات عديدة ومنتشرة في إتساعات كبيرة على القبول بمبدأ ولاية وعلى حسن سير التنظيمات التي يرجع اليها نهجها الدقيق . أسس النظام الاجتماعي الحديث هي اليوم موضع اتهام : الايديولوجيات المساواتية هي كبيرة التناقضات والتي بُدي بتقدير أهميتها . فهي تستند على فائدة الجماعة أو الفائدة المفهومة جيداً لكل فرد . 1 ـ في حالة أولى الحدود التي نرسمها بيننا وبين الآخرين ليس لها من مبرر : لماذا الأمة قبل المنطقة أو الانسانية ؟ ان الفلاسفة التاريخيين الذين كانوا مطعّـمين في القرن التاسع عشر

بالايديولوجيات المساواتية ، وأعطوا للأمم الأوروبية حدودها ، تجاوزوا الطريقة ، نحن اليوم أكثر تحسساً لصحة الثقافات الشعبية المحلية من الشمولية الباردة نوعاً ما التي يستخدمها أنبياء الأمة بلا انقطاع . 2 ـ لجهة المنفعة الفردية جاء نجاح سياسة الرفاهية يتآكل الدافع النفسي ، كما سبق للمحدثين أن بينوا ذلك منذ مدة بعيدة ، في المدى البعيد ان إخلاص الذين نحركهم بطعم مادي هو مرفق بأنماط التمتع المكتسبة وباختفاء معظم الشهيات .

في المنطق السليم ، تحكم الأزمة الايديولوجية التنظيمات الكبرى للعالم الحاضر . البيئويون وأكثر المناهضين للثقافة هم متماسكون مع بعضهم عندما يشيدون بالعودة الى الجماعة المحلية ، يحكمون على التكنولوجيا الحديثة ويحلمون بعالم يتفجر بالقرى المثالية . لكن حلمهم هو يوتوبيا مزدوجة : 1 ـ لا يأخذون باعتبارهم العدد الحالي للبشر والضغوطات الايديولوجية الناشئة عن ذلك ؛ لا نرى جيداً كيف نستطيع الاحتفاظ بكثافة مرتفعة بدون أن نستعين سوى بتكنولوجيات خفيفة ؛ 2 ـ يسبب الحلم البيئوي كذلك العنف للقسم الكبير من البشرية بالمقدار الذي فيه الناس ليسوا مستعدين لرفض المنافع المادية ، الثقافية والأخلاقية المتولدة عن الشمولية ، عن سهولة الاتصالات والمستوى المرتفع للحياة .

في المجتمعات الاشتراكية وفي بلدان العالم الثالث ، الأزمة هي مقنّعة بالارتباطات الايديولوجية التي تحرك الطاقات . عندما تقوم الثورة ، يكون الخير في المستقبل الذي نسعى لتحقيقه ، والشر في ماض انتهينا من قطع علاقتنا به ؛ لكنه يبقى مقيماً في غير مكان هو مكان البلدان التي ليس لها نفس المؤسسات ولا تشارك في نفس القيم ؛ بالإمكان دائماً توسل التهديدات التي تفرضها الامبريالية والرأسمالية حتى تربط شعوباً تماسكها هش . بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، لا حاجة لوجود عدو ارثي قريب ، كما في إنكلترا ثم ألمانيا اللتين كانتا عدوتين لفرنسا منذ القرن الثامن عشر : الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ، اللتان اشتركتا مباشرة أو غير مباشرة في توسع القرن الماضي ولم تعارضا الاقتصاد الليبرالي ، هما مسؤولتان عن كل الأخطاء .

يتغذى الحس الوطني والاعتقاد الثوروي بطريقة دائمة بمنظر الأنظمة المتخلفة بقلب المؤسسات ، وبالعاهات التي يجب تبيانها وبالخوف الذي يبعثه تسلح البلدان المتقدمة .

دلالات أزمة البنى الاجتماعية الكبرى بارزة للعيان . لا تستطيع النظم الكليانية جداً أن تجر الى ما لا نهاية مواطنيها للايديولوجية : تلزم مكافآت مادية . الناس هم حساسون لمستوى الحياة ، إذن تبذل جهود لتحسينه ، ويأتي وقت فيه تصبح الطاقة

المنفقة هكذا أقل كلفة شيئاً فشيئاً . وبما أن ضمان الاستخدام والتأمينات ضد المرض والحوادث باكراً فعّـالة ، فإن حفز الجهد ، يختفي وقبل أن يكون في الأنظمة الأخرى بحيث أن البيروقراطيات تكون مفرغة من ديناميتها . ولكونهم غير مهددين ، كما الأعمال الخاصة للأمم الليبرالية ، بخطر الافلاس ، فإن الذين يأخذونه على عاتقهم ليس لديهم المسؤولية الفعلية؛ كذلك ليست لديهم أية وسيلة ضغط على المستخدمين المهملين أو المتمردين ؛ تتدنى عقلانية التنظيمات في هذه الظروف . تصبح البنية الفاعلة للأماكن الواسعة فيها صعبة ؛ في حين أن شعور الانتهاء ـ المألوف كثيراً عندما تنتج الاختيارات من إجراءات معقدة حيث كل فرد ليس مشتركا سوى بالقليل ـ يتفاقم: الإشمئزاز من العمل ليس خاصاً بالمشروعات الرأسمالية لدول أوروبا الغربية بالرغم من الالتزام بالجهد المخلص لكثير من الأطر والمتحزبين الشيوعيين ، فإن مجموع المجتمع يبدو غير معني بالمهام اللازمة لحياته .

في نظام فيه الدولة تمتص كلياً المجتمع المدني ، فإن أزمة هذا الأخير تهز كل الجهاز البشري الوطني : المشاكل هي كبيرة الأهمية كتلك التي توجد في الديموقراطية الليبرالية حتى ولو أن زوال المحبة تجاه المؤسسات السياسية تماماً هو أقل ظهوراً .

في بلدان العالم الثالث ، نحن في مرحلة فيها المنافع المستخرجة من تحديث الاقتصاد والمجتمع هي جوهرية ، بحيث أن التنبؤات المباشرة هي فضلى . يشهد على ذلك التصنيع السريع لبلدان آسيا الشرقية الجنوبية وقسم من افريقيا وأميركا الجنوبية . المنافسة التي تقوم بها هذه القوى الجديدة على البلدان الصناعية الكبيرة هي مرهوبة . بيد أن فناء المؤسسات التمثيلية ، الأحزاب الوحيدة والبيروقراطيات هو قريباً متوقع .

أيعني ذلك مشكلة مستعصية ؟ تطوراً عليه أن يفرض تباعاً كل البنى السياسية وكل البنى الاجتماعية في العالم ؟ نعم وبمقدار ما تكون فيه أيديولوجيات المساواة متعارضة مع التحققات الحالية للمجتمعات ، مهما تكن فوارقها الظاهرة ومستواها . لا بالتأكيد إذا كنا نقبل بأن نعطي لتحليل الوقائع الاجتماعية كل أبعادها ، طالما كنا نعمل على مجتمعات مجردة ، منزوعة الدعم بدون امتداد ، نستطيع بسرعة ، تجاوز صعوبات التنظيم والقول أن الريبة المتولدة من عدم كمال المؤسسات هي مبررة بخبث الناس أو بظلم الأنظمة . عندما ندرك احتكاك المسافة ، صعوبة إقامة اتصالات والحصول على توافق الضمائر في مكان ممتد ، فإن المشكلة تتغير طبيعتها : هي ليست مسألة خير أو شر ، تغير كلي أو ركود غير متناهي ، لا يوجد حل كامل في عالم غير كامل ، فإما أن يتابع البشر التضحية بتنظيم المجتمع في سبيل البحث عن المثال الأسمى الممكن ، وإما أن يقبلوا لمصلحة الجميع ، عمل ولاية بدونها لا يوجد بناء سياسي قابل للحياة .

فهرست

الموضوع | الصفحة

1990/7/347

هذا الكتاب

تطرح مجتمعاتنا اليوم وبقلق التساؤل حول السلطة. وقد تعدّدت المؤلفات التي تبحث في تحديد أصلها، وأشكالها ودورها في العالم المعاصر؛ إلّا أنّها أعمال تتناول للأسف مجموعات مجرّدة، دون جذور بيئوية، دون مكان إقامة، ودون حيّز انتشرت فيه وتكوّنت كمجتمع.

« **المكان والسلطة** » يسعى نحو سدّ هذه الثغرة. من أجل رسم بنى جماعات عديدة ومتوزّعة في بلدان كبيرة، يتعيّن أن نعرفها، أن نجعلها تقبل بنا، وأن نضمن تعاونها في مهامّ المراقبة والتفحّص. ليس بمقدور التنظيم التراتبي الناشىء عن السلطة البحتة أن ينتج الترابط الضروري للمجتمعات الحديثة. الولاية هي ما يعطي الملاط الايديولوجي الذي بدونه يتفكّك كلّ مجتمع متوسّع، إلّا أنّ التوترات الناجمة عن تفاعل النفوذ والهيمنة تضع هذه الولاية غالباً موضع الشك.

تلعب الولاية إذاً دوراً جغرافياً أساسياً في عالمنا؛ وبقدر ما تكون أنظمة الاعتقاد التي تستند إليها موضع شك، نجد كلّ تقسيم العالم إلى مساحات كبيرة في مهبّ الريح.

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع